جامعة
عبد الحميد بن باديس
مستغانم

مجلة
الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة
متخصصة في الميدان الاقتصادي
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

العدد : 11 ردمد : ISSN : 2170—0982 جويلية 2016

UNIVERSITY
ABDELHAMID BEN BADIS
MOSTAGANEM

Strategy and Development Review

Approved Scientific International Review
Specializing in the economic field
Edited by the Faculty of Economics, Trade and Management sciences

N° 11 ISSN : 2170—0982 July 2016

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة مستغانم، الجزائر

الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793

معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم- مدير جامعة مستغانم

مدير ورئيس تحرير المجلة: **د. العجال عدالة**

مدير مساعد ومستشار قانوني: د. جيلالي بوشرف

نائب رئيس التحرير: د. محسن سالم براهمي – فرنسا

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. ميرجانا رادوفيتش – صربيا

د. بشار المنصور– السعودية

د. محمد بلبية

د. أمحمد بلقاسم

أ. العيد قريشي

أ. علي بوجلال

أ. براحو حاج ملياني

أ. نظرة رشيدي سيدهم

المكلف باللوجستيك: السيد عباسة أحمد- الأمين العام للكلية

خلية الإعلام والاتصال: السيد بلال دقيوس

خلية الإعلام الآلي : أ. أسماء دريسي

أ. سامية دريسي

أ. نبيل عليوات

لجنــة القــراءة:

أ.د. معمر بلخير (جامعة وهران) الجزائر
د. وانا براندوسا ألبو – دنمارك
د. آرول إيديسون أنتوني راج (الهند)
د. توفيق سريع باسردة (عميد كلية) اليمن
د. أحمد بوسهمين (جامعة بشار) الجزائر
د. خالد عبد الوهاب البنداري – مصر
د. ساندرا سرباندو فيليب (جامعة أفيرو) برتغال
د. كربالي بغداد (جامعة وهران) الجزائر
د. ماريا إيلينا لاباستيدا توفار – المكسيك
د. زوران د. سيمونوفيك (جامعة بلغراد) صربيا

اللجنــة العلميــة:

د. عبد القادر براينيس - عميد الكلية
أ.د. ألبار لورد – (سانغور أليكسوندري)
أ.د. أحمد عامر عامر (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. عبد القادر بابا (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. مصطفى بلمقدم (جامعة تلمسان) الجزائر
أ.د. محمد بن بوزيان (عميد كلية) الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبدالله (ج. تلمسان) الجزائر
أ.د. عبد الرزاق بن حبيب (جامعة تلمسان)
أ.د. عبد القادر جفلاط (جامعة ليل) فرنسا
أ.د. عطية أحمد منصور الجيار –مصر
أ.د. سعدية قصاب (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
أ.د. محمد العيد (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. ميرجانا رادوفيتش – صربيا
أ.د. عبد العزيز سالم (جامعة وهران) الجزائر
أ.د. فلاديمير سيموفي – صربيا
أ.د. صوار يوسف (جامعة سعيدة) الجزائر
أ.د. عاطف جابر طه عبد الرحيم –مصر
أ.د. رشيد يوسفي (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. بلقاسم زايري (جامعة وهران) الجزائر
أ.د. فاطمة الزهراء زرواط (جامعة مستغانم)
د. محمد بن دليم القحطاني (السعودية)
د. بشير بكار (جامعة مستغانم) الجزائر
د. الحاج بن زيدان (جامعة مستغانم) الجزائر
د. مليكة بوجاني (جامعة وهران) الجزائر
د. نور الدين شريف الطويل (جامعة مستغانم) الجزائر
د. كرالج دافورين – سلوفينيا
د. بلقاسم دواح (جامعة مستغانم) الجزائر
د. رزق سعد الله بخيت الجابري (ج حضرموت) اليمن
د. مصطفى محمد النشرتي– مصر
د. محمد التليلي حامدي (جامعة المنستير) تونس
د. علاء الدين التجاني حمد – السودان
د. بلحاج فراجي (جامعة بشار) الجزائر
د. عبد الرحمن محمد سالم– اليمن
د. عبدالله حمود سراج (جامعة حضرموت) اليمن
د. جمال لعمارة – السعودية
د. ناتاليا لوقفينوفا – فرنسا
د. نوري منير (عميد كلية/جامعة شلف) الجزائر
د. محمد محمود ولد محمد عيسى
د. عبد المجيد سعيدي (جامعة قرنوبل) فرنسا
د. مليكة صديقي (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
د. ماريا إيلينا لاباستيدا توفار – المكسيك
د. إليزابات ف. فيرا (جامعة سونتياغو) برتغال

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

مقـاييس النشـر

تصدر مجلة " الاستراتيجية والتنمية " عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم. يتعلق الأمر بمجلة علمية دولية محكمة تهتم بالميدان الاقتصادي. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها بالمساهمة بأحد المواضيع المتعلقة بالاقتصاد ومستجداته، لا سيما في الجزائر، في الدول العربية وعلى المستوى الدولي.

تخضع البحوث العلمية التي ترد إلى المجلة لشروط نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي كالآتي:

- كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة مستقلة عن البحث؛
- أن يرسل البحث مكتوبا بالوارد عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة؛
- لا تقبل إلا البحوث التي لم يسبق نشرها؛
- أن يشتمل البحث على ملخصين لا يتجاوز كل منهما نصف صفحة أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبيتين (الفرنسية أو الإنجليزية). كما يتضمن الملخص الهدف من البحث والنتائج المتوصل إليها؛
- ألا يتجاوز البحث 25 صفحة وألا يقل عن 15 صفحة إتباعا للمقاييس التالية:

- البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط (Traditional Arabic) حجم 15 بالنسبة للنص وحجم 13 بالنسبة للأرقام في العرض؛
- البحث المنجز باللغة الأجنبية مكتوبا بالوارد وبخط (T. New Roman) بحجم 13؛

- الهوامش بالسنتمتر: علوي/ سفلي:1,5، يمين/ يسار: 1,5 ؛ بين الأسطر: 1,15 ؛
- حجم الورقة: عرض:17 / طول:24.

- يجب احترام المقاييس الأكاديمية والشروط الشكلية في إعداد المقالة، ويراعى في ذلك خاصة:
  - مقدمة البحث: تحديد أهداف البحث ومنهجيته؛
  - كتابة الهوامش أوتوماتيكيا في أسفل الصفحة؛
  - ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا ولكل على حدة؛
  - أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج، مع إدراج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة حسب الحروف الأبجدية؛
  - إذا كان المرجع كتابا يدون الاسم الكامل للمؤلف(ة)، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف هيئة علمية لقبول أو رفض نشرها أو القيام ببعض التعديلات اللازمة؛
- لا تقبل إلا البحوث المرسلة من طرف أصحابها عن طريق البريد الإلكتروني الشخصي. ولا ترد البحوث التي لم تنشر؛
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة؛
- المقالات التي يتم نشرها في المجلة، تعرض على مستوى موقع المجلة وهي قابلة للتحميل؛
- لا يمكن نشر مقال ثاني إلا بمضي ثلاث سنوات بعد نشر الأول؛
- المفاهيم والآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها.

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793

معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

العدد الحادي عشر – جويلية 2016

الفهرس

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ان)	الصفحة
سياسات ترشيد دور صناديق الثّروة السّيادية، دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر	هاجر يحي (جامعة سطيف 1)	07
أثر تبني التسويق المسؤول على حماية المستهلك، دراسة استطلاعية على عينة من مستهلكي منتجات مؤسسة نقاوس لصناعة المصبرات الغذائية	أ.د. سامية لحول (جامعة باتنة 1) أ. وسيم فلاحي (جامعة باتنة 1)	45
واقع تمكين الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية، دراسة حالة مصنع النسيج للمواد الثقيلة " MANTAL SPA " بتلمسان	د. زياني عبد الحق (جامعة تيارت) د. مجدوب خيرة (جامعة تيارت)	79
استقرار الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويع مصادر الدخل	د. بسدات كريمة (جامعة مستغانم) د. بن شني عبد القادر (جامعة مستغانم)	109
آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990– 2014	أ. جلولي نسيمة (جامعة مستغانم) أ.د. صوار يوسف (جامعة سعيدة)	132

مجلة الاستراتيجية والتنمية
العدد الحادي عشر– جويلية 2016

الفهرس (تابع)

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ان)	الصفحة
أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخـــارجي في الجزائر للفترة (1990–2014)، دراسة قياسية باستخدام نموذج " Engle– Granger two step method "	د. بشيشي وليد (جامعة قالمة)	155
دراسة تحليلية حول الآثار الاقتصادية والمالية الدولية الناتجة عن جرائم نظم المعلومات	لعريـد نبيلـة (جامعة مستغانم)	188
أثر مؤشرات التنافسية العالمية على نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول المغاربية	د. بوبكر محمد (جامعة مستغانم)	202
الصناعة خيار استراتيجي لتنويع وإخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات	د. السعيد بريكة (جامعة أم البواقي) د. نور الهدى عمارة (جامعة أم البواقي)	227
السياحة الريفية ودورها في التنمية الاقتصادية " فرنسا نموذجا "	د. موسي سهام (جامعة بسكرة)	255
مستقبل العلاقات الجزائرية–الأوربية في ميدان الطاقة، أنابيب الغاز استراتيجيات للتعاون أم مشاريع لتكريس التبعية	د. العربي العربي (جامعة مستغانم)	280
محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	طباش جمال (جامعة بجاية) شطباني سعيدة (جامعة بجاية)	309

سياسات ترشيد دور صناديق الثّروة السّيادية، دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر

هاجر يحي

طالبة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات،

جامعة سطيف 01، الجزائر

البريد الالكتروني: yahia.hadjer@yahoo.com

ملخص:

تهدفُ هذه الدّراسة إلى التّعرف على صناديق الثّروة السّيادية وأهمّيتها، والوقوفِ على أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر، ومحاولةِ وضع خطّةٍ تضمن ترشيدَ دوره والاستغلال الأمثل للفوائض الماليّة في الجزائر.

وقد تبّين أنّ الصّندوق قد عانى مُنذ إنشائه سنة 2000، من اختلالاتٍ فيما يخصّ الهيكل والأهداف؛ حيث اقتصر دورُه على تغطية العجز في الميزانية وتخفيض حجم المديونيّة، كما أنّ الاعتماد على الجباية البترولية كمصدرٍ رئيس لتمويل هذا الصّندوق، جعله في موقفٍ حسّاس في ظلّ الأزمة الحالية، بعد انهيار أسعار النّفط المفاجِئة وغير المتوقّعة إلى مستوياتٍ جدٍّ متدنّية. إنّ العمل على إصلاح الصّندوق وتنويع محفظته الاستثمارية بهدف توزيع الخطر؛ من خلال الاستثمار في صناديق التّحوّط، الأسواق النّاشئة والتّنمية المحلّية، هذه السّياسات بالإضافة إلى العمل الجّدي على تنويع مصادر تمويل الصّندوق ستعمل على ترشيدِ دوره وتنتقل به إلى صندوقٍ سيادي في الجزائر، يمكن اعتمادُه كمصدرٍ متجدِّد للإيرادات يخدم الاقتصاد ويضمن مستقبل الأجيال القادمة.

كلمات مفتاحية: صناديق الثّروة السّيادية، صناديق التّحوّط، الأسواق النّاشئة، التّنمية المحليّة، صندوق ضبط الموارد.

Abstract:

This study aims to identify the sovereign wealth funds and its importance, stand on the performance of the Fund for the Regulation of

Receipts (FRR), and try to develop a plan to ensure the rationalization of its role and the optimal utilization of financial surpluses in Algeria.

It was found that since its beginning in 2000, the fund has suffered from imbalances in its structure and objectives, and its role limited to cover the deficit of the budget and reduce the size of the debt, as result of depending on petroleum levy it faced sensitive position when the oil prices drop.

So to rationalize its role and take it as sovereign fund, must be investing in hedge funds, emerging market and local development, also diversify its funding sources.

Key words: Sovereign wealth funds, Hedge funds, Emerging markets, Local development, the Fund for the Regulation of Receipts (FRR) -Algeria-.

مقدمـة:

نتيجةً للارتفاعات القياسيّة سجّلتها أسعار النّفط في السّنوات الماضية؛ حيث وصلت إلى أكثر من 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة (2008)، مما أدّى إلى تحقيق مداخيل أجنبية كبيرة في الدّول المصدرة للنّفط، ساهمت إلى حدٍّ ما في تحسين أداء بعض مُؤشّراتها الاقتصادية، فقد قامت العديد من الدّول بإنشاء هيئاتٍ تُعرف بـــ"صناديق الثّروة السّيادية" تهدف أساسًا إلى إدارة هذه الفوائض. وعلى غرار باقي الدّول، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد عام (2000)؛ حيث سجّلت فوائض ماليّة مُعتَبرة نتيجة ارتفاع أسعار النّفط إلى مستوياتٍ قياسيّة، مقارنةً بالأسعار السّائدة في تلك الفترة، بهدف ترشيد استغلال مداخيل الثّروة النّفطية وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني.

إشكـاليّة البحث

نظرًا لبوادِر الانهيارات المؤكّدة للعديد من الاقتصادات، وبهدف التّخفيف من حدّة مخاطر الأزمات المفاجئة، كالأزمة النّفطية الحالية (2015) التي يشهدُها العالم، والجزائر خاصّةً؛ بعد الانخفاضِ الكبير والمفاجئ لأسعار النّفط، والذّي بلغ معدّلاتٍ متدنّيةً جدًّا، كُلّها أسبابٌ منطقيّة تفرِض على صُنّاع

السّياسات الاقتصادية التّفكير في إعادة توجيه فوائضها المالية بعيدًا عن الاستثمارات الخطِرة وذات العوائد غير الأكيدة. وعليه، لا بُدّ من البحث في سُبُل الاستغلال الأمثل للفوائض المالية للدّول من خلال صناديق الثّروة السّياديّة؛ بحيث تضمن مستقبلَ الأجيال القادمة، وكذا توجيه هذه الأموال إلى استثماراتٍ ذات عوائد أقلّ مخاطرة وأعلى مردوديّة، فالتّجربة الجزائرية في هذا المجال مثلًا تُعتبر غير كاملة وتُعاني العديد من النّقائص؛ مما يُعَرِّض صندوق ضبط الموارد وعوائدَه غير المستقرّة للخطر.

ومنه يُمكن صياغة إشكالية بحثنا من خلال السّؤال الرّئيس التّـــــالي:

مـــا هي سياسات ترشيـــــد دور صناديـــق الثّروة السّيادية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التّالية:

- ما هي صناديق الثّروة السّيادية وما أهميّتها؟
- هل يُعتبر التّحوُّل نحو الدّاخل، والاستثمار في مشاريع التّنمية المحليّة الحلّ الأضمن لعدم انهيار صناديق الثّروة السّيادية؛ في حال وقوع أزماتٍ مفاجئة؟
- كيف يمكن الانتقال من صندوق ضبط الموارد إلى صندوق سيادي في الجزائر؟

أهميّـة الدّراســة : تكمن أهمية الدّراسة فـــي:

- ضرورة معالجة إشكاليّة توجيه صناديق الثّروة السّيادية إلى سُبُل الإدارة الكُفؤة للفوائض المالية الضّخمة للدّول؛
- طبيعة عيّنة موضوع الدّراسة؛ المتمثّلة في صندوق ضبط الموارد والذي يُعتبر بمثابة صندوق سيادي في الجزائر.

أهداف الدّراســة : تهدف دراستنا هذه إلى:

- التّعرف على صناديق الثّروة السّيادية وسياسات ترشيد دورها لخدمة الاقتصاد؛
- الوقوف على أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر، ومحاولة وضع خطّة تضمن الاستغلال الأمثل للفوائض النّفطيّة للجزائر، من خلال ترشيد عمل صندوق ضبط الموارد.

خطة الدّراســة: تم تقسيم الدّراسة إلى ثلاثةِ محاورَ أساسيّة هي:

- الإطار المفاهيمي لصناديق الثّروة السّيادية؛
- سياسات ترشيد دور صناديق الثّروة السّيادية؛
- دراسة حالة صندوق ضبط الموارد –الجزائر.

أوّلا: الإطار المفاهيمي لصناديق الثّروة السّياديّة

لقد جاء نموّ الكيان المؤسّسي لصناديق الثّروة السّيادية، كاستجابةٍ قوية للتّراكمات الحاليّة في الموجودات الأجنبية للقطاع الحكومي على المستوى العالمي. ويُلاحظ أنّ نشوءَ تلك الصّناديق الذي شاع استخدامها اصطلاحًا بصناديق الثّروة السّيادية منذ العام 2005 ليس بالأمر الجديد، ولاسيّما في البلدان الغنيّة بالموارد الطّبيعية والنّفطية منها بشكلٍ خاص. وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك الصّناديق باتت تُمثل نمطًا سائدًا في استثمار الموارد الحكومية وموجوداتها المالية في الاقتصاديّات ذات الأسواق النّاشئة، وكذلك لدى البلدان التي غدا تطوُّرها مُعتمِدًا على الصّادرات من المواد الأولية غير النّفطية وتتمتّع في الوقت نفسه بفائضٍ كبير في موازين مدفوعاتها.

1. مفهوم صناديق الثّروة السّيادية وأهميتها وأهدافها

سنتطرّق من خلال هذا العُنصر إلى تعريف صناديق الثّروة السّيادية، الأسباب التّي أدّت إلى إنشائها، وكذا مدى تأثيرها على الاقتصاد.

أ. تعريف صناديق الثروة السّيادية

هناك العديد من التّعريفات لصناديق الثّرة السّيادية، نذكر بعضَها فيما يلي:

- **تعريف صندوق النّقد الدّولي:** يعرِّف صندوق النّقد الدّولي صناديق الثّروة السّيادية على أنّها صناديق أو ترتيبات استثمار عامّة ذات أغراضٍ محدّدة، مملوكة للحكومة، وتحت سيطرتها، مهمّتها الاحتفاظ بالأصول وإدارتها لأهداف اقتصاديّة كلّية متوسّطة وطويلة المدى، ويتم إنشاء تلك الصّناديق من عمليّات الصّرف الأجنبي أو عوائد عمليّات التّخصيص، أو فوائض المالية

العامة و/أو عائدات صادرات السّلع، وتطبّق تلك الصّناديق استراتيجيّات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية[1].

- **تعريف منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية OECD:** تُعرّف منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية صناديق الثّروة السّيادية على أنّها: "وسائط استثمار مملوكة للحكومة، يتم تمويلها من موجودات الصّرف الأجنبي"[2].
- كما يُعرّف **المعهد الماكينزي الدّولي** صناديق الثّروة السّيادية على أنّها:"تلك الصّناديق المموّلة من احتياطات البنوك المركزية، وتهدِف إلى تعظيم العوائد الماليّة؛ بمحدِّدات مخاطر معيّنة"[3].

من خلال التّعريفات السّابقة نخلص إلى ما يلي:

- نشأت صناديق الثّروة السّيادية من فوائض العملات الوطنيّة؛
- صناديق الثّروة السّيادية هي صناديق استثمارية تملكها الحكومات؛
- تخضع صناديق الثّروة السّيادية للمراقبة والتّوجيه من قِبل الحكومة؛
- تقوم صناديق الثّروة السّيادية بتسيير الأصول المالية طويلة الأجل؛
- سياستها الاستثمارية ترمي إلى تحقيق أهدافٍ معينة على صعيد الاقتصاد الكلّي.

ب. أهمية صناديق الثروة السّيادية

يُمكن الإشارة إلى أهمية صناديق الثّروة السّيادية من خلال النّقاط التّالية:[4]

---

[1] International Monetary Fund, ***Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda***, working paper, Washington, 2008, p.4

[2] OECD, **Rapport du comité de l'investissement,** 2008, p .3

[3] ماجد المنيف وآخرون، **الطّفرة النّفطية الثّالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، 2009، ص: 256.

[4] انظر: عبد المجيد قدي، **الصّناديق السّيادية والأزمة العالمية الرّاهنة**، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آذار 2009، ص: 4.
Caroline Bertin DELACOUR, Les fonds souverains : Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale, Editions: Les Echos et Eyrolles, 2009, p: 34-38.

- تُدير صناديق الثّروة السّيادية استثماراتٍ عبر الحدود منذ سنواتٍ طويلة، باعتبارها مؤسّسات استثمارية مُستقرّة؛
- ساعدت استثماراتُها على تشجيع التّنمية الاقتصادية في البلدان المصدّرة والمتلقية لرأس المال؛
- تعمل صناديق الثّروة السّياديّة في بلدان موطنها كمؤسساتٍ تُعلَّق عليها أهميّةٌ محوريّة في المساعدة على تحسين إدارة الأموال العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلّي، وفي دعم النّمو عالي الجودة؛
- تعود صناديق الثّروة السّيادية بنفعٍ كبير أيضًا على الأسواق العالميّة، فالقدرة التي تتمتع بها على تجاوز تقلبات الدّورات الاقتصادية في معظم الظّروف تُحقق للأسواق المالية العالمية قدرًا كبيرًا من التّنوع.

ج. أهداف صناديق الثروة السّياديّة

إنّ لجميع صناديق الثّروة السّياديّة هدفًا مشتركًا يتمثّل في نقل الثّروة إلى المستقبل. كما تهدف صناديق الثّروة السّيادية إلى:[5]

- استقرار مستوى الدّخل (الإيرادات)؛
- جمع مدّخرات للأجيال القادمة؛
- تمويل المعاشات التّقاعدية؛
- تحسين الأداء؛
- تنويع الاقتصاد.

غالبًا ما تتداخل هذه الأهداف وتتكامل، تجتمع أو تختلف مع الوقت؛ ومن ثمّ أُنشئت في البداية صناديق لغرض تحقيق الاستقرار قد تتطوّر إلى صناديق ادّخار أو صناديق معاشات.

[5] Caroline Bertin DELACOUR, op.cit.

2. أنواع صناديق الثّروة السّيادية ومواردها وأحجامها

أ. أنواع صناديق الثّروة السّيادية: يمكن تصنيف صناديق الثّروة السّيادية وفقًا لمجموعة من المعايير، وإلى عدّة أنواع نذكرها فيما يلي:

- **أنواع صناديق الثّروة السّيادية حسب مصدر دخلها:** يتم تصنيف صناديق الثّروة السّيادية وفقًا لمصادر دخلها إلى أربعة أنواع كالآتي:[6]

➢ **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية (صناديق سيادية نفطيّة)**

هي صناديق تُكونها الدّول المصدرة للمواد الأولية وخصوصًا النّفطية، أي أنّ مواردها تأتي أساسًا من صادراتها النّفطية. ومن بين هذه الصناديق صندوق هيئة الاستثمار الكويتية، والصّندوق النّرويجي.

➢ **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية**

تتمثل مواردها أساسًا في فائض الميزان التّجاري واحتياطات الصّرف، مع العلم أن هذا النوع من الصّناديق موجود في الدّول غير النّفطية، على غرار سنغافورة والصين[7].

➢ **الصناديق المموَّلة بعوائد الخوصصة**

دخلت كثير من الدّول برامجَ واسعة لخوصصة القطاع العمومي؛ مما أدّى إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة. ففي فرنسا بلغت عوائد برنامج الخوصصة 24 مليار دولار. وفي الجزائر بلغت عوائد الخوصصة خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار، وتتباين استعمالات الدّول لهذه العوائد. يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق ثروة سياديّة.

---

[6] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص: 1-2.

[7] نبيل بوفليح، **دور صناديق الثّروة السّيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 48-49، خريف 2009-شتاء 2010، ص: 99.

- **الصناديق الممولة بفائض الميزانية**

تلجأُ بعض الحكومات مباشرة عندما تحقق فائضًا في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية. وعندما يلاحَظ توالي تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها، يتم اللّجوء إلى تكوين صناديق ثروة سياديّة قصد استثمارها وتنميتها بشكلٍ أفضل، مثل الصّندوق النّرويجي.

- **أنواع صناديق الثّروة السّيادية حسب الغرض من نشأتها:** يصنِّف صندوق النّقد الدّولي صناديق الثّروة السّيادية إلى خمسة أنواع:[8]

- **صناديق الاستقرار:** يتمثل هدف هذا الصّندوق في حماية الموازنة العامة للدولة والاقتصاد ككل، وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها مقابل تقلّبات ميزان المدفوعات النّاشئة عن تقلبات أسعار السّلع وخاصة النفط؛
- **صناديق احتياطي الأجيال القادمة (صناديق الادّخار):** وتهدف إلى تحويل الأصول غير المتجدِّدة إلى حافظة أصول أكثر تنوّعًا؛
- **شركات استثمار الاحتياطات:** وهي التي لا تزال أصولها تُدرَج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية المحتَفَظ بها لدى البنك المركزي، وتتميز برغبتها المتزايدة في تحمُّل المزيد من المخاطر في سبيل تحقيق عوائد أعلى، ومن ثم الحدّ من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطات الدّولية، وهذا تحسّبًا لنضوب الموارد الطّبيعية والحاجة إلى بناء أصول أخرى تُدرُّ دخلًا للأجيال القادمة؛ ما يُصطلح عليه بـ (العدالة بين الأجيال).
- **صناديق التّنمية:** وهي التي تُساعد في العادة على تمويل المشاريع ذات الشّقين الاجتماعي والاقتصادي، والتي يمكن أن تُعزِّز نمو الناتج المحتمل في الاقتصاد المعني.

[8] Driss AGARDI et Alain ALCOUFFE, **Fonds souverains et gouvernement d'entreprise, un état des lieux**, LIREE CNRS /UTI, 2008, p.2.

- **صناديق احتياطات طوارئ التقاعد:** وتغطي هذه الصّناديق التزامات التّقاعد الطارئة غير المحدّدة في الموازنة العامة للدّولة (من مصادر أخرى بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التّقاعد).

- **أنواع صناديق الثّروة السّيادية وفقًا لمجال عمل الصّندوق:** تُصنَّف صناديق الثّروة السّيادية وفقًا لمجال عملها إلى:[9]
  - **صناديق سيادية محليّة:** يتركّز نشاطها الاستثماري والادّخاري داخل البلد؛
  - **صناديق سياديّة دوليّة:** يتركّز نشاطها الاستثماري والادّخاري خارج البلد؛
  - **صناديق سياديّة مختلطة:** يتركّز نشاطها الاستثماري والادّخاري داخل وخارج البلد في الوقت نفسه.
- **أنواع صناديق الثّروة السّيادية وفقًا لدرجة الاستقلالية:** تُصنّف صناديق الثّروة السّيادية وفقًا لدرجة استقلاليّتها إلى:
  - **صناديق سيادية غير مستقلّة:** هي صناديق مُدارة بصفة مباشرة من قبل الحكومة، ولا تتمتّع باستقلالية القرار؛
  - **صناديق سياديّة مستقلّة نسبيًّا:** هي صناديق مُدارة بصفةٍ غير مباشرة من قبل الحكومة؛ حيث يتم إشراك جهات أخرى على غرار البنك المركزي والهيئات المستقلّة في إدارتها.

ب. التوجهات الجغرافية لصناديق الثّروة السّيادية ومواردها وأحجامها

- **التوجهات الجغرافية لصناديق الثّروة السّيادية ومواردها**

نلاحظ من خلال الشّكل جهة اليسار أنّ صناديق الثّروة السّيادية تنقسم حسب مواردها إلى قسمين اثنين؛ حيث أنّ 59,9% من الصّناديق مموَّلة من الفوائض النّفطية، بينما 40,9% منها يتم تمويلها من موارد أخرى. كما نلاحظ من الشّكل جهة اليمين أنّ 39% من صناديق الثّروة السّيادية

[9] نبيل بوفليح، **مرجع سابق، ص**: 100.

تتمركز في آسيا والتّي توجّه استثماراتها عمومًا نحو أسواقها المالية المحلية، أما صناديق الثّروة السّيادية لدول الشّرق الأوسط والتّي تمثّل نسبة 37,1% من إجمالي صناديق الثّروة السّياديّة العالمية فإنها تُفضّل الاستثمار في الولايات المتّحدة الأمريكية والمملكة المتّحدة، والسّبب في ذلك انخفاض فرص الاستثمار في الدّاخل. 16,7% من الصّناديق يتواجد في أوروبا؛ بينما تنقسم النسبة المتبقيّة بين أمريكا بـ 2,9% وإفريقيا بـ 2,3% والـ2% المتبقية تتوزّع في المناطق المختلفة من العالم.

شكل رقم (1): توزيع صناديق الثّروة السّيادية حسب موقعها الجغرافي ومواردها

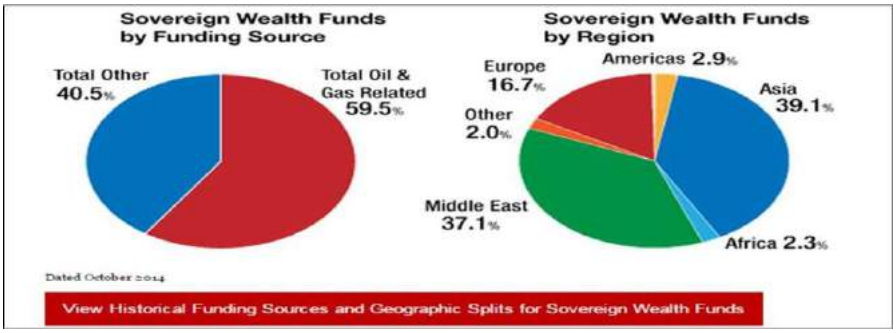

Source: Sovereign Wealth Fund Institute / Data from April 2015 / The Fund Rankings page will be updated on a higher frequency.

والشّكل الموالي يوضّح التّوجهات الجغرافية لصناديق الثّروة السّيادية.

شكل رقم (2): التّوجهات الجغرافية لصناديق الثّروة السّيادية

Source: Sovereign Wealth Fund Institute / Data from April 2015 / The Fund Rankings page will be updated on a higher frequency.

شكل رقم (3): أحجام صناديق الثّروة السّيادية

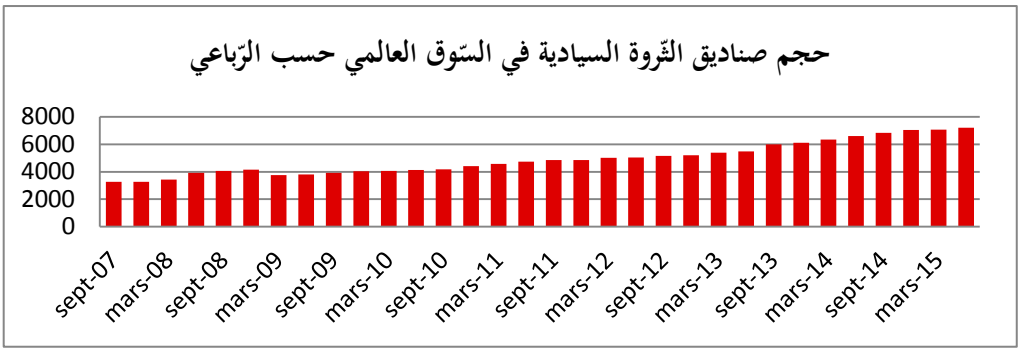

Source: Sovereign Wealth Fund Institute / Data from April 2015 / The Fund Rankings page will be updated on a higher frequency.

نلاحظ من خلال الشّكل تزايد حجم صناديق الثّروة السّيادية في السّوق العالمي من 3,265% في سبتمبر 2007 إلى 4,149% في ديسمبر 2008 ثمّ بدأ في التّراجع كنتيجة لتداعيات أزمة الرّهن العقاري ليصل إلى 3,758% في مارس 2009، ثم عاود الارتفاع تدريجيًّا ليبلغ حدّه الأقصى في جوان 2015 بـ7,207%.

ثانيًا: سياسات ترشيد دور صناديق الثّروة السّيادية

1. الاستثمار في صناديق التّحوّط

صناديق التّحوّط هي عبارة عن وعاءٍ استثماري يضمّ حوالي 500 مستثمر كحدٍّ أقصى، وهي تُشبه إلى حدٍّ كبير صناديق الاستثمار؛ حيث كلاهما يُسهّل تجميع أموال المستثمرين لغرض استثمارها في الأدوات المالية وتحقيق أرباحٍ عالية؛ بغضّ النّظر عمّا يحدث في الأسواق المالية من تقلّبات. ويمثل الاستثمار في صناديق التّحوّط عرضاً فريداً؛ حيث يُوفّر عائداتٍ شبيهةً بالتّداول في الأوراق المالية مع تقلّب شبيه بالسّندات، كما يتوافر في الوقت نفسه على ارتباطٍ تبادليّ منخفض مع فئات الأصول التّقليدية. وتُوفّر المجموعة المتنوعة جدًّا من استراتيجيات الاستثمار في صناديق الأسهم التّحوّطية، مجموعةً واسعة من الفرص للمدراء الماهرين والمستثمرين من ذوي الخبرة الواسعة.

أ. تعريف صناديق التّحوّط

إنّ مصطلح "صناديق التّحوّط" يُستخدم عادةً لوصفِ مجموعةٍ متنوّعة من الأدوات الاستثمارية التي لها بعض الخصائص المشتركة. وعلى الرّغم من أنه لا يوجد تعريفٌ قانونيّ لهذه الصّناديق، فإنّ هذا المصطلح يشمل كلَّ أداةٍ استثمارية مجمّعة يتم تنظيمها بشكلٍ خاص، وتُدار من قبل مدراء مال محترفين، وهي ليست مُتاحةً على نطاقٍ واسع للجمهور.[10]

يُشير مصطلح "صندوق التّحوّط" عمومًا إلى أداة استثمارية خاصة، تقوم بتجميع مساهمات المستثمرين فيها بهدف استثمارها في مجموعةٍ متنوّعة من الأصول؛ مثل الأوراق المالية والعقود الآجلة والخيارات والسّندات والعملات.[11]

تشترك صناديق التّحوّط في مجموعة متنوّعة من النّشاطات الاستثمارية، وهي تناسب المستثمرين الكبار وغير الخاضعين للوّائح التي تُطبَّق على صناديق الاستثمار المشتركة الموجّهة للجمهور العام، ويتم تعويض مدراء الصّناديق على أساس الأداء وليس بنسبةٍ مئوية من الأصول[12].

ب. ميزات صناديق التّحوّط

صرّحت لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) في الولايات المتّحدة الأمريكية، أنّ مصطلح "صناديق التّحوّط" ليس له تعريف قانوني أو مقبول ودقيق عالميًّا؛ لكن يتّفق معظم المشاركون في السّوق على أنّ صناديق التّحوّط لها مجموعة من الخصائص، تتمثّل فيما يلي:[13]

- مرونة كاملة تقريبًا فيما يتعلّق بالاستثمارات، بما في ذلك المراكز الطويلة وقصيرة الأجل؛

[10] THE PRESIDENT'S WORKING GROUP ON FINANCIAL MARKETS, **Hedge funds, leverage, and the lessons of long-term capital management** ,1, (1999).

[11] The Secretary Of The Treasury, The Board Of Governors Of The Federal Reserve System, The Securities And Exchange Commission, **A Report To Congress In Accordance** With § 356(C) Of The USA Patriot Act Of 2001, (2002).

[12] George Soros, Open Society: **Reforming Global Capitalism**, N32. (2000).

[13] David STOWELL, **An Introduction to Investment Banks, Hedge Funds and Private Equity: The New Paradigm,** Academic Press is an imprint of Elsevier, UK, 2010, p: 199.

- القدرة على اقتراض المال (ومواصلة زيادة النّفوذ من خلال المشتقّات المالية) في محاولة لتعزيز العوائد؛
- حدّ أدنى من التّنظيم؛
- قلّة السيولة بسبب أنّ إمكانية المستثمر في استعادة استثماره مقيّدة (محدّدة)؛
- تشمل المستثمرين الأفراد والمؤسسات الثّرية؛
- الأتعاب التي يُكافأ بها المدراء تكون على أساس الأداء.

ج. أهداف صناديق التّحوّط

إن صناديق التّحوّط تسعى بشكلٍ عام لتحقيق العائدات الإيجابية تحت أي ظرف من ظروف السّوق، كما أنها تحتفظ برأس المال المستثمَر. ومن ثم؛ فإن الاستثمار في صناديق التّحوّط قد يؤدي في أغلب الأحوال إلى تكوين عائداتٍ ضخمة طويلة الأجل، وتقليل حجم المخاطر عن الاستثمارات التّقليدية للأسهم والسّندات؛ حيث تمثل صناديق التّحوّط إحدى فئات الاستثمار البديلة التي تسعى بصفةٍ عامة لجني الأرباح من العناصر غير المتّسمة بالكفاءة بالنّسبة للسوق؛ حيث أنها غالباً ما تعمل على أساس عالمي ولا تقتصر على استثمارات الأسهم فحسب، ممّا يضع نطاقًا عريضًا من الأسواق والسّندات المالية تحت تصرّفها.

د. حوافز الاستثمار في صناديق التّحوّط

تُعتبر صناديق التّحوّط بمثابة استثماراتٍ غير تقليدية. ومن ثمّ، فهي تتميّز ببعض الخصائص التي نُدرجها فيما يلي:[14]

- إمكانية التّنوع الشّديد؛
- انخفاض مخاطر السّوق؛

[14] أحمد جمعة، **صناديق التّحوّط**، نادي خبراء المال، بتاريخ: 2009/02/12. في الموقع الالكتروني: http://www.my.mec.biz/t27889.html#.VYvO-hvtmko تاريخ الاطلاع على الموقع: 2015/9/13.

- العوائد الثابتة؛
- العوائد السّنوية الإيجابية.

كما أنّ هناك مجموعة من الأسباب التي تدعو إلى تضمين صناديق التّحوّط محفظة الاستثمارات التّقليديّة؛ يتمثّل أهمها في قدرتها على الحدّ من المخاطر من خلال التّنويع. سيتّم التّطرق فيما يلي إلى هذه الأسباب بالتّفصيل:[15]

- **الحدّ من المخاطر**

توفّر صناديق التّحوّط عائداتٍ ثابتةً ترفع من مستوى استقرار محفظة الاستثمارات التّقليدية عندما يكون أداؤها ضعيفًا، أو على أكثر تقدير لا يمكن التّنبّؤ بها.

- **تعزيز العائد**

إنّ السّبب الرّئيس الثّاني لإضافة صناديق التّحوّط للمحفظة، هو قدرة بعض هذه الصّناديق على تعزيز العائدات الإجمالية لهذه الأخيرة؛ بطريقتين مختلفتين:[16]

- **الطّريقة الأولى**: هي المحافظة على المحفظة منخفضة المخاطر مع محاولة الضّغط على بعض العائدات الإضافية؛ من خلال استخدام صندوق تحوّط منخفض التّذبذب، بإضافة استراتيجيّة صندوق تحوّط تقوم على استبدال العائد الثّابت الضّعيف خلال ذلك، العائدات على المحفظة يمكن أن تشهد زيادةً طفيفة دون أي زيادة في التّقلّبات؛
- **الطّريقة الثّانية**: والتّي تُعتبر أكثر إثارة، وهي إضافة صندوق تحوّط مع استراتيجيّة ذات عائد مرتفع لتعزيز العوائد الكلّية. هذه الأموال عادة تكون موجّهة الغرض؛ على أساس التوقّعات للأسعار المستقبليّة الخاصة بالأسهم والسّندات والعملات و/أو السّلع، ويمكنها أن تستثمر أيضا باستخدام الأدوات المالية المشتقّة، لكن المشتري يأخذ حذره؛ فعلى الرّغم من أنّ هذه

[15] Dan BARUFALDI, **Hedge Funds : Why Choose Hedge Funds ?,** http://www.investopedia.com/university/hedge-fund/place-in-portfolio.asp
[16] Dan BARUFALDI, ibid.

الاستراتيجيّات غير مرتبطة بالاستثمارات التّقليديّة، فإنها غالبًا ما تُظهر مستوياتٍ عاليةً من التّذبذب. ونتيجة لذلك، عندما تخصَّص بشكلٍ سليم يمكن أن تكون هناك دفعة جيّدة من العائدات، دون أن تكون هناك زيادة نسبيّة في تقلّبات المحفظة.

- **اعتبارات التّخصيص (تخصيص الموارد)**

إنّ تخصيص صناديق التّحوّط يجب أن يكون بالنّظر لأهداف العائد/ المخاطر للمحفظة. وينبغي إجراء تحليلٍ سليم لتحديد الكيفيّة، وإذا ما كان هناك صندوق تحوّط معيّن يتلاءم ومزيج الأصول. كما لا ينبغي على مدير المحفظة أن يقتصر نظرُه على التّرجيح الممنوح لاستثمارٍ معيّن، بل ينبغي عليه أيضا تقييم مستوى تركيز المحفظة الكليّة وارتباط كلّ منها بالآخر وارتباطها بعضها ببعض.

2. صناعة صناديق التّحوّط اليوم

تُشير التّقديرات إلى أن صناعة صناديق التّحوّط عمومًا، قد نمت الأصول التي تخضع لإدارتها من نحو 40 مليار دولار سنة 1990 إلى أكثر من 3.0 تريليون دولار في يونيو 2015. ومع ذلك، يُعتقد أن حجم الأصول المدارة في الواقع يفوق بكثيرٍ الأرقام المعلَنة رسميًّا. وعلى الرّغم من أن الأصول تستمر في النّمو بشكلٍ كبير، فحجم صناعة صناديق التّحوّط لا تزال صغيرة بالمقارنة مع صناعة الصّناديق الاستثماريّة والأسواق الماليّة العالميّة. من حيث عدد صناديق التّحوّط، فقد شهدت هذه الصّناعة نموًّا مماثلًا؛ حيث ارتفع من حوالي 500 صندوق سنة 1990 إلى ما يُقارب 8500 صندوق في نهاية يونيو 2015. وحتى الآن، عدد الصّناديق الجديدة في تزايد.[17]

[17] **An introduction to Hedge Funds**, Pictet Alternative Advisors SA, 2015, p.4

والشّكل الموالي يوضّح ذلك:

شكل رقم (4): تطوّر صناعة صناديق التّحوّط

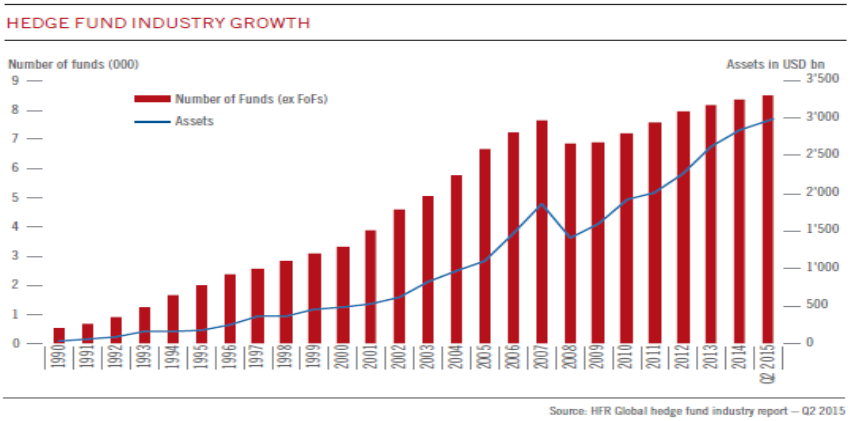

3. الاستثمار في الأسواق الماليّة النّاشئة

لقد تمّ صياغة مصطلح "الأسواق النّاشئة" من قبل أنطوني فان أجتميل في عام 1981. فبينما كان يعمل في مؤسسة التّمويل الدّولية التابعة للبنك الدولي، قدّم فكرة لسالومون براذرز " Salomon Brothers"، تمثّلت في إنشاء "صندوق أسهم للعالم الثالث". وفي مقال بلومبرغ "Bloomberg" الأخير، قال فان أجتميل أنّ 'سالومون' رفضوا وصف"العالم الثالث"، مطالبين بالحصول على وصفٍ أرفع مستوى، وعلى هذا الأساس وُلد مصطلح "النّاشئة"[18].

الدّول النّاشئة هي التي ينمو اقتصادها سريعًا، والمعنيّة منها بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السّوق. هذه الدّول لديها قدرة أعلى من الدّول المتقدّمة على توفير فرص أرباح للمستثمرين. وفقًا لسيمون*، أهم ملامح الدّول النّاشئة هي:[19]

- صغر حجم الاقتصاد؛

[18] Gülen TUNCER, **"Movin' on Up..." Emerging Markets' Rising Importance in the Global Economy**, Asset Management Viewpoint, Conning, Vol 16, 3, June 2012, p.1.

[19] Sechel IOANA-CRISTINA & Ciobanu GHEORGHE: **Characteristics Of The Emerging Market Economies - BRICS**, From The Perspective Of Stock Exchange Markets, 2014.

- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (GNP) أقل بكثير منه في البلدان المتقدّمة؛
- قلّة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية؛
- ارتفاع معدّل التّذبذب في سعر الصّرف الذّي يعني خطرًا كبيرا في التّداول (التّجارة).

وبغضّ النّظر عن كيفية تعريف المشاركين في السّوق للأسواق النّاشئة، هذه الكيانات السّيادية لديها أسسٌ قوية تُعتَبر أفضل إلى حدٍّ كبير من نظيرتها "الأسواق المتقدّمة". وعلاوةً على ذلك، فإنّ مشاركة الأسواق النّاشئة في التّجارة العالمية ومساهمتها في النّاتج المحلي الإجمالي العالمي آخذة في الازدياد. وقد حقّق سهم الأسواق النّاشئة في الاقتصاد العالمي مُقاسًا بالنّاتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية 37٪ في عام 1998. وبحلول عام 2011، بلغ نصيب الأسواق النّاشئة في الاقتصاد العالمي 49٪، ويتوقّع صندوق النّقد الدّولي أن تصل إلى 54٪ بحلول عام 2017[20].

أ. نظرة عامة عن اقتصاديّات الدّول الناشئة

فيما يتعلّق بالاستثمار في الأسواق الناشئة، فمخاطر الاستثمار فيها أعلى من الأسواق المتقدّمة؛ ومن ثمّ فإن الخطر الأكثر أهمية المصاحب للاستثمار المالي في هذه الأسواق هو تقلّبات الأسعار، والتي يمكن ملاحظتها في فترة معيّنة من الزّمن. التّقلّب (التّذبذب) كخطر مرتبط بالاستثمارات في سوق الأوراق المالية هو نتيجة لتجليات المخاطر الأكثر تنوّعا[21]: الخطر السّياسي وخطر تقلّبات أسعار الصّرف ومعدّلات التّضخّم، ومن كافة التّدابير والإجراءات التي اعتمدتها السّلطات فيما يخصّ العملة المحليّة، ولكن المعلومات في السّوق من المرجّح أن تُعكّر الصّفو (سواء بالسّلب أو بالإيجاب) في السّياق العادي للأوراق المالية المدرجة. ومع ذلك، وفقا لمبدأ "أعلى خطر أعلى ربحية"، المستثمرون الذين يتحمّلون مخاطر الاستثمار في هذه الأسواق لديهم فرصة لكسب المزيد من الأسواق المتقدّمة. الالتزامات الملحَقة يتمّ مقابلتها بالأرباح المكمِّلة والاستثمارات. بالنّسبة للمستثمرين الدّوليين الاستثمار في هذه الوفورات هو

[20] Gülen TUNCER, op.cit.
[21] Sechel IOANA-CRISTINA & Ciobanu GHEORGHE: **Characteristics Of The Emerging Market Economies - BRICS**, op.cit.

أساسًا فرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية، خاصةً لأنّ معظم الأسواق النّاشئة ضعيفة الارتباط بالأسواق المتقدّمة.

ويعتقد كثيرٌ من الاقتصاديين أنّ اقتصاديات الدّول النّاشئة سيكون من شأنها تعزيز الاقتصاد العالمي وأنها ستكون القوّة الجديدة في العالم في إطار زمني محدَّد، وفيما يلي تحليل لتطوّر الاقتصادي العالمي ككلّ وأداء مفصّل للاقتصاديات الناشئة مقارنة مع الاقتصاديّات المتقدّمة.

ب. أهمية الأسواق النّاشئة

إنّ الأسواق النّاشئة كان لها الأثر البالغ على مدى الخمس وعشرين سنة الأخيرة في الارتفاع الكبير الذّي حقّقه الاقتصاد العالمي، مقارنةً مع الدّول ذات الاقتصاديات المتقدّمة كالـولايات المتّحدّة الأمريكية وأوروبا واليابان؛ وذلك لأنّ بلدان الأسواق النّاشئة لديها مواطن قوّة حقيقية، لاسيما الصّادرات والإنفاق الرّأسمالي والتي تُعدّ عناصر حيوية لارتفاع معدّلات النّمو الاقتصادي.

بلغ متوسّط معدّل النمو في الأسواق النّاشئة على مدى الأربع سنوات الماضية أعلى من 6%، بينما لم يتعدّ في البلدان الصّناعية المتقدّمة 2%. وتمثّل بلدان الأسواق النّاشئة مجتمعة 36% من النّاتج المحلّي الإجمالي العالمي، مقارنةً مع 18% فقط عام 1995، وحوالي 50% من إجمالي الصّادرات مقارنةً مع 27% سنة 1990، و50% من الإنفاق الرّأسمالي العالمي مقارنة مع 26% سنة 1990[22].

تُشير التّوقعات إلى بلوغ النّمو العالمي 3,4 % في 2016 و 3,6 % في 2017.[23]

الاقتصادات المتقدمة

يُتوقع ارتفاع النّمو في الاقتصادات المتقدِّمة بمقدار 0,2 نقطة مئوية في 2016 ليصل إلى 2,1%، وأن يستمرّ بصورةٍ مطردة في عام 2017. ويظلّ النّشاط الكلّي محتفظًا بصلابته في الولايات المتّحدة،

[22] David HALE, Founding CHAIRMAN**, The Importance of Emerging Markets**, Global Economics, Winnetka, IL, SEPTEMBER 2012.

[23] صندوق النّقد الدّولي، **انكماش الطلب وتراجع الآفاق المتوقّعة، مستجدّات آفاق الاقتصاد العالمي**، 19 يناير 2016.

تدعمه الأوضاع المالية التي لا تزال ميسرة وأوضاع أسواق المساكن والعمل الآخذة في التّحسن، غير أن قوّة الدّولار تُلقي بأعبائها على نشاط الصّناعة التحويلية، وانخفاض أسعار النّفط يحدُّ من الاستثمار في الهياكل والمعدات المستخدَمة في التّعدين. وفي منطقة اليورو، ارتفع الاستهلاك الخاص بدعم من انخفاض أسعار النّفط ويُسْر الأوضاع المالية، مما عوّض الانخفاض في صافي الصّادرات. ومن المتوقّع أيضًا أن يتعزّز النمّو في اليابان في عام 2016، استنادًا إلى دعم المالية العامة، وانخفاض أسعار النّفط، والأوضاع المالية التّيسيرية، وتصاعُد الدّخول.

اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النّامية

يُتوقع ارتفاع النّمو في اقتصاديات الأسواق الصّاعدة والاقتصادات النّامية من 4% في 2015 وهو أدنى معدل منذ الأزمة المالية التي وقعت في 2008-2009 إلى 4,3 % و4,7 % في 2016 و2017، على التّرتيب. من المتوقّع أن يتباطأ النّمو في الصين إلى 6,3 % في 2016 و6,0 % في 2017، وذلك في الأساس نتيجةً لضعف نمو الاستثمار؛ حيث يستمرّ الاقتصاد في استعادة توازنه. وتُشير التّوقعات عمومًا بشأن الهند وبقية بلدان آسيا الصّاعدة إلى أنها ستواصل النّمو بمعدلاتٍ قوية، وإن كانت هناك بعض البلدان التي ستواجه تأثيراتٍ معاكسة قوية من استعادة التّوازن الاقتصادي في الصّين وضعف الصّناعة التّحويلية في العالم.

وتُشير التّوقعات الحالية بشأن أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى انكماش إجمالي النّاتج المحلي الكلّي كذلك في 2016، وإن كان بمعدل أقل مما كان عليه في 2015، برغم النّمو الإيجابي في معظم بلدان المنطقة. ويرجع ذلك إلى الرّكود في البرازيل وفي بلدان أخرى تمر بضائقة اقتصادية.

ويُتوقع ارتفاع النّمو في الشّرق الأوسط، لكن أسعار النّفط المنخفضة، إلى جانب التّوتّرات الجغرافيّة–السياسيّة والصّراعات الدّاخلية في بعض الحالات، ستظل تؤثر سلبًا على الآفاق المستقبليّة.

ومن المتوقَّع أن تُحقق أوروبا الصّاعدة نموًّا مُطردًا على نطاقٍ واسع، وإن سجلت بعض التّباطؤ في 2016، فتُشير التّوقعات إلى أن روسيا ستظل تحت وطأة الرّكود في 2016، بينما تُواصل التكيُّف مع

انخفاض أسعار النّفط والعقوبات التي يفرضها الغرب. أمّا الاقتصادات الأخرى في كومنولث الدّول المستقلّة فيجرفها كذلك تيار الرّكود والتّوتّرات الجغرافيّة–السياسيّة في روسيا، وتتأثّر في بعض الحالات بأوجه الضّعف الهيكلي الدّاخلية وأسعار النّفط المنخفضة؛ ومن المتوقّع أن تُحقّق توسُّعًا طفيفًا في 2016، وأن تُسرع الخُطى في 2017.

وسوف تشهد معظم بلدان إفريقيا جنوب الصّحراء انتعاشةً تدريجية في النّمو، ولكن ذلك لن يتجاوز معدلات تظل أدنى من المحقَّقة أثناء العقد الماضي، في ظل انخفاض أسعار السّلع الأولية. ويرجع هذا الأمر في الأساس إلى التّكيُّف المتواصل مع انخفاض أسعار النّفط وارتفاع تكاليف الاقتراض، مما يُلقي بعبءٍ ثقيل على بعض أكبر الاقتصادات في المنطقة (أنغولا ونيجيريا وجنوب إفريقيا) وكذلك على عدد من البلدان الأصغر حجمًا المصدّرة للسّلع الأولية. الشّكل الموالي هو عرض لتوقّعات للناتج المحلّي الإجمالي في الأسواق النّاشئة والأسواق المتقدّمة والعالم "2001–2020":

شكل رقم (5): توقّعات للناتج المحلّي الإجمالي في الأسواق النّاشئة والأسواق المتقدّمة والعالم "2001–2020"

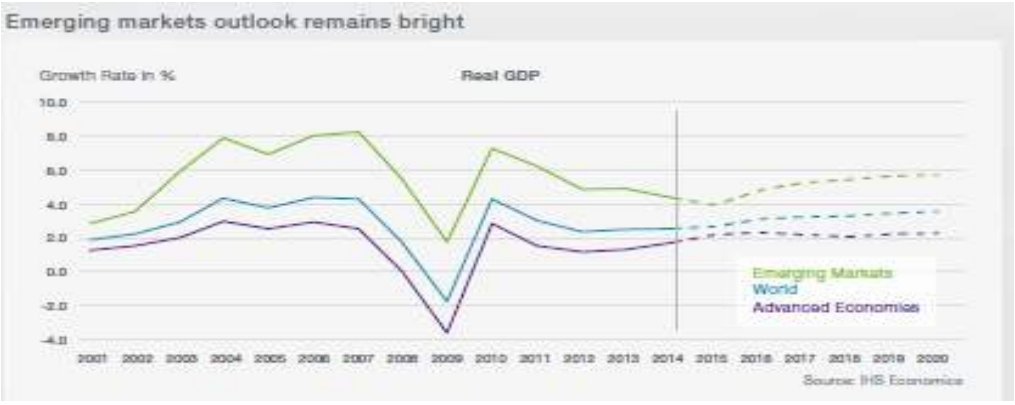

نُلاحظ من خلال الشّكل السابق أنّ النّاتج المحلّي الإجمالي في الأسواق النّاشئة أعلى منه في الأسواق المتقدّمة على طول الفترة المدروسة. كما نلاحظ أن الناتج المحلّي الإجمالي سجّلت ارتفاعا على مدى السنوات "2001-2007" لتبلغ أعلى مستوياتها سنة 2007، ثمّ انخفضت إلى مستويات متدنيّة في

سنوات الأزمة "2008"، وعادت للارتفاع بعد ذلك؛ وشهدت مستوى أدنى لكن مستقرّ خلال السنّوات بعد الأزمة إلى غاية 2016، ويُتوقّع أن ترتفع معدّلات النّاتج المحلي الإجمالي خلال السّنوات القادمة؛ خاصّة تلك الخاصّة بالأسواق النّاشئة.

ج. محفّزات الاستثمار في الأسواق النّاشئة

إنّ معدلات النّمو الكبيرة في العالم لم تعد تأتي فقط من الدّول ذات الاقتصاديّات المتقدّمة، كالولايات المتّحدة الأمريكية، بل من الأسواق النّامية، فلم يعد بمقدور المستثمرين بعد الآن الاستمرار في تجاهل مثل هذه الأسواق النّاشئة، وذلك للأسباب الرئيسَة التالية[24]:

- **ستمثل الأسواق الناشئة قريبا أكثر من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي**

فمنذ أقل من 30 عامًا مضت، هيمنت الاقتصاديات المتقدّمة على الناتج المحلي الإجمالي العالمي. لكن ومنذ أوائل التسعينات، بدأت الأنظمة الاقتصادية الكبيرة بالتراجع إلى الوراء، مفسحة المجال أمام غيرها من الأسواق النامية.

ووفقًا لتقديرات صندوق النّقد الدولي، فمن المتوقع أن يتجاوز الناتج الاقتصادي للدّول النامية ناتج الدول المتقدمة. ومن ثمّ؛ فليس من الحكمة للمستثمرين تجاهل الدّول التي تولّد أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي.

- **تعتبر الدول النامية والأسواق الناشئة مسؤولة عن نسبة كبيرة من معدلات النّمو العالمي**

إن السّبب وراء تراجع أداء الاقتصاديات الكبرى أمام الأسواق الناشئة بسيط جدًّا. فمعدلات النّمو المرتفعة تحدث في هذه البلدان. وليس من الحكمة كمستثمر في الأسهم أن يتجاهل المرء الاستثمار في الأسواق النامية، فمن المرجّح أن ترتفع أسعار الأسهم بصورةٍ مُطرِدة في مثل هذه الأسواق.

---

[24] مارك بروسير، **3 محفزات للاستثمار في الأسواق الناشئة**، مقال نشر بتاريخ: 2012/12/01، في الموقع الالكتروني: http://www.forbesmiddleeast.com/news/read/articleid/3083 تاريخ الاطلاع على الموقع: 2015/8/12.

- **تتمتع الأسواق الناشئة في الدول النامية بأقل معدلات للديون**

لقد تزايدت مديونية الاقتصاديات المتقدمة بصورة كبيرة في الثلاثين عاما الماضية. فمعدل عبء المديونية الحالي في هذه الدول يصل إلى 110% من الناتج الإجمالي المحلي. وفي الوقت الذي بدأت فيه العديد من البلدان المتقدمة تفقد السيطرة على مواردها الاقتصادية، يبدو أن الأمور تتحسن بشكل ملحوظ في الدول النامية. فمعدل عبء الدين الحالي في البلدان النامية والأسواق الناشئة لا يتجاوز 35% من مجمل الناتج المحلي، وهو في انخفاض مستمر، مما يعني أن هناك مجالًا واسعًا لزيادة الاستهلاك في مثل هذه الدّول، الأمر الذي يُشير إلى مستويات نموٍّ مستقبليّة واعدة.

4. الاستثمار في التّنمية المحليّة

تُعتبر التّنمية المحليّة ذلك التّطور الذي يمسّ منطقة محليّة ما، من أجل توفير حياة كريمة لجميع أفرادها؛ انطلاقًا من بناء قوّة اقتصاديّة لهذه المنطقة بُغية تحسين اقتصادها ومستوى حياة سُكّانها، مع الأخذ بعين الاعتبار مميّزات هذه المنطقة وظروف سُكّانها.

أ. تعريف التّنمية المحلية

يعرفها الدّكتور محي الدّين صابر على أنّها: "مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدَّدة، يقوم على أُسس وقواعد مُستمَدَّة من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغييرٍ حضاري في طريقة التّفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحليّة، وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التّفكير والإعداد والتّنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً، وفي كلّ المستويات عمليّاً وإداريّاً".[25]

[25] كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث "دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية"**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1993، ص: 23.

ب. أهمية وأهداف التّنمية المحلية

- **أهمية التنمية المحلية**

إن للتّنمية المحلية أهميةً بالغة نظراً للدّور الذي تلعبه في تحقيق التّنمية الشّاملة، فهي تتّسم بالتّكامل بين تنمية المناطق الرّيفية والمناطق الحضرية، وتشمل جميع أبعاد التّنمية الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية والسّياسية، كما تمُسّ كل المجتمعات المحلية وتعمل على نموّها بشكلٍ متوازن لتزيد من ترابطها وتماسكها، والعمل على تفعيل مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ برامج التنمية وربطها بالمشاريع التنموية.

كما أنّ أهمية التنمية المحليّة (تنمية المجتمع المحلّي)، نابعة في الأصل من تميّز المجتمع المحلّي ككيان اجتماعي يمكن المراهنة عليه للعبور إلى التّنمية الشّاملة أو الوطنيّة، فتنمية المجتمع المحلّي تساعد في التنسيق بين الجهود الأهلية في الإصلاح جغرافيّاً ووظيفيّاً، وعلى مختلف المستويات يُعتبر المجتمع المحلي جسراً في التّنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية.[26]

- **أهداف التنمية المحليّة**

إنّ من أبرز أهداف التّنمية المحلية ما يلي:[27]

- تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية؛
- الحدّ من الفقر؛
- إيجاد منافذ لتحصيل الضّرائب المحليّة بشفافية؛
- إنّ التنمية المحلية ستُمكِّن ممارسيها من المحلّيين بمختلف توجُّهاتهم من معرفة الكثير من الأعمال والحرف والتّأهيل للوصول إلى نتائج مستدامة.

كما أنّ التّنمية المحلية تُمثّل استراتيجية عمليّة وليست وصفيّة تتضمّن الكثير من الأمور والتي منها[28]:

---

[26] شوقي عبد المنعم، **مشاركة المواطنين في التنمية الريفية**، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، ط1، 1993، ص: 54-55.

[27] علي كريم العمار، **مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية، المعهد العالي للتخطيط الحصري والإقليمي**، بغداد، 2010.

- تحقيق القيم المحلية وإثارتها بشكلٍ يمكّنها من مواجهة التّحدّيات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة كالفقر والحاجات الأساسيّة والوظائف المحليّة؛
- الدّوافع الاقتصادية المتمثّلة برفع القيمة المضافة للإنتاج المحلّي وتدريب وتمكين المهارات المحلّية ورفع مستوى الدّخل المحلّي، والتّعاون المحلي وزيادة الرّوابط الاقتصادية بين الأنشطة المحلية سواء الأساسيّة منها أو السّائدة؛
- إحداث التّنمية، ويُقصد هنا بالتّنمية التّغيير الهيكلي لنوعية الحياة.

ومن مُنطلق كون التنمية المحلية تركّز على تنمية المجتمعات المحلية وأن الفرد هو محور هذه العمليّة، يمكن إضافة الأهداف التالية:

- تطوير عناصر البنية الأساسيّة كالنّقل والمياه والكهرباء؛ حيث يُعتبر النّهوض بهذه القطاعات أساسًا لعملية التّنمية ولتطوير المجتمع المحلي؛
- زيادة التّعاون والمشاركة بين السّكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللّامبالاة إلى حالة المشاركة الفعّالة، وزيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يُسهمون في تنفيذها.

ج. آفاق تمويل التّنمية المحليّة في الجزائر

يأتي إصلاح جهاز تمويل التّنمية المحليّة كحتمية يُمليها الواقع الذي نعيشه؛ حيث تتميّز الفترة التي نمر بها بتغيّرات هيكلية تؤثّر على جميع قطاعات النّشاط وتُنبِّئ بوقوع تعديل جذري لجميع التّوازنات. وسعيًا لتحقيق هذا الإصلاح لا بد من اعتماد خطّة منهجية ومنسجمة ضمن استراتيجيّة واضحة المعالم.

- **إصلاح الوسائل الدّاخلية لتمويل التّنمية المحليّة**: إن إعادة النّظر في الوسائل الدّاخلية لتمويل التّنمية المحلية تمسّ أساسًا الجباية، ذلك أن مداخيل الأملاك لا تمثل إلا جزءًا صغيرًا من مداخيل الميزانيّة المحليّة.

[28] علي كريم العمار، مرجع سابق

- **إصلاح الوسائل الخارجية لتمويل التنمية المحلية:** إنّ الحديث عن تحديد أو إعادة صياغة الوسائل الخارجية لتمويل التّنمية المحلية يفسح المجال لتقديم عدة اقتراحات في هذا المجال منها:[29]
  - العقود البلدية للنّجاعة؛
  - الاتفاقيات البلدية للتنمية؛
  - عقود التّسيير المحلية؛
  - الاقتراض البنكي؛
  - الشرّكات المختلطة؛
  - المنح الشاملة للتجهيز؛
  - تحويل الصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى بورصة الجماعات المحلية.

إنّ الفكرة الأساسيّة من اقتراحنا لهذه السّياسات الثّلاث بالذّات؛ كانت من منطلق التّفكير في استثمار أموال الصّناديق السّيادية في مجالاتٍ مختلفة، لتجنّب الاختلال أو الخسارة الكاملة لأصول الصّندوق السّيادي، في حالة وقوع أزمات غير متوقّعة، على أساس توزيع المخاطر؛ حيث يُوظّف الصندوق جزءًا من أمواله في صناديق التّحوّط، التي تتميّز بالعائدات الضّخمة والفورية، والتي تتكامل مع سياسة الاستثمار في التّنمية المحليّة التي ستكون عائداتُها على المدى الطّويل، ولكنها تخدم الاقتصاد الوطني بصفة أساسيّة؛ بالتركيز على مشاريع البُنى التّحتية والقضاء على البطالة، وتقليل نسبة الخطر. ويُعتبر الاستثمار في الأسواق النّاشئة، وفقًا للدّراسة المرفقة أعلاه مجالًا رائدًا، حتى مع تعرّض هذه الأسواق للضّعف المؤقّت بين فترةٍ وأخرى.

[29] خيضر خنفري، **تمويل التّنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 161-171.

ثالثًا: دراسة حالة صندوق ضبط الموارد – الجزائر

1. أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر

تميّزت سنة 2000 بتحقيق الجزائر لفوائضَ ماليّة مُعتبرة شمِلت الموازنة العامة وميزان المدفوعات بسبب الارتفاع الهام لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال نفس السّنة؛ حيث حقّق رصيد الموازنة العامة فائضاً قُدّر بـ: 400 مليار دينار جزائري نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213,2 مليار دينار. ومن أجل استغلال هذه الفوائض، واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدّولة بالنّظر لعدم اليقين الذي يُميّز أسعار النّفط على المدى المتوسّط والبعيد، قرّرت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يتم إعداده سنويّا، وقد تمّ تأسيس هذا الصّندوق من خلال قانون المالية التّكميلي الذي صدر في جوان 2000، والذي حدّد نوع وأهداف ومجال الصندوق؛ علماً أنّ الصّندوق قد خضع لتعديلاتٍ مهمة خلال سنتي 2004[30] و 2006.[31]

2. دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد

يمكن تقسيمها إلى:

دوافع داخليّة: معاناة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكليّة خطيرة نتيجة ارتباطه القويّ بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقاً لثلاثة مستويات:[32]

- تأثير قطاع المحروقات على معدّل النّمو الاقتصادي؛

---

[30] **قانون رقم 23–22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424هـ الموافق لـ28 ديسمبر 2003م** المتضمن قانون المالية لسنة 2004.

[31] **أمر رقم 06–04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427هـ الموافق لـ15 جويلية 2006م** المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

[32] نبيل بوفليح، فعالية **صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النّفط في الدول العربية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 4، 2010، ص: 83–84.

- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات؛
- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدّولة.

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدّي إلى تعرّضه لأزمات وصدمات خارجية دورية على غرار أزمة 1986، وأزمة 2015، واللّتان يرجع سببهما إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النّفط. ومن هذا المنطلق فإنّ مبرّرات إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة في استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدّولة والحفاظ على استقرار الموازنة العامة؛ الأمر الذي يُمكّنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثمّ التّخفيف من حدّة الصّدمات التي يتعرّض لها الاقتصاد الجزائري.

مبرّرات خارجية: تتمثّل في:[33]

- تقلبات أسعار النّفط في الأسواق العالمية؛
- رواج فكرة إنشاء صناديق الثّروة السّيادية بين الدّول النّفطية.

3. ماهية صندوق ضبط الموارد وموارده وأهميته

أ. تعريف صندوق ضبط الموارد: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضّبط حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يُميِّز هذه الحسابات أنها مستقلّة عن الموازنة العامة للدّولة، أي أنّها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السّلطة التّشريعية "البرلمان".[34]

[33] نبيل بوفليح، فعالية **صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النّفط في الدول العربية** ، مرجع سابق.

[34] وفقا للمادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، **قانون رقم: 2000–02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421هـ الموافق لـ27 جوان 2000** والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

ب. مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد

تتمثّل في فائض قيمة الجباية البترولية النّاتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كلّ الإيرادات الأخرى المتعلّقة بتسيير الصّندوق.

سجّل صندوق ضبط الموارد تطوّرات هامة في وضعيته منذ إنشائه، وكان ذلك خلال فترتين زمنيتين:

- **الفترة الأولى** "2000-2005": إنّ الأهداف التي حُدّدت للصندوق في هذه الفترة تمثّلت في تمويل عجز الميزانية العامة للدّولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض حجم المديونية العمومية؛ مع العلم أن النّشاط الفعلي للصّندوق خلال هذه الفترة قد اقتصر فقط على سداد الدّين العمومي، ودون استخدامه في تمويل العجز الموازني بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتجاوزها للسّعر المرجعي المحدَّد من قبل وزارة المالية، مما أدّى إلى تسجيل فوائض سنوية هامة على مستوى الموازنة العامة للدّولة تم تحويلها إلى الصّندوق، كما شهدت الفترة الممتدّة بين سنة 2000 و2002 تراجعاً هاماً في رصيد الصّندوق بانتقاله من 232,13 مليار دج إلى 27,97 مليار دج مع نهاية سنة 2002؛ علمًا أن هذا التّراجع يُعزّى إلى انخفاض فائض الجباية البترولية من 123,56 مليار دج سنة 2001 إلى 26,50 مليار دج سنة 2002، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:[35]

[35] نبيل بوفليح، **دور صناديق الثّروة السّيادية في تمويل اقتصاديات الدّول النّفطية**: الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، قسم علوم التّسيير، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص: 226.

جدول رقم (1): تطوّر فائض قيمة الجباية البترولية في الفترة "2000-2005"

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجباية البترولية وفقًا لقانون المالية السعر المرجعي لبرميل النّفط "د.أ"	720,00 19	840,00 19	916,40 19	836,06 19	862,20 19	899,00 19
الجباية البترولية الفعلية السّعر الفعلي لبرميل النّفط "د.أ"	1173,23 28,5	964,46 24,9	942,90 25,3	1284,97 29,0	1485,69 38,6	2267,83 54,4
فائض قيمة الجباية البترولية	453,23	123,86	26,50	448,91	623,49	1368,83

المصدر: مديرية التوقعات والسياسات، وزارة المالية، 2010.

كما تميّزت هذه الفترة بإدخال تعديل على القواعد المنظِّمة لنشاط الصندوق سنة 2004؛ حيث تم إضافة مورد جديد للصندوق يتمثل في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النّشط للمديونية الخارجية من أجل دعم عمليات الصّندوق الخاصة بالسّداد المسبق للمديونية العمومية الخارجية، وهي سياسة جديدة شرعت الحكومة في تنفيذها ابتداء من سنة 2004.

- **الفترة الثانية** "2005-2009": تميّزت بإدخال تعديلات على أهداف الصندوق في 2006 لتصبح على النحو التالي:

تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري وتخفيض حجم المديونية العمومية؛ حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايد من سنة لأخرى نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري، بالإضافة إلى الاستمرار في عمليات سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التّسديد المسبَق للمديونية العمومية الخارجية التي شرع فيها ابتداء من سنة 2004، وتسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة للحكومة في فتراتٍ سابقة، علمًا أنه لم تُسجّل أي عملية تسديد للدين العمومي خلال سنة 2009. وفيما يتعلّق بجانب الموارد فقد تلقّى الصّندوق تحويلات إجمالية تجاوزت 6225,68 مليار دج بسبب تحقيق الحكومة لفوائض مالية معتبرة

نتيجة استمرار ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية في الفترة "2006-2008". والجدول الموالي يوضّح ذلك:[36]

جدول رقم (2): تطوّر فائض قيمة الجباية البترولية في الفترة "2005-2009"

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2006	2007	2008	2009
الجباية البترولية وفقًا لقانون المالية السعر المرجعي لبرميل النّفط "د.أ"	916,00 19	973,00 19	1715,40 37	1927,00 37
الجباية البترولية الفعلية السّعر الفعلي لبرميل النّفط "د.أ"	2714,00 65,85	2711,84 74,95	4003,55 99,97	2327,67 62,1
فائض قيمة الجباية البترولية	1798,00	1738,84	2288,15	400,675

المصدر: مديرية التوقعات والسياسات، وزارة المالية، 2010.

- **الفترة الثّالثة**: "2010-2014": تميّزت هذه الفترة بتعديل أهداف الصّندوق لتتماشى وبرنامج الإنعاش الاقتصادي "البرنامج الخماسي '2010-2014'"، علمًا أنه تم تخصيص مبلغ 21214 مليار دج؛ حيث تمّ تقسيمه إلى ثلاثة برامج فرعيّة هي: قطاع التّنمية المحليّة والبشرية الذي استفاد من برنامجٍ خاصّ؛ خُصّص له مبلغ 9903 مليار دج، أي نسبة 45,42% من إجمالي المبلغ الكلّي؛ كما استفاد قطاع الأشغال العموميّة والهياكل القاعديّة بمبلغ 8400 مليار دج "38,52%"؛ استفادت قطاعات الصّناعة والصّيد البحري والتّشغيل من مبلغ 3500 مليار دج "16,05%"، النسبة المتبقيّة من المبلغ الكلّي المخصّص للبرنامج الخماسي.[37]

ويمكن القول أنّ التّوزيع القطاعي للبرامج سابقة الذّكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف القطاعات التي تؤثّر بصورةٍ مباشرة في معدّلات النّمو الاقتصادي ومستويات التّشغيل. وفيما يتعلّق بجانب

[36] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص: 227.

[37] نبيل بوفليح، **دراسة تقييميّة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبّقة في الجزائر في الفترة "2000–2010"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 12، ديسمبر 2012، ص: 256.

الموارد فقد تلقّى الصّندوق تحويلات مُعتبرة بسبب تحقيق الحكومة لفوائض مالية مُعتبرة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدّولية في الفترة "2010-2014". والجدول الموالي يوضّح ذلك:

جدول رقم (3): تطوّر فائض قيمة الجباية البترولية في الفترة "2010-2014"

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2011	2012	2013	2014
الجباية البترولية وفقًا لقانون المالية السعر المرجعي لبرميل النّفط "د.أ"	1529,40 19	1519,04 19	1615,90 37	1577,730 37
الجباية البترولية الفعلية السّعر الفعلي لبرميل النّفط "د.أ"	3829,72 112,94	4054,35 111,05	3678,13 109,5	3388,355
فائض قيمة الجباية البترولية	2300,320	2535,309	2062,231	1810,625

المصدر: مديرية التوقعات والسياسات، وزارة المالية، 2015.

يُشير الجدول رقم (4) إلى أنّ صندوق ضبط الموارد قد حقّق موارد مهمّة في فترة الدّراسة، ساهمت بشكلٍ فعّال في تمويل البرنامج الخماسي.

اعتمادًا على الدّراسة التي قام بها الباحث الاقتصادي الدكتور نبيل بوفليح، حول صندوق ضبط الموارد؛ والتي تبيّن من خلالها أنّ هذا الأخير يُعاني من اختلالات هيكليّة تستدعي إصلاحات جذريّة فيما يخص حوكمته ومجال نشاطه واستراتيجيّة استثمار أصوله. وفي هذا الصّدد قام باقتراح نموذج يهدِف إلى:

- تحسين أداء وفعاليّة صندوق ضبط الموارد من خلال اعتماد استراتيجيّة طويلة المدى، تعتمد أساسًا على تغيير نظرة الحكومة للصّندوق؛ من اعتباره أداةً مؤقّتة تعمل على ضبط وتعديل الموازنة العامّة وسداد المديونيّة العمومية إلى أداة مُستدامة تعمل على المدى البعيد، وتُسهم في ضمان مستقبل الأجيال القادمة؛
- تحويل مداخيل الثّروة النّفطية؛ باعتبارها ثروة زائلة إلى ثروة ماليّة مستدامة.

جدول رقم (4): تطوّر وضعية صندوق ضبط الموارد في الفترة "2011-2014"

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2011	2012	2013	2014
1-الموارد: **- رصيد السنة السابقة** **- فائض قيمة الجباية البترولية** **- تسبيقات بنك الجزائر**	4842,837 2300,320 0	5381,703 2535,309 0	5633,752 2062,231 0	5563,512 1810,625 0
مجموع الموارد	7143,157	7917,012	7695,983	7374,137
2-الاستخدامات **- سداد الدين العمومي** **- تمويل عجز الخزينة العمومية** **- سداد تسبيقات بنك الجزائر**	0 1761,455 0	0 2283,260 0	0 2132,471 0	0 2965,672 0
مجموع الاستخدامات	1761,455	2283,260	2132,471	2965,672
رصيد الصندوق في نهاية السنة	5381,702	5633,752	5563,512	4408,465

المصدر: مديرية التوقعات والسياسات، وزارة المالية، 2015.

وقد ارتكز النّموذج المقترَح على ثلاثة مستويات:

- الإطار القانوني للصّندوق؛
- الهيكل التّنظيمي للصّندوق؛
- استراتيجيّة الاستثمار في الصّندوق.

ونظرًا لطبيعة موضوعنا سنركّز فقط على القسم الثّالث، الخاص باستراتيجيّة الاستثمار في الصّندوق.

ج. استراتيجيّة الاستثمار في صندوق ضبط الموارد

لقد قام الباحث برسم استراتيجيّة كاملة المعالم؛ من خلال وضع خطّة تشمل جميع المراحل الخاصّة بإعداد وتنفيذ استراتيجيّة الاستثمار في الصّندوق. والشّكل الموالي يوضّح ذلك:

شكل رقم (6): مراحل إعداد وتنفيذ استراتيجيّة الاستثمار في صندوق ضبط الموارد

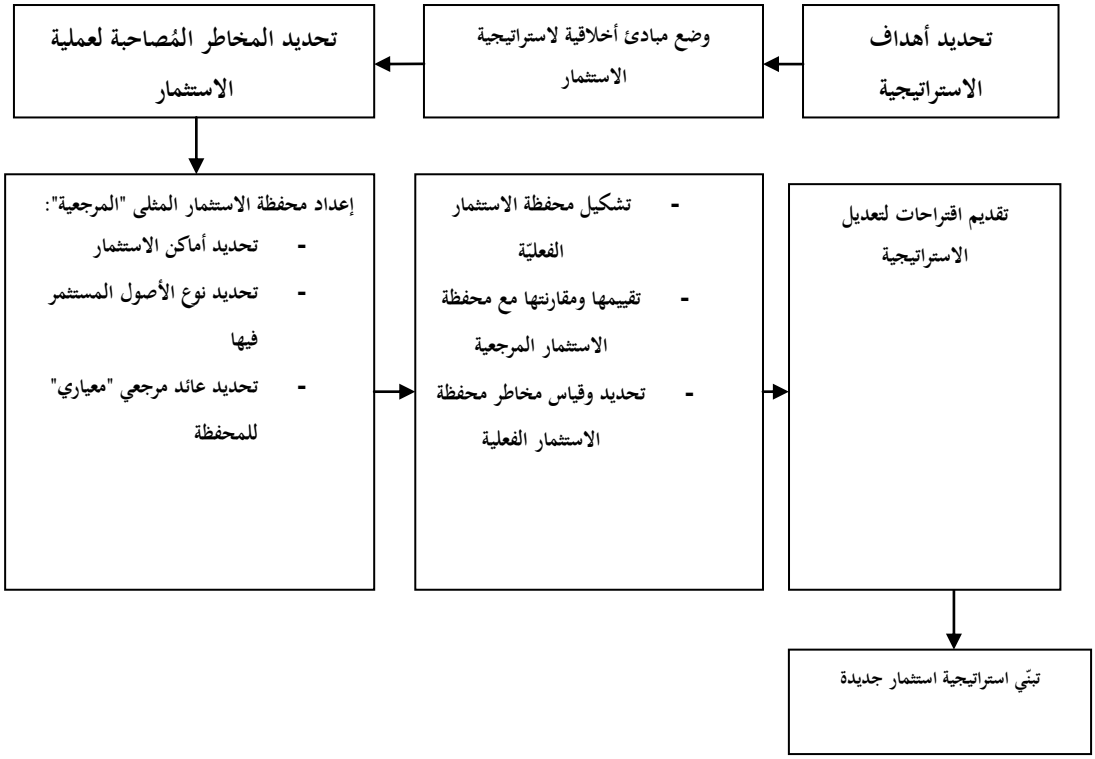

المصدر: نبيل بوفليح: **دور صناديق الثّروة السّيادية في تمويل اقتصاديات الدّول النّفطية:** الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص: 246.

انطلاقًا ممّ سبق نقترح ما يلي:

مكوّنات المحفظة المثلى

1. التّوزيع المكاني

- التّوجه للاستثمار في الاتّحاد الأوروبي والأسواق النّاشئة، مع التّركيز على منطقة جنوب شرق آسيا للأسباب التّالية:
  - غياب الأمن والاستقرار في منطقة الشّرق الأوسط وإفريقيا بسبب الأحداث السّياسية الرّاهنة؛ بما في ذلك ثورات الرّبيع العربي؛

- التّخوّف من الاستثمار في الأسواق المتقدّمة بما في ذلك أمريكا الشّمالية؛ بعد أزمة 2008 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي ككل.

2. التّوزيع النّوعي

- التّركيز بصفةٍ أساسيّة على المشروعات الاقتصاديّة والنّهوض بالقطاع الزّراعي؛ نظرًا لما يمكن للجزائر أن تحقّقه من خلال هذه القناة الاستثمارية الهامة جدّا؛ في إطار التّنمية المحليّة؛
- الاستثمار في الأصول العقاريّة؛
- الاحتفاظ بجزء من أموال الصّندوق في شكل أصول قابلة للتّسييل في مدّة قصيرة؛ لمواجهة الأزمات الطّارئة؛
- النّهوض بالسّوق المالي الجزائري، وتطوير الأدوات المالية وصولًا إلى التّعامل بالمشتقات المالية والأدوات الأخرى عالية المخاطرة من جهة، وذات العائدات الضّخمة والسّريعة من جهة أخرى؛ بالاستثمار في صناديق التّحوّط.

خـاتمة:

تبيّن بعد الدّراسة أنّ صندوق ضبط الموارد كان يُعاني منذ البداية من اختلالات هيكليّة؛ وأنه من الهشاشة بحيث يمكن لأزمة مثل أزمة انهيار أسعار النّفط الحاليّة (2015-2016) أن تعصف به وأن تقضي على وجوده نهائيًّا؛ حيث بلغ رصيده 2913,3 مليار دج في نهاية سبتمبر 2015، أي ما يعادل 26,8 مليار دولار، كما أن توقعات قانون المالية لسنة 2016 تُشير إلى أنّ رصيد هذا الصّندوق سيبلغ 1797,4 مليار دج أي ما يعادل حوالي 17 مليار دولار في نهاية السّنة الحالية (2016). إذا استمرّ الوضع على ما هو عليه إلى غاية 2017 قد يُستنفذ بشكلٍ نهائي؛ كما صرّح الدّكتور والخبير الاقتصادي سليمان ناصر.

كان لا بدّ من التّفكير في استثمار الأموال المحصّلة في فترة الرّخاء في مشاريع تُسهم في تطوير وتوسيع حجم صندوق ضبط الموارد؛ ولعلّ السّياسات المقترحة، بالإضافة إلى تنويع مصادر تمويل هذا الأخير، بدل

الاعتماد فقط على الجباية البترولية كانت لتحلّ الكثير من المشكلات التي تواجه الاقتصاد الوطني اليوم؛ خاصة ما تعلقّ باستثمار أموال الصندوق داخليًّا في مشاريع تنموية، بدل اقتصاره على تغطية العجز في الميزانية والخزينة وتخفيض حجم المديونيّة. وفي هذا الصّدد نقترح ما يلي:

- ضرورة تغيير نظرة الحكومة فيما يخصّ صندوق ضبط الموارد؛ والانتقال به من مجرّد صندوق لتغطية العجز في الخزينة إلى صندوق ثروة سيادية في الجزائر، واعتماده كمصدر متجدّد للإيرادات يمكن من خلاله ضمان مستقبل الأجيال القادمة؛ باتخاذ القرارات الاستثمارية السّليمة، وتحقيق الاستفادة القصوى من عائدات هذا الصّندوق؛
- العمل بشكلٍ جدّي على تعديل وتطوير هيكل وأهداف صندوق ضبط الموارد؛ بحيث يرقى إلى مصاف صناديق الثّروة السّيادية العربية والعالمية؛
- التّفكير في مختلف الطّرق التي يُمكن من خلالها أن يتعافى صندوق ضبط الموارد، حتّى لو تمّ بشكلٍ تدريجي وعلى المدى الطّويل؛ وقد يكون احتياطي الصّرف الحلّ الأمثل في مثل هذه الظّروف؛
- تنويع مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد بشكلٍ لا يلغي تمامًا الجباية البترولية، لكن لا يجعلها المصدر الرّئيس، والاستفادة من دروس الأزمة الحالية؛
- العمل بتنويع المحفظة الاستثمارية للصّندوق لتفادي المخاطر؛ من خلال السّياسات المقترحة "الاستثمار في صناديق التّحوّط، الأسواق النّاشئة والتّنمية المحلّية" في المستقبل.

قائمة المراجع:

مراجع باللّغة العربية:

مؤلفات:

1. شوقي عبد المنعم، **مشاركة المواطنين في التنمية الريفية**، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، ط1، 1993.

2. صندوق النّقد الدّولي، **انكماش الطلب وتراجع الآفاق المتوقّعة، مستجدّات آفاق الاقتصاد العالمي**، 19 يناير 2016.
3. علي كريم العمار، **مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية، المعهد العالي للتخطيط الحصري والإقليمي**، بغداد، 2010.
4. كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث "دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية"**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1993.
5. ماجد المنيف وآخرون، **الطّفرة النّفطية الثّالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية**: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، 2009.

أطروحات:

6. خيضر خنفري، **تمويل التّنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.
7. نبيل بوفليح: **دور صناديق الثّروة السّيادية في تمويل اقتصاديات الدّول النّفطية**: الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، قسم علوم التّسيير، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.

مقالات:

8. نبيل بوفليح، **دراسة تقييميّة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبّقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 12، ديسمبر 2012.
9. نبيل بوفليح، **دور صناديق الثّروة السّيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 48-49، خريف 2009-شتاء 2010.
10. نبيل بوفليح، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النّفط في الدول العربية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 4، 2010.

مداخلات:

11. عبد المجيد قدي، **الصّناديق السّيادية والأزمة العالمية الرّاهنة**، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آذار 2009.

مصادر أخرى:

12. المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم: 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421هـ الموافق لـ27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.
13. أمر رقم 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427هـ الموافق لـ15 جويلية 2006م المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.
14. قانون رقم 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424هـ الموافق لـ28 ديسمبر 2003م، المتضمن قانون المالية لسنة 2004.

مراجع باللغة الأجنبيّة:

15. **An introduction to Hedge Funds**, Pictet Alternative Advisors SA, 2015.
16. Caroline Bertin DELACOUR, **Les fonds souverains : Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale**, Editions: Les Echos et Eyrolles, 2009.
17. David HALE, Founding CHAIRMAN, **The Importance of Emerging Markets**, Global Economics, Winnetka, IL, September 2012.
18. David STOWELL, **An Introduction to Investment Banks, Hedge Funds and Private Equity**: The New Paradigm, Academic Press is an imprint of Elsevier, UK, 2010.
19. Driss AGARDI et Alain ALCOUFFE, **Fonds souverains et gouvernement d'entreprise, un état des lieux**, LIREE CNRS /UTI, 2008.

20. George Soros, Open Society**: Reforming Global Capitalism** 32 N. (2000).
21. International Monetary Fund, **Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda**, working paper, Washington, 2008.
22. Massimiliano CASTELLI, Fabio SCACCIAVILLANI, **The New Economics of Sovereign Wealth Funds**, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom, 2012.
23. OECD, Rapport du comité de l'investissement, 2008.
24. THE PRESIDENT'S WORKING GROUP ON FINANCIAL MARKETS, **Hedge funds, leverage, and the lessons of long-term capital management,** (1999).
25. Sechel IOANA-CRISTINA & Ciobanu GHEORGHE: **Characteristics Of The Emerging Market Economies - BRICS**, From The Perspective Of Stock Exchange Markets, 2014.
26. The Secretary Of The Treasury, The Board Of Governors Of The Federal Reserve System, The Securities And Exchange Commission, **A Report To Congress In Accordance With** § 356(C) Of The USA Patriot Act Of 2001 (2002).

مواقع الكترونية:

27. http://www.swfinstitute.org/
28. http://www.forbesmiddleeast.com/news/read/articleid/3083
29. http://www.investopedia.com/university/hedge-fund/place-in-portfolio.asp
30. http://www.my.mec.biz/t27889.html#.VYvO-hvtmko
31. http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

أثر تبني التسويق المسؤول على حماية المستهلك،
دراسة استطلاعية على عينة من مستهلكي منتجات مؤسسة " نقاوس" لصناعة المصبرات الغذائية

أ.د. سامية لحول
أستاذة التعليم العالي، جامعة باتنة 1 ، الجزائر
البريد إلكتروني: Lahouelsamia@yahoo.fr

أ. وسيم فلاحي
طالب دكتوراه، جامعة باتنة 1، الجزائر
البريد الكتروني: fellahiwassim@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التسويق المسؤول المتبنى من طرف مؤسسة نقاوس على حماية حقوق المستهلكين بمدينة باتنة في الجزائر. وقد تم جمع البيانات من عينة تقدر بـ 250 مفردة عن طريق استبانه صممت لأغراض الدراسة، هذه الأخيرة استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتفسير بياناتها واختبار فرضياتها الخاصة بالتحليل والكشف عن علاقات التأثير المباشرة بين المتغير المستقل الرئيسي (التسويق المسؤول) والمتغير التابع (حماية حقوق المستهلكين).

وتشير نتائج الدراسة على المستوى الكلي إلى وجود أثر لتبني التسويق المسؤول بمؤسسة نقاوس على حماية المستهلكين بمدينة باتنة في الجزائر. وعلى مستوى المتغيرات المستقلة الفرعية تبين وجود تأثير دال إحصائيا للمتغيرات المستقلة الجزئية (السعر المسؤول، التوزيع المسؤول، والترويج المسؤول) على المتغير التابع حماية المستهلك، في حين لم يؤثر المنتج المسؤول على المتغير التابع.

كلمات مفتاحية: التسويق المسؤول، حماية حقوق المستهلكين، المنتج المسؤول، تحليل إحصائي.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'effet du marketing responsable adopté par la firme N'gaous sur la protection des droits des consommateurs à la

ville de Batna en Algérie, Les données ont été recueillis d'un échantillon composé de 250 individus, à travers un questionnaire conçu pour les besoins de l'étude. cette dernière a aussi utilisé des méthodes statistiques descriptives et déductives pour interpréter les données et tester les hypothèses associés à l'analyse et la détection de l'influence directe entre la variable indépendante (marketing responsable) ,et la variable dépendante (la protection des droits des consommateurs).

Au niveau global les résultats de l'étude ont montré qu'il y'a un effet du marketing responsable adopté par la firme "N'Gaous" sur la protection des droits des consommateurs à la ville de Batna en Algérie; au niveau des variables indépendantes les résultats indiquent qu'il n'y a aucun effet de la variable indépendante "produit responsable " sur la variable dépendante, D'autre part on a trouvé qu'il y'a un effet des autres variables indépendants (prix responsable , distribution responsable et promotion responsable) sur la variable dépendante.

مقدمة:

أدى التطور التكنولوجي إلى حدوث قفزة نوعية في معدلات الإنتاج، تنوع المنتجات، وزيادة في الجودة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد وحجم الشركات عبر العالم. تنامي هذه الأخيرة خلق منافسة قوية فيما بينها وهو ما ضاعف من ارتفاع خطر الكساد الذي أصبح العدو الأول الذي قد يواجه أي شركة منها اليوم، فالشركات أضحت مجبرة على تصريف منتجاتها بغض النظر عن الوسيلة المتبعة في ذلك، والنتيجة فتح الأبواب أمام الغش والخداع بتعزيز الرداءة أثناء العملية الإنتاجية بغرض تخفيض التكاليف، انتشار الاتصال المضلل والإعلان الكاذب منه على وجه التحديد، توسع تبني طرق توزيعية غير ملائمة، وأخيرا تحديد أسعار لا تعكس قيمة المنتجات.وعليه توجهت الانتقادات كلها للتسويق كعنصر مسؤول عن هذه التجاوزات، ذلك أن الأخيرة مست بشكل أساس عناصر المزيج التسويقي.

التفكير لإيجاد أسلوب يضمن الربح الاقتصادي مع تحقيق الفائدة للمجتمع والبيئة بدأ مع فكرة التنمية المستدامة، التي اعتبرت الحل الذي قد يعالج المشاكل في جميع نواحي الحياة، على اعتبار أنها مزيج من ثلاث جوانب جوهرية تتمثل أساسا في الجانب البيئي، الجانب المجتمعي والجانب الاقتصادي.

ابتداء من سبعينيات القرن العشرين أي منذ اجتماع ستوكهولم للأمم المتحدة طرأت على مفهوم التنمية المستدامة مجموعة كبيرة من التعديلات والإضافات وتم التعمق فيها أكثر، لتبلغ الدراسات في ميدان التنمية المستدامة ذروتها ابتداء من بداية الألفية الجديدة التي شهدت ظهور مصطلحات جديدة كالتسويق المسؤول، الذي يعبر عن التزام المؤسسات بتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال منع تجاوزات التسويق.

من جانب آخر تركز كل المؤسسات اليوم على المستهلك، الذي أضحت حمايته الشغل الشاغل لكل الفاعلين الاقتصاديين من مؤسسات، حركات لحماية المستهلك، حكومات وهيئات دولية ومحلية،...وقد أدى ارتفاع عدد المطالبين بحماية حقوق المستهلك إلى اتساع رقعة الحقوق التي يستفيد منها الأخير، فعلى سبيل المثال قسم الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي حقوق المستهلك إلى أربع حقوق أساسية هي حقه في الأمان،حقه في الحصول على المعلومات،حقه في سماع رأيه وحقه في الاختيار كما وضعت هيئة الأمم المتحدة أربع حقوق أخرى للمستهلك وهي أساسا حقه في التعويض، حقه في التثقيف، الحق في إشباع حاجاته الأساسية وأخيرا حق العيش في بيئة صحية.

مشكلة الدراسة:

تعد الصناعات الغذائية من أهم الصناعات التي تستوجب توفير أعلى حماية للمستهلك، ذلك أن الخطأ في هذه الصناعات تحديدا قد يتسبب بشكل مباشر في تعرض

المستهلك إلى مخاطر عدة، وهو الأمر الذي يرفع من أهمية التحلي بالمسؤولية داخل هذه الشركات من خلال اعتماد مجموعة آليات من بينها التسويق المسؤول.

في السياق نفسه، تعتبر مؤسسة نقاوس للمصبرات من بين أهم المؤسسات الغذائية المتمركزة في الشرق الجزائري، وتوجهت في السنوات الأخير نحو تبني مجموعة من التوجهات الاجتماعية ، وعليه تحاول هذه الدراسة إبراز الدور الذي يلعبه تبني التسويق المسؤول بمؤسسة نقاوس للمصبرات الغذائية في الحفاظ على تمتع مستهلك مؤسسة بحقوقه المعلن عنها، من خلال طرح التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم تبني التسويق المسؤول في حماية حقوق مستهلك مؤسسة نقاوس للمصبرات؟

فرضيات الدراسة: تم طرح الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

H_0- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتبني التسويق المسؤول على حماية حقوق المستهلك عند مستوى معنوية 5 %.

وتندرج تحت هذه الفرضية مجموعة فرضيات جزئية هي:

H_{01}- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمنتج المسؤول على حماية حقوق مستهلك منتجات نقاوس عند مستوى معنوية 5 %.

H_{02}- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للسعر المسؤول على حماية حقوق مستهلك منتجات "نقاوس" عند مستوى معنوية 5 %.

H_{03}- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتوزيع المسؤول على حماية حقوق مستهلك منتجات " نقاوس" عند مستوى معنوية 5 %.

H_{04}- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للترويج المسؤول على حماية حقوق مستهلك منتجات " نقاوس" عند مستوى معنوية 5 %.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول لتحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالتسويق المسؤول كموضوع حديث النشأة.
- الإحاطة بالجوانب النظرية لكل من التسويق المسؤول وحماية حقوق المستهلك.
- قياس تأثير التسويق المسؤول على حماية حقوق مستهلك منتجات نقاوس.
- تحديد مدى مسايرة الشركات الجزائرية للاهتمامات العالمية من خلال أخذ مؤسسة نقاوس نموذجا للدراسة والتسويق المسؤول كمعيار للتقييم.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من :

- متغيرات البحث: يستمد الموضوع أهميته من أهمية التنمية المستدامة بشكل عام والمسؤولية الاجتماعية بشكل أخص في الدراسات الاقتصادية العالمية اليوم، حيث أن التسويق المسؤول أضحى يعد عنصرا مهما في تحقيق الالتزام الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن وظيفة التسويق.من الجانب الآخر تعتبر حماية حقوق المستهلك موضوعا له وزن كبيرا في النظام الاقتصادي العالمي الحديث، وعليه يعد الربط بين المتغيرين مجالا خصبا للدراسة.
- حداثة المتغير المستقل: يعد التسويق المسؤول من أحدث المواضيع في التنمية المستدامة ولازال اللبس والتضارب يخيم على تحديد مفهومه، لذا فان أهمية هذه الدراسة تكمن كذلك في محاولة لتحديد إطار نظري للتسويق المسؤول.
- قد تمثل توصيات هذه الدراسة حلا لبعض المشاكل السائدة في سوق المصبرات الغذائية بالجزائر.

مبررات الدراسة:

من بين المبررات التي دفعت إلى اختيار هذه الدراسة:

- الاهتمام العالمي المتزايد بالتنمية المستدامة وتخصص الباحثين ضمن التسويق عاملين دفعاهما إلى اختيار التسويق المسؤول كموضوع يعكس تخصصهما ويواكب الاهتمام العالمي.
- كذلك تعد حداثة الموضوع وندرة الدراسات المرتبطة به من بين المبررات التي دفعت الباحثين للدراسة في هذا المجال.
- الاهتمام الشخصي بالمواضيع المرتبطة بالتنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام الطريقة العلمية المتمثلة في صياغة إشكالية للدراسة، ثم يتم وضع فرضية تختبر صحة محتواها لاحقا.هذا ويتم الاعتماد على مصادر المعلومات الثانوية في إنجاز الدراسة النظرية وتتمثل هذه المصادر في الكتب،المجلات العلمية، رسائل التخرج، والملتقيات باللغات الثلاث العربية،الفرنسية والانجليزية.

هيكل الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة على قسمين رئيسيين، يعنى الأول منها بمعالجة الجوانب النظرية لكل من التسويق المسؤول وحماية حقوق المستهلك، أما القسم الثاني فسوف يعنى بتحديد مدى تأثير تبني التسويق المسؤول على حماية حقوق مؤسسة نقاوس.

المبحث الاول: مفاهيم نظرية حول التسويق المسؤول وحماية حقوق المستهلك

1. التسويق المسؤول كفلسفة تسويقية حديثة

مر المفهوم التسويقي بمجموعة مراحل جوهرية، شكلت في مجملها ما يعرف بالتطور الفكري لمفهوم التسويق، فكل مرحلة منها تتصف بكونها تتضمن فلسفة تسويقية مختلفة تماما عن الفلسفة المتبعة في المراحل السابقة لها. ذلك أنه قبل سنة 1920 كان الطلب أكبر بكثير من العرض لذا كان التوجه الإنتاجي الخيار الأنسب للمؤسسات، لأنه وببساطة كان كل ما ينتج يباع ويتم تصريفه، لكن وخلال الفترة بين 1920 و1950 كان على المؤسسات أن تركز على القوة البيعية والقنوات التوزيعية لتجنب خطر الكساد، ويرجع هذا بشكل أساس للزيادة الكبيرة في حجم المنافسة، لذا عرفت هذه المرحلة بمرحلة التوجه البيعي.[1]

خلال الفترة التي تلت 1950 تغيرت الفلسفة التسويقية جذريا عن المرحلتين السابقتين حيث أضحى الزبون الهدف الأساس للعملية الإنتاجية، وهنا ظهر ما يسمى بالتوجه التسويقي للتسويق والذي يقوم على فرضية أن القوى البيعية لا تكفي وحدها في ظل العرض الكبير، إنما يتوجب على المؤسسة التأقلم مع السوق ومعرفة احتياجات الزبون قبل الشروع في الإنتاج،[2] وعليه فمن المنطقي ظهور بحوث السوق، بحوث التسويق وبحوث المستهلك خلال هذه الفترة.[3]

وبتوسع الحديث عن التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، بزغت مرحلة جديدة وأخيرة من مراحل التطور التسويقي هي مرحلة التسويق الاجتماعي، والتي تخللتها مجموعة كبيرة من المفاهيم والمصطلحات الحديثة والمتداخلة كالتسويق الأخضر، التسويق الايكولوجي،التسويق الاجتماعي،التسويق المستدام ، التسويق الأخلاقي والتسويق المسؤول. ويعد الأخير من أحدث

---

[1] Salomon A. Keelson ," the évolution of the marketing concepts : Theoretically Différent Roads Leading to Practically same Destination!", **online journal of social sciences research**, vol 1, issue 2, (April 2012), p .35-41.

[2] Sophie carole et Richard Lanneyrie, **les clés du marketing ,** 2eme éd (France, le Génie des Glaciers: 2010), p.8.

[3] حميد الطائي وآخرون، **الأسس العلمية للتسويق الحديث**، الطبعة العربية (عمان، دار اليازوري:2007)،ص.18.

الفلسفات التسويقية التي لا تزال محل اختلاف كبير.لذا ستحاول الدراسة من خلال هذا الجزء الاقتراب من تحديد الرؤية الأكثر صحة للتسويق المسؤول.

1.1. مفهوم التسويق المسؤول:

يعتبر الكثير أن مصطلح التسويق المسؤول يعد مرادفا لمصطلحات التسويق المستدام أو التسويق الأخلاقي، لكن بعض الدراسات الأخرى تقر بوجود اختلافات جوهرية تميز كل مصطلح منها عن الآخر، فمن الناحية الزمنية مثلا شاع استخدام مصطلح التسويق الأخلاقي خلال الفترة الممتدة من مطلع الألفية الجديدة إلى حدود سنة 2008 في حين عوض هذا المصطلح لاحقا بمصطلحي التسويق المستدام ثم التسويق المسؤول تواليا.[4]

يوضح الشكل البياني (1) تطور حجم البحوث المطلوبة من قبل الباحثين على محرك البحث جوجل (Google) المرتبطة بمصطلحات التسويق المستدام، التسويق المسؤول والتسويق الأخلاقي.

وأن 95 % من البحوث المطلوبة على محرك البحث جوجل (GOOGLE) خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2008 ارتبطت بمصطلح التسويق الأخلاقي دون سواه، بعد ذلك بسنة تحولت وجهة الباحثين كلية نحو استخدام مصطلح التسويق المستدام الذي بقي مسيطرا على لائحة البحوث المطلوبة إلى منتصف سنة 2009، التي شهدت بداية استخدام مصطلح التسويق المسؤول، هذا الأخير أضحى يستخدم جنبا إلى جنب مع مصطلح التسويق المستدام بداية من سنة 2010 وصولا إلى سنة 2013.

[4] Mathieu Jahnich**, " étude exploratoire sur le marketing responsable"**, rapport présenté à l' Agence de l'Environnement et de la Maîtrise de l'énergie (Septembre 2013) , p.21.

الشكل رقم(1): البحوث المطلوبة من قبل الباحثين بخصوص التسويق المسؤول، التسويق الأخلاقي والتسويق المستدام على محرك البحث (Google)

Source : Mathieu Jahnich, op.cit. ,p.20.

بعيدا عن سنوات سيادة المصطلحات يمكن اعتبار صفتي "المسؤول" و"المستدام" دليلا أخرا يبرز اختلاف المصطلحين فالاستدامة مرتبطة بفترة زمنية قد تتراوح لدى بعض الباحثين من مابين 25، 50 أو حتى 75 سنة،[5] في حين أن المسؤولية غير مرتبطة بفترة زمنية محددة. كما يرى البعض في هذا الصدد أن صفة "المسؤول" أقل اهتماما بالجوانب البيئية من صفة "المستدام،[6] ويرى أخرون أن التسويق المسؤول يعبر عن تحقيق البعد الاقتصادي للتسويق المستدام،[7] في حين يراه آخرون بأنه منع لتجاوزات التسويق،[8] من هذه المنطلقات يمكن القول أن مفهوم التسويق المسؤول يندرج تحت المفهوم العام للتسويق المستدام.[9]

---

[5] Olivier Frot, **développement durable et Marchés publics** (saint denis: Afnor, 2008), p.1.

[6] Mathieu Jahnich , op. cit., p 6

[7] سامية لحول وزكية مقري، التسويق المستدام حسب منظور الشريعة الإسلامية، مداخلة قدمت **المؤتمر الدولي الرابع حول التسويق الإسلامي**، اسطنبول (يومي 29 و30 ماي 2013) ، ص.13.

[8] مرجع نفسه، ص.ص.6-7.

[9] سامية لحول، التسويق المستدام كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، **مجلة الدراسات الاقتصادية لجامعة قسنطينة** 2، عدد1 (ديسمبر 2014). ص.ص .115.-141.

2.1. مجالات تطبيق التسويق المسؤول

أ- المنتج المسؤول:

يتمثل دور التسويق المسؤول في تقديم أفضل المنتجات والخدمات التي تساهم في تحسين نوعية الحياة وعليه يجب أن تتسم عمليات تصنيع المنتج بضمان الأمان، والسهولة في الاستخدام وتصنع منتج يوافق توقعات ورغبات المستهلك ويتعداها إلى ما هو أجود وأرقى، بمراعاة أدق التفاصيل كالتعبئة والتغليف،[10] والمقاييس والأوزان والتخزين.[11]

ولكي يكتسب المنتج صفة المسؤول لابد أن يمر بعملية إنتاجية تقلل من الفاقد وهنا يتكامل البعد الاقتصادي مع البيئي الذي أولد تغيرا في إعادة تشكيل مفهوم المنتج، حيث أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات (أو نفايات قابلة للتدوير) بدلاً من كيفية التخلص منها، من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية. في المقابل يساهم انتهاج الرسكلة ومواصفات الايزو 14000 بشكل عام في تخفيض تكاليف هذه العمليات، من خلال تخفيض تكاليف المواد الأولية من جهة، وتغير أساليب الإنتاج من جهة أخرى.[12] وعليه فان المنتجات المسئولة هي المنتجات الأكثر تحقيقا للإعادات الخمس، إعادة الإستعمال، إعادة التدوير، إعادة التكييف، إعادة التصنيع، وأخيرا التصليح.[13]

---

[10] Ghizlan Mrani, " marketing societal et development durable", MS MSC ESC Toulouse,(2008/2009), p 10, https://visionary.files.wordpress.com/2009/09/cr-v-finale-g-mrani.pdf (15-05- 2014)

[11] محمد حسن الحمدي، "الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك": دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، **أطروحة دكتوراه**، الجامعة المستنصرية،العراق،(2003)، ص.4.

[12] Sara Bourahleb ," les enjeux du marketing responsable", p .3. http://data.over-blogkiwi.com/0/20/52/94/201210/ob_9215f8_lemarketing responsable.pdf consulté le (02-O4-2015).

[13] سميرة صالحي، "التسويق الأخضر: بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية". **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، جامعة ورقلة (يومي 22 و23 نوفمبر 2012)، ص.416.

ويعد الابتكار رهانا من الرهانات الأساسية للتسويق المسؤول ذلك أنه يساهم في تحقيق القيمة،[14] وقد تم تعريفه من قبل دليل أسلو من خلال تحديد مجالات الابتكار والتي يعنى الأول منها بالابتكار على مستوى المنتج من خلال إدخال منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين الموجودة حاليا بشكل كبير ويشمل هذا التحسين المواصفات التقنية، المكونات المواد، البرامج المدمجة.[15]

ب- السعر المسؤول:

بالعودة إلى الجدول السابق نجد أن السعر يتواجد ضمن الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية، ويساهم في التسويق المسئول من خلال وضع أسعار ملائمة من جهة ومن جهة أخرى عدم التحايل بالأسعار. ذلك أن المستهلك يعاني من فرض أسعار لا تنسجم مع مقدرته المادية، إضافة إلى التحايل بالأسعار التي يتبعها المنتجون من خلال البيع بالتقسيط أو التنزيلات الصورية وغيرها من الأساليب.[16] وعموما يرى أن أهم محددات السعر المسؤول تتجلى في النقاط التالية:

- تخفيض التكاليف: يساهم استغلال مواد أولية متجددة عوضا عن تلك الغير متجددة في انخفاض التكاليف الإجمالية، ويرجع هذا لانخفاض تكلفة الأولى مقارنة بالثانية وعليه تنخفض الأسعار نتيجة لانخفاض التكاليف وهو ما يجعلها ملائمة للمستهلك.[17] من جانب آخر ضمان جودة المنتجات من المرة الأولى يضمن للمؤسسة تخفيض تكاليف إضافية تحملها فيما بعد للمستهلك، كتكاليف صيانة أو إرجاع المعاب مثلا.[18]

---

[14] Sara Bourahleb, ibid, p.6.

[15] Stratégie de l'OCDE pour l'innovation .pour plus d'information consulté le site web : www.oecd.org/.../strategiedelocdepourlinn ovation/defi (02-01-2015)

[16] الحمدي، مرجع سابق، ص.57.

[17] Sara Bourahleb, op.cit., pp 6-7.

[18] رغد هاشم جاسم، علاقة تكاليف الجودة بطريقة تاكوشي وأثرهما في تخفيض التكاليف، مقال منشور **بمجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 68، (2008)، ص ص . 21-52.

- وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة في المنتجات الخضراء: يجب أن يعكس سعر المنتج الأخضر تكلفته الحقيقية أو يكون قريبا منها .وهذا يعني أن سعر السلعة (التكلفة الحقيقية على المستهلك) يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن كون المنتج أخضر.[19]

ج- التوزيع المسؤول:

يعرف التوزيع بأنه نقل السلع والخدمات من مزود الخدمة أو الشركة المصنعة إلى المستهلك، وهو ما يجعله يشمل القنوات التوزيعية، مرافق التخزين أساليب النقل ومراقبة المخزون وإدارتهما.[20] وحتى يكتسب التوزيع صفة المسؤول يتوجب عليه أن يضمن عدم حدوث مجموعة من التجاوزات، كتعرض المستهلك للاحتكار نتيجة لعدم توزيع المنتجات في أماكن وأوقات محددة، ما يجعه يخصص الكثير من الجهد والوقت لاقتناء تلك المنتجات، أو تعرضه لأضرار صحية نتيجة لسوء النقل أو التخزين، إذ أن عدم قيام المنظمات باستخدام الأساليب الأفضل في النقل والتخزين قد يعرض المستهلك إلى أضرار صحية، خاصة إذا ما كانت تلك المواد سريعة التلف مثل المواد الغذائية .[21] ولتحقيق مسعى التسويق المسؤول في محاربة تجاوزات التسويق، يلعب التوزيع دورا كبيرا في التحلي بالالتزام تجاه البيئة وعدم إلحاق الضرر بها، من خلال ما يسمى بالتوزيع الأخضر.[22]

د- الترويج المسؤول

---

[19] زكية مقري ، "علاقة سياسات المزيج التسويقي الأخضر بتبني استراتيجيات التسويق الأخضر: دراسة ميدانية بشركة الاسمنت بباتنة"، **مجلة الدراسات الاقتصادية**، جامعة قسنطينة 2،عدد1، (ديسمبر 2014)، ص ص.9-32.

[20] Meera Singh,"Marketing Mix of 4P'S for Competitive Advantage**", IOSR Journal of Business and Management**, Volume 3, N6 (Sep,-Oct. 2012), pp40-45.

[21] الحمدي، مرجع سابق، ص ص. 4-59.

[22] صالحي، مرجع سابق، ص.416.

يستخدم الترويج مجموعة من الأدوات تشكل في مجموعها مزيجا ترويجيا قسم حسب (Kotler et Dubois) إلى أربع أصناف كبيرة هي الإعلان، العلاقات العامة، ترويج المبيعات، والبيع الشخصي. وتتميز هذه الأصناف باختلاف في الأساليب والوسائل فنجد أن بث الإعلان يتم من خلال وسائل مثل التلفزة، العرض، نقاط البيع،...في حين يروج للمبيعات من خلال الألعاب والمسابقات، العينات المجانية، الكوبونات والتخفيضات،... ويتم البيع الشخصي في الصالونات والمعارض أو من خلال الطواف بالمنازل،...أخيرا يستخدم في تعزيز العلاقات العامة وسائل كملفات الصحافة والرعاية.[23]

ويشير التسويق المسؤول إلى مجموعة العمليات التي تهدف إلى تطوير وتعزيز مسؤولية المؤسسات في مجال الاتصالات،[24] أي تعزيز مسؤولية المؤسسات ضمن عناصر المزيج الترويجي.

فعلى مستوى الإعلان والنشر، يلاحظ أن المؤسسات لا تتورع في حالات عديدة عن استخدام الخداع من أجل تسويق منتجاتها، بحيث تتضمن هذه الإعلانات معلومات مضللة ومزيفة وغير دقيقة، تدفع الآخرين للشراء وتجعلهم عرضة للاحتيال، كما أن هناك أوجه أخرى للتجاوزات ضمن مجال الإعلانات كالإعلانات الجنسية، إعلانات حول منتجات مضرة بالصحة كالسجائر والمنتجات الكحولية والإعلانات المستغلة للأطفال.[25]

ويشهد العالم اليوم تنامي إعلانات تسيء استخدام الحجة البيئية في الترويج لأنشطة ومنتجات تفترض أنها" صديقة للبيئة"، والواقع أنها ملوثة أو ذات ميزانية ايكولوجية سلبية ويمكن لهذه الإعلانات أن تكون مضللة أو مسيئة، ولا يحترم فيها القانون ولا حتى التوصيات الخاصة

---

[23] Sylvie Martin et Jean-pierre Védrine, **Marketing Les concepts-clés** , 4° édition (Paris, les édition d'organisation : 1998), p .141.

[24] Programme des Nations Unies pour l'Environnement, Les Communications sur le Développement Durable :Ressources pour l'Enseignement en Marketing et Publicité, p .68 .www.unep.fr/shared/publications/.../**WEBx0001xPA-EducationKitFR**.pdf (06-03-2015)

[25] نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال** (عمان: دار الوراق، 2006)، ص ص .379-381.

بالتنمية البيئية والمستدامة،[26] يسمى هذا النوع من الإعلان بالغسيل الأخضر (greenwashing) ويرى بأنه وان تضمن الخداع، فانه يحدث في أغلب الأحيان نتيجة للجهل ونقص الإدراك لا بسبب وجود نية حقيقية له.[27]

وعليه يتوجب على المؤسسة أن تتحرى الصدق والأمانة في الإعلانات الخاصة بمنتجاتها، فتتجنب الإعلانات الكاذبة والمبالغ فيها، وتقوم بتوجيه المستهلكين لشراء المنتجات الملائمة لاحتياجاتهم وتجنب خلق حاجات لا مبرر لوجودها،[28] ويجب أن لا يتضمن الإعلان مقارنات وإدعاءات غير دقيقة عن المنتجات الخضراء المعلن عنها.[29]

ولا يقل التحلي بالمسؤولية في عنصر البيع الشخصي أهمية عنه في الإعلان، ذلك أن البيع الشخصي يعد من أكثر العناصر التي تعرضت للانتقاد بسبب كثرة التجاوزات التي يقوم بها رجال البيع أثناء ممارستهم لمهامهم، [30] والتي تتميز بالغزارة. فرجل البيع يقوم بالتنقيب عن الزبائن، جمع المعلومات، الاتصال، البيع، تقديم المساعدة والخدمات للزبائن ،[31] فقد يقع المستهلكون كضحية لمهارات الإقناع القوية التي يتميز بها مندوبي البيع، وعليه قد يشترون ما لا يحتاجونه وما هو فوق قدراتهم المالية.[32]

---

[26] مقري، مرجع سابق، ص .09-32.

[27] Mathieu Jahnich, op. cit ., p .11.

[28] عنابي بن عيسى وفاطمة الزهراء قسول،"إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال"، **مداخلة قدمت للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية** (بشار: 2012)، ص3- 4.

[29] صالحي، مرجع سابق، ص.415.

[30] علي فلاح الزعبي، **الاتصالات التسويقية**، ط1(عمان: دار المسيرة، 2010)، ص .300.

[31] الزعبي، مرجع سابق، ص.209- 210.

[32] ونس عبد الكريم الهنداوي وآخرون، تقييم العلاقة بين تبني الشركات لأخلاقيات التسويق وفاعلية إعلاناتها التجارية :دراسة ميدانية على شركات الاتصالات الخلوية الأردنية" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 25 (كلية الاقتصاد بغداد، 2010)، ص.ص .69- 91.

مساهمة عنصر البيع الشخصي في تحقيق مبتغى التسويق المسؤول تكون من خلال تحلي رجال البيع بالجانب الأخلاقي أثناء ممارستهم لمهامهم، وهذا من خلال دعم السلوك الأخلاقي، الذي يرتبط بالمناخ الأخلاقي السائد في المؤسسة. فارتفاع مستوى الأخير بالمؤسسة يعزز التحلي بالسلوك الأخلاقي لدى رجل البيع، في المقابل يقوم الأخير بسلوكيات غير أخلاقية إذا ضعف المناخ الأخلاقي بالمؤسسة. [33]

من جانب آخر تعد العلاقات العامة وطرق ترويج المبيعات من العناصر المهمة التي يقوم عليها المزيج الترويجي كما تم ذكره سابقا. وإذا كان هدف المؤسسة من ترويج المبيعات هو تعظيم الأرباح من خلال الرفع السريع والمؤقت للمبيعات،[34] فان المؤسسة تهدف من خلال العلاقات العامة لتثبيت مبادئ الأخلاق، احترام الفرد ورأيه، خدمة المصلحة العامة ونشر الحقائق بأمانة،... وعليه فإنها تستند كثيرا على المسؤولية الاجتماعية كمبدأ للعمل.[35]

وعلى العموم يتوجب على المؤسسة الابتعاد عن الممارسات الغير مقبولة أثناء استخدام إحدى طرق ترويج المبيعات، كأن تقوم على سبيل المثال لا الحصر بالوعد بتقديم شيء مجانا عند شراء سلعة معينة في الوقت الذي لا يقدم هذا الشيء حقيقة.[36] أو أن تقدم تخفيضات وهمية كأن تقوم مثلا بوضع سعر مرتفع وتقدمه على أنه السعر الحقيقي للسلعة ثم تضع إلى جانبه سعرا أقل من الأول تعتبره كسعر بعد التخفيض والذي يكون في غالب الأحيان السعر

[33] Laure lavorata et Erick Leroux, "Le climat éthique dans les entreprises externalisatrices de force de vente en GMS: perception par les vendeurs externalisés ", 2006, p.5.
hil-memoirevivante.prd.fr/wp-content/.../2006-Lavorata-Leroux.pdf

[34] Jean-Pierre Helfer et Jacques Orsoni, **Marketing** (Paris: Vuibert ,2011) , p.93

[35] الزعبي، مرجع سابق، ص.ص. 300-301.

[36] الزعبي، مرجع سابق، ص .303.

الحقيقي للمنتج، الملاحظ في هذه التخفيضات أنها تنتشر على نطاق واسع خلال فترات التصفيات.[37]

2. حقوق المستهلك وقياس مساهمة التسويق المسؤول في حمايتها

1.2. حقوق المستهلك

ابتداء من سنة 1983، يحيي العالم كل 15 مارس من كل سنة اليوم العالمي لحماية حقوق المستهلك، تخليدا لخطاب الرئيس الأمريكي جون كينيدي الذي وجهه في نفس اليوم من سنة 1962 للكونغرس الأمريكي وحدد من خلاله مجموعة حقوق يجب أن يستفيد منها المستهلك ،حيث رأى كينيدي أن هذه الحقوق يمكن حصرها في حق الأمن، حق الحصول على المعلومات، حق الاختيار وحق سماع رأيه[38]. فحق الأمن يمكن ضمانه من خلال حماية المستهلك من السلع والخدمات والعمليات الإنتاجية التي قد تعرض صحته وسلامته إلى الخطر[39]. أما حق المستهلك في الحصول على المعلومات فمعناه أن يحصل الأخير على المعلومات الكافية والصادقة وعليه يمكن القول أن هذا الحق هو بمثابة حماية المستهلك من عمليات الاحتيال والخداع والتضليل في المعلومات.[40] الحق الثالث حسب جون كينيدي هو حق المستهلك في الاختيار أي أن تكون له حرية المفاضلة بين تشكيلة كبيرة من السلع

---

[37] نعيم حافظ أبو جمعة،الخداع التسويقي في الوطن العربي، **مداخلة قدمت للملتقى الأول بعنوان التسويق في الوطن العربي** (الواقع وآفاق التطوير)، الامارات العربية المتحدة، الشارقة (15-16 أكتوبر 2002)، ص.10.

[38] Harald Throne-Holst *and* Pål Strandbakken "Nobody told me I was a nano-consumer:" how Nanotechnologies might challenge the notion of Consumer Rights, **journal of Consumer Policy**, vol32. (2009), pp.393–402.

[39] عمار طهرات وبلقاسم امحمد،" انعكاسات تطبيق اتفاقية تريبس على حماية المستهلك في الوطن العربي، وقصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد "(الجزائر نموذجا)، **محاضرة ألقيت في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي** (الدوحة، قطر، يومي 18-20 ديسمبر 2011)، ص .4.

[40] ثامر البكري، **التسويق أسس ومفاهيم معاصرة**، الطبعة العربية (عمان، دار اليازوري:2006)، ص.239.

والخدمات بأسعار تنافسية وجودة مرضية.[41] أخيرا حدد كينيدي حق سماع رأي المستهلك كحق أخير للمستهلك يهدف إلى إعطاء هذا المستهلك الحق في إبداء رأيه حول مدى إشباع المنتجات لحاجاته.[42]

من جانبها هيئة الأمم المتحدة وضعت سنة 1985 مجموعة من المبادئ التوجيهية، تم تعديلها سنة 1999 وتضمنت هذه المبادئ مجموعة من الحقوق تهدف لحماية المستهلك وهي حق إشباع الحاجات الأساسية، الحق في التثقيف ، الحق في التعويض، الحق في تشكيل جماعات خاصة بالمستهلكين والحق في العيش في بيئة سليمة، إضافة إلى حقوق جون كينيدي الأربعة.[43]

2.2. قياس دور التسويق المسؤول في حماية حقوق المستهلك

تسعى العديد من المنظمات للتعرف على مدى رضا مستهلكيها، إذ أن رضا المستهلك يعد أساسا لنمو المنظمة واستمرارا لعملها على المدى الطويل، وبالتالي يجب على المنظمة أن تدع مستهلكيها يعبرون عن آرائهم تجاه منتجات المنظمة وأدائها بشكل عام، فالرضا لا يمثل رد فعل المستهلكين فقط وإنما يمثل رد فعل المجتمع ككل تجاه المنظمة، ولا يمكن أن يتحقق الرضا إلا من خلال احترام المنظمات لحقوق المستهلك التي عدها الكثير من الكتاب أساسا للرضا[44]، وعليه، يمكن اعتبار رضا الزبون مؤشرا رئيسا يعبر عن مدى مساهمة التسويق المسؤول في حماية حقوق المستهلك.

---

[41] ثامر البكري، مرجع سابق، ص.240.

[42] طهرات وبلقاسم، مرجع سابق، ص.5.

[43] Consumer International ,"A guide to développing Consumer protection law," 1st edition (April , 2011) , p.9.

[44] الحمدي، مرجع سابق، ص.80.

ويعرف رضا المستهلك كنتيجة أو كعملية، فكنتيجة بعرف بأنه تلك الحالة النهائية الناتجة عن تجربة الاستهلاك، أما كونه عملية فيعرف على انه ذلك الإدراك الحسي التقييمي والعملية النفسية التي تساهم في الرضا، وينظر إلى هذا التعريف من عدة مستويات هي الرضا عن المنتج، الرضا عن تجربة قرار الشراء، الرضا عن الآداء، الرضا عن المؤسسة أو المحل والرضا ما قبل تجربة الشراء.[45]

المبحث الثاني: تحديد مدى تأثير تبني التسويق المسؤول على حماية حقوق مؤسسة "نقاوس"

1. التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

نشأت مؤسسة "نقاوس" للمصبرات بعد تجمع وحدتي إنتاج منعة ونقاوس في 1979، تنشط المؤسسة منذ سنة 1981 في تحويل المشمش لتواجدها في منطقة فلاحية تتميز بإنتاج هذه الفاكهة بوفرة كبيرة، إذ وتفاديا لتلف الكميات الكبيرة منه من جهة ولصعوبة نقله إلى مناطق أخرى من جهة أخرى، يتم تحويله إلى مواد نصف مصنعة وتخزينها، ثم يستمر الإنتاج طيلة أيام السنة بصورة منتظمة[46].

تحصلت مؤسسة "نقاوس" على شهادة الجودة العالمية (ISO-9001) سنة 2005 وتمتعت بامتيازاتها لمدة ثلاث سنوات، ثم جددتها لثلاث سنوات أخرى من 2008 إلى 2011، وتعتبر المؤسسة التي توفر المنتج الوحيد المبستر على درجة 90° درجة، دون استخدام مواد حافظة وملونات غذائية، كما وبلغ عدد منتجاتها 22 نوعا، إضافة إلى ما تم إنتاجه مؤخرا وهي مياه معدنية بعلامة" نقاوس " وانتظار إضافة عصائر بالحليب.

يتضمن الجدول الموالي إحصائيات حول تطور كل من حجم إنتاج ورقم مبيعات مؤسسة " نقاوس" خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014:

---

[45] RashadYazdanifard, Igbazua Erdoo Mercy, **The impact of Green Marketing on Customer satisfaction and Environmental safety,** International Conference on Computer Communication and Management, vol 5 (2011) , p.638-639.

[46] وثائق المؤسسة.

جدول رقم(1): تطور حجم انتاج ورقم مبيعات مؤسسة " نقاوس" بين سنتي 2011 و2014

السنوات / الاحصائيات	2011	2012	2013	2014
حجم الانتاج (مليون قارورة)	78.77	81.34	147.273	203.728
رقم المبيعات (مليار دينار)	1.703	1.839	3.878	5.867

المصدر: المصلحة التجارية لمؤسسة نقاوس للمصبرات

يلاحظ من خلال الجدول السابق تضاعف كل من رقم أعمال وحجم إنتاج مؤسسة "نقاوس" مرات عديدة خلال الفترة الممتدة مابين 2011 و2014 ويمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير بوجود طلب كبير على منتجات "نقاوس"، قد يرجع لعدة عوامل كالجودة، انخفاض الأسعار، ... والتي قد تتوصل الدراسة إلى تحديدها بدقة مع بلوغ هذه الدراسة مراحل متقدمة.

2. الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية:

1.2. أسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان بوصفها مصدرا رئيسيا لجمع البيانات، حيث اعتمد سلم ليكرت ذو خمس مستويات. وتم اختبار صدق أداة القياس وثباتها من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والتخصص، وقد أبدوا آرائهم واقتراحاتهم والتي على أساسها استقرت على وضعها النهائي الذي تم توزيعه على العينة المبحوثة. كما تم استعمال معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، وبلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ 93% وبذلك تقبل نتائج التحليل المبنية على هذه الاستمارة.

2.2. أدوات التحليل الإحصائي:

سيتم تحليل نتائج هذه الدراسة تحليلا وصفيا عبر استخدام التكرارات، والنسب المئوية للتعرف على البيانات الشخصية لعينة الدراسة، ثم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة المتوسط العام لإجابات المستجوبين على عبارات الاستبيان، كما تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) للتأكد من أن بيانات الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا على اعتبار أن عينة الدراسة فاقت 50 مفردة، حيث اتضح أن النموذج يتبع توزيعا طبيعيا[47] وعليه سوف يستخدم كل من اختبار الارتباط والانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية (اختبار **ANOVA**) والفرضيات الفرعية (اختبار**T**).

3.2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل المجتمع الكلي لهذه الدراسة في مجموع مستهلكي منتجات العلامة التجارية " نقاوس" بولاية باتنة، اختير منهم 250 فردا ليشكلوا عينة هذه الدراسة. التي جاءت خصائصها العامة على النحو الموالي:

- **النوع**: أعلى نسبة كانت للذكور حيث قدرت بـ 57.2%، في حين بلغت نسبة الإناث 48.8% .
- **الحالة الاجتماعية**: أعلى نسبة كانت لفئة العزاب حيث قدرت بـ 60.4 %وتأتي بعدها فئة المتزوجين بنسبة مئوية قدرها36.4 % أما فيما يخص أقل نسبة فعادت لفئات أخرى بنسبة 5.3% في العينة.
- **السن**: أعلى نسبة كانت للفئة العمرية 19- 40 سنة (فئة الشباب) والتي قدرت بـ 78.8%، وتأتي بعدها فئة الكهول بين 41-60 سنة بنسبة مئوية قدرها 15,2%، أما فيما يخص أقل نسبة فعادت لفئتي اقل من 18 سنة وأكثر من 60 سنة بنسبة 4 % و2% على التوالي.

[47] بناءا على مخرجات SPSS، تبين أن نموذج الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي.

- **المستوى التعليمي**: وعادت أعلى نسبة لفئة ذوي المستوى الجامعي بنسبة 45.2%، ثم تأتي فئة ذوي اقل من أو ثانوي بنسبة 32.4%، تليها فئة الدراسات العليا بنسبة 20.8%، في حين عادت النسبة الأقل إلى فئة الذين لم يلتحقوا بالدراسة بنسبة 1,6%.
- **الدخل**: بلغت أعلى نسبة لفئة الدخل أقل من 20000دج بنسبة 55.2%، تلتها فئة ذوو الدخل بين 20000-40000 دج بنسبة31.6%، ثم فئة ذوو الدخل بين 40000- 60000 دج بنسبة 7,6%، تلتها فئة ذوو أكثر من 80000 دج بنسبة 3.2%، وفي الأخير فئة ذوو الدخل بين 60000 -80000 دج بنسبة 2.4%.

3. المقاييس الوصفية لعبارات المتغير المستقل (التسويق المسؤول) وعبارات المتغير التابع (حماية حقوق المستهلك)

يتم من خلال هذا الجزء من الدراسة تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات المقدمة لهم، حيث ستستخدم قيم المتوسط الحسابي كأداة للتقييم. وفي هذا الصدد، وقصد تبويب قيم المتوسط الحسابي ضمن فئات تقييم، سيتم استخدام المعادلة التالية: (الحد الأعلى- الحد الأدنى)/ عدد القيم = (5-1)/ 5= 0.8 وعليه تصبح الفئات التقييم محددة بالمجالات التالية:

- التقييم الأول- ضعيف جدا : يعبر عن قيمة المتوسطات الحسابية المحصورة بين حدود المجال [1، 1.8[وتعني أن رفض العبارة يكاد يكون مطلقا.
- التقييم الثاني- ضعيف : تعبر عن قيمة المتوسطات الحسابية المحصورة بين حدود المجال]1.8، 2.6 [وتعني أن هناك رفض نسبي لصحة العبارة.

- التقييم الثالث – متوسط : يعبر عن قيمة المتوسطات الحسابية المحصورة بين حدود المجال [2.6، 3.4[،وتعني إما أن نصف المستجوبين قبلوا صحة العبارة والنصف الآخر رفضها أو أن الجميع بقي على الحياد.
- التقييم الرابع – حسن : يعبر عن قيمة المتوسطات الحسابية المحصورة بين حدود المجال [3.4، 4.2[عن قبول نسبي لصحة العبارة من قبل المستجوبين.
- التقييم الخامس- جيد : يعبر عن قيمة المتوسطات الحسابية المحصورة بين حدود المجال [4.2، 5] وتعني أن القبول يكاد يكون مطلق لصحة العبارة من قبل المستجوبين.

1.3. المقاييس الوصفية لعبارات المتغير المستقل(التسويق المسؤول)

تم تقسيم عبارات متغير التسويق المسؤول على أربع متغيرات فرعية، تشكل عناصر المزيج التسويقي المسؤول، التي سبق التطرق إليها خلال الجوانب النظرية وهي: المنتج المسؤول، السعر المسؤول، التوزيع المسؤول، الترويج المسؤول، والجدول (2) يوضح هذا التقسيم.

وقد بين أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع عبارات المتغير المستقل يقع ضمن مجال التقييم الحسن بقيمة إجمالية قدرت بـ 3.45 وهو ما يمكن تفسيره بوجود قبول نسبي لعبارات هذا المتغير من قبل المستجوبين.

على المستوى الجزئي يلاحظ وجود قبول من متوسط الى حسن لعبارات كل عنصر من عناصر المزيج التسويقي المسؤول حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمجموع عبارات المنتج المسؤول 3.5 ، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة السعر المسؤول 3.34، فيما بلغت قيمة المتوسطين الحسابين لمجموع عبارات التوزيع المسؤول والترويج المسؤول توالياً،3.68 و3.28.

جدول رقم(2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المعبرة عن عبارات التسويق المسؤول

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقييم
المنتج المسؤول	3.50	0.56	2	حسن
السعر المسؤول	3.34	1.14	3	متوسط
التوزيع المسؤول	3.68	0.85	1	حسن
الترويج المسؤول	3.28	0.92	4	متوسط
الإجمالي	3.45	0.71	-	حسن

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات SPSS

2.3. المقاييس الوصفية لعبارات المتغير التابع (حماية حقوق المستهلك)

يعبر الجدول (3) عن قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات متغير حماية حقوق المستهلك.

الملاحظ أن المتوسط الحسابي الإجمالي لعبارات متغير حماية حقوق المستهلك، يقع ضمن مجال التقييم الحسن بقيمة إجمالية قدرت بـ 3.43، وعليه يمكن القول أن هناك نسبة معتبرة من مستهلكي منتجات العلامة التجارية "نقاوس" يقرون بانهم راضين على مستوى حماية حقوقهم بشكل عام، لكن مع بعض الاستثناءات كحق التثقيف (عبارتين 36،37) والذي حقق قيمة قبول متوسطة.

جدول رقم(3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بعبارات حماية حقوق المستهلك

الرقم	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	القيمة
درجة رضاي عن منتجات مؤسسة " نقاوس" كبيرة لأنها:					
23	توفر لي المعلومات الضرورية (المكونات، الكميات، طريقة الاستعمال، ....) قبل الشراء.	3.68	1.09	7	حسن
24	توفر منتجات قابلة للتدوير وتحافظ على سلامة البيئة التي أعيش فيها.	3.46	0.89	11	حسن
25	توفر أسعار ملائمة تجعلني قادر على تلبية حاجاتي ورغباتي منها.	3.56	1.05	8	حسن
26	توفر لي المنتجات بكثافة ولا أعاني في الحصول عليها.	3.86	0.92	4	حسن
27	تقوم بحملات إعلانية لا تتعارض مع القيم والأخلاق العامة.	3.81	1	5	حسن
28	تقدم حملات إعلانية صادقة وغير مضللة.	3.55	0.98	9	حسن
29	توفر لي الإحساس بالأمن عند استهلاكي منتجاتها بأن لا تشكل خطرا على صحتي وسلامتي.	3.68	1.07	6	حسن
30	لأنها لم تتلق أي ملاحظات سلبية من الجمعيات المتخصصة في حماية البيئة، المجتمع والمستهلك.	3.50	1.02	10	حسن
31	تحفظ لي حق التعويض إن أصابني مكروه أو غش نتيجة لاستهلاك منتجاتها.	2.92	1.21	14	متوسط
32	تكفل لي حقي في إسماع رأيي من خلال مصلحة المستهلكين المتواجدة بها.	3.12	1.1	12	متوسط
33	لم تجبرني على شراء منتج للحصول على منتج آخر.	3.92	0.91	3	حسن
34	توفر لي تشكيلة متنوعة من المنتجات مما يجعلني قادرا على الاختيار والمفاضلة.	3.98	0.93	1	حسن
35	تقوم بتصريف منتجاتها في محلات تتوفر على مجموعة كبيرة من البدائل من العلامات المختلفة مما يجعلني قادرا على المفاضلة.	3.97	1.01	2	حسن
36	تساهم في تثقيفي من خلال بعض إعلاناتها التي تعبر عن بعض المراحل التاريخية التي مرت بها المنطقة	2.97	1.18	13	متوسط
37	تقدم لي معلومات حول بعض المواد الخطيرة التي تستخدم في مجال نشاطها وتنبه المجتمع لضرورة مقاطعة المنتجات التي تحوي هذه المواد.	2.81	1.1	15	متوسط
الإجمالي		3.43	0.62	-	حسن

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات SPSS

4. تحليل علاقة الارتباط

لاختبار الفرضيات، يتم أولا تحديد طبيعة العلاقة بين النقل المستدام والصحة العمومية من خلال الجدول:

جدول رقم(4): علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

n=250 مستوى المعنوية = 0,05

لمتغير التابع (حماية حقوق المستهلك) / المتغير المستقل (التسويق المسؤول)	قيمة الارتباط
المنتج المسؤول	0.44
السعر المسؤول	0.57
التوزيع المسؤول	0.50
الترويج المسؤول	0.52
المؤشر الكلي	0.638

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول (4) يتضح أنه وعلى المستوى الكلي، فإن علاقة الارتباط بين المتغيرين بلغت (0.638) عند مستوى معنوية 0.05. وبذلك تؤكد النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين متغير التسويق المسؤول ومتغير حماية حقوق المستهلك. في حين وعلى المستوى الجزئي، يلاحظ أن علاقة الارتباط متوسطة على العموم من حيث الشدة بين، أقواها علاقة الارتباط المسجلة بين السعر المسؤول وحماية حقوق المستهلك بقيمة ارتباط قدرها (0.57). تلتها علاقة الارتباط بين متغير الترويج المسؤول ومتغير حماية حقوق المستهلك بقيمة قدرها (0.52)، ثم علاقة الارتباط بين متغير التوزيع المسؤول وحماية حقوق المستهلك بقيمة (0.50). أخيرا بلغت قيمة الارتباط بين متغير المنتج المسؤول ومتغير حماية حقوق المستهلك مقدار (0.44).

5. تحليل علاقة التأثير:

للتعرف على مدى وجود علاقة تأثيرية للأبعاد للنقل المستدام في متغير الصحة العمومية ومن أجل اختبار قدرة النموذج على التفسير تم استخدام كل من معامل الارتباط (R)، معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (R^{-2})، الذي يقدم تفسير أدق وأقرب للصحة نظرا لوجود أكثر من متغير مستقل، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (5) :ملخص نموذج الانحدار

معامل الارتباط _ R	معامل التحديد _ R^2	معامل التحديد المعدل _ R^{-2} _	الخطأ المعياري
0.638	**0.407**	**0.405**	**0.485**

المصدر:من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعلاه بأن معامل الارتباط قدر بـ (0.638) مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين مجموع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.407) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر معا ما نسبته 40.7% من التباين في المتغير التابع أما النسبة المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة.

1.5. اختبار صحة الفرضية الرئيسية:

الجدول رقم(6): تحليل التباين الأحادي ANOVA

	مجموع مربع التباين	درجات الحرية	متوسط مربع التباين	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	40.137	1	40.137	170.288	0.000
البواقي	58.45	248	0.236		
المجموع	98.59	249			

المصدر:من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول (6) أن قيمة **F** تقدر بـ (170.288) وقيمة مستوى المعنوية المحسوب المقابلة لها بلغت (0.000)، أي أن قيمة **F** معنوية إحصائيا، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية الرئيسية وقبول الفرضية الرئيسية البديلة القائمة على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتسويق المسؤول على حماية حقوق مستهلك منتجات "نقاوس" عند مستوى معنوية 5%.

2.5. اختبار صحة الفرضيات الفرعية:

من أجل اختبار الفرضيات الجزئية فقد تم اعتماد اختبار **T**، لاختبار معنوية كل معلمة من معلمات النموذج على حدى، وذلك عند مستوى معنوية **α=5%**، والجدول أدناه يوضح ذلك كالآتي:

الجدول رقم (7): اختبار معنوية معاملات الانحدار وفقا لإحصائية _ T_

	B	الخطأ المعياري	BETA	T	مستوى المعنوية (SIG)
الثابت (a)	1.587	0.197	-	8.071	0.000
المنتج المسؤول (X1)	0.113	0.072	0.101	1.564	0.119
السعر المسؤول (X2)	0.182	0.036	0.030	5.056	0.000
التوزيع المسؤول (X3)	0.117	0.051	0.159	2.310	0.022
الترويج المسؤول (X4)	0.124	0.046	0.183	2.731	0.007

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات SPSS

بناءا على نتائج الجدول السابق وبناءا على معادلة الانحدار الخطي البسيط والتي مفادها:

[Y=a+B1(X1)+B2(X2)+B3(X3)+B4(X4)+E] يمكن استنتاج:

بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى، يوضح الجدول (7) بأن قيمة معامل الانحدار بالنسبة لمتغير المنتج المسؤول (0.113) وقيمة **T** المقابلة لهذه الأخيرة (1.564) وهي غير معنوية إحصائيا، حيث بلغت

قيمة مستوى المعنوية المحسوب (**SIG**) القيمة (0.119)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (**H_0**) القائمة على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمنتج المسؤول على حماية حقوق مستهلك منتجات "نقاوس" عند مستوى معنوية 5**%**.

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية، يتبين من الجدول (7) كذلك أن قيمة معامل الانحدار بالنسبة لمتغير السعر المسؤول بلغت(0.12) وقيمة **T** المقابلة لهذه الأخيرة (5.056) وهي معنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (**SIG**) القيمة (0.000). وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية (**H_0**) وقبول الفرضية البديلة (**H_1**) القائمة على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للسعر المسؤول على حماية حقوق مستهلك منتجات نقاوس عند مستوى معنوية 5%.

وبخصوص الفرضية الفرعية الثالثة ، تبين أن قيمة معامل الانحدار لمتغير التوزيع المسؤول (0.117) وقيمة T المقابلة لهذه الأخيرة (2.310) وهي معنوية إحصائيا ، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (**SIG**) القيمة (0.022). وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية (H_1) القائمة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتوزيع المسؤول على حماية حقوق مستهلك منتجات نقاوس عند مستوى معنوية 5%.

أخيرا وبخصوص الفرضية الفرعية الرابعة، يتبين أن قيمة معامل الانحدار بالنسبة لمتغير الترويج المسؤول بلغت(0.124) وقيمة **T** المقابلة لهذه الأخيرة (2.731) وهي معنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (**SIG**) القيمة (0.007). وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية (**H_0**) وقبول الفرضية البديلة (H1)القائمة على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للترويج المسؤول على حماية حقوق مستهلك منتجات نقاوس عند مستوى معنوية 5%.

خـاتمة:

يعتـبر التسـويق المسـؤول جـزءا لا يتجـزأ مـن التسـويق المسـتدام، ذلـك أن الأخـير يعـبر عـن تكامـل التنميـة المسـتدامة مـع التسـويق، وعليـه يتوجـب أن يلـبي جميـع المتطلبـات البيئيـة والمجتمـع جنبـا إلى جنـب مـع هـدف تحقيـق الـربح، ويتضـمن هـذا وجـوب القيـام بأنشـطة طوعيـة كتطـوير سـلوكيات اسـتهلاكية مسـتدامة، تقـديم تبرعـات وهبـات للمجتمـع، دعـم حمـلات التشـجير،... وهـي الأمـور الـذي لا يشـترط توفرهـا ضـمن التسـويق المسـؤول لأن الأخـير يهـدف فقـط إلى منـع التجـاوزات التسـويقية عنـد تخطـيط وتنفيـذ الاسـتراتيجيات المتعلقـة بـالمنتج، السـعر، التوزيـع والترويج.

وقـد حاولـت هـذه الدراسـة كـذلك إبـراز مـدى مسـاهمة التسـويق المسـؤول في حمايـة حقـوق المسـتهلك، علـى اعتبـار أن الأخـير معـرض أكثـر مـن غـيره لتجـاوزات التسـويق ، وفي هـذا الصـدد تم اخـذ عينـة مـن مسـتهلكي مؤسسـة نقـاوس للمصـبرات الغذائيـة كمقيـاس لتعميـم النتـائج، الـتي تمثلت في:

- تبـين مـن خـلال الدراسـة الوصـفية للمتغـير المسـتقل (التسـويق المسـؤول) ، أن مسـتوى تبـني مؤسسـة نقـاوس لفلسـفة التسـويق المسـؤول عمليـا حسـن علـى العمـوم، مـع أن أغلـب إطاراتهـا وعمالها لا يدركونه كمصطلح؛
- تبـين كـذلك وجـود علاقـة ارتبـاط قويـة بـين متغـيرات البحـث، مـا يعـني أن تبـني التسـويق المسؤول له علاقة مباشرة بحماية حقوق مستهلك مؤسسة نقاوس؛
- علـى المسـتوى الكلـي ثبـت وجـود علاقـة تـأثير ذات دلالـة إحصـائية، لتبـني فلسـفة التسـويق المسؤول على حماية حقوق مستهلك مؤسسة نقاوس عند مستوى معنوية 5%؛

- أما على المستوى الجزئي فقد ثبت أن المنتج المسؤول بمؤسسة نقاوس، لا يؤثر على حماية حقوق مستهلك الأخيرة، وأن درجة التأثير المسجلة على المستوى الكلي ترجع لبقية المتغيرات الفرعية الأخرى (سعر مسؤول، توزيع مسؤول، ترويج مسؤول)؛
- وقصد تحديد الخلل تفحص الباحثان المتوسطات الحسابية الخاصة بعبارات المنتج المسؤول، وقد تبين أن عدم التأثير يرجع لجانب واحد فقط من جوانب المنتج المسؤول. إذ اتضح أن المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين حول عبارات الأداء البيئي تقترب من مجال التقييم الضعيف.

ويمكن من خلال نتائج الدراسة المستخلصة، تقديم توصيتين في غاية الأهمية:

- بما أن مؤسسة نقاوس تمتلك مؤشرات حسنة حول تبني التسويق المسؤول، سيكون من الجيد اعتماده كفلسفة علمية عوضا عن التطبيق العشوائي المنتهج حاليا، وعليه يتوجب على مؤسسة نقاوس تعزيز الجانب التكويني في هذا المجال.
- يتوجب على مؤسسة نقاوس تحسين الأداء البيئي لمنتجاتها، بحيث تصبح أكثر حفاظا على البيئة التي يعيش ضمنها المستهلك.

قائمة المراجع:

أولا– مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. البكري ثامر ، **التسويق أسس ومفاهيم معاصرة**، الطبعة العربية (عمان، دار اليازوري: 2006).
2. الطائي حميد وآخرون، **الأسس العلمية للتسويق الحديث**، الطبعة العربية (عمان، دار اليازوري:2007).
3. الزعبي علي فلاح ، **الاتصالات التسويقية**، ط1(عمان: دار المسيرة، 2010).

4. نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال** (عمان: دار الوراق، 2006).

أطروحات:

5. الحمدي محمد حسن ، "الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك": دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، **أطروحة دكتوراه**، الجامعة المستنصرية، العراق، (2003).

مقالات:

6. جاسم رغد هاشم ، علاقة تكاليف الجودة بطريقة تاكوشي وأثرهما في تخفيض التكاليف، مقال منشور **بمجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 68، (2008).
7. لحول سامية، التسويق المستدام كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، **مجلة الدراسات الاقتصادية لجامعة قسنطينة** 2، عدد1 (ديسمبر 2014).
8. مقري زكية ، "علاقة سياسات المزيج التسويقي الأخضر بتبني استراتيجيات التسويق الأخضر: دراسة ميدانية بشركة الاسمنت بباتنة"، **مجلة الدراسات الاقتصادية**، جامعة قسنطينة 2، عدد1، (ديسمبر 2014).

ونس عبد الكريم الهنداوي وآخرون، تقييم العلاقة بين تبني الشركات لأخلاقيات التسويق وفاعلية إعلاناتها التجارية: دراسة ميدانية على شركات الاتصالات الخلوية الأردنية" ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 25 (كلية الاقتصاد بغداد، 2010).

مداخلات:

9. أبو جمعة نعيم حافظ ،الخداع التسويقي في الوطن العربي، **مداخلة قدمت للملتقى الأول بعنوان التسويق في الوطن العربي** (الواقع وآفاق التطوير)، الامارات العربية المتحدة، الشارقة (15-16 أكتوبر 2002).

10. بن عيسى عنابي وقسول فاطمة الزهراء ، "إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال"، **مداخلة قدمت للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية** (بشار: 2012).

11. صالحي سميرة ، "التسويق الأخضر: بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية"، مداخلة مقدمة **للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، جامعة ورقلة (يومي 22 و23 نوفمبر 2012).

12. طهرات عمار وأمحمد بلقاسم، " انعكاسات تطبيق اتفاقية تريبس على حماية المستهلك في الوطن العربي، وقصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد "(الجزائر نموذجا)، محاضرة ألقيت في **المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي** (الدوحة، قطر، يومي 18-20 ديسمبر 2011).

13. لحول سامية ومقري زكية ، التسويق المستدام حسب منظور الشريعة الإسلامية، مداخلة قدمت **المؤتمر الدولي الرابع حول التسويق الإسلامي**، اسطنبول (يومي 29 و30 ماي 2013).

مصادر أخرى:

14. وثائق خاصة بمؤسسة نقاوس

ثانيا– مراجع أجنبية :

مؤلفات:

1. Carole Sophie et Lanneyrie Richard, **les clés du marketing,** 2ème éd (France, le Génie des Glaciers: 2010)
2. Consumer International ,"A guide to développing Consumer protection law," 1st edition (April , 2011).
3. Frot Olivier, **développement durable et Marchés publics** (saint denis: Afnor, 2008).

4. Helfer Jean-Pierre et Orsoni Jacques, **Marketing** (Paris :Vuibert ,2011)
5. Martin Sylvie et Védrine Jean-pierre, **Marketing Les concepts-clés** , 4 édition (Paris, les édition d'organisation : 1998).

مصادر أخرى:

6. Bourahleb Sara," les enjeux du marketing responsable", http://data.over-blogkiwi.com/0/20/52/94/201210/ob_9215f8_lemarketing responsable.pdf consulté le (02-O4-2015).
7. Jahnich Mathieu**, " étude exploratoire sur le marketing responsable"**, rapport présenté à l' Agence de l'Environnement et de la Maîtrise de l'énergie (Septembre 2013)
8. Holst Harald Throne *and* Pål Strandbakken "Nobody told me I was a nano-consumer:" how Nanotechnologies might challenge the notion of Consumer Rights, **journal of Consumer Policy**, vol32. (2009).
9. Keelson Salomon," the évolution of the marketing concepts : Theoretically Différent Roads Leading to Practically same Destination!", **online journal of social sciences research**, vol 1, issue 2, (April 2012).
10. lavorata Laure et Leroux Erick, "Le climat éthique dans les entreprises externalisatrices de force de vente en GMS: perception par les vendeurs externalisé" , 2006
hil-memoirevivante.prd.fr/wp-content/.../2006-Lavorata-Leroux.pdf
11. Mrani Ghizlan, " marketing societal et development durable", MS MSC ESC Toulouse,(2008/2009).
https://visionary.files.wordpress.com/2009/09/cr-v-finale-g-mrani.pdf (15-05- 2014)
12. Programme des Nations Unies pour l'Environnement, Les Communications sur le Développement Durable: Ressources pour l'Enseignement en Marketing et Publicité,
www.unep.fr/shared/publications/.../**WEBx0001xPA-EducationKitFR**.pdf (06-03-2015)

13. Singh Meera,"Marketing Mix of 4P'S for Competitive Advantage**",** **IOSR Journal of Business and Management** , Volume 3, N 6 (Sep,-Oct. 2012).
14. Stratégie de l'OCDE pour l'innovation .pour plus d'information consulté le site web : www.oecd.org/.../strategiedelocdepourlinn ovation/defi (02-01-2015)
15. Yazdanifard Rashad and Mercy Igbazua Erdoo, **The impact of Green Marketing on Customer satisfaction and Environmental safety,** International Conference on Computer Communication and Management, vol 5 (2011)

واقع تمكين الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية، دراسة حالة مصنع النسيج للمواد الثقيلة " MANTAL SPA " بتلمسان

د. زياني عبد الحق

أستاذ محاضر (ب)، جامعة تيارت، الجزائر

البريد الكتروني: zianifouad@hotmail.fr

د. مجدوب خيرة

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة تيارت، الجزائر

البريد الكتروني: medjdoub_k@hotmail.fr

ملخص:

تتناول هذه المداخلة بالدراسة إشكالية واقع تمكين العاملين بالمؤسسات الجزائرية من خلال تبنيها لأحدث النظم في إدارة وتسيير مواردها البشرية في ظل سعيها لتحقيق مبادئ ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة، وسيتم دراسة الواقع الجزائري من خلال حالة مصنع النسيج للمواد الثقيلة بولاية تلمسان.

حيث تهدف إلى الوقوف على مدى توافر المؤسسات الجزائرية على العوامل الضرورية لعملية التمكين ودرجة تطبيقها في ظل ما تفرضه العولمة وانفتاح الأسواق من متطلبات جديدة تقضي بضرورة تحقيق التوافق بين أهدافها الاقتصادية والرهانات الحالية التي تواجهها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق التمكين بالمؤسسة محل الدراسة ليس بحال من الأحوال اختيار سهل خاصة في ظل غياب مبدأ المشاركة ومحدودية مساهمة وتأثير العاملين على اتخاذ القرار على اعتبار التمكين عملية متشابكة في عناصرها متداخلة في مكوناتها وأبعادها.

كلمات المفتاحية: تمكين العاملين، إدارة الموارد البشرية، إدارة الجودة الشاملة، مصنع النسيج للمواد الثقيلة بتلمسان.

Abstract:

The study aims to recognize the necessary factors for empowerment process, and its availability in Algerian institutions and the degree of its

application under new requirements of globalization and opening markets to realize compatibility between economic objectives and current bets that faced, the case of heavy MANTAL SPA Company of Tlemcen will be studied.

The study concluded that the application of empowerment in the institution under study is not easy, especially in the absence of participation principle and the limited impact and contribution of employees to take decision, on the reason that empowerment tangled operation in its elements, components and dimensions.

Key words: empowerment employees, human resources management, total quality management, MANTAL SPA Company of Tlemcen.

مقدمة:

إن أهمية ودور إدارة الموارد البشرية والتي كانت تعرف بإدارة الأفراد سابقا قد تغيرت في الفترة الأخيرة التي تشهد نموا اقتصاديا كبيرا برزت من خلاله هذه الإدارة كأحد العناصر الأساسية للمنافسة على الصعيدين: الوطني والعالمي، حيث عرفت عدة تطورات صاحبها ظهور العديد من التقنيات الحديثة للتسيير كإدارة الجودة الشاملة فهذه الأخيرة تعتبر المورد البشري بمثابة المحرك الأساسي للجودة،[1] ونجاحها يعتمد على أداء العاملين فيها في جميع المستويات، وذلك بالمشاركة والتعاون في إظهار المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لتحقيق التحسين المستمر، فالعنصر البشري أصبح مصدر كل تفوق ونجاح وتغيير والاهتمام به وبإدارته وتحفيزه أصبح الشغل الشاغل لجميع المؤسسات الطامحة لمواجهة المنافسة والبقاء في السوق.

ويعتبر موضوع التمكين العاملين (الموارد البشرية) من المواضيع الإدارية الحديثة التي لم تحضا حتى الآن بالاهتمام الكافي رغم أنه بات يشكل منهجا جديدا ومطلبا رئيسيا يتيح للمؤسسة تحقيق أهدافها[2] في

[1]Mitchell L, Human resource management and Deming's continuous improvement concept, Journal of Quality Management 5 (2000), pp 85-101.

[2]Mushin L ;Joon K, Is empowerment really a new concept?, Int. J. of Human Resource Management 12:4 June 2001, pp 684–695.

ظل الظروف التي تنشط بها حاليا، ويعرف kanugo&conger التمكين على انه تفويض السلطة للعاملين

[3]من أجل حل المشكلات اليومية التي تواجههم ويعتبره Blau,&Alba إعادة توزيع للسلطة، حقوق التصرف، اتخاذ القرارات وتقاسم المعلومات،[4] وترجع أهمية الموضوع الذي تتناوله هذه المداخلة إلى أنه خطوة على الطريق للتعرف على مفهوم التمكين ومناقشة أبعاده ومتطلبات، إضافة إلى إبراز دور إدارة الموارد البشرية في توفير مناخ مناسب لتنفيذه نظرا لما تفرضه العولمة من متطلبات على كل المؤسسات الجزائرية والتي أصبحت مطالبة أكثر من آي وقت مضى بتأهيل وظائفها ومجارات التغييرات العالمية.

إشكالية البحث: من خلال الطرح السابق تتجلى إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تطبيق تمكين الموارد البشرية في مؤسسة " MANTAL SPA " بتلمسان؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول بالدراسة أهمية وواقع التمكين في المؤسسة باعتباره أحد المداخل الحديثة لنجاح وتفوق المؤسسات المعاصرة، فمن بين التحديات التي تواجهها المؤسسات اليوم شدة المنافسة على الموارد الذكية أي الموارد البشرية المخلصة والمنتجة والمبتكرة وكيفية استقطابها للكفاءات وتلبية احتياجاتها وسبل ترسيخ ثقافة المسؤولية والإنجاز والتميز لديهم، وطرق صيانتهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم ليصبحوا قادة في مواقعهم.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أحد المواضيع المهمة والخاصة بتنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية في المؤسسة، فرغم أن القضايا المتعلقة بإدارة هذه الموارد معروفة ومتطرق إليها بأشكال كثيرة ومتعددة تجمع في مجملها على أهمية الاختيار والانتقاء ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتطوير الإمكانيات

[3] Conger, J. A, & Kanungo, R. N, The empowerment process: integrating theory and practice؛Academy ofManagement Review, 13, 1998, pp 471–482.

[4] Blau, J. R&Alba, R. D. (1982).Empowering nets of participation. Administrative Science Quarterly, 27,1982, pp 363–379.

والتدريب والمحافظة على الموظفين وإعطائهم الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية وغيرها من أساليب التحفيز وتطوير الأداء والعلاقات العمالية إلا أنه وبفعل التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية ونظم التسيير والإدارة برزت للأفق إشكالية تمكين العاملين لارتباطها بمجموعة من القضايا المهمة على رأسها الجودة الشاملة واللامركزية الإدارية وعمل الفريق وغيرها من القضايا التي تتعلق بنجاح المؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية.

فرضية الدراسة: للإجابة على السؤال الرئيسي للإشكالية المطروحة أعلاه سنتناول هذه المداخلة بالدراسة والتحليل للفرضية التالية:

هناك عوامل تمكين معتبرة ومحفزة للعاملين بمؤسسة " MANTAL SPA " بتلمسان.

منهج البحث:

تم اعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، في المحور الأول استخدمنا المنهج الوصفي وذلك بإجراء دراسة نظرية للموضوع مشتملة على مراجعة لأهم وأحدث المؤلفات العلمية ذات الصلة بالموضوع. أما المحور الثاني فهو تطبيقي واستخدمنا فيه المنهج التحليلي وذلك بتحليل معلومات وبيانات الدراسة الميدانية، حيث تم الاعتماد على ثلاث أدوات لجمع البيانات فقد استخدم الاستبيان بشكل أساسي كوسيلة لجمع البيانات وتم تدعيمه بمقابلة مع العاملين ومسؤولي إدارة الموارد البشرية وذلك لتدعيم بعض البيانات المتحصل عليها كما استخدمت الملاحظة بشكل أقل نسبيا كوسيلة مكملة وقد اعتمدنا في تحليل ومعالجة استمارة الاستبيان على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V 22 حيث ساعدنا هذا البرنامج على حساب أهم المقاييس الإحصائية وإجراء أهم الاختبارات حيث يتكون الاستبيان من 09 محاور و34 سؤال بالإضافة إلى الأسئلة التي توضح خصائص عينة الدراسة .

خطة البحث:

يحتوي البحث على أربعة أجزاء رئيسية، كل قسم يضم مجموعة من المحاور الفرعية، ففي الجزء الأول نتناول الإطار المنهجي للدراسة وفي الجزء الرئيسي الثاني نستعرض الإطار النظري والذي سنقف فيه

بإسهاب أمام موضوع أهمية التمكين ودوافع تبنيه كتوجه إداري والفوائد المترتبة عنه بالمؤسسة، أما الجزء الرئيسي الثالث فيركز على وجه الخصوص على ملاحظة الظاهرة على مستوى مؤسسة اقتصادية ذات طابع عمومي ومركز وطني وهي:"مصنع النسيج للمواد الثقيلة MANTAL SPA بتلمسان إذ تعتبر من أولى المؤسسات الصناعية في مجال صناعة الأغطية الكلاسيكية التي حصلت على شهادة الجودة ISO 9001 سنة 2008، أما الجزء الرئيسي الرابع فيحتوي على نتائج الدراسة الميدانية ومقترحاتها.

I. الجانب النظري:

1- مفهوم وأبعاد التمكين:

يشير MADU.C&KUEI.C إلى دور التمكين كسمة للقيادة، فحسبهما إن القيادة هي القوة الدافعة لتحويل المنظمة إلى إدارة الجودة الشاملة، وأن القياديين يجب أن يمكنوا أفرادهم اعتمادا على رؤية المنظمة[5] ويعرف VAN HORN.L.H التمكين على أنه: " يعني تقاسم المسؤولية مع الأفراد، حيث تحدد المنظمة نقاط قوة الأفراد، وتضعهم في سياق يمكنهم فيه استعمال مهاراتهم "؛[6] فالتمكين هو عملية تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى المستويات الدنيا في المنظمة، ويجدر بالإدارة العليا أن تمكّن الأفراد لحل المشاكل التي يواجهونها.

حيث تقوم إدارة الجودة الشاملة على التحسين المستمر لكل عناصر المؤسسة، من خلال انخراط جميع أفراد المؤسسة، ومشاركتهم الفاعلة في عملية التحسين المستمر؛ وهذا يتطلب من الإدارة العليا إعطاء الأفراد الأقرب للمشكلة نوعا من الحرية في التصرف، ونوعا من الاستقلالية والمساهمة في اتخاذ القرار، وتحمل أعباء المسؤولية لنجاح المؤسسة، وتوضيح الرؤية لهم، وشرح الأهداف والخطط بوضوح،و

[5] MADU.C&KUEI.C, Strategic Total quality management, Quorum Books, London, 1995, p 61.
[6] VAN HORN.L.H, Improving results through total quality management, American Agent & Broker, Vol 69 N° 6 , 1997, pp 46-49.

تحديد خطوط الاتصالات ومدهم بالمعلومات، وسد الاحتياجات اللازمة لانجاز عملهم، فالتمكين عملية تتم من أعلى لأسفل .

ويؤكد في هذا الصددFORRESTER.R أن التمكين قد يفشل، إن كان تركيز الإدارة العليا منصبا على القوة ،دون الاهتمام بإعادة توزيع المعلومات،و المعرفة والمكافأة، وإكساب الأفراد التدريب والمهارات الكافية.[7]

إن التمكين باعتباره مجموعة من التقنيات التسييرية يجعل من مهمة تحديد أبعاده مهمة صعبة،[8] ففي حين يرى Lashely and McGoldrick أن التمكين يأخذ الأبعاد التالية: المهمة،تحديد المهمة، القوة، الالتزام والثقافة، يؤكد كل من SOLVEIG, N .A وYAIR A.H[9] على أربع أبعاد أخرى للتمكين يمكن أن توفر وسيلة لوصف أو تحديد هيئة التمكين المستخدم في أي منظمة في حين أضاف ALLAHYAR.R وآخرون بعدا خامسا ويمكن حصر هذه الأبعاد في النقاط التالية:[10] المعنى، الكفاءة، حرية التصرف، التأثير، الاختيار.

2- العوامل المؤثرة على التمكين:

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية التمكين ومن أهمها نجد:

[7] Li-Chun Chang; ChiehHsing Liu, Employee empowerment, innovative behavior and jobproductivity of public health nurses: A cross-sectional questionnaire survey, International Journal of Nursing Studies 45 (2008), p 1443

[8] Lashley.C&McGoldrick.J, The limits of empowerment: acritical assessment of human resource strategy for hospitalityoperations", Empowerment in Organization, Vol.2, No.3, 1994, pp.25-38.

[9] Yair A.H, Katelyn Y.A, Samuel A.T, E-empowerment: Empowerment by the Internet,Computers in Human Behavior 24 (2008), p 1777. www.elsevier.com/locate/comphumbeh

[10] ALLAHYAR. R&OTHETRS , Survey Of Relationship Between The Psychological Empowerment With Organizational Learning, Procedia Social and Behavioral Science,30(2011).

- **وضوح الأهداف**: تلعب الإدارة دورا مهما في الاتصال مع الموظفين بشكل فعال لنقل وتوصيل الرؤية وتوضيح السلوك المرغوب به للوصول للأداء المطلوب.[11]
- **توفر المعلومات**: يعتبر توفر المعلومات وتقاسمها مع العامل أمرا ضروريا في عملية التمكين فالقرار الجيد يتطلب معلومات كاملة تحدد: مسؤوليات العاملين، مسؤوليات المسؤولين، أهداف المنظمة، مستويات كفاءة المنظمة الحالية.[12]
- **تفويض المسؤولية**: يعتبر التمكين أكبر من مجرد وسيلة تسييرية تسمح بتفويض سلطة اتخاذ القرار إلى العاملين والوثوق بهم وبات يتطلب توفر نمط القيادة الملائم لإنجاح عملية التمكين.[13]
- **نظام المكافآت**: أكدت دراسة لـ ASEFEH.M.G أن هناك علاقة إيجابية وتأثيرا قويا بين نظام المكافآت والحوافز المبني على الكفاءة والتمكين، فمن بين العوامل التي تساعد على تحفيز الأفراد: تقدير قدراتهم والاعتراف بها وتثمينها وكذا إشراكهم في عملية اتخاذ القرارات.[14]
- **فريق العمل**: إن المشاكل التنظيمية القليلة يمكن أن تحل من خلال شخص واحد يعمل بمفرده، ولكن في ظل التحديات الجديدة والمشاكل التي تظهر بات لزاما على العاملين أن يجتمعوا في فرق مرنة دون حواجز مكانية لحل المشكلات في نطاق أهداف وقيم المنظمة،فغياب التنظيم والديناميكية لدى الفريق يمكن أن يمتد أو يحد من فرص تمكين الأفراد في الفريق الواحد.[15]

---

[11] Linjuan R M, How employee empowerment influences organization–employee relationship in China, Public Relations Review 37 (2011), p 436.

[12] Esther.G.A, Raphael.A, Does Empowerment Lead to Higher Quality and Profitability, Journal of Economic Behavior & Organization, Vol. 36 (1998).

[13] Nielsen J .F, Christian P.P, The Consequences and Limits of Empowerment in Financial Services, Scandinavian journal of management, scand.j.mgmt.19, (2003), p64.

[14] Asefeh M. G, Study Of Some Effective Factors On Empowerment Of The Experts In Educational Institutions, International Conference On Education And Educational Psychology (ICEEPSY 2011), Procedia - Social And Behavioral Sciences 29 (2011), p.1961.

[15] Robbins. T. L; Crino. M. D; Fredendall. L. D, An Integrative Model Of The Empowerment Process, Human Resource Management Review 12 (2002), p. 427.

3- الفوائد والآثار الناتجة عن تطبيق مفهوم التمكين:

يمكن تلخيص أهم الفوائد الناجمة عن تطبيق التمكين كما يلي:[16]

- زيادة الشعور بالانتماء للمنظمة التي يعمل بها ولفريق العمل الذي ينتمي إليه وللمهام التي يقوم بها؛
- رفع مستوى المشاركة الفاعلة والإيجابية لتحقيق أهداف المنظمة؛
- تحسين وتطوير مستوى أدائه؛
- اهتمامه بالدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات وورش العمل لاكتشاف المعرفة والمهارات المطلوبة.
- تمسك المنظمة به والمحافظة عليه بعد تطوير كفاءته وقدراته ومهاراته ومعارفه؛
- يدرك أهمية وظيفته من خلال سيطرته على مهام العمل ورؤيته للأمور بنظرة شاملة يرى فيها أن ما يقوم به حلقة من حلقات أخرى تصب جميعها في تحقيق أهداف المنظمة؛
- تحقيق الرضا الوظيفي بما يحققه له التمكين من تنمية لقدراته وتحقيق ذاته والشعور باحترام الإدارة له.

4- دور إدارة الموارد البشرية في توفير مناخ مناسب للتمكين:

- **الأمان الوظيفي:** إن عدم الأمان الوظيفي يخلق خوفاً وتوتراً يؤدي إلى تدهور الدافعية والحماس وانخفاض الروح المعنوية وعلى العكس فالأمان الوظيفي يزيد من مشاركة الموظفين ويخلق عندهم الاستعداد للمساهمة بتقديم جهداً إضافيا، فالموظف الذي يشعر بالأمان يشعر بالتمكين ويشعر بأن هناك من يحترمه ويقدره ويثق به.[17]

[16] يحي سليم ملحم :" التمكين مفهوم إداري معاصر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة اليرموك، الأردن، 2006، ص 124.

[17] عبد المنعم عبد الحي: علم الاجتماع الصناعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص 332.

- **الانتقائية في التعيين والتناوب الوظيفي:** بحيث يتم انتقاء موظفين بمواصفات تلتقي مع رؤية القيادة والقيم والثقافة السائدة والتي يفترض أن تعتمد على الموظف القادر على العمل باستقلالية ومشاركة وتمكين وروح الفريق، ومن لا تتوافر لديه هذه الصفات فلا يتم تعينه مهما بلغ من الكفاءة الفنية أو الشهادة العلمية، لذلك فتوافر موظفين متمكنين يعتمد إلى حد كبير على قرارات التعيين التي ينجم عنها دخول من تتوافر لديهم مواصفات مناسبة ومقدمات مشجعة للتمكين، ويعتبر التناوب الوظيفي من أهم العوامل المساعدة على تمكين العاملين [18] ويكون ذلك حسب Eleni T. S من خلال التدريب والتتبع والتنقل بين الوظائف المختلفة.[19]
- **الأجور العالية:** يعرف الأجر على أنه " **الثمن الذي يحصل عليه العامل نظير المجهود الذي يبذله في عملية الإنتاج**"،[20] وحسب "أحمد ماهر" تؤدي زيادة الأجور إلى زيادة مستوى الرضا الوظيفي والانتماء وزيادة مستوى الإنتاجية كما أن الرواتب العالية تجذب عدداً أكبر من المتقدمين للوظيفة كما ونوعاً مما يساعد إدارة الموارد البشرية في انتقاء العاملين الأكثر تحملا للمسئولية وذوي القدرات النوعية، وبالتالي يمكن القول بأن الأجور العالية تساعد على توفير مقتضيات التمكين.[21]
- **الحوافز:** حسب Spreitzer.G.M لا تقتصرالحوافز على الحوافز المادية فقط بل أيضا الحوافز المعنوية مثل المساواة والعدالة والتقدير الشخصي، فالموظفون الذين يتحملون المسئولية ويقبلون المساءلة والمحاسبة وجودة أدائهم عالية ولهم القدرة على المساهمة في تقديم الأفكار والمقترحات يجب

[18] صالح مفتاح، إدارة الموارد البشرية وتسيير المعارف في خدمة الكفاءات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، مارس2004 ، ص 16.

[19] Eleni T. S; Christakis C;Stelios S, Human resource management and performance: A neural network analysis, European Journal of Operational Research 181 (2007).

[20] محمد ماهر عليش: إدارة الموارد البشرية، مكتبة عين شمس، بدون سنة نشر، ص 538.

[21] أحمد ماهر: ادارة الموارد البشرية، الطبعة الثالثة، 1995، ص 181.

أن يحصلوا على نصيب من المكاسب والمنافع أكبر والشعور بوجود مقابل لهذا الجهد الإضافي الذي يتطلبه التمكين.[22]

- **الموظف المالك:** إن دور ومسؤولية إدارة الموارد البشرية احتاجت في الآونة الأخيرة إلى مراجعة وإعادة نظر خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات ومن يقوم بوضعها وهذا ما أكد عليه SCHONBERGER.R.G إذ لا يوجد من هو أحرص على العمل من صاحب العمل فكيف إذا كان الموظف هو صاحب العمل أو صاحب الفكرة أو على الأقل شريكا، لذلك يجب سد الفجوة بين الموظفين من جهة والإدارة من جهة أخرى مما يؤدي إلى وحدة الرؤية والهدف وضبط الصراعات التي قد تنجم عن التناقض في المصالح، كما يساعد على زيادة الانتماء والشعور بالمناخ الأسري بين العاملين وتحسين مستويات المشاركة والتمكين وتحمل المسؤولية.[23]
- **تدفق المعلومات** : فالمعلومة تعد سلاحا مهما من أسلحة التمكين والتمكن فظهور تكنولوجيا المعلومات قد غير فعلا من الرؤية والمعرفة التقليدية عن التفاعل بين التقدم التكنولوجي والمنظمة[24] ُهذا ما أكده Fumio K، فقد أصبحت المعلومة مصدر القوة لصاحبها وتمنحه الثقة والمعنوية العالية والقدرة على التحكم بمهام العمل بشكل أفضل والتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار بشكل أكفأ ،إذا يجب الاعتراف بحق الموظفين بالمعلومة لتمكنيهم من القيام بمهام وظائفهم بوضوح وتفهم والتصرف الصحيح.[25]

[22] Spreitzer, G.M., 1995, Psychological empowerment in the workplace:dimensions, measurement, and validation. Acad. Manage.J. 38 (5).

[23] SCHONBERGER.R., Human Resource Management Lessons From a Decade of Total Quality Management and Reengineering, *California Management Review* 36 (4), 109-123 (Summer 1994).

[24] SOLVEIG.N.A, Tools for Empowerment in Local Risk Management, sefty science revue, 46 (2008).

[25] Fumio K, Measuring emerging categories of innovation: Modularity and business model, journal of Technological Forecasting & Social Change 71 (2004).

- **المشاركة:** فهي مقوم مهم من مقومات التمكين في المنظمات المعاصرة سواء كانت منظمات ربحية أو خدمية كالمستشفيات،[26] إذ لابد من توفير مناخ المشاركة وتحفيز العاملين على التفكير الإبداعي لتحسين العمل ومنح حق المساءلة الموضوعية لصالح المنظمة دون تحفظ أو تردد ويطلب من الموظفين أن يستخدموا صلاحياتهم وتحكيم رأيهم في جميع المواقف.[27]
- **روح الفريق:** والتي تعزز روح التمكين في المنظمة التي تعطي الرعاية اللازمة لفريق العمل حيث يمنح الاستقلالية والتمكين المناسب لأداء عمله وعمل أعضائه بكل كفاءة واقتدار ،وأثبتت الكثير من الدراسات ومنها دراسة Roger Atkinson [28] أن النتائج التي تتحقق من عمل الفريق الممكن المتكامل المتجانس تكون جيدة جداً من الناحية الكمية والنوعية والإنتاجية، وعندما نقول روح الفريق نعنى تلك العلاقة الخفية بين أعضاء الفريق التي تعمل على خلق دافعية ذاتية وروح معنوية عالية ورقابة ذاتية وإجماع تلقائي وعفوي على ما هو مقبول وما هو غير مقبول دون الحاجة إلى قوانين مكتوبة .[29]
- **التدريب وتطوير المهارات:** خلصت دراسة لـ Mary A. H; Thomas H.S إلى أن تدريب الموظفين يزيد من معرفتهم ويرفع من درجة تمكينهم، خاصة إن اتصف بالاستمرارية، فيجب إتاحة الفرص للعاملين للتدريب من أجل رفع مستوى أدائهم كما ونوعا ومن أجل كسب المعرفة ومنحهم

[26] يحي سليم ملحم، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[27] Yair A.H, Katelyn Y.A, Samuel A.T, E-empowerment: Empowerment by the Internet, Computers in Human Behavior 24 (2008), ww.elsevier.com/locate/comphumbeh

[28] Roger A, Project management: cost, time and quality, two best guesses and a phenomenon, it's time to accept other success criteria, International Journal of Project Management Vol. 17, No. 6, 1999

[29] يحي سليم ملحم، " التمكين كمفهوم إداري معاصر "المنظنة العربية الإدارية القاهرة 2006 ، مرجع سبق ذكره، ص40.

مهارات متعددة وإكسابهم المواهب التي تمكنهم من التكيف والاستجابة المرنة لمتطلبات العمل المتغير والمتقلب.[30]

- **المساواة الاجتماعية:** يرى Kane.K; Montgomery.K أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تعزيز مفهوم وممارسة التمكين لجميع العاملين دون أن يكون هناك نفوذ وتمكين على أساس طبقي أو هرمي وإنما على أساس الكفاءة وتميز الأداء وهو ما يجعل العامل يشعر بأنه فاعل ومهم بالمنظمة شأنه شأن متخذ القرار أو المالك، فعدم وجود فوارق بين المستويات المختلفة يعطي دلالة مهمة ورسالة قوية عن قوة العلاقة والتناسق والانسجام بين الجميع وهو ما يعزز ويؤيد مفهوم التمكين.[31]
- **تقليل الفوارق في الأجور:** وذلك من أجل تحقيق المساواة الاجتماعية وهذا لا يعني تجاهل التفاوت في مستوى الكفاءة بين الموظفين بل يجب ربط الحوافز والمكافآت بالأداء المتميز والإبداع والابتكار، وعموما فإن ضبط التفاوت في الأجور سيساهم في زيادة التعاون ويقلل حدة الصراع ويؤدي إلى رفع مستويات الكفاءة في العمل من خلال الشعور بملكية الوظيفة وحرية التصرف والمشاركة الفاعلة وحب العمل والشعور بالتمكين.[32]
- **الترقية من داخل المنظمة:** في دراسة قام بها R.S.Wellins على مجموعة من المؤسسات في الو م أ استنتج أن فرق العمل والجودة في أداء المهام تعتبر من أهم أسباب نجاح المنظمات المعاصرة، ولا شك أن المكافآت والترقيات تزيد من درجة إخلاص وولاء العاملين، وتساعد عملية الترقية من داخل المنظمة على المشاركة والتمكين لأنها تزيد الثقة بين أفراد المنظمة والإدارة وتعزز مستويات التعاون والتنسيق بين الجميع ،كما تساعد على زيادة انتماء الموظفين وتساهم في تشكيل مقومات

[30] Mary A. H; Thomas H.S, The Impact of Employee Empowerment on the Quality of a Service Recovery Effort, JOURNAL OF QUALITY MANAGEMENT, Vol. 3, No. 1, 1998.

[31] Kane K, Montgomery, K. (1998). A framework for understanding disempowerment inorganizations. Human Resource Management. p37

[32] كرمية توفيق:" تمكين العاملين– دراسة حالة–"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 101.

تمكينهم بأنفسهم.و ينصح بالأخذ بمبدأ الأقدمية في الترقية من أجل الحصول على نتائج تمكين أفضل، فهو يجعل الفرد لا يبخل على زميله بالنصيحة أو يخفي عنه معلومات خوفا من أن يسبقه في الترقية وبالتالي تزيد روح الفريق والمشاركة لديهم.[33]

II. الجانب التطبيقي:

1. التعريف بمصنع النسيج للمواد الثقيلة MANTAL SPA بتلمسان:

يعتبر مصنع النسيج للمواد الثقيلة "MANTAL SPA"شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي يبلغ حوالي 200.000.000 دج، أسست هذه الشركة سنة 1922 حيث حملت اسم"Manufacture de Textile Oranais"(MTO) وتخصصت في صناعة الملابس العسكرية، ليتم تأميمها بعد الاستقلال وأصبحت تعرف باسم "COUVERTEXE" لتتحول مع مطلع سنة 1998 إلى" MANTAL SPA" حيث يتمثل نشاطها الأساسي في صناعة الأغطية وتمكنت الشركة سنة 2002 من الحصول على شهادة الجودة" الإيزو 9002 " وكذلك شهادة " الإيزو 9001 "سنة 2008، وتختص حاليا هذه المؤسسة في صناعة ثلاث أنواع من الأغطية: JACQUARD,RATIERE,MDN، وهي تضم أربعة ورشات رئيسية: الصباغة، الغزل، النسيج والإتمام، يعمل بها حوالي 256 عامل بين دائم ومؤقت كما هو موضح في الجدول التالي:

[33] Wellins. R.S, Byham.W.C & Wilson. J.M, Empowered Teams: Creating Self-Directed Work Groups that Improve Quality, Productivity, and Participation. Jossey-Bass, San Francisco, 1991.

الجدول(1): توزيع الموارد البشرية حسب الصنف.

الموارد البشرية	المؤقتين	الدائمين	المجموع
الإطارات الجامعية	4	10	14
إطارات أخرى	2	18	20
المشرفين	1	46	47
المنفذين	35	140	175
المجموع	42	214	256

المصدر: مديرية الموارد البشرية بالمؤسسة

الشكل(2): توزيع الموارد البشرية حسب الصنف:

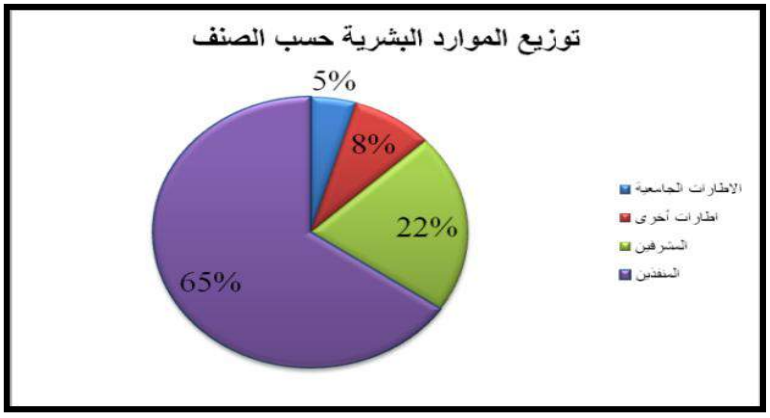

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الشكل السابق يظهر أن معظم اليد العاملة بالمؤسسة (65٪) هي تنفيذية تنشط بالورشات الإنتاجية أما النسبة المتبقية (35٪) فتضم الإطارات والمشرفين وتسعى المؤسسة من خلال إستراتيجيتها التسييرية إلى الاستثمار في العنصر البشري والاستفادة منه وذلك بتنمية معارفه حيث تحرص على التكوين المستمر للأفراد لتحسين أدائهم وتفعيل قدراتهم وتحفيز العمال من أجل الرفع من مستوى الإنتاج .

2. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

✓ أدوات وطريق البحث العلمي المستعملة في إجراء الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من العاملين بالمؤسسة سواء كانوا من الإدارة العليا أو المشرفين أو المنفذين وفقا للهيكل التنظيمي للمؤسسة وتتمثل الطريقة المعتمد في إجراء التحليل الإحصائي باستعمال الأساليب السابقة الذكر في ما يلي:

-في إجراء هذه الدراسة تم الاعتماد على استمارة الاستبيان وفق مقياس مقياس ليكرت الخماسي échelle de Lickert حسب ما هو مبين بالجدول (2)التالي:

الجدول (2):درجة مقياس ليكارات

موافق تماما	05 درجات
موافق لحد ما	04 درجات
محايد	03 درجات
لا أوافق	02 درجة
لا أوافق على الإطلاق	01 درجة

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي: " البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين"، الطبعة الأولى، در وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 115.

نظرا لتعدد متغيرات الدراسة وكبر حجم العينة (90 عامل) تطلب منا ذلك ترتيب البيانات وتفريغها وفق نظام الحاسوب وقمنا بترميز المتغيرات الأساسية وبعدها أدخلت جميع الدرجات المتحصل عليها في ذاكرة الحاسوب ثم احتساب النتائج ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V 22.

✓ **تحليل الإجابات المتحصل عليها بواسطة الاستبيان:**

إن محاور التمكين التي تم التطرق إليها من خلال الاستبيان عددها تسعة (09) وهي: الوضوح والغرض، الأخلاقيات، الاعتراف والتقدير، العمل الجماعي، المشاركة، الاتصالات الفعالة، الكفاءة الذاتية والاختيار.

وتضمنت استمارة الاستبيان جملة من العناصر التي من خلال دراستها يتم التأكد من صحة فرضية البحث أو عدمه، ويمكن تلخيص العناصر التي تناولتها الدراسة والتي يمكن من ورائها قياس وتبيان مدى توفر عنصر التمكين بالمؤسسة وهي كما يلي:

- وضوح الغرض: ويقصد به ما إذا كانت أهداف المنظمة واضحة للعاملين وأيضا معرفة العامل ما له وما عليه من مهام ومسؤوليات؛
- الأخلاقيات: ويقصد به معرفة مدى رضا العاملين عن سياسات المنظمة اتجاههم لإشباع حاجياتهم ومدى حبهم لعملهم وارتياحهم أثناء مزاولته؛
- الاعتراف والتقدير: وهو معرفة ما إذا كانت المنظمة تقدر مجهودات الأفراد العاملين وتشجعهم على ما يبدونه من آراء ومعارف؛
- العمل الجماعي: وهو معرفة ما إذا الأفراد العاملون يعملون بروح الفريق الواحد ويهتمون ببعضهم البعض ويحلون مشاكلهم من خلال التعاون؛
- المشاركة: وتعني مشاركة الأفراد العاملين في اتخاذ القرارات وحصولهم على ما يريدون من موارد لممارسة أنشطتهم ومهامهم؛
- الاتصالات الفعالة: وتعني معرف ما إذا كانت الاتصالات فعالة بين الأفراد الرؤساء والمرؤوسين؛
- الكفاءة الذاتية: وتعني ما إذا كان الأفراد يشعرون بأنهم قادرون على تحقيق النتائج المتوقعة وما إذا كانوا متأكدين من كفاءتهم لتحقيق نتائج جيدة وأن لهم قدرات على أداء عملهم بشكل صحيح وتتوفر لديهم الإمكانات اللازمة لتحقيق أداء جيد في عملهم؛

– الاختيار: يهدف إلى معرفة ما إذا كان للعمال الحرية في اختيار كيفية أداء العمل وتنظيمه واتخاذ القرارات التنفيذية.

أ– عرض وتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بوضوح الغرض:

جدول (3): نتائج الاستبيان المتعلقة بوضوح الغرض:

رقم السؤال		الإجابات				
		لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	محايد	موافق لحد ما	موافق تماما
1	التكرار	04	06	08	45	27
	النسبة	4,44%	6,7%	8,9%	50%	30%
2	التكرار	28	13	07	28	14
	النسبة	31,1%	14,4%	7,8%	31,1%	15,6%
3	التكرار	05	17	10	32	26
	النسبة	5,6%	18,9%	11,1%	35,6%	28,9%
4	التكرار	20	05	18	37	10
	النسبة	22,2%	5,6%	20%	41,1%	11,1%
المعدل العام للذين أجابوا بموافق تماما وموافق						61%
نسبة الموثوقية فيما بين الأسئلة						0.60

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS V 22.

التعليق: نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه وأرقامه فيما يخص وضوح الغرض أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بموافق وموافق تماما بلغت 61%، أي أن الأفراد يعرفون بوضوح المطلوب والمتوقع منهم وأجمعوا تقريبا على أن مهامهم ومسؤولياتهم قد قسمت عليهم بدقة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، في حين يرى 39% منهم أن مناصبهم لا تتوافق مع ما هو مطلوب منهم وهذا ما سيؤثر على تحقيق الأهداف المسطرة.

ب- عرض وتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالأخلاقيات:

جدول (4): نتائج الاستبيان المتعلقة بالأخلاقيات

رقم السؤال		الإجابات				
		لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	محايد	موافق لحد ما	موافق تماما
5	التكرار	7	7	20	45	11
	النسبة	7,78%	7,8%	22,2%	50%	12,2%
6	التكرار	9	14	16	14	37
	النسبة	10%	15,6%	17,8%	15,6%	41,1%
7	التكرار	10	20	13	23	20
	النسبة	11,1%	22,2%	14,4%	25,6%	22,2%
8	التكرار	08	03	28	32	19
	النسبة	8,9%	3,3%	31,3%	35,6%	21,1%
9	التكرار	09	10	09	45	17
	النسبة	10%	11,1%	10%	50%	21,1%
المعدل العام لنسبة الذين أجابوا بموافق تماما وموافق						58,4%
نسبة الموثوقية فيما بين الأسئلة						0,698

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS V 22.

التعليق: الجدول أعلاه يوضح مدى رضا العاملين عن سياسات المنظمة اتجاههم لإشباع حاجياتهم ومدى حبهم لعملهم وارتياحهم أثناء مزاولته، بحيث نلاحظ أن 58% من العمال أجابوا بموافق تماما وموافق فيما يخص هذا المحور وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على السياسات الناجحة التي تنتهجها الإدارة بغرض الوصول إلى أقصى إشباع لحاجيات العمال المتزايدة والمتطورة.

ج–عرض وتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالاعتراف والتقدير:

جدول (5): نتائج الاستبيان المتعلقة بالاعتراف والتقدير:

رقم السؤال		الإجابات				
		لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	محايد	موافق لحد ما	موافق تماما
10	التكرار	15	25	19	19	12
	النسبة	16,67%	27,8%	21,1%	21,1%	13,3%
11	التكرار	29	13	06	21	21
	النسبة	32,2%	14,4%	6,7%	23,3%	23,3%
12	التكرار	15	12	10	30	23
	النسبة	16,7%	13,3%	11,1%	33,3%	25,6%
13	التكرار	06	12	13	22	37
	النسبة	6 ,7%	13,3%	14,4%	24,4%	41,1%
المعدل العام لنسبة الذين أجابوا بموافق تماما وموافق						51%
نسبة الموثوقية فيما بين الأسئلة						0.63

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS V 22.

التعليق: فيما يخص هذا المحور فإن الجدول أعلاه يوضح أن المعدل العام لنسبة الأفراد الذين يعتقدون أن هناك اعترافا بإمكانياتهم وتقديرا لمجهوداتهم بلغ 51% وهي نسبة ضعيفة نوعا ما تعكس عدم تجاوب المؤسسة مع العمال وما يبدونه من أراء وعدم الاستفادة من معارفهم وخبراتهم المتراكمة وهذا ما يحول دون تحقيق أهم عناصر التمكين الناجح.

د- عرض وتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالعمل الجماعي:

في الجدول أدناه والمتضمن معرفة ما إذا الأفراد العاملون يعملون بروح الفريق الواحد ويهتمون ببعضهم البعض ويحلون مشاكلهم من خلال التعاون، يبين لنا أن نسبة 60% من المستجوبين أجابوا بموافق وموافق تماما وهذا ما يبين أو يفسر لنا إصرار العمال على خلق جو أخوي يسوده روح العمل الجماعي ويسعى إلى حل أي أمور أو مشاكل من خلال التعاون.

جدول (6): نتائج الاستبيان المتعلقة بالعمل الجماعي

رقم السؤال		الإجابات				
		لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	محايد	موافق لحد ما	موافق تماما
14	التكرار	05	15	12	35	23
	النسبة	5,65%	16,7%	13,3	38,9%	25,6%
15	التكرار	07	11	21	35	16
	النسبة	7 ,8%	12,2%	23,3%	38,9%	17,8%
16	التكرار	06	13	18	36	17
	النسبة	6,7%	14,4%	20%	40%	18,9%
17	التكرار	12	12	13	31	22
	النسبة	13,3%	13,3%	14,4%	34,4%	24,4%
المعدل العام لنسبة الذين أجابوا بموافق تماما وموافق						60%
نسبة الموثوقية فيما بين الأسئلة						0.69

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS V 22.

هـ- عرض وتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالمشاركة

نلاحظ من خلال الجدول (7) أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بموافق وموافق تماما بلغت 58% وهو ما يعكس روح الفريق العالية والتعاون بين العاملين بالمؤسسة ورؤسائهم حيث يتشارك الأفراد في حل المشكلات فيما بينهم ويدعمون بعضهم بعضا.

جدول (7): نتائج الاستبيان المتعلقة بالمشاركة

رقم السؤال		الإجابات				
		لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	محايد	موافق لحد ما	موافق تماما
18	التكرار	35	14	12	15	14
	النسبة	38,89%	15,6%	13,3%	16,7%	15,6%
19	التكرار	07	09	13	37	24
	النسبة	7,8%	10%	14,4%	41,1%	26,7%
20	التكرار	05	04	15	39	27
	النسبة	5,6%	4,4%	16,7%	43,3%	30%
المعدل العام لنسبة الذين أجابوا بموافق تماما وموافق						58%
نسبة الموثوقية فيما بين الأسئلة						0.65

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS V 22.

و- عرض وتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالاتصالات الفعالة:

جدول (8): نتائج الاستبيان المتعلقة بالاتصالات الفعالة

رقم السؤال		الإجابات				
		لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	محايد	موافق لحد ما	موافق تماما
21	التكرار	15	16	21	34	04
	النسبة	16,67%	17,8%	23,3%	37,8%	4,4%
22	التكرار	15	10	23	33	09
	النسبة	16,67%	11,1%	25,6%	36,7%	10%
23	التكرار	06	07	16	43	18
	النسبة	6,7%	7,8%	17,8%	47,8%	20%
المعدل العام لنسبة الذين أجابوا بموافق تماما وموافق						52%
نسبة الموثوقية فيما بين الأسئلة						0.62

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS V 22.

حسب الجدول (8) أعلاه الذي يركز على معرفة ما إذا كانت الاتصالات فعالة بين الأفراد الرؤساء والمرؤوسين، يتبين لنا أن ما نسبته 52%من الذين تم استجوابهم أجابوا بموافق تماما وموافق، هذا يعني أن هناك على العموم قنوات اتصال فعالة في المؤسسة تهدف إلى التعرف على المشاكل التي يواجهها الأفراد المرؤوسين وإيجاد الحلول لها في أسرع وقت ممكن.

ي- عرض وتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالكفاءة الذاتية:

سمحت معطيات الجدول (9) بحساب المعدل العام لنسبة الأفراد الذين أجابوا بموافق تماما وموافق والذي بلغ 68%مما يعني أن الأفراد يشعرون بأنهم قادرون على تحقيق النتائج المتوقعة منهم ومتأكدين من كفاءتهم لتحقيق نتائج جيدة تحت أي ظرف وأن لهم قدرات على أداء عملهم بشكل صحيح وتتوفر لديهم الإمكانات اللازمة لتحقيق أداء جيد في عملهم.

جدول (9): نتائج الاستبيان المتعلقة بالكفاءة الذاتية:

رقم السؤال		الإجابات				
		لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	محايد	موافق لحد ما	موافق تماما
24	التكرار	13	15	09	35	18
	النسبة	14,44%	16.7%	10%	38,9%	20%
25	التكرار	04	09	06	48	23
	النسبة	4,4%	10%	6,7%	53,3 %	25,6%
26	التكرار	07	09	18	37	19
	النسبة	7,8%	10%	20%	41,1%	21,1%
27	التكرار	09	04	13	41	23
	النسبة	10%	4,4%	14,4%	45,6%	25,6%
المعدل العام لنسبة الذين أجابوا بموافق تماما وموافق						68%
نسبة الموثوقية فيما بين الأسئلة						0.79

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS V 22.

ك- عرض وتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة الاختيار:

يهدف هذا المحور إلى معرفة ما إذا كان للعمال الحرية في اختيار كيفية أداء العمل وتنظيمه واتخاذ القرارات التنفيذية ويتضح من خلال النتائج المتحصل عليها أن 49 % من العاملين يرون أنهم غير مخيرين في ما يخص أدائهم لمهامهم ولا تعود إليهم سلطة اتخاذ القرار سواء كان تكتيكيا أو تنفيذيا وأن المؤسسة تعتمد سياسة المركزية في نشاطها وتتجاهل خبرة العاملين وقدرتهم على الإبداع والابتكار.

جدول (10): نتائج الاستبيان المتعلقة الاختيار

رقم السؤال		الإجابات				
		لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	محايد	موافق لحد ما	موافق تماما
28	التكرار	21	13	13	28	15
	النسبة	23,33%	14,4%	14,4%	31,1%	16,7%
29	التكرار	17	10	14	37	12
	النسبة	18,9%	11,1%	15,6%	41,1%	13,3%
30	التكرار	21	19	09	25	16
	النسبة	23,3%	21,1%	10%	27,8%	17,8%
31	التكرار	19	17	05	28	21
	النسبة	21,1%	18,9%	5,6%	31,1%	23,3%
المعدل العام لنسبة الذين أجابوا بموافق تماما وموافق						51%
نسبة الموثوقية فيما بين الأسئلة						0.77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS V 22.

ل- عرض وتحليل نتائج الاستبيان المتعلقة بالأثر

ومن خلال النتائج السابقة يمكننا ترتيب عوامل التمكين بالنسبة للذين أجابوا بموافق وموافق تماما حول أسئلة الاستبيان كما يلي: الأثر 50%، الاختيار 51%، الاعتراف والتقدير 51%، الاتصالات

الفعالة 52%، المشاركة 58%، الأخلاقيات 58.4%، العمل الجماعي 60%، وضوح الغرض 61%، الكفاءة الذاتية 68%.

جدول (11): نتائج الاستبيان المتعلقة بالأثر

رقم السؤال		الإجابات				
		لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	محايد	موافق لحد ما	موافق تماما
32	التكرار	09	9	26	35	11
	النسبة	10%	10%	28,9%	38,9%	12,2%
33	التكرار	07	10	31	24	18
	النسبة	7,8%	11,1%	34,4%	26,7%	20%
34	التكرار	03	11	28	37	11
	النسبة	3,3%	12,2%	31,1%	41,1%	12,2%
المعدل العام لنسبة الذين أجابوا بموافق تماما وموافق						50%
نسبة الموثوقية فيما بين الأسئلة						0.68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج SPSS V 22.

ومن خلال ترتيب عوامل تمكين العاملين حسب معدل إجابات الموافقة في عينة البحث بخصوص أسئلة الاستبيان يمكننا القول أن المعدل العام لتلك الإجابات قد بلغ 65.6% وهو معدل يعكس واقع تمكين الموارد البشرية بمصنع النسيج للمواد الثقيلة MANTAL SPA والذي يمكن اعتباره مستوى مقبول عموما، غير أن النتائج المحققة بالنسبة للأثر تعكس مدى شعور العمال بعدم الرضا الوظيفي الناجم عن إهمال آرائهم فيما يخص طرق العمل بالورشات وخضوعهم لإجراءات صارمة غير قابلة للنقاش، أما بالنسبة للاختيار والاعتراف والتقدير فتفسر نتائجهما بجملة من النقائص منها غياب التحفيز المادي والمعنوي وضعف المراقبة وغياب الاستقلالية، ونفس الشيء بالنسبة لمستوى الاتصالات الذي يعرف تأخرا

كبيرا حيث نلاحظ نقصا في تداول المعلومات وانسدادا في بعض قنوات الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين وبصفة خاصة ما بين الورشات.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن أثر العاملين ضعيف حيث أن الأفراد العاملين ليس لهم نفوذ كبير في خدمة المصلحة التي يعملون بها ونفس الشيء بالنسبة للاختيار فالعمال ليس لديهم مسؤولية تقدير كيف ينبغي أداء وتنظيم العمل،فالمؤسسة لا تثمن ما يبذله الأفراد من جهود وما يسهمون به من آراء ومعارف قيمة، فالجهد الفردي لا يتم مكافأته بشكل مباشر مما يقلل من إقدام العاملين على تقديم آرائهم وأفكارهم ومقترحاتهم ولكن هذا لم يحل دون أن يكون لدى العاملين تصور ووعي كامل حول المطلوب والمتوقع منهم وتعزيز ثقتهم بأنهم قادرون على تحقيق النتائج المرغوبة خاصة في ظل تعاونهم كفريق واحد يسوده الاحترام والتقدير.

وفي إطار هذه الدراسة فإن أهم الاقتراحات التي نقدمها والتي يتعين على إدارة المؤسسة تطبيقها تتمثل فيما يلي:

- حث المؤسسات على تثمين جهود وآراء ومعارف العاملين من خلال اكتشاف الموظفين ذوي القدرات الإبداعية وتشجيعهم ودعمهم وذلك بمنحهم المزيد من الصلاحيات وإشراكهم في اتخاذ القرارات؛
- تدريب المسؤولين على المناهج والأساليب المدعمة للتمكين كالاتجاه نحو مدخل فرق القوية، المشاركة، تنمية المهارات، إدارة الأزمات بشكل إبداعي وتحقيق التعاون والتنسيق؛
- ترك الحرية للعاملين في أداء العمل بعد صياغة الرؤساء للإجراءات والسياسات العامة للمؤسسة وتنمية عوامل الثقة، التقدير، الالتزام والانتماء لدى العاملين؛
- إعادة النظر في نظام المكافآت والحوافز؛
- دعم وتعزيز قنوات الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. عبد الرازق سالم، " نظرية المنظمة"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
2. عطية حسين أفندي، تمكين العاملين: مدخل للتحسين والتطوير المستمر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003 .
3. سعد بن مرزوق العتيبي، أفكار لعزيز تمكين العاملين في المنظمات العربية، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة حول "الإبداع والتجديد ودور المدير العربي في الإبداع والتميز، مصر، 27-28 نوفمبر، 2004.
4. محمد ماهر عليش، إدارة الموارد البشرية، مكتبة عين شمس، بدون سنة نشر.
5. أحمد يوسف عريقات، "دور التمكين في إدارة الأزمات في منظمات الأعمال"،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع تحت عنوان: "تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية على منظمات الأعمال- التحديات، الفرص، الآفاق-"جامعة الزرقاء، عمان، الأردن، 2010.
6. يحي سليم ملحم، "التمكين مفهوم إداري معاصر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة اليرموك، الأردن، 2006.
7. كرمية توفيق، تمكين العاملين- دراسة حالة-"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. ALLAHYAR. R&OTHETRS, Survey Of Relationship Between The Psychological Empowerment With Organizational Learning, Procedia Social and Behavioral Science, 30(2011).
2. ARGYRIS.C, Empowerment: The emperor’s new clothes, Harvard Business Review, May-Jun, 1998.

3. Asefeh M. G, Study Of Some Effective Factors On Empowerment Of The Experts In Educational Institutions, International Conference On Education And Educational Psychology (ICEEPSY 2011), Procedia - Social And Behavioral Sciences 29 (2011) .
4. Blau, J. R & Alba, R. D. (1982). Empowering nets of participation. Administrative Science Quarterly, 27, 1982.
5. Bliss, J, District nurse' and social workers' understanding of each other's role. British Journal of Community Nursing 3 (7), 1998.
6. Bowen. D. F; Lawler E. E, Empowerment of Service Employee, Sloan Management Review, 1995.
7. CALOF, J. L. & BEAMISH, P. W, The Right Attitude for International Success, business Quarterly 59 (1), (Autumn 1994).
8. Carlson. C. J, Empowering nurses for professional practice. Nursing Outlook40 (3), 1992.
9. Caurdon. S, Create an Empowerment Environment, Personnel Journal, 1995.
10. Conger, J. A, & Kanungo, R. N, The empowerment process: integrating theory and practice Academy of Management Review, 13, 1998.
11. Eleni T. S; Christakis C; Stelios S, Human resource management and performance: A neural network analysis, European Journal of Operational Research 181 (2007).
12. Esther. G. A, Raphael. A, Does Empowerment Lead to Higher Quality and Profitability, Journal of Economic Behavior & Organization, Vol. 36 (1998).
13. Faranak. m; Reza. M, Effective factors on psychological aspects of employee empowerment. Case Study: employee's point of views in one of the sub-organizations of Iranian Ministry of Science, Research and Technology, Procedia - Social and Behavioral Sciences 30 (2011).
14. Ford. R. C & Fottler. M. D, Empowerment: A Matter of Degree, Academy Of Management Executive, Vol.9, No.03, 1995.

15. Fumio K, Measuring emerging categories of innovation: Modularity and business model, journal of Technological Forecasting & Social Change 71 (2004).
16. GARY A. Y; WENDY S. B, Effective Empowerment in Organizations, Organization Management Journal *Linking Theory & Practice: EAM White Papers Series* 2006 Vol. 3, No. 3.
17. GATCHALIAN.M.M, People empowerment: The key to TQM success, The TQM Magazine, Vol 9 N° 6, 1997.
18. Gerald R. F &others, Human resources reputation and effectiveness, Human Resource Management Review 17 (2007).
19. Gist. M. E ; Mitchell. R. P, self-efficacy: a theoretical analysis of its determination and malleability, academy of management review, (17), 1992.
20. Gist.M.E, Self-efficacy: Implications for Organizational Behavior and Human Resources Management, Academy of Management Review, 12, (1987).
21. Greg F; Dennis C; Larry E; Darlene H; Sharon K; Jim T, Empower! Enable! and Control, Analytical Proceedings Including Analytical Communications, January 1995, Vol32 29.
22. Hamid .T; Mohammad M.J , The aspects of empowerment of human resources, Procedia - Social and Behavioral Sciences 31 (2012).
23. Haya I, Pinchas G, Rachel D, Empowerment, skills, and values: a comparative study of nurses and social workers, International Journal of Nursing Studies 41 (2004).
24. Heejung Ro; Po Ju Chen, Empowerment in hospitality organizations: Customer orientation and organizational support, International Journal of Hospitality Management 30 (2011).
25. Hon, L. C., & Grunig, J. E; Guidelines for measuring relationships in public relations. Gainesville, FL: The Institute for Public Relations, Commission on PR Measurement and Evaluation, 1999.

26. J.P. Miller, Bottom-line empowerment: lessons from the firing-line, SPIE Vol. 1809 12th Annual BACUS Symposium (1992).
27. Jayanth J; Cornelia D ;Shawnee K. V, The impact of human resource management practices on manufacturing performance, Journal of Operations Management 18 _1999.
28. JEAN. M. H, A Framework for Diagnosing Human Resource Management Practices, *European Management Journal* Vol. 14, No. 3, (1996).
29. Kane. K, Montgomery, K. (1998). A framework for understanding disempowerment inorganizations. Human Resource Management**.** 37.
30. KONDO.Y, Quality as a source of empowerment, TQM Magazine, Vol 9 N° 5, 1997.
31. Larry W. H; Thomas S. F, The Influence of Human Resource Practices on Empowerment and Employee Perceptions of Management Commitment to Quality, Journal of Quality management, Vol. 4, No. l, 1999.
32. Lashley. C & McGoldrick. J, The limits of empowerment: acritical assessment of human resource strategy for hospitality operations", Empowerment in Organization, Vol.2, No.3, 1994.
33. Lee. H.W, Developing New Proficiencies For Human Resource And Industrial Relations Professionals, Human Resource Management Review12 (2002).
34. Li-Chun Chang; Chieh Hsing Liu, Employee empowerment, innovative behavior and job productivity of public health nurses: A cross-sectional questionnaire survey, International Journal of Nursing Studies 45 (2008).
35. Linjuan R M, How employee empowerment influences organization–employee relationship in China, Public Relations Review 37 (2011).
36. Li-Yun Sun; Zhen Zhang; Jin Qi; Zhen Xiong Chen , Empowerment and creativity: A cross-level investigation, The Leadership Quarterly 23 (2012) 52, www.elsevier.com/locate/leaqua

37. Lynda S, Laura C, Attaining Employee Empowerment, Nurse Leader April 2012.
38. Macedo. S; Débora C. l, Empowerment and total quality: comparing research findings in the USA and Brazil, Technovation Vol. 15 No. 8.
39. MADU.C&KUEI.C, Strategic Total quality management, Quorum Books, London, 1995.
40. Mariana I ; Cristina D; Ana M S, Continuous training of human resources – a solution to crisis goingout, Procedia Social and Behavioral Sciences 2 (2010).
41. Mariana. I; Cristina .D; Ana Maria. S, Continuous training of human resources – a solution to crisis going out, Procedia Social and Behavioral Sciences 2 (2010) .
42. Mary A. H; Thomas H.S, The Impact of Employee Empowerment on the Quality of a Service Recovery Effort, JOURNAL OF QUALITY MANAGEMENT, Vol. 3, No. 1, 1998.
43. Mitchell L, Human resource management and Deming's continuous improvement concept, Journal of Quality Management 5 (2000).
44. Mushin L ; Joon K, Is empowerment really a new concept?, Int. J. of Human Resource Management 12:4 June 2001.
45. Nielsen J .F, Christian P.P, The Consequences and Limits of Empowerment in Financial Services, Scandinavian journal of management, scand.j.mgmt.19, (2003).
46. Paula P. C, Kerry. D.C, William E, William. C, Does Empowerment Translate into action ? An Examination of Service Recovery Initiatives, Journal of Quality Management, Vol. 3, No. 1.
47. PLSEK. PE , Creative thinking for surprising quality, Quality Progress, Vol 33 N° 5, 2000.
48. PUN. K, CHIN.K.S & GILL.R, Determinants of employee involvement practices in manufacturing entreprises, Total Quality Management, Vol 12 N° 1, 2001.

49. Robbins. T. L; Crino. M. D; Fredendall. L. D, an Integrative Model Of The Empowerment Process, Human Resource Management Review 12 (2002).
50. Roger A, Project management: cost, time and quality, two best guesses and a phenomenon, it's time to accept other success criteria, International Journal of Project Management Vol. 17, No. 6, 1999.
51. Romie F. L, Influences On Employee Preferences for Empowerment Practices By The ''Ideal Manager'' In China, International Journal Of Intercultural Relations, 31 (2007).
52. SCHONBERGER. R., Human Resource Management Lessons From a Decade of Total Quality Management and Reengineering, *California Management Review* 36 (4), 109-123 (Summer 1994).
53. Shazia N ; Maliha E; Suhail I, Role of Empowerment in Uplifting an Organization's Excellence in Less Developed Countries (LDC), Personnel Review, 2005.
54. SMITH. H, Workplace Jazz, Business Quarterly 59 (1), 9-17 (Autumn 1994)
55. SOLVEIG.N.A, Tools for Empowerment in Local Risk Management, sefty science revue, 46(2008).
56. Spreitzer, G.M., 1995, Psychological empowerment in the workplace: dimensions, measurement, and validation. Acad. Manage. J. 38 (5).
57. T.L. Robbins; M. D. Crino; L. D. Fredendal; An integrative model of the empowerment process, Human Resource Management Review 12 (2002).
58. VAN HORN.L.H, Improving results through total quality management, American Agent & Broker, Vol 69 N° 6 , 1997.
59. Wellins. R.S, Byham.W.C & Wilson. J.M, Empowered Teams: Creating Self-Directed Work Groups that Improve Quality, Productivity, and Participation. Jossey-Bass, San Francisco, 1991.

60. Yair A. H, Katelyn Y.A, Samuel A.T, E-empowerment: Empowerment by the Internet, Computers in Human Behavior 24 (2008), www.elsevier.com/locate/comphumbeh.

استقرار الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويع مصادر الدخل

د. بسدات كريمة
أستاذة محاضرة (ب)، جامعة مستغانم
د. بن شني عبد القادر
أستاذ محاضر (أ)، جامعة مستغانم
بريد الكتروني: aekari2202@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين تغيرات أسعار البترول واستقرار الاقتصاد الجزائري، ولاختبار هذه العلاقة تم الاعتماد على آليات انتقال السعر عبر قناة التضخم، من خلال الاستناد على نموذج متجه الانحدار الذاتي مستخدمين عينة دراسة تمتد من سنة 1997 إلى سنة 2015.

توصلت الدراسة إلى أن استقرار الاقتصاد الجزائري مرتبط باستقرار أسعار البترول، وعليه من الضروري أن ننوع من مصادر الدخل حتى نتمكن من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، قطاع المحروقات، نموذج متجه الانحدار الذاتي.

Abstract

This study aims to test the relationship between oil prices changes and Algerian economy stability, during the period 1980-2015, we emphasis on the price transmission mechanisms over the inflation channel, using VAR model to test this relationship.

The study conclude that the stability of the Algerian economy is linked to the stability of oil prices, and it is necessary to diversify sources of income so that we can achieve stability in the Algerian economy.

Key words: Algerian economy, the hydrocarbon sector, vector-auto-regressive model .

مقدمة:

تواجه العديد من الدول إشكالية الاعتماد على مورد واحد لتمويل خططها التنموية مما يجعلها عرضة لعدة صدمات، هذا ما جعلها تفكر بجدية في تنويع مصادر دخلها لتفادي كل الأخطار التي تنجم عن الاعتماد على مورد وحيد، وهذا ما ينطبق على الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تعتمد على مداخيل البترول الذي أصبح يتحكم في استقرار اقتصادياتها وجعلها عرضة للصدمات الخارجية عن طريق تقلبات أسعاره وعوائده، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي ارتبط اقتصادها بعوائد هذا المورد وتقلباته وأصبح بذلك المحرك الأساسي لاقتصادها، وتوقفت وضعيته على حركة التقلبات السعرية للبترول المرتبطة أساسا بعوامل الخارجية. لذا وجب على السلطات الجزائرية البحث عن مصادر أخرى غير الموارد البترولية لتمويل اقتصادها وجعله أكثر استقرارا، ولتأكيد ذلك وجب علينا معرفة درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بعوائد هذا المورد وتقلباته، من هذا المنطلق تبرز إشكالية بحثنا كما يلي:

هل تؤثر التطورات الحاصلة في أسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث

لدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيرات أسعار البترول ومؤشر سعر المستهلك؛
- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيرات أسعار البترول ومؤشر سعر المستهلك؛
- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيرات أسعار البترول ومؤشر سعر المنتج؛
- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيرات أسعار البترول ومؤشر سعر المنتج.

أهمية البحث

تعسى جميع الدول إلى تحقيق نوع من الاستقرار في اقتصادها الوطني لما له من أهمية كبيرة، حيث ينعكس ذلك مثلا على توفير مناخ استثماري محفز ويشجع على جذب العديد من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، وبالتالي تبرز أهمية هذا البحث من خلال معرفة الاثر الذي تحدثه تغيرات أسعار

البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري، وبالتالي العمل على تجنب ذلك عن طريق البحث عن الحلول والبدائل التي تساهم في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- إظهار مدى ارتباط استقرار الاقتصاد الجزائري بتغيرات أسعار البترول؛
- العمل على كيفية تجنب أخطار الاعتماد على الموارد البترولية؛
- توضيح أن تغيرات أسعار البترول تعتبر عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها وبالتالي لا يمكن السيطرة عليها.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وسعيا منا للإجابة على فرضيات الدراسة تم الاعتماد على الطرح القياسي والمتمثل في نموذج متجه الانحدار الذاتي، مستخدمين في ذلك برنامج Eviews في نسخته الحديثة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة سنتعرض لأهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، ثم نلقي نظرة على واقع قطاع المحروقات في الجزائر وإلى أهم الأسباب التي تحتم على الدول تنويع مصادر دخلها، وفي الأخير نقوم بدراسة قياسية لتحديد أثر تغيرات أسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري .

دراسات سابقة عن أثر اسعار البترول:

تعتمد الكثير من الدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية ومن بينها الجزائر على ايرادات القطاع النفطي في دفع عجلة النمو متجاهلة بقية القطاعات مما أدى الى تراجع دور باقي القطاعات وهذا ما يعرف بالمرض الهولندي، لذا يجب على الاقتصاد الوطني التحضير الفعلي لمرحلة ما بعد النفط عن

طريق تنويع مصادر الدخل، ونظرا للاهمية البالغة للنفط في الاقتصاد فإن التغيرات التي تحصل في أسعاره ستؤثر بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد كان لصدمة اسعار النفط عام 1973 صدى كبير حيث ظهرت الكثير من الدراسات التي حاولت تحليل العلاقة بين تغيرات اسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية (Rasche and (Tatom1977, Jones and Kaul 1992) نذكر منها:

Brian Depratto, Carlos de Resende, and Philipp Maier (2009) قدموا ورقة بحثية تحت عنوان "How Changes in Oil Prices Affect the Macroeconomy "، بالاعتماد على نموذج التوازن العام للمدرسة نيو كنزية قامو باختبار كيفية تأثير التغيرات في سعر البترول على الاقتصاد الكلي، سمح هذا النموذج لان تنتقل تغيرات الحاصلة في اسعار البترول عبر قنوات العرض والطلب المؤقتة ، وكذا من خلال العرض المستمر، شملت عينة الدراسة كل من كندا، المملكة المتحدة والو.م.ا خلال الفترة الممتدى من 1971-2008، توصلت الدراسة الى أن اسعار البترول تؤثر في الاقتصاد من خلال جانب العرض، أما جانب الطلب فلم يكن هناك تأثير.[1]

- كما درس Hamilton (1983) اثر اسعار البترول على الاقتصاد الامريكي وقد امتدت فترة الدراسة من 1948-1980، حيث تطرق الى استقرارية علاقة الانحدار ما بين تغيرات الاسعارالبترول ولوغاريتم الناتج الاجمالي الحقيقي، اضافة الى العلاقة السببية بين تغيرات اسعار النفط ومؤشرات اقتصادية كلية،قسم Hamilton فترة الدراسة الى فترتين ماقبل صدمة اسعار النفط من 1948-1972، وما بعد هذه الصدمة من 1973-1980، تميزت كلتا الفترتين بعلاقة معنوية احصائية ما بين تغير اسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي.[2]

- درس Dotsey and Reid (1992) فرضية Romer- القائلة أن السياسة المالية توضح الكثير من التغيرات في الانشطة الاقتصادية- من جوانب متعددة في سلسلة زمنية فصلية للو.م.أ، امتدت فترة

[1] Brian Depratto, Carlos de Resende, and Philipp Maier, How Changes in Oil Prices Affect the Macroeconom , bank of Canada working paper 2009-33, 2009, p11.
[2] Hamilton. James D, oil a,d the macro economy since world war II, journal of political economy, 1983,pp 228-248

الدراسة من 1954-1991، اعتمدا في دراستهما على تغيرات منفصلة موجبة وسالبة في أسعار البترول، الناتج المحلي الاجمالي ، معدل البطالة، ومؤشرين لمعدل الفائدة للسياسة النقدية، توصلا الى استجابة معنوية غير متناظرة لكل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة لصدمة أسعار النفط ، واستجابة غير معنوية الى الصدمة المالية.

- قدم كل من ZhongXiang Zhang, Libo Wu, Weiqi Tang (2010) دراسة تحت عنوان: " Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy" امتدت فترة الدراسة من جوان 1998- أوت2008 ، هدفوا من خلال هذه الدراسة الاجابة عن كيف والى أي مدى تؤثر صدمات اسعار النفط على الاقتصاد الصيني، معتمدين على الية انتقال الاسعار، تم استخدم نموذج VAR، أهم النتائج المتوصل اليها ان اسعار البترول المتزايدة لها اثر سلبي على الانتاج والاستثمار، بينما تؤثر بالايجاب على معدلات التضخم والفائدة.[3]

1. تطور الاقتصاد الجزائري:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة تطورات انعكست على الوضع الاقتصادي في البلاد، فقد تميزت السياسة الاقتصادية خلال الفترة 1962-1965 بتراجع النمو وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية المستقبلية بسبب عدم خبرة الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية وهذا بحكم خروج البلاد من فترة استعمار طويلة الامد.

خلال سنة 1965 انتهجت الدولة الجزائرية فلسفة التخطيط الموجه اذ تميزت المرحلة بالاعتماد على القطاع العام الذي كان مركزا على تحقيق الحياة الكريمة للمواطن الجزائري، واعتمدت السياسة الاقتصادية على المخططات (خطط اقتصادية ثلاثية ورباعية) لتحديد الاتجاه العام للتنمية في الجزائر، وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة تركزت بشكل ملحوظ على القطاع الصناعي الذي بات يعول عليه في النهوض بالاقتصاد بالاعتماد على الصناعة بشكل جدي.

[3] - Zhong Xiang Zhang, Libo Wu, Weiqi Tang, Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy, Energy Economics, 2010, p6.

لقد شهدت هذه الفترة نمو ديمغرافي معتبر ترتب عنه ضغوط تضخمية، وقد اعتمدت الدول في هذا الشأن استراتيجية تنموية اعتمدت اساسا على عائدات البترول.

بدءا من سنة 1986 والتي كانت معروفة بانخفاظ ملحوظ في اسعار البترول مصاحبا بتراجع قيمة الدولار، ظهرت الازمة ورأت السلطات الجزائرية ضرورة اتباع نظام مبني على قواعد السوق.

لقد الزمت مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق اعتماد اصلاحات اقتصادية معتبرة مبنية على فلسفة الانتقال، بدايتها كانت خلال سنة 1988 التي ركز فيها على حرية واستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، وبداية اعطاء نوع من الاهمية للقطاع الخاص والإصلاح المؤسسي لنظام، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات ، وضع تأطير جديد للأسعار، إعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

في سنة 1991 تبنت الدولة الاصلاحات الثانية وهذا تزامنا وتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي حيث اعتمد على جملة من الاصلاحات داعمة لترقية الاستثمارات.

في سنة 1993 عرف الاقتصاد الوطني أزمة مالية، ولرفع التحدي اعتمدت الدولة على تبني برنامج اقتصادي بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ليأتي بعده التعديل الهيكلي المبرمج حتى سنة 1998، وبتطبيق هذا البرنامج تمكنت السلطات تدريجيا من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية رغم ما خلفه هذا البرنامج من نتائج زد على ذلك بقاء الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات كمورد مالي أساسي، مما جعله عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

نجحت الجزائر إلى حد كبير في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت فترة 2000 ارتفاع لأسعار النفط ساعد بشكل ملحوظ في الرفع من معدلات النمو مصاحبة باستقرار في سعر الصرف الى حد ما ورصيد ايجابي لميزان المدفوعات.

2. قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة بل يحتل المرتبة الأولى عالميا كمصدر للطاقة، ويعتبر العصب الأساسي للاقتصاد الجزائري، وقد مرت الصناعة البترولية في الجزائر بعدة مراحل حيث تعتبر سنة 1946 بداية لاكتشاف أول حقل بترولي في واد قطربي من طرف الشركة البترولية الفرنسية "الصور الفرنسية"، وفي سنة 1952 اكتشف حقل برقة بالقرب من عين صالح، كما تم وضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين" الشركة الفرنسية للبترول– الجزائر" والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول بالجزائر.

أما التاريخ الفعلي لإنتاج البترول في الجزائر فكان سنة 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل " عجيلة " ، وفي جوان 1956 اكتشف حقل "حاسي مسعود" والذي يعتبر أكبر الحقول البترولية في الجزائر، ثم توالت الاكتشافات وبدأت عملية الإنتاج والتصدير تزدهر مع مرور الوقت.

تعتبر شركة سونطراك أكبر وأهم شركة في الجزائر وأفريقيا، حيث أنشأت بتاريخ 31-12-1965 لكسر الاحتكارات الأجنبية واستعادة السيطرة على الثروة البترولية، كما عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميم قطاع المحروقات.

1.2. احتياطات الجزائر من البترول:

تحتل الجزائر المرتبة ا الرابعة عشر عالميا من حيث احتياطات البترول، وهي بذلك تعتبر من بين أهم الدول المنتجة للبترول.

من خلال الشكل رقم (01) والذي يوضح احتياطات الجزائر من البترول خلال الفترة 1980-2015 نلاحظ أن احتياطات البترول شهدت ارتفاعا حيث ارتفع حجم الاحتياطي من البترول من 8.2 مليار برميل سنة 1980 إلى 10.8 مليار برميل سنة 1996 رغم تزايد الإنتاج في هذه الفترة، ويمكن إرجاع سبب هذه الزيادة إلى الاستكشافات التي قامت بها سونطراك وشركائها، كما نلاحظ أن

الفترة الممتدى من 1997-2004 تراوح حجم احتياطي البترول مابين 11.2 و11.8 مليار برميل، ليصل إلى حوالي 12 مليار برميل خلال الفترة 2005-2015 .

الشكل رقم(01): احتياطات الجزائر من البترول (1980-2015)

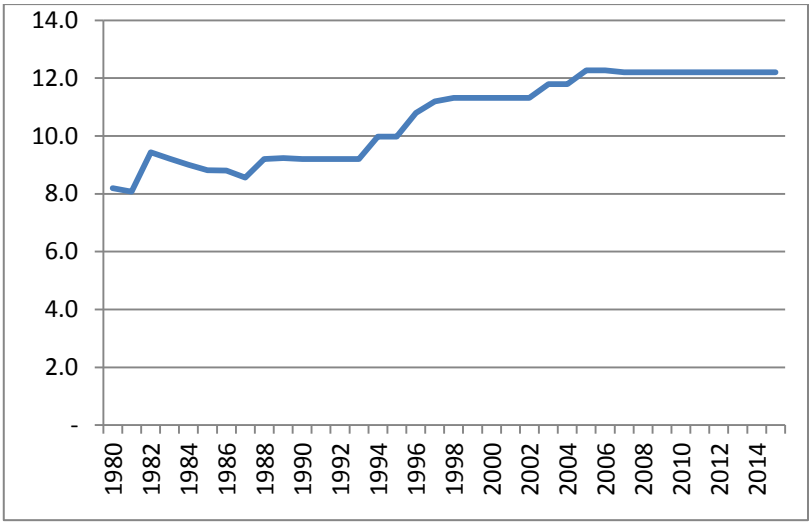

المصدر: من إعداد الباحثين.

1.2.تطور إنتاج البترول في الجزائر

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ تزايد الكمية المنتجة من البترول من سنة لأخرى، وذلك راجع إلى زيادة عدد الحقول المكتشفة، استعمال تقنيات جديدة وتكنولوجيا حديثة في مجال الإنتاج، زيادة الطلب العالمي الذي نتج عنه ارتفاع الأسعار خاصة في السنوات الأخيرة، فقد ارتفع حجم الإنتاج من 577 ألف برميل في اليوم سنة 1965 إلى 1525 ألف برميل سنة 2014، وقد شهدت هذه الفترة ارتفاعا في حجم الإنتاج عموما مع تراجع الإنتاج في بعض السنوات.

الشكل رقم(02): تطور إنتاج البترول في الجزائر(1965-2014)

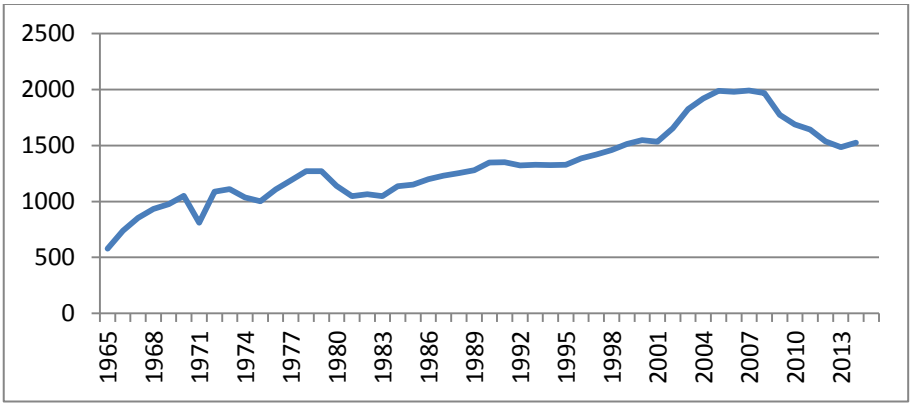

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.2.صادرات الجزائر من المحروقات

الجدول (01): مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات

	الصادرات خارج مجال المحروقات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	٪
2005	1099	43937	45036	%97.5
2006	1158	53456	54613	%97.8
2007	1332	58831	60163	%97.7
2008	1937	77361	79298	%97.5
2009	1066	44128	45194	%97.6
2010	1526	55527	57053	%97.3
2011	2062	71427	73489	%97.1
2012	2062	69804	71866	%97.3
2013	2165	63752	65917	%96.7
2014	2582	60304	63886	%94.39
2015	2063	35724	37787	%94.54

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية، كما أن إجمالي الصادرات الجزائرية تتمثل أساسا في المحروقات، أي أن قطاع المحروقات يهمن على الصادرات الجزائرية مقارنة بمساهمة القطاعات الأخرى، فمن خلال الشكل رقم (03) والذي يوضح مدى مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات خلال الفترة 2005-2015 نلاحظ أن أكثر من 90% تمثل صادرات المحروقات وما تبقى أي ما يقارب 3% إلى 6% تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يعني أن معظم المداخيل التي تعتمد عليها الدولة تأتي من قطاع المحروقات وهذا ما يشكل خطر على الاقتصاد الجزائري ويجعله عرضة لتقلبات أسعار المحروقات، كما أن معظم برامج التنمية المسطرة من قبل الدولة تعتمد على المداخيل المحققة من هذا القطاع، مما يعني أن بقية القطاعات مهمشة مما يستوجب على السلطات المعنية التفكير بجدية وبسرعة كبيرة في تنويع مصادر الدخل عن طريق الاهتمام بالقطاعات الأخرى، بسبب أن هذا الوضع لم يتغير منذ الاستقلال واستمرار السلطات المعنية بالاعتماد على عائدات البترول كمورد وحيد إلى يومنا هذا.

الشكل رقم(03): صادرات الجزائر من المحروقات (2005-2015)

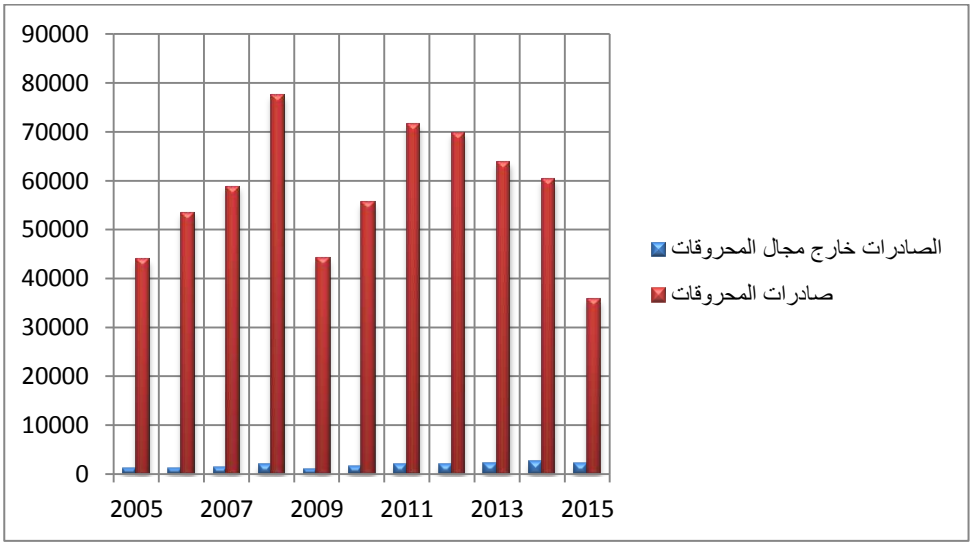

المصدر: من إعداد الباحثين

4.2.التطور التاريخي لأسعار البترول

تتأثر السوق البترولية بمختلف الأوضاع الاقتصادية والسياسية مما ينعكس على أسعار البترول ويجعلها غير مستقرة ، فمن خلال الشكل رقم (04) والذي يبن تطور أسعار البترول من الفترة الممتدى من 1980-2012 نلاحظ أن سعر البرميل سنة 1980 وصل إلى 36.83 دولار للبرميل لينخفض إلى 14.43 دولار للبرميل سنة 1986(الأزمة البترولية) ، نتيجة لعدة أسباب من بينها دخول منتجين جدد للبترول كالمكسيك وانجلترا مما أدى إلى زيادة عرض البترول في السوق البترولية وبالتالي انخفضت أسعار البترول، كما أن هذه الدول عوضت الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق لتحسين أسعار البترول، وقد انعكست هذه الأزمة بالإيجاب على الدول المستوردة.

أما بالنسبة للدول المصدرة فقد كانت نتائجها سلبية وجد قاسية، أما الفترة التي الموالية للازمة البترولية 1986 فقد تراوحت أسعار البترول بين 14 و18 دولار للبرميل(1987- 1989)، وابتداءا من سنة 1990 بدأت الأسعار تنخفض بشكل مستمر حيث بلغ سعر البرميل سنة 1992 حوالي 19 دولار للبرميل، 16.97 دولار للبرميل سنة 1993 و 15.82 دولار للبرميل سنة 1994، ويرجع سبب هذا لانخفاض إلى ضعف منظمة الأوبك من خلال تجميد إنتاجها ليتكيف مع السوق البترولية، وصل سعر البترول سنة 1998(الأزمة الأسيوية) إلى 12.72 دولار للبرميل وهي قيمة متدنية جدا لم تشهدها السوق البترولية منذ التصحيح السعري، ويرجع ذلك إلى تراجع النمو نتيجة للازمة المالية في كل من اليابان، كوريا الجنوبية، تايلاندا، الفبين، ماليزيا، اندونيسيا والتي تعتبر من بين الاقتصاديات الكبيرة والمهمة في قارة أسيا، مما انعكس على قدرتهم الاستهلاكية وعليه انخفض الطلب على البترول.

كما عرفت هذه السنة زيادة كبيرة في المخزون البترولي مما أثر على مستويات الأسعار، كما يرجع سبب انهيار أسعار البترول سنة 1998 إلى تجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة الأوبك حصتها من إنتاج البترول، كما شهدت هذه السنة عودة العراق إلى الإنتاج، وحتى تحد من تراجع سعر البترول قررت

دول الأوبك خفض الإنتاج مرة أخرى في مارس ونجحت في وقف تدهور أسعار البترول 1999 بعدما فشلت في ذلك في افريل وجويلية 1998.

عرفت أسعار البترول بداية من سنة 2000 تطورا كبيرا واتجاها تصاعديا ، وذلك راجع لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتي كان لها الأثر الكبير على مستويات الأسعار، وكان أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على العراق 2003 ، لكن بداية من سنة 2004 فقد شهدت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا نتيجة لجملة من الأسباب من بينها توقف الإنتاج الروسي مما ألزم الدول الصناعية على زيادة طلبها على دول الأوبك، وفي سنة 2005 وصلت الأسعار مسارها التصاعدي لتصل 54.52 دولار للبرميل، إلا انه بداية من سنة 2006 عرفت أسعار البترول قفزة نوعية لتصل إلى 65.14دولار للبرميل، ثم تواصل هذا الارتفاع ليصل سنة 2007 إلى 72.39 دولار للبرميل، 97.26 دولار للبرميل سنة 2008، ويمكن إرجاع سبب ارتفاع أسعار البترول لعدة أسباب من بينها تراجع قيمة الدولار، انخفاض مخزون الو.م.أ ، انخفاض إنتاج بعض الدول كسوريا زد على ذلك عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول المنتجة للبترول كنيجريا التي تحتل المرتبة الأولى إفريقيا في تصدير البترول، غير أن أسعار البترول في الأشهر الماضية شهدت انخفاض حاد حيث وصل سعر البرميل سنة 2015 الى حوالي 52 دولار وذللك راجع لعدة أسباب منها سياسة منظمة الاوبك الرامية إلى عدم تخفيض الانتاج، عودة ايران الى السوق البترولية، الركود الاقتصادي الذي يشهده العالم وبالأخص الصين، أضف الى ذلك ارتفاع قيمة الدولار.

الشكل رقم(04): تطور أسعار البترول(1980-2015)

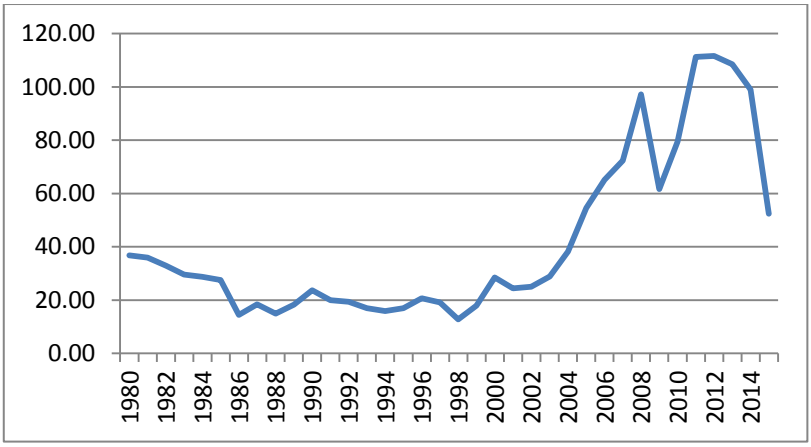

المصدر: من إعداد الباحثين.

3. أسباب تنويع مصادر الدخل

تعرف سياسة تنويع مصادر الدخل بأنها توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط.

تتجه الدول إلى تنويع مصادر الدخل لعدة أسباب أهمها التقلب المستمر في أسعار النفط الذي ينتج عنه تذبذب في مداخيل الدولة مما ينعكس على انفاقها العام وكذا خطط التنمية الممولة بهذه المداخيل، بالإضافة إلى تناقص الاحتياطات من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز باعتبارها موارد غير متجددة مما يحتم على الدولة إيجاد بدائل أو مداخيل أخرى.

إن تنويع مصادر الدخل يمكن الدولة من تفادي أثار التقلبات المستمرة في أسعار النفط ويضمن استمرار التنمية الاقتصادية، تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات والحد من الواردات مما يعزز من استقلالية الاقتصاد الوطني، وحتى تتمكن الدولة من تحقيق ذلك لابد من اتخاذ بعض الإجراءات كتوفير المناخ الملائم لتشجيع وجذب الاستثمار، توسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة، الاستغلال الجيد لموارد النفط، تشجيع على التصدير بمنح امتيازات وتسهيل عملية التصدير.

4. اليات انتقال سعر البترول :

من خلال التوجهات النظرية تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال ستة قنوات انتقالية(Brown and Yucel ,2002):

- جانب العرض؛
- الاثر على الثروة؛
- أثر على التضخم؛
- أثر على التوازن الحقيقي؛
- أثر تعديل القطاعي؛
- الاثر غير متوقع.

وعلى هذا الاساس يتم انتقال اثر التغير في سعر البترول عبر هذه القنوات الى المتغيرات الاقتصادية الكلية.

5. الدراسة القياسية لأثر أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

1.5. البيانات:

لدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على سلسلة زمنية تحوي 35 مشاهدة سنوية تغطي الفترة (1980-2015)، تم الحصول على البيانات من بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، منظمة الأوبك، والبنك الدولي.

2.5.متغيرات الدراسة:

كما تم الاشارة اليه سابقا هناك العديد من القنوات التي يتم عن طريقها انتقال أثر تغيرات أسعار النفط الى المتغيرات الكلية، من بين هاته القنوات نجد قناة التضخم، والتي سيتم الاعتماد عليها في دراسة أثر تغيرات اسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري، وعليه سيتم دراسة العلاقة بين اسعار البترول ومؤشرات الاسعار المحلية (تعبر عن التضخم) ممثلة في مؤشر سعر المستهلك (CPI) و مؤشر

سعر المنتج(PPI) (Hamilton 1996)، ، خلال الفترة الممتدى من 1997-2015، لتوضيح هذه العلاقة سوف نعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتي.

- **مؤشر سعر المستهلك (CPI)**: مؤشر أسعار سلع المستهلك هو مقياس لمستوى متوسط أسعار سلعة محددة من البضائع والخدمات التي يقوم بشرائها المستهلكون . توضّح التغيرات الشهرية في مستوى مؤشر أسعار سلع المستهلك التغير في معدل التضخم.
- **مؤشر أسعار المنتج (PPI)**: مؤشر يقييس التغير في الاسعار التي يدفعها المنتجين للحصول على السلع والمواد الخام اللازمة لعملية الانتاج، يأتي في المرتبة الثانية بعد مؤشر أسعار المستهلك، وعندما ترتفع نتائج المؤشر يعني ذلك أن المنتجين يدفعون أسعارا مرتفعة في المواد الخام مما ينعكس بدوره على الاسعار النهائية للسلع.

3.5.منهج الدراسة:

لدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي ، الذي يعد من النماذج القياسية التي تستعمل لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو نموذج متعدد المتغيرات، حيث تعامل جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية(Endogenous Variables) ، ويمكن صياغته كالتالي:[4]

$$Y_t= A_1Y_{t-1}+ A_2Y_{t-2}+.....A_pY_{t-p}+E_t.....(01).$$

بحيث:

Y_t تمثل اللوغاريتم الطبيعي لكل من سعر البترول، مؤشر أسعر المستهلك، ومؤشر أسعار المنتج.

A: تمثل مصفوفة المعاملات وأبعادها

E_t : مصفوفة الخطا العشوائي؛ p: عدد فترات التباطؤ الزمني ؛ **t**:الزمن

[4] - Lutkepohl, H,Vector Autoregressions, in: B.H. Baltagi (ed.): A Companion to Theoretical Econometrics, Blackwell Publishers, 2001.

6. نتائج الدراسة:

1.6. اختبار جذر الوحدة:

تعد السلسلة مستقرة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين المشترك لها في حالة ثبات، أي لا يعتمدان على الزمن:

-متوسط Yt ثابت عبر الزمن:[5]

$$E(Yt) = \mu\ Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

- تباين Yt ثابت عبر الزمن:

$$VAR\ (Yt) = (Yt - \mu Y)^2 \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

- التباين المشترك للسلسة الزمنية لا يتغير مع الوقت، ويعتمد على الفجوة الزمنية وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

في حالة السلاسل الزمنية غير مستقرة، يتبين وجود علاقة معنوية بين المتغيرات في نموذج الانحدار في حين أن هذه العلاقة غير موجودة وبهذا نكون قد اخطأنا في تحديد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وهذا ما يعرف بمشكلة الانحدار الزائف(Spurious Regression)، ولتفادي هذه المشكلة يستعمل اختبار ديكي فوللر المطور ADF (Augmented Dickey Fuller) والذي يستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) ، وفيما يلي الصيغة الرياضية للاختبار:

$$Y_t = B_1 + B_{21} + \& Y_{t-1} + \partial \sum \Delta Y_{t-1} + e_t \Delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(03)$$

حيث:

Δ: التغير (الفرق الاول).

Y_t: المتغير المراد اختبار استقرار سلسلته الزمنية

[5]- كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، ص224.

$Y_t - Y_{t-1}$ ذو فترة ابطاء سنة واحدة

e_t: حد الخطأ العشوائي

من خلال الجدول رقم (02) أظهرت نتائج جذر الوحدة باستعمال اختبار ديكي فوللر المطور ADF أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المتمثلة في سعر البترول(Log(pp ،Log(cpi) مؤشر أسعار المستهلك ، مؤشر أسعار المنتج (Log(ppi غير مستقرة عند المستوى، حيث اسقرت (Log(ppi بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، وكل من (Log(pp ،Log(cpi استقرت بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%. مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)

الجدول رقم(2) : نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	ADF		القيمة الحرجة			القرار
			1٪	5٪	10٪	
Log(pp)	المستوى	1,400536-	3,857386-	3,040391-	2,660551-	غير مستقرة
	الفرق الاول	3,578468-	3,886751-	3,052169-	2,666593-	مستقرة
Log(cpi)	المستوى	1.520735	3,857386-	3,040391-	2,660551-	غير مستقرة
	الفرق الاول	3,560522-	3,886751-	3,052169-	2,66593-	مستقرة
Log(ppi)	المستوى	1.651662-	3,857386-	3,040391-	2,66055-	غير مستقرة
	الفرق الاول	4,399386-	3,920350-	3,065585-	2,673459-	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

2.6. اختبار التكامل المتزامن أو المشترك(Test for cointegration):

بما أن جميع المتغيرات استقرت بعد أخذ الفرق الاول فقد يكون بينها علاقة تكاملية أو أكثر، وعليه سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارJohansen ، وقبل ذلك سيتم تحديد أطول فترات الابطاء المناسبة لتقدير النموذج.

إن تحليل التكامل المتزامن يقيس العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل، فالتكامل المشترك يشير الى طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة[6]، ويفترض وجود متجه تكاملي وحيد على الاقل يربط جميع المتغيرات، ويتم استعمال اختبارJohansen لاختيار الفرضية القائلة أنه لا توجد علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة، ويتناسب هذا الاختبار مع العينات صغيرة الحجم ويمكن استعماله في حالة وجود أكثر من متغيرين[7].

الجدول رقم (03): نتائج التكامل المشترك.

فرضية العدم	القيمة الحرجة(0.05)	الاثر االحصائي	الاحتمال
لا يوجد تكامل مشترك*	29.79707	29.95710	0.0479
على الاكثر1	15.49471	12.45692	0.1363
على الأكثر 2	3.841466	3.539516	0.0599

* تعني رفض الفرضية العديمة عند مستوى معنوية 5%

[6]- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012، ص 154.

[7]-أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص126.

من خلال الجدول رقم (03) والذي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك نلاحظ انه يمكن رفض الفرضية العديمة القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5٪، لان قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

2.6. العلاقة الاحصائية بين مؤشر سعر المستهلك، مؤشر سعر المنتج وسعر البترول.

بالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي تحصلنا على المعادلات التالية:

DLOGCPI=0.348487*DlOGCPI(-1)-0.422782*DlOGPP(-1)+0.964200 DLOGPPI(-1)+0.021850……(01)

DLOGPP=-0.631421*DlOGCPI(-1)+0.087456*DlOGPP(-1)-0.178971 DLOGPPI(-1)+ 0.109205……..….(02)

DLOGPPI=2.0.65415 *DlOGCPI(-1)- 3.709480 *DlOGPP(-1)+0.077508 DLOGPPI(-1)+0.071036……..…(03)

من خلال المعادلة رقم (01) نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر البترول ومؤشر أسعار المستهلكين، حيث نجد قيمة R^2 تساوي **0.85** مما يعني أن النموذج يفسر 85% من الاحتلافات في قيم النموذج ،معامل سعر البترول سالب (0.422782-) وقد بلغت قيمة (t) (-2.081455) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5٪ ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر أسعار المستهلك وأسعار البترول، وعليه كلما ارتفع سعر البترول كلما انخفضت نسبة المؤشر، كما نلاحظ أن مؤشر سعر المنتج له أثر معنوي موجب ذو دلالة احصائية عند أقل من 5٪. يعني ذلك أنه عندما يدفع المنتج أسعارا مرتفعة في المواد الخام مما ينعكس بدوره على الاسعار النهائية للسلع.

من خلال المعادلة رقم (03) نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر البترول ومؤشر أسعار المنتج، حيث نجد قيمة R^2 تساوي **0.9** مما يعني أن النموذج يفسر 90% من الاختلافات في قيم

النموذج، معامل سعر البترول سالب (3.709480-) وقد بلغت قيمة (t) (-2.816253) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5٪ ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر أسعار المنتج وأسعار البترول.

بناءا على ماسبق نستنتج أن أثر تغيرات سعر البترول ينتقل عبر قناة التضخم –معبرا عنه بمؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتج– ليؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أنه بارتفاع أسعار البترول ينخفض كل من المؤشرين مما يتيح للمنتج شراء المواد الاولية بأسعار منخفضة وهذا يزيد في قدرته الانتاجية، كما أن المستهلك تزيد قدرته على اقتناء سلع أخرى نظرا لانخفاض أسعارها، مما ينعكس ذلك بالإيجاب على بعض المتغيرات الاقتصادية كالبطالة والنمو...، وبالتالي مع انخفاض معدلات التضخم وما ينتج عنه من أثار على الاقتصاد يكون قد انتقل أثر تغيرات اسعار البترول اليها.

خـاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على وضعية الاقتصاد الجزائري وعلاقته بأسعار البترول، ولتحديد هذه العلاقة تم الاعتماد على دراسة قياسية تبين أثر انتقال تغيرات أسعار البترول عبر قناة التضخم إلى عدد من المتغيرات الاقتصادية، أهم نتيجة تم التوصل إليها أن استقرار الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباط وثيق بأسعار البترول وعليه سيبقى عرضة لأي صدمة خارجية مادام يعتمد على البترول كمصدر أساسي ووحيد للدخل، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية التي أظهرت ارتباط المتغيرات الاقتصادية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة بأسعار البترول، وعليه حتى نتمكن من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني يجب التفكير بجدية في تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على البترول، والذي يعتبر مورد غير متجدد _كمصدر وحيد للدخل، وذلك بالنهوض ببقية القطاعات الحيوية وخاصة القطاع الفلاحي والسياحي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1.أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.

2. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنةالأولى، العدد00، جامعة الشلف، 2004.

3. بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العددان 30و31، 2003.

4.حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر ، 1993.

5. روابح عبد الباقي وعلي جمال، التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول: العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 15-16 ماي، 1999.

6.صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في : الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 16-17 نوفمبر، جامعة بسكرة، 2004.

7.عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية، 1992.

8. عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى دولي، سطيف، 29-30 أكتوبر2001.

9. كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون.

10. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012.

11. لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة 11-12 ماي، 2003.

12. مداني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

13. مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08- أفريل، 2008.

14. وصاف سعيدي وقويدري محمد، تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الإقتصادي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 34-35، السنة 13، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Abderrahmane Mebtoul, l'Algérie face aux défis de la mondialisation, office des publications universitaires, Alger, 2002.

2. Ahmed Benbitour, l'Algérie au troisième millénaire, édition Marimoor, Algérie, 1989.

3. Belattaf .M. & Arhab. B, Le partenariat Euro-Med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE, colloque international, université de Tlemcen, 21-22/oct/2003.

4. Benissad Hocine, "Algérie : Restructurations et Réformes Economiques (19791993)", Office des Publications Universitaires, Algérie, 1994.

5. Bichara Khader, « Quelle sécurité énergétique pour l'UE ? Le cas du pétrole et du gaz », Revue Géostratégique - n° 20 - Les crises en Europe, juillet 2008.

6. Brian Depratto, Carlos de Resende, and Philipp Maier, How Changes in Oil Prices Affect the Macroeconom, bank of Canada working paper 2009-33, 2009.

7. Hamilton. James D, oil a,d the macro economy since world war II, journal of political economy, 1983.

8. Lutkepohl, H, Vector Autoregressions, in: B. H. Baltagi (ed.): A Companion to Theoretical Econometrics, Blackwell Publishers,2001.

9. Mohamed Elhocine Benissad, Economie du Développement de l'Algérie, opu , hydra. deuxième édition, 1982.

10. Zhong Xiang Zhang, Libo Wu, Weiqi Tang, Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy, Energy Economics, 2010.

- http://data.worldbank.org/indicator
- www.andi.com
- www.ons.com
- http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=25116

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990- 2014

جلولي نسيمة
أستاذة مساعدة (أ)، جامعة مستغانم، الجزائر
البريد الإلكتروني: dje_nassima@yahoo.fr

أ.د. صوار يوسف
أستاذ التعليم العالي، جامعة سعيدة، الجزائر.
البريد الإلكتروني: syoucef12@yahoo.fr

ملخص:

الهدف من هذه الورقة هو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول الخليج خلال الفترة 1990–2014، باستخدام تحليل الانحدار لبيانات مقطعية، تم تقدير النموذج المختار بناءا على بعض الاختبارات الإحصائية، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، حيث كشفت نتائج المرحلة الأولى عن ايجابية ومعنوية تأثير كل من FDI والصادرات على GDP، غير أن تأثير الصادرات هو أكثر فعالية، بينما أشارت نتائج المرحلة الثانية إلى سلبية ومعنوية تأثير FDI، وأن الآثار الايجابية لـFDI تعتمد على الانفتاح التجاري، الدخل الفردي وسعر الصرف المتوفرة بالدول المضيفة.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، دول الخليج.

Abstract:

This paper aims to estimate the effect of Foreign Direct Investment (FDI) on economic growth (GDP) in Arab Gulf Countries, during the period 1990-2014, using regression model for panel data, the model chosen are estimated by some statistical procedures, the OLS method are used for tow step, our results in first step indicate that the FDI and export have a positive and significant impact on GDP, however, the impact of export is more efficient than FDI, when the results of second step indicate that FDI

has a negative and significant impact on GDP, and the most robust finding of this paper is that the effect of FDI is dependent on the level of trade openness, per capita income, and exchange rate available in the host economy.

Key words: Foreign Direct Investment, economic growth, Arab Gulf Countries.

مقدمة:

تعددت البحوث العلمية التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي، واختلفت نتائجها، ونماذجها القياسية، وفترات الدراسة، بالإضافة إلى اختلاف عينة الدراسة، فمنهم من درس إشكالية انتقال رؤوس الأموال من الدول المتطورة إلى الدول النامية، ومنهم من بحث في إشكالية حركة رؤوس الأموال بين الدول المتطورة، وتعارضت الآراء العلمية في هذا الشأن بين معارض ومؤيد للدور الذي يؤديه FDI في اقتصاد الدول المضيفة، وأشارت بعض الدراسات كذلك، إلى إمكانية فعالية FDI في البلدان النامية، شرط أن يكون بالبلد المضيف يد عاملة مؤهلة بما فيه الكفاية، بالإضافة إلى إتباعه لسياسة انفتاحية على التجارة الخارجية، وأن يتوفر بالبلد المضيف نظام مالي متطور يسهل من أداء المستثمر الأجنبي، كما أشارت بعض البحوث العلمية إلى الآثار الخارجية التي تصاحب تدفقات FDI، وتتمثل في تحويل المعارف والتقنيات التكنولوجيا المتطورة، والممارسات الإدارية، بالإضافة إلى تطوير خلية البحث والتطوير R&D لدى الشركات المحلية، وجاءت هذه الدراسة للبحث في تأثير هذه التدفقات على بلدان دول مجلس التعاون الخليجي، التي تشكل المقصد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول غرب أسيا حيث سيطرت على 61% من هذه الاستثمارات في الفترة 2009-2014.

لكن حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الخليج شهدت تراجع بنسبة 4% خلال نفس الفترة، وذلك راجع إلى سلسلة الأزمات التي ضربت منطقة غرب آسيا .[1] ويدور حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاديات الدول المضيفة،

[1] نشرة Unctad، يونيو 2015

فبعض جوانب هذا التقرير يؤيد الرأي القائل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أنجح الوسائل دفعا للتنمية من خلال خلق فرص للعمالة، تحسين مستوى الدخول، ورفع الإنتاجية عن طريق ظاهرة التأثير الممتد للخارج، بالإضافة إلى أنه يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا جيدا للحصول على العملات، كما يعتبر مصدرا فعالا لنقل التقنيات الحديثة والمطورة، ويساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة وفتح أسواق جديدة للتصدير.

إلا أن البعض الآخر يعارض ذلك، حيث يرى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي على النمو الاقتصادي للدول المضيفة مفترضا أن هذا النوع من الاستثمارات يأخذ أكثر مما يعطي، بالنظر إلى التنافس بين الدول المتقدمة والنامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما فيها الدول العربية.

إشكالية البحث: بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل هذا النوع من الاستثمارات يحفز النمو الاقتصادي بالدول المضيفة، أم أن الإنتاجية الدول المضيفة تنخفض وتتأثر سلبيا كلما ارتفع حجم هذه التدفقات إليها؟

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في معرفة جدوى تدفقات FDI إلى الدول محل الدراسة، وكيف يمكن الاستفادة من هذه التدفقات،كما تهدف هذه الدراسة إلى: (أ) اختبار أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس الخليج، (ب) تحديد أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة تجريبيا، (ت) البحث في الدراسات السابقة عن أهم محددات النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

منهجية البحث: اعتمدنا في الإجابة على إشكالية الدراسة على المنهج التجريبي حيث قدرنا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية بناءا على معطيات كل من قواعد بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية الخاصة بخمس دول من مجلس التعاون

الخليجي وهي: البحرين، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة التي توفرت فيهم البيانات خلال الفترة 1990-2014، وقسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، الأول يشير إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر وفق للمنظمات الدولية والكتاب، أما المبحث الثاني فعرض فيه مختلف الدراسات التجريبية التي بحثت في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بمختلف الدول، وتطرق المبحث الثالث إلى قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر، تختلف فيما بينها باختلاف الهدف من الاستثمار، وفيما يلي نورد بعض التعريفات لبعض المؤسسات الدولية:

بناءا على الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، والطبعة الثالثة من التعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر، عرفت الأمم المتحدة الاستثمار المباشر على أنه فئة الاستثمار الدولي، التي تعكس هدف كيان مقيم في أحد الاقتصادات، وهو الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر (الكيان المقيم هو المستثمر المباشر، والمؤسسة هي مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتعني المصلحة الدائمة، وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، وقدر هام من النفوذ على إدارة المؤسسة، ولا يشمل الاستثمار المباشر المعاملة الأولية بين المستثمر والمؤسسة فحسب، بل يشمل كل المعاملات اللاحقة بينهما وفيما بين المؤسسات التابعة. وإحصائيا، عرفت الأمم المتحدة مؤسسة الاستثمار المباشر، بأنها مؤسسة محدودة أو غير محدودة، يملك فيها مستثمر مباشر مقيم في اقتصاد أخر 10 في المائة أو أكثر من أسهمها العادية أو حق التصويت (بالنسبة للمؤسسة المحدودة)، أو ما يعادل ذلك (بالنسبة للمؤسسة غير المحدودة)، وتشمل مؤسسات الاستثمار المباشر الكيانات التابعة (لمستثمر غير مقيم يملك أكثر من 50 في المائة منها) والشركات المنتسبة (لمستثمر غير مقيم يملك ما بين 10 في

المائة و50 في المائة منها)، والفروع (المملوكة مشاركة أو بالكامل للمؤسسات غير محدودة) المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمستثمر مباشر.

وبما أنها تشمل مؤسسات ليست الملكية الغالبة فيها لمستثمر مباشر، فإن مفهوم الاستثمار المباشر، يكون أوسع من مفهوم الشركات التابعة ذات الملكية الغالبة، ويمكن أن يكون المستثمرون المباشرون أفرادا، أو مؤسسات محدودة أو غير محدودة، خاصة أو عامة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو منظمات أخرى تملك مؤسسات استثمار مباشر في اقتصادات غير الاقتصادات التي يقيم بها المستثمرون المباشرون.[2]

ويعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد أخر هو (البلد المضيف)، وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة، وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة، والذي له الحق في إدارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه.[3]

وأشار تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أنه يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دوليا، وفقا لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ

[2]- منشورات الأمم المتحدة (2002)، دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، العدد 86.

[3]- الحسن باسم حمادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص: 17-18.

في إدارة المؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد أخر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة، ومن الناحية الإحصائية.

تشير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تقريرها السنوي إلى أنه، تشمل معاملات رأس المال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء (رقم إيجابي) أو إلغاء (رقم سلبي للتدفقات) استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمار أو إلى توسيع نطاقه أو تصفيته، ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر، وفي حالة حيازة غير مقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمارات المباشرة 10 % أو أكثر، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات، حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.[4]

وبخصوص تعريفات بعض الكتاب، نرد منها ما يلي:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ شكل إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء أكانت الشركة تمثل فروعا للإنتاج أم للتسويق أم للبيع أم لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية، والشكل الذي يميز الاستثمار الأجنبي

[4]- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015، ص: 20.

المباشر من غيره من الاستثمارات الأجنبية الأخرى هو سيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال والتقنية والإدارة ومهارات التسويق لترويج المشروع تجاريا.

وترى بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والمنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية أنه لكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا يجب أن يسيطر المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح بين 25%-50% من كامل أسهم المشروع، غير أن هناك شركات أجنبية ترغب بامتلاك كامل أسهم المشروع وإدارته، في حين توجد شركات أخرى لا تبدي رغبة للاستثمار في الخارج ما لم تمتلك 51% من أسهم المشروع، ولكن في السنوات الأخيرة أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو المشاركة بين عدد من الشركات الأجنبية دون وجود شركة بعينها لها السيطرة المهمة في هذه الشراكة.[5] ويقصد بالاستثمار الوافد المباشر بالسماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة أو متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة، ومن صيغ الاستثمار الوافد نجد الشركة متعددة الجنسيات، ويطلق عليها أيضا الشركات العابرة حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الإثنين، كما نجد الشركة المشتركة والتي تتضمن مشاركة أحد أو بعض المستثمرين المواطنين مع شركاء من دولة أخرى، ونجد كذلك الاستثمار في إنشاء فرع للشركة الدولية بحثا عن الأسواق وبغرض التوسع والنمو وتحقيق أرباح إضافية.[6]

وتعرف الشركة متعددة الجنسيات بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.[7] كما تعرف على أنها تلك الشركات التي تزاول نشاطها عبر الحدود وتمتلك فروعا لها في دول أخرى[8].

---

[5]- عجمي جميل هيل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1999، ص:09-10.

[6]- النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة،إسكندرية، مصر،2000، ص: 24-25.

[7]- أبوقحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ، ص:21.

[8]- ناجي شوقي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص:33.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يأخذ مجاله في بلد أجنبي وله درجات متفاوتة من المسؤولية في إدارة نشاط المنظمة التي تم الاستثمار فيها،[9] ويوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظرية العامة للتدفقات الدولية لرأس المال والتي تشير إلى أن رأس المال ينتقل من دولة إلى أخرى استجابة لاختلافات الإنتاجية الحدية، أي أنه سينتقل من مناطق ذات وفرته إلى حيث ندرته، أو من دول ذات عائد منخفض إلى دول أخرى يرتفع فيها العائد، إلا أن هذه النظرية لم تستوعب التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال لاستثمار المباشر بين دولتين وفي اتجاهين على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية الضخمة في أوروبا إلى جانب الاستثمارات الأوروبية الضخمة المباشرة في أوروبا من جانب آخر.[10]

المبحث الثاني: دراسات سابقة بحثت في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

بأوروبا، ومن خلال ورقة أعدها (Moudatso , 2003)، يبحث فيها عن قنوات تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على عينة الاتحاد الأوروبي متمثلة في 15 دولة وهي: بلجيكا، لوكسمبورغ، دنمارك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا، هولندا، النمسا، فنلندا، السويد ومملكة بريطانيا، وقام بدمج بلجيكا ولوكسمبورغ في دولة واحدة لاعتبارات إحصائية.

حيث أخذ بعين الاعتبار محددات أخرى للنمو الاقتصادي كمتغيرات مفسرة في نموذج الدراسة، واستعمل تحليل الانحدار على بيانات السلاسل الزمنية لكل دولة على حدا خلال فترة زمنية تختلف من دولة إلى أخرى، تتراوح ما بين 18 إلى 27 سنة، ثم مجموع دول الأربع عشر باستعمال نموذج الانحدار التجميعي لمدة 16 سنة من 1980 إلى 1996، وباختبار كل دولة على حدى، توصل إلى أنه لم يتبين أن

[9]- ناجي شوقي جواد، مرجع نفسه، ص: 29.

[10]- الصميدعي محمود جاسم، ردينة عثمان يوسف، إدارة الأعمال الدولية،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص:58-59.

الاستثمار الأجنبي المباشر FDI_t يؤثر على النمو عكس الاستثمار الأجنبي المباشر بفترة إبطاء واحدة FDI_{t-1}.

أوضح أن العوامل التي تؤثر في النمو تختلف من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى التباين في مستوى النمو حسب الباحث، وفيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر FDI_t في اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي، تبين أنه يؤثر على الدول ذات حجم اقتصادي صغير مثل ايرلندا وهولندا، وأشار الباحث إلى نتيجة مهمة توصل إليها من خلال تحليل نموذج الانحدار التجميعي وهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال تعزيز التجارة الخارجية.

وفي ورقة أخرى من إعداد (Darrat,et.,al,2005)، درسوا فيها إمكانية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على 23 دولة، خلال الفترات (1979-1984)،(1985-1990)، (1991-1996)، (1997-2002)، وشملت العينة 06 دول من شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENA [i] و 17 دولة من شرق ووسط أوروبا CEE[ii]، منها 09 دول عضوه في الإتحاد الأوروبي وهي: جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفينيا، أما باقي دول CEE فكانت: ألبانيا، بيلاروسيا، بلغاريا، كرواتيا، مولدافيا، رومانيا، روسيا، أوكرانيا. وطبقا لإحصائيات الدراسة تبين أن بولندا تتصدر دول CEE في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل سنوي يفوق 5 مليار دولار خلال الفترة 1990-2002، تليها جمهورية التشيك بمعدل سنوي يقدر بـ 3.8 مليار دولار. اعتمد الباحثون على نموذجيين، الأول هو نموذج الانحدار التجميعي باستخدام طريقة المربعات ذات المرحلتين 2SLS [iii]في تقدير معلمات النموذج، والثاني هو نموذج التأثيرات العشوائية REM[iv]

وأظهرت النتائج أنه عند تقدير معامل مشترك لكل الدول، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يكون غير معنوي إحصائيا، لكن بعد التمييز بين دول الاتحاد الأوروبي، وباقي دول CEE، ودول

MENA، باستخدام المتغيرات الصورية التالية : FDI * MENA و FDI * EU، فأظهرت النتائج أن التأثير يكون إيجابي ومعنوي فقط في دول الاتحاد الأوروبي.

أما باقي دول CEE فكان التأثير سلبي وغير معنوي، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز ويعزز النمو فقط في دول العضو في إتحاد الأوروبي.ولمعرفة دور رأس المال البشري في قدرة الاستثمار الأجنبي على تحفيز النمو، قام الباحثون بإضافة متغير أخر يتمثل في : FDI * H لنموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، ومتغيرات صورة أخري هي : FDI * Hو FDI * H * EU FDI * H * MENA، وأشارت نتائج الدراسة لكل من تقديرات طريقة المربعات ذات المرحلتين، والتأثيرات العشوائية إلى سلبية وغير معنوية المعامل FDI * H عكس النتائج التي جاءت في دراسة (Borensztein,et.,al,1998) لكن، بعد إقحام المتغيرات الصورية، بينت نتائج الدراسة أن معامل FDI * H * MENA، غير معنوي إحصائيا، بينما FDI * H * EU كان إيجابي ومعنوي إحصائيا، مما يشير إلى أنه، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز النمو في الدول التي حققت أو وصلت إلى حد معين من مخزون رأس المال البشري، لأن مستوى مرتفع من مخزون رأس المال البشري يساعد الدول المستضيفة على استيعاب تكنولوجية المستثمر الأجنبي.

كما فسر الباحثون هذه النتائج بإمكانية تأثر النمو ايجابيا بالحجم الهائل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المنظمة للإتحاد الأوروبي، لكن بعد ذلك استبعدوا هذا التفسير بالنظر إلى حجم التدفقات الداخلة إلى روسيا التي لم تولد أي أثر إيجابي.و في دراسة أخرى، استخدم (Acaravci,et.,al,2012) منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL(^{p}) لتقدير التكامل المشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الاقتصادي على عشر دول تمر اقتصاديتها بمرحلة انتقالية بأوروبا وهي: جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا.

كما استخدم الباحثون نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM([vi]) وبالاعتماد على سببية Granger لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الثلاث على المدى القصير والطويل بناءا على بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1994-2008، وأوضحت نتائج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وباستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ وسببية Granger، أنه توجد علاقة على المدى الطويل في أربع دول من أصل العشر المدروسة، ونلخص أهم نتائج سببية Granger كما يلي: (1) FDI يقود GDP بكل من جمهورية التشيك وسلوفاكيا؛

- GDP يوثر فيFDI بـ لاتفيا؛
- هناك علاقة سببية تتجه من FDI إلى EX فقط في بولندا؛
- توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين EXو GDPبكل من لاتفيا وسلوفاكيا؛
- توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين FDIو EX بـ لاتفيا.

كما استنتج الباحثون أن FDI يؤثر علىGDP بطريقة مباشرة في كل من جمهورية التشيك وسلوفاكيا وبطريقة غير مباشرة في لاتفيا من خلال الصادرات EX كما أشار الباحثون في ورقتهم البحثية إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية في تحفيز النمو الاقتصادي مقارنة بالصادرات، وأنه يجب على الدول أن تنتهج سياسات ترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، كالمناطق الحرة، الحوافز الضريبية، الرأس المال البشري، الأسواق المالية، النظام المالي ونوعية البنى التحتية.

آسيويا، وبدراسة عينة تتكون من 254 مدينة على مستوى المقاطعات الصينية خلال الفترة 1994-2010 وظف (Hong,2014) طريقة العزوم المعممة GMM([vii]) على النماذج الديناميكية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، للدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعوامل ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أن للاستثمار الأجنبي المباشر يحفز ويعزز النمو الاقتصادي في الصين، ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في الاقتصاد السلمي، الرأس المال البشري، البنى التحتية، مستوى الأجر تتفاعل إيجابيا مع

الاستثمار الأجنبي المباشر، ولها تأثير إيجابي مشترك على النمو الاقتصادي، بينما درجة الانفتاح التجاري لا تؤثر بوضوح على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن تساهم في النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الإنفاق الحكومي، فقد بينت النتائج أنه يبطئ من النمو في الصين. وفي تايوان بحث (Sung-Ming,2014) في تحليل العلاقة السببية على المدى الطويل والمدى القصير بين العملL، إجمالي تكوين رأس المالK، صافي الصادرات(الصادرات–الواردات)NX، الاستثمار الأجنبي المباشرFDI، والناتج المحلي الإجماليGDP، وأظهر تحليل التكامل المشترك لـ Johansen-Juselius أنه توجد علاقة على المدى الطويل بين GDP و FDI، وأشارت نتائجه إلى وجود على الأقل متجه واحد للتكامل المشترك بتايوان ودلت نتائج سببية Granger أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من GDP إلى FDI، كما أكدت ذلك نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ بين المتغيرين.

أما في الهند استعمل (Charkaborty, 2008) التكامل المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على سلسلة زمنية من 1987-2000 على إنتاجية ثلاث قطاعات تحتوي على 15 صناعة، صنف في القطاع الأولي الزراعة، الصيد.. الخ، وفي القطاع الثاني صناعة الأقمشة والألبسة، التجهيزات الكهربائية، تجهيزات النقل ...الخ، أما القطاع الثالث وهو قطاع الخدمات حيث صنف فيه خدمات الكهرباء، الماء، النقل، الخدمات المالية...الخ.حيث قام الباحث بتحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وأوضحت النتائج وجود علاقة سببية على المدى القصير والمدى الطويل، إذ بينت أنه توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه على المدى القصير بين المتغيرين عند مستوى معنوية 1%، وتوجد علاقة سببية على المدى الطويل أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1%، وأخرى تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى وجود علاقة سببية طويلة المدى ثنائية الاتجاه بين المتغيرين.

إلا أن اتجاه الأثر من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي ضعيف نسبيا مقارنة باتجاه الأثر من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر،كما بين (Kumar, 2012) أن النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبطان ايجابيا ببعضهما البعض، وأن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرون المؤسستيون الأجانب FII ([viii])، والناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة 2000-2010، كما أكد الباحث أن الهند تبقى بعيدة عن مثيلتها الصين في ما يخص حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إفريقيا، استخدم (Samuel,et., al, 2013) تقنية التكامل المشترك المتعدد لـJohansen ونموذج متجه تصحيح الخطأVECM بالإضافة إلى اختبار سببية Granger لتحديد اتجاه العلاقة بين التدفقات الصافية لـ FDI و GDP والناتج الوطني الإجمالي GNP خلال الفترة 1980-2010 في غانا، وتبين أن هناك علاقة عكسية على المدى الطويل FDIو GDP تتجه من GDP إلى FDI.بينما بحث (Insah,2013) في العلاقة الديناميكية بين تدفقات GDPو FDI باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS ([ix])خلال الفترة 1980-2010، واختبار التكامل المشترك، وأظهرت نتائج هذا البحث أنه توجد علاقة إيجابية بين GDPو FDI تتجه من FDI إلى GDP، بمعنى، الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي لـ غانا، بينما توجد علاقة عكسية بين FDI بثلاث فترات إبطاء وGDP تتجه من FDI_{t-3} نحو GDP.

وباستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك على بيانات سلسلة زمنية من 1980 إلى 2008 الخاصة بالكامرون، أوضحت نتائج الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير وفي المدى البعيد .(Samuel,2013)

عربيا، قام (Hassen,et.,al,2012) بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على الناتج الحقيقي المحلي الإجمالي GDP بإجراء اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ على بيانات سلسلة زمنية من 1975 إلى 2009، مع الأخذ بالإعتبار متغيرات تفسيرية أخرى واستنتج الباحثون أنه توجد علاقة تكامل مشترك لـJohansen بين المتغيرات قيد الدراسة،و بتقدير النموذج على المدى الطويل وعلى المدى القصير، تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي بتونس على المدى القصير والبعيد. وفي السودان بحث (Arabi ,2014) في العلاقة بين GDPو FDI والانفتاح التجاري OTR، أثناء الفترة 1972-2011، باستخدام التكامل المشترك المتعدد لـــJohansen وسببية Granger لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، وأظهرت نتائج اختبار Johansen أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين ثلاث متغيرات قيد الدراسة، كما أظهرت نتائج سببية Granger وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من FDI نحوGDP و OTR، وأخرى تتجه من GDP نحو OTR.

وأجرى (Hussein,2009) تحليل الانحدار بين FDI وGDP على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لدول مجلس التعاون الخليجيGCC (x) وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، الكويت، والبحرين، خلال الفترة 1996-2005، حيث أظهرت نتائج طريقة المربعات الصغرى معنوية وإيجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول العينة، لكن وحسب الباحث يبقى هذا التأثير ضعيف بالنظر إلى قيمة معامل الانحدار والذي بلغ 0.383.

وفي دراسة أخرى أجرها (Alkhasawneh,2013) في قطر، خلال الفترة 1970-2010، هدف من خلالها إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر–نسبة التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي– والنمو الاقتصادي – معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي–، باستخدام بعض الاختبارات القياسية كتقنية التكامل المشترك لـــJohansen، وسببية Granger، وكشفت النتائج عن وجود علاقة توازنية إيجابية على المدى الطويل بين المتغيرين، كما أشارت سببية Granger إلى علاقة سببية في اتجاه

متبادل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطر والنمو الاقتصادي القطري، وأشارت نتائج البحث كذلك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير.

بينما هدفت دراسة (Mehrara,et al.,2015) إلى البحث في العلاقة السببية بين GDPو FDI خلال الفترة 1970-2010 بدول MENA، وباستخدام تقنية التكامل المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، وبينت النتائج أنه توجد علاقة على المدى الطويل بين GDPو FDI، وباستخدام سببية Granger أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية قوية تتجه من GDP إلى FDI، ولكن لا يوجد تأثير متبادل من FDI نحو GDP في دول MENA، مما يؤكد نتائج الدراسات التي توصلت إلى أن GDP محدد مهم لتدفقات FDI إلى الدول.

المبحث الثالث: قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

لقياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للعينة المختارة، اعتمدنا على نماذج الانحدار السلاسل الزمنية المقطعية، حيث قدرنا في البداية نموذج الآثار العشوائية لإجراء اختبار مضاعف Lagrange الذي يختبر وجود أو غياب التأثيرات الخاصة بالأفراد، واختار الاختبار نموذج الانحدار التجميعي POLS، وبناءا على ما جاء في الدراسات السابقة حول محددات النمو الاقتصادي، تم بناء نموذج الدراسة من الشكل التالي:

$$GDP = f(GDP_0, GCE, GCF, FDI, Exports, Labor, FDI * Percapita, Ex * FDI, FDI * Import, FDI * xr)$$

$$GDP = f(GDP_{t-1}, GCE, GCF, FDI, Exports, Labor, FDI * Percapita, Ex * FDI, FDI * Import, FDI * xr)$$

$$FDI = f(percapita, xr, Export, Import)$$

حيث: GDP_0: يمثل الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة، GCE: الاستهلاك الحكومي، GCF: إجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار المحلي)، FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر، $Exports$: الصادرات، $Labor$: القوى العاملة، $FDI * Percapita$: التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الفردي، $Ex * FDI$: التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، $FDI * Import$: التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات، $FDI * xr$: التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف.

إذ تم تقدير نموذج الانحدار التجميعي POLS، ونموذج طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية ([xi])، والمتغيرات المساعدة في طريقة 2SLS كانت : الدخل الفردي، الواردات، الصادرات، وسعر الصرف. وكل ذلك بعد إجراء اختبار التأثيرات الخاصة بالأفراد من خلال حساب إحصائية مضاعف Lagrange التالية والتي تتبع توزيع مربع كاي بدرجة حرية $ddl = 1$:

$$g = \frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{n=1}^{N}(\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_{nt})^2}{\sum_{n=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_{nt}^2} - 1\right]^2 \rightsquigarrow \chi^2_{(1)}$$

وإذا كانت هذه الإحصائية المحسوبة انطلاقا من بواقي نموذج OLS أكبر من 3.84 تحت مستوى معنوية $\alpha = 5\%$، نرفض فرضية العدم التي تشير إلى غياب التأثيرات الخاصة، والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار:

جدول رقم(01): نتائج الاختبار

```
                |       Var     sd = sqrt(Var)
---------+------------------------------
   lnGDP |   1.889662        1.37465
       e |   .0021751       .0466376
       u |          0              0

Test:   Var(u) = 0
                     chibar2(01) =     0.00
                  Prob > chibar2 =   1.0000
```

المصدر: بالاعتماد على مخرجات STATA V.13

وبما أن إحصائية الاختبار أقل من 3.84 نقبل فرضية العدم التي تشير إلى غياب التأثيرات الفرضية، والنموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي POLS وفيما يلي نتائج التقدير:

جدول رقم(02): نتائج نموذج POLS ونموذج P2SLS

VARIABLES	(POLS1) Ln(GDP)	(P2SLS1) Ln(GDP)	(POLS2) Ln(GDP)	(P2SLS2) Ln(GDP)
GDP0	0.136***	-0.120***		
	(0.0230)	(0.0313)		
Ln(FDI)	0.298***	-0.0822***	0.181***	-0.0267**
	(0.0326)	(0.0151)	(0.0374)	(0.0104)
Ln(EXP)	0.304***	0.541***	0.345***	0.415***
	(0.0399)	(0.0273)	(0.0350)	(0.0281)
Ln(GCE)	0.113***	0.106***	0.0740***	0.119***
	(0.0260)	(0.0366)	(0.0281)	(0.0282)
Ln(GCF)	0.162***	0.242***	0.117***	0.117***
	(0.0289)	(0.0358)	(0.0284)	(0.0270)
Ln(labor)	0.481***	0.363***	0.386***	0.0948***
	(0.0350)	(0.0589)	(0.0379)	(0.0242)
Ln(FDI)*ln(percapita)	0.0376***		0.0186***	
	(0.00316)		(0.00279)	
Ln(FDI)*ln(IMPO)	-0.0247***		-0.0186***	
	(0.00366)		(0.00326)	
Ln(FDI)*ln(EXP)	0.0115**		0.00626	
	(0.00510)		(0.00488)	
Ln(FDI)*ln(xr)	-0.00473***		-0.000221	
	(0.00116)		(0.000886)	
Ln(GDP(t-1))			0.249***	0.316***
			(0.0378)	(0.0450)
Constant	-3.109***	-1.172***	-2.468***	-0.129
	(0.285)	(0.283)	(0.323)	(0.144)
Observations	125	125	120	120
R-squared	0.998	0.994	0.998	0.997

Standard errors in parentheses
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر: بالاعتماد على مخرجات STATA V.13

يشير الجدول رقم (02) إلى نموذج الانحدار التجميعي باستخدام طريقة المربعات الصغرى وطريقة مربعات الصغرى ذات المرحلتين لكل من النموذج الأول الذي يأخذ في الاعتبار فرضية التقارب المشروط لـSolow باستخدام متغير الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة، والنموذج الثاني الذي يأخذ في الاعتبار ظاهرة التقارب باستخدام متغير الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء واحدة، وتم اختيار هذين المتغيرين بناءا

على دراسات سابقة [11] حيث هناك منها من استخدمت GDP_0، وهنالك من استخدمت GDP_{t-1} وتبين من الجدول أن كل معاملات متغير الذي يقيس التقارب المشروط معنوية إحصائية وموجبة عدا المتغير GDP_0 في نموذج طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين الذي هو سلبي ومعنوي إحصائيا، وتشير نتائج الانحدار باستخدام برنامج STATA V.13 أن كل معاملات للمتغيرات المفسرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% عدا بعض المتغيرات التفاعلية، بمعنى أن، كل المتغيرات المفسرة للنموذج تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هذا التأثير يتفاوت ويختلف من متغير إلى أخر كما يلي:

1. نموذج POLS1 وP2SLS1:

من خلال نموذج POLS1 تبين أنه ،إذا ارتفعت الصادرات بـ1% يرتفع GDPبـ 0.304%، وإذا ارتفع الإنفاق الحكومي بـ1%، يرتفع GDP بـ0.113%، بينما إذا ارتفع الاستثمار المحلي بـ1%، يرتفع GDP بـ0.162%، في حين إذا ارتفعت القوى العاملة بنسبة 1%، يرتفع GDP بـ 0.481% ، وتأثير FDI على الناتج المحلي لدول الخليج يبقى إيجابي ومعنوي مثل باقي محددات النمو الاقتصادي، فإذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ1%، يرتفع GDPبـ 0.298%، ويرتفع هذا التأثير الإيجابي لـFDI على GDP دول العينة إذا ارتفعت الصادرات وإذا ارتفع نصيب الفرد من الدخل، وينخفض إذا ارتفعت الواردات، وإذا ارتفع معدل سعر الصرف، بحيث، إذا ارتفعت الصادرات بـ1%، يرتفع تأثير FDI بـ0.0115%، كما أنه إذا ارتفعFDI بـ1%، يرتفع تأثير الصادرات على

[11] – أنظر:

- Borensztein, E., De Gregorio, J., Lee, J-W.(1998), "How does Foreign Direct Investment affect Economic Growth ? ", *Journal of International Economics*, 45, pp:115-135.
- Yamikkaya, H (2001), convergence : a cross country empirical analysis , *journal of management and economics*,V.7,Issue1, pp: 139-161.
- Darrat, A. F., Kherfi, S. and Saliman, M. (2005),"FDI and Economic Growth in CEE and MENA Countries: A Tale of two Regions", paper presented at the 12th ERF's Annual Conference , Cairo, Egypt, december 19-21

GDPبـ0.0115%، وإذا ارتفع الدخل الفردي بـ1%، يرتفع تأثير FDI علىGDPبـ 0.037%، بينما، إذا ارتفعت الواردات بـ1%، ينخفض تأثير FDI على GDP إلى 0.2733%، أي ينخفض تأثير FDI على GDP بـ0.0247%، وأما إذا ارتفع سعر الصرف بـ1% ينخفض تأثير FDI على GDP بـ0.00473%.

بينما أظهر نموذج P2SLS، الذي يأخذ في الاعتبار محددات إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر، أن لـFDI تأثير سلبي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، حيث إذا ارتفع FDI بـ1%، ينخفض GDP بـ0.0822%، وارتفع تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي من 0.304% إلى 0.541%، وتأثير الاستثمار المحلي من 0.162% إلى 0.242%، في حين انخفض تأثير الإنفاق الحكومي من 0.113% إلى 0.106%، والقوى العاملة من 0.481% إلى 0.363%.

2. نموذج POLS2 وP2SLS2:

من خلال الجدول (02)، تشير المرحلة الثانية من البحث إلى معنوية كل المعاملات عند مستوى معنوية 1%، ما عدا معامل التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، حيت اتضح أن معامل كل من المتغيرين هو شبه معدوم، وأبقت نتائج POLS في المرحلة الثانية على التأثير الإيجابي لـFDI على GDP، بحيث إذا ارتفع FDI بـ1%، يرتفع GDPبـ0.181%، ويرتفع هذا التأثير بـ0.0186%، إذا ارتفع الدخل الفردي بـ1%، وينخفض بنفس النسبة إذا ارتفعت الواردات بـ1%، وتبقى الصادرات هي أكثر محدد للنمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي، لكن بتطبيق طريقة 2SLS والأخذ في الاعتبار أن تدفق FDI إلى الدول المضيفة تحكمه بعض المتغيرات كما أن تأثير FDI على GDP يتوقف على هذه المتغيرات.

وبينت النتائج أن FDI يؤثر سلبيا على GDP بالدول محل الدراسة،حيث إذا ارتفع FDIبـ1%، ينخفض GDPبـ0.0267%، وارتفع تأثير الصادرات من 0.345% إلى 0.415%، وتأثير الإنفاق الحكومي من 0.074% إلى 0.119%، كما انخفض تأثير القوى العاملة

من 0.386% إلى 0.0948%، مما يشر إلى أنه بعد التحكم في المتغيرات المساعدة أثر FDI سلبيا على أداء القوى العاملة.

خـاتمة:

تعددت مصادر النمو واختلفت حسب خصوصيات كل دولة، والاستثمار الأجنبي المباشر أخذ حصته في دراسات عديدة كأحد أهم محددات النمو الاقتصادي للدول، خاصة تلك التي يعتمد الناتج الإجمالي المحلي بها على الصادرات بصفة أساسية، بحيث تعمل العديد من هذه الدول على جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بهدف تنويع اقتصادها، ودول مجلس التعاون الخليجي على غرار باقي الدول النفطية التي تتميز بصادرات النفط، تبحث عن بديل لذلك، وبناءا على نتائج هذه الدراسة، تبين أن لـ FDI تأثير موجب على GDP بالدول محل الدراسة لكن بعد الأخذ في الاعتبار ومراقبة بعض المتغيرات التي تحكم إنتاجية FDI تبين أنها لا تحفز التأثير الايجابي له، والاستفادة من FDI يتطلب حد معين من الدخل الفردي، الصادرات، الواردات وسعر الصرف.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. أبوقحف عبد السلام (2001)، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر.
2. الحسن باسم حمادي (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
3. الصميدعي محمود جاسم (2007)، ردينة عثمان يوسف، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان، الأردن.
4. النجار فريد (2000)، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر.
5. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015.

6. ديري زاهد محمد (2011)، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. صالح عدنان مناتي (2013)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
8. عجمي جميل هيل (1999)، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
9. منشورات الأمم المتحدة (2002)، دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، العدد 86.
10. ناجي شوقي جواد (2002)، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Acaravci A., Ozturk, L. (2012), "Foreign Direct Investment, Export and Economic Growth: Empirical Evidence from New EU Countries", *Romania Journal of Economic Forcasting*, 2.
2. Alkhasawneh, M.F. (2013), "The Granger Causality Relationship between Foreign Direct Investment (FDI) and Economic Development in state of Qatar", *Applied Mathematics & Information Sciences*, Vol.7, N°.5.
3. Arabi, A. M. K. (2014)," Foreign Direct Investment, Openness and Economic Growth: empirical Evidence from Sudan 1972-2011",*Journal of American Science*, Vol.10, Issue. 9.
4. Borensztein, E., De Gregorio, J., Lee, J-W.(1998), "How does Foreign Direct Investment affect Economic Growth ? ", *Journal of International Economics*, 45.
5. Darrat, A. F., Kherfi, S. and Saliman, M. (2005),"FDI and Economic Growth in CEE and MENA Countries: A Tale of two Regions", paper

presented at the 12th ERF's Annual Conference , Cairo, Egypt, December 19-21.

6. Hassen, S., and Ochi, A. (2012), "Foreign Direct Investment and Economic Growth: an approach in terms of cointegration for the case of Tunisia", *Journal of Applied Finance & Banking*, Vol.2, N°.04.
7. Hong, L. (2014), "Does and How does FDI promote the Economic Growth? Evidence from Dynamic Panel Data of prefecture City in China", *IERI Procedia*, Vol.6.
8. Hussein, M. A.(2009),"Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries", *International Review of Business Research Papers*,Vol.5,N°.3.
9. Insah, B. (2013),"Foreign Direct Investment Inflows and Economic Growth in Ghana", *International Journal of Economic Practices and Theories*,Vol.3, No.2.
10. Kumarjit, M., Roy, S. (2012),"Foreign Direct Investment and Economic Growth : An Analysis for Selected Asian Countries", *Journal of Business Studies Quarterly* , Vol.4,N°.1.
11. Mehrara, M., and Musai, M. (2015), "The effect of FDI on Economic Growth in MENA Region", *International Journal of Applied Economic Studies*,Vol.3, Issue.1.
12. Moudastou, A. (2003), "Foreign Direct Investment and Economic Growth in the European Union", *Journal of Economic Integration*, 18(4).
13. Samuel, A., and Zhao, X. (2013), "Impact of Foreign Direct Investment and Economic Growth in Ghana", *International Journal of Business and Social Research*, Vol.3, No.1.
14. Samuel, F. (2013), "Foreign Capital Inflow and Economic Growth in Cameroon", WIDER working paper, N°.2013/124.
15. Sung-Ming, H. (2014),"Foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth in Taiwan", *Modern Economy*,5.
16. Yamikkaya, H (2001), convergence : a cross country empirical analysis, *journal of management and economics*,V.7,Issue1.

(i) Middle East and North Africa.
(ii) Central and Eastern European countries.
(iii) Two-Stage Least Squares.
(iv) Random Effects Model.
(v) Autoregressive Distributed Lag approach
(vi) Vector Error Correction Model.
(vii) Generaliezd Method of Moment.
(viii) Foreign Institutional Investors.
(ix) Dynamic Ordinary Least Squares.
(x) Gulf Cooperation Council .
(xi) Instrumental Variables and two-stage Least Squares for panel data models.

أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخـــارجي في الجزائر للفترة (1990–2014)، دراسة قياسية باستخدام نموذج " Engle- Granger two step method "

د. بشيشي وليد
أستاذ محاضر (ب)، جامعة 08 ماي قالمة، الجزائر
بريد الكتروني: bechichi1983@ yahoo.fr

ملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي من خلال دراسة نموذج (Oladipupo & Onotaniyohuwo, Magee) حيث استخدم في الدراسة اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لـ Engle و Granger في المدى القصير والطويلة.

وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل ومتكاملة بين متغيرات السياسة النقدية والميزان المدفوعات، كما تبين أيضا أن أكثر المتغيرات تأثيرا على ميزان المدفوعات هو سعر الصرف التضخم، أما بالنسبة لمتغير سعر الفائدة فقد وجد أن تأثيره في المدى القصير غير معنوي أما تأثيره في المدى الطويل فهو ضعيف جدا ومرد ذلك أن النظام البنكي في الجزائر ضعيف جدا ولا يؤثر بدرجة كبيرة على المتغيرات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، التوازن الخارجي، الناتج المحلي الإجمالي، التكامل المشترك.

Abstract :

The study aims to measure the impact of monetary Policy on the external equilibrium through the study of (Magee, Oladipupo & Onotaniyohuwo) model. Co-integration Test in the long and short term is used.

The main results are: there is a long-term and an integrated relationship between monetary policy variables and the balance of payments, the most variables impact balance of payments are exchange rate and inflation, interest rate variable has no significant impact in short term

and very weak impact in the long-term, because the banking system in Algeria is very weak and have not big effect on the economics variables.
Keyword: monetary policy, GDP, Cointegration, External equilibrium.

مقدمة:

تمثل السياسة النقدية إحدى الأدوات الاقتصادية الكلية للدولة لأنها تحافظ على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وذلك بالمحافظة على ثبات الأسعار واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد الوطني، وسعر الصرف في التعامل الخارجي، إضافة إلى المحافظة على مستوى التشغيل والتخفيف من حدة البطالة والتضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ونمو الناتج الإجمالي، وخدمة أهداف التنمية، غير أن هذه الأهداف تختلف من دولة إلى دولة حسب طبيعة اقتصادها، والجزائر باعتبارها دولة حديثة عهد بالاستقلال فقد مرت فيها السياسة النقدية بعدت إصلاحات، حيث كان أكثرها أهمية هو إصلاح سنة 1990، الذي أعطى نفسا جديدا للسياسة النقدية وحررها بدرجة كبيرة من تبعية السياسة المالية، لذالك فقد اعتمدت سنة 1990 كبداية مرحلة الدراسة.

أ–إشكالية البحث: مما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في الآتي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من (1990-2014) في الجزائر؟

ب–فرضيات البحث: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الفرضيات التالية:

- تؤثر تغيرات أسعار الصرف ومعدلات التضخم ومعدلات الفائدة على ميزان المدفوعات؛
- توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين السياسة النقدية والتوازن الخارجي في الجزائر.

ج–منهج وأدوات الدراسة:

لدراسة أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، ولتدعيم هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب القياسية التي من شأنها إعطاء نتائج مهمة في الدراسة.

المحور الأول: أداء السياسة النقدية في الجزائر

لقد كانت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

أولا: أداء السياسة النقدية خلال الفترة 1990 إلى 2000

والقرض الذي تم إصداره في هذه السنة، وهذا دفع الباحث إلى تحديد فترة الدراسة بعد هذا الإصلاح، حيث سيتم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين كالتالي:

1. اتجاه السياسة النقدية من 1990 إلى 1994: تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، حيث أعاد القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الاعتبار للبنك الجزائري مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال لاستخدام الأدوات المباشرة وغير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية.[1]

حدثت عدت تطورات نقدية منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية، ويمكن التفريق بين ثلاث توجهات مختلفة، تتمثل الفترة الأولى بالسنوات التي سبقت تطبيق برنامج الإصلاح، أين كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع وتهدف أساسا إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات

[1] بن علي بلعزوز وعبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، بحوث اقتصادية عربية العدد 31 شتاء 2008

الائتمان لدى المؤسسات العامة،[2] حيث تم إبرام عقدين مع صندوق النقد الدولي (1989 و1991)[3] للحصول على قروض ومساعدات مالية بشروط معينة يمليها صندوق النقد الدولي، وقد مست هذه الشروط السياسة النقدية بالدرجة الأولى، ونذكر منها:[4]

مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة، تحرير الأسعار، تخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الوصول إلى قابلية تحويل الدينار، وضع سقوف قصوى للإقراض الموجه للمؤسسات العمومية، التحرير التدريجي لسعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية، التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاصة. إلا أنه تم التراجع عن هذه السياسة باتباع سياسة نقدية توسعية، إذ تم إصدار النقد لتغطية العجز الموازني وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار.

2. اتجاه السياسة النقدية من سنة 1994 إلى سنة 2000: كان لسياسة الإصدار النقدي التي قامت به الجزائر دون تغطية بهدف تمويل العجز أثرًا كبيرًا على الساحة الاقتصادية، حيث وصلت معدلات التضخم أعلى مستوياتها في تلك الفترة، الأمر الذي أدى إلى تغيير اتجاه السياسة النقدية في هذه الفترة، حيث تم اتبع سياسة نقدية انكماشية، وبذلك تلجا الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك

[2] بن علي بلعزوز وعبد العزيز طيبة، مرجع سابق.

[3] بلغت قيمة القرض في سنة 1989 ما قيمته 200 مليون دولار من وحدات السحب الخاصة كما استفادت معه من تسهيل تمويلي قدر ب360 مليون دولار، أما قيمة القرض الذي تم الحصول علي بموجب اتفاق 1991 فهي 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ أي ما يعادل 400 مليون دولار.

[4] بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 190 .

العالمي لإبرام اتفاقية من شانها توفير قرض جديد، وذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي المعتمد والذي قسم إلى مرحلتين هما: مرحلة التثبيت الهيكلي ومرحلة التعديل الهيكلي.

المرحلة الأولى: مرحلة التعديل الهيكلي وتمتد هذه المرحلة لسنة واحدة ابتداء من 22 ماي 1994 الى 21 ماي 1995 حيث تضم بنودها على تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3 بالمائة في سنة 1994 وعدل 6 بالمائة في سنة 1995، تخفيض معدلات التضخم، تحرير التجارة الخارجية من كل العوائق الممكنة، تخفيض قيمة الدينار بنسبة 47.17 بالمائة في افريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج)، الحد من توسع الكتلة النقدية، تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار.

المرحلة الثانية: مرحلة التعديل الهيكلي على عكس المرحلة السابقة فقد تغيير توجه السياسة النقدية خلال هذه الفترة بالتوجه إلى برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ عمدة الجزائر إلى برنامج القرض الموسع ابتداءً من سنة 1995 حتى 1998، وتهدف هذه الإستراتيجية لإعادة الاستقرار النقدي عن طريق تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، العمل على استقرار أسعار الصرف، تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي، التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم.

ثانيا: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014

تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى توفر فوائض مالية كبيرة لدى الجزائر حيث وصل سعر البرميل في هذه الفترة إلى 145 دولار، كما وصل احتياطي الصرف إلى أعلى مستوياته حيث وصل إلى حوالي 185 مليار دولار سنة 2013، الأمر الذي شجع على تبني مجموعة من البرامج التنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري، والتي قسمت إلى مرحلتين: الأولى من أفريل 2001 إلى أفريل 2004، تسعى من خلالها الدولة إلى تدعيم برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل والتحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم

الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات النمو حيث بلغ سنة 2003 نسبة 07%، كما تزامن ذلك مع جملة من الإنجازات في مجال الصحة والسكن والتنمية الريفية. أما المرحلة الثانية بدأت في سنة 2005 إلى سنة 2014، وهي مرحلة تكتسي أهمية كبرى خاصة وأنها تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي.

وقد استطاعت هذه السياسات تحقيق نتائج مرضية، يعود السبب الرئيسي فيها إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير وتوفر سيولة قادرة على دعم أي مشروع في مجال التنمية، ومن أهم ما تم تحقيقه ما يلي: ارتفاع معدلات النمو وانخفاض مستويات البطالة كما أن المؤشرات النقدية عرفت تحسننا ملحوظا حيث انخفض معدل التضخم وحدث استقرار نقدي، والأهم هو تسديد المديونية التي أثقلت كاهل الجزائر. ويبدوا أن هناك مرحلة أخرى في الأفق وهي ناتجة عن انهيار سعر البترول إلى أدنى مستوياته بدأت ملامحها بعد سنة 2014.

من خلال الجدول 01 اللاحق نجد أن هناك توسعاً كبيرا في الكتلة النقدية حيث انتقلت M_2 من 1656.4 مليار دج سنة 2000 إلى 2473.5 مليار دج سنة 2001؛ أي بنسبة زيادة تقدر بـ 22.13% وذلك ناتج عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل والتي ارتفعت بسبب الإدخار المالي لسوناطراك إضافة إلى ذلك ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 775.94 مليار دج سنة 2000 إلى 1310.8 مليار دج سنة 2001؛ أي بنسبة نمو تقدر بـ68.93%، وفي سنة 2002 بلغت قيمة M_2 المقدار 2901.5 مليار دج بزيادة قدرها 17.30% مقارنة بسنة 2001، بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية من 1310.8 مليار دج إلى 1755.7 مليار دج سنة 2002؛ أي بنسبة نمو تقدر بـ 33.94%.

جدول رقم (01): مؤشرات السياسة النقدية من 2001 إلى 2014

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أنشطة النقد	1235.0	1485.2	1656.0	1478.7	1632.9	1649.8	1761.0	1991.0	2228.9	2524.3	2787.5	3333.6	3691.7	4081.8
النقود الورقية	577.2	664.7	781.3	874.3	921.0	1081.4	1284.5	1540.0	1829.3	2098.6	2571.5	2952.3	3204.0	3659.0
ودائع تحت الطلب	661.3	751.6	862.2	1291.4	1516.5	2096.4	2949.1	3425.0	3120.5	3539.9	4167.2	4729.2	5050.1	5936.3
نسبة أنشطة النقد من M2	49.92	51.19	50.19	40.57	40.15	34.17	29.37	28.62	31.05	30.92	29.26	30.26	30.90	29.84
نسبة النقود الإلكترونية من M2	23.33	22.90	23.68	24.00	22.61	22.40	21.43	22.14	25.48	25.71	27.00	26.80	26.82	26.75
نسبة الودائع تحت الطلب من M2	26.75	25.91	26.13	35.43	37.24	43.43	49.29	49.24	43.47	43.37	43.74	42.94	42.28	43.40
النقود M1	1238.5	1416.3	1643.5	2165.7	2437.5	3177.8	4233.6	4964.9	4949.8	5638.5	7141.7	7681.5	8249.8	9596.3
الكتلة النقدية M2	2473.5	2901.5	3299.5	3644.4	4070.4	4827.6	5994.6	6956.0	7178.7	8162.8	9526.2	11015.1	11945.8	13677.1
قروض للدولة	569.7	578.7	423.4	-20.6	-933.2	-1304.1	-2193.1	-3627.3	-3488.9	-3510.9	-3406.6	-3334.1	-3235.4	-2008.3
قروض للاقتصاد	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5	4287.6	5156.3	6510.9
قروض تفضيلية الأجل	513.3	628.0	773.6	828.3	923.3	915.7	1026.1	1189.4	1319.7	1311.0	1363.0	1361.7	1423.4	1614.1
قروض متوسطة وطويلة الأجل	565.1	638.8	606.6	706.1	856.4	989.7	1179.1	1426.1	1766.8	1957.1	2363.5	2926.0	3732.9	4896.9
نسبة قروض تفضيلية الأجل	47.60	49.57	56.05	53.96	51.87	48.05	46.53	45.47	42.75	40.11	36.57	31.75	27.60	13.39
نسبة قروض ه و د الأجل	52.40	50.43	43.95	46.04	48.13	51.95	53.47	54.53	57.25	59.89	63.43	68.25	72.40	31.18
قروض للقطاع العام	740.3	715.5	791.7	859.3	882.4	847.4	988.9	1201.9	1485.2	1640.6	1742.4	2040.2	2434.0	3388.6
قروض للقطاع الخاص	337.9	551.3	588.5	675.7	897.4	1058	1216	1413.6	1600.3	1807.5	1983.5	2247.0	2722.0	3121.8
نسبة قروض القطاع العام	68.65	56.48	57.36	56.00	49.58	44.47	44.85	45.95	48.12	50.20	46.75	47.58	47.20	52.05
نسبة قروض القطاع الخاص	31.35	43.52	42.64	44.00	50.41	55.53	55.15	54.05	51.88	49.80	53.25	52.42	52.80	47.94
الموجودات الخارجية الصافية	1310.8	1755.7	2342.4	3119.2	4179.7	5515	7415.5	10247	10886	11997	13922.4	14940	15225.2	15734.5
معامل نمو الموجودات الخارجية الصافية	68.93	33.94	33.41	33.16	34.00	31.94	34.46	38.18	06.23	10.20	16.05	7.30	01.90	3.345
نسبة السيولة M_2/p	58.71	64.15	62.82	59.24	53.82	50.53	64.0	62.98	72.01	68.07	65.60	69.52	72.51	79.35
معامل الإستقرار النقدي	7.09	7.33	1.06	0.68	0.46	1.29	2.62	0.87	- 0.34	0.76	1.02	1.40	3.24	4.39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

ارتفعت قيمة M_2 إلى 3299.5 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو يقدر بـ 13.71% مقارنة بسنة 2002، نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (ودائع بالعملة الصعبة)، ومداخيل الأسر، كذلك ارتفاع قيمة أشباه النقود بالعملة الوطنية والتي انتقلت من 1485.2 مليار دج سنة 2002 إلى 1656.0 مليار دج سنة 2002؛ أي بنسبة نمو تقدر بـ 11.5%، كما أن الارتفاع المسجل في ادخار الأسر كان بفضل تزايد ثقتهم في العملة الوطنية وبالتالي انعكست الآثار الإيجابية على استقرار الأسعار، في حين سجلت قيمة الأرصدة الخارجية الصافية نموا قدر بـ 33.46%، وفي نهاية سنة 2004 بلغت قيمة M_2 3644.4 مليار دج حيث سجلت معدل نمو قدر بـ10.45% وهذا المعدل منخفض مقارنة بالسنوات السابقة وذلك راجع إلى توسع الكتلة النقدية M_1 بمعدل 32.5% في حين تزايدت مجاميع أشباه النقود بمعدل 8.5% ويفسر ذلك بالتراكم المتزايد للادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات والتي كان معظمها على شكل ودائع تحت الطلب، حيث ارتفعت قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 2342.4 مليار دج إلى 3119.2 مليار دج سنة 2004 بنسبة 33.5%.

إن تراجع معدل نمو الكتلة النقدية سنة 2004 يعتبر تراجعا إيجابيا في التوسع النقدي، راسيا بذلك الاستقرار النقدي، وقد بلغت قيمة M_2 سنة 2005 ما قيمته 4070.4 مليار دج؛ أي بنسبة نمو 11.68% مقارنة بالسنة السابقة، ونلاحظ أن هذا المعدل منخفض مقارنة بالمعدل الذي حدده مجلس النقد والقرض والذي يتراوح بين 15.8% و16.5% بالنسبة لسنة 2005.[5] وذلك راجع إلى الزيادة التي سجلتها الأرصدة الخارجية الصافية حيث بلغت 4179.4 مليار دج؛ أي بمعدل زيادة 33.98% مقارنة بالسنة السابقة، أما بالنسبة لسنة 2006 فقد بلغت قيمة M_2 مقدار 4827.6 مليار دج؛ أي بنسبة نمو 18.6% مقارنة بسنة 2005 وهو معدل أكبر من المعدل المستهدف والذي حدد بين

[5] Banque d'Algérie, 16avril 2006: **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2005, p 160.

14.8% و15.5%،[6] وقد سجل هذا الارتفاع بصورة متسارعة في السداسي الأول من سنة 2006، بنسبة 11.98% مقابل 11.2% في السداسي الأول من السنة السابقة (2005)، حيث ساعدت موارد الجباية البترولية والموجودات الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات في التوسع النقدي سنة 2006، كما ساهم إدخار الخزينة العمومية لجزء من موارد الجباية البترولية في التخفيف من التوسع النقدي في هذه السنة.

يبين تحليل الكتلة النقدية لسنة 2007 أن تطور الكتلة النقدية يتواصل جره بواسطة تطور الموجودات الخارجية الصافية، على اعتبار أن الموجودات قد تجاوزت السيولة النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد إبتداء من 2005.[7] حيث عرف مجموع الموجودات الخارجية الصافية في الوضعية النقدية المجمعة نموا قوي جدا خلال سنة 2007، بما يعادل نسبة 34.46%، حيث انتقل هذا المجموع من 6419.44 مليار دج نهاية جوان 2007 إلى 7415.56 مليار دج نهاية ديسمبر 2007، مقابل 5515 مليار دج نهاية ديسمبر 2006. وتحت تأثير التوسع الهيكلي لمجموع الموجودات الخارجية الصافية. نستطيع القول أن سنة 2007 تميزت بنمو قوي في الكتلة النقدية M_2،[8] حيث وصل إلى 24.17% وهو بذلك يتجاوز المعدل المستهدف[9] في هذه السنة والذي يتراوح بين 17.5% و18.5%.[10]

---

[6] Banque d'Algérie, juillet 2007: **Evolution Economique et monétaire en Algérie,** rapport 2006, p146.

[7] تشكل الاحتياطات الرسمية للصرف التي يحوزها بنك الجزائر المصدر الأساسي للإصدار النقدي، لا سيما وأنها تغطي بشكل واسع الكتلة النقدية M_2، وتفسر إيرادات المحروقات المتنازل عنها بقوة القانون لبنك الجزائر بوضوح سببية عملية تنقيد الموارد بالعملات الأجنبية المرحة إلى الجزائر

[8] من جهة أخرى يبين تطور الكتلة النقديةM_2 ، تصرفات الاعوان الاقتصاديين الرئيسيين، خاصة في هذه المرحلة المتميزة بتوسع السيولة النقدية وشبه النقدية. وهكذا فإن التوسع القوي في ودائع البنوك، أي 27% على أساس وتيرة سنوية مقابل 19% سنة 2006، يجد مصدره في تزايد الودائع المتأتية من القطاع العمومي أكثر من تلك المتأتية من القطاع الخاص.

[9] يختلف المعدل المستهدف لنمو الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى حسب تقديرات وتنبؤات البنك المركزي.

ورغم ذلك فإن الطابع التصاعدي في وتيرة نمو الكتلة النقدية M_2 قد تم التخفيف من حدته بفعل التسديدات المسبقة للدين الخارجي سنتي 2005 و2006.

بالرغم من أن سنة 2008 عرفت تزايد حدة الأزمة المالية الدولة، إلا أن تأثيرها لم يكن بالغاً على الاقتصاد الوطني في هذه السنة، حيث نلاحظ أن معدل التوسع النقدي لـ M_2 في هذه السنة وصل إلى 16.03% وهذا راجع إلى الإرتفاع الكبير الذي شهدته الموجودات الخارجية الصافية حيث وصلت إلى 10247 مليار دج مقارنة بـ 7415.5 سنة 2007؛ أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 38.18%، وتمثل هذه الوتيرة السنوية للتوسع المحقق في سنة 2008 ذروة تاريخية، علما أن السنوات الخمس السابقة حققت مستويات متشابهة في هذا المجال، إلا أن معدل النمو محصور بين (31.95%-34.46%). حيث نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية سنة 2008 سجل انخفاضا مقارنة بالسنتين السابقتين (معدل نمو 24.17% لسنة 2007 ومعدل نمو 16.03% لسنة 2008) رغم الارتفاع الكبير على مستوى الموجودات الخارجية الصافية، الأمر الذي يفسر عمليا على أن هناك ميل تنازلي جديد في نمو الكتلة النقدية، وذلك بعد دورة الانخفاضات المسجلة في السنوات 2001 إلى 2004، والميل التصاعدي في معدل نمو الكتلة النقدية M_2 في السنوات 2005 إلى2007، حيث يعتبر معدل النمو المسجل سنة 2007 في الكتلة النقدية نقطة الذروة خلال فترة الدراسة.

نلاحظ أنه في سنة 2009 انخفضت نسبة نمو الكتلة النقدية إلى أدنى مستوياتها إذ وصلت إلى 3.29%، حيث انخفض معدل نمو الكتلة النقدية بـ 80% مقارنة بسنة 2008. وهذا المعدل (3.29%) بعيد جدا عن المعدل المستهدف والذي يتراوح بين 12% و 13%،[11] إذ يمثل هذا التقلص النقدي صدمة بالنسبة للوضعية النقدية، ويفسر التراجع في الكتلة النقدية M_2 أساسا إلى تراجع

[10] Banque d'Algérie, juillet 2008: **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, rapport 2007, p168.

[11] Banque d'Algérie, juillet 2010: **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, rapport 2009, p166.

نمو الودائع تحت الطلب لدى المصارف والذي يعود بدوره إلى التقلص القوي في ودائع قطاع المحروقات، الأمر الذي يعكس أثر الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة العالمية، حيث عرفت أسعار البترول انخفاضا من 99.99 دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار، كما تراجعت قيمة العملة الوطنية بنسبة 13%.

تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي، لكن بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي ميزت السنوات 2006 إلى 2008. بارتفاع قدر بـ 13.70% في سنة 2010، ترافق هذا الإرتفاع مع استرجاع دور الموجودات الخارجية الصافية في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للاقتصاد. ويؤكد تحليل مصادر الإنشاء النقدي في 2010 أن الموجودات الخارجية (بالعملة الصعبة) تشكل العنصر الأساسي في هذه العملية وبالتالي في تكوين الإدخارات المالية للأعوان الاقتصاديين غير الماليين، وكذا قائم الموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر المعبر عنه بالدينار؛ أي 11997 مليار دج في نهاية 2010.

تظهر مؤشرات الوضعية النقدية في نهاية سنة 2011 إرتفاعا كبيرا نسبيا في الكتلة النقدية حيث وصل إلى 16.70%، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى تقنيد الموجودات الخارجية الصافية وكذا إلى الزيادة المعتبرة بشكل عام في القروض الموجهة للاقتصاد.

كما ذكرنا فإنه بعد الصدمة الخارجية لسنة 2009، استأنفت الموجودات الخارجية الصافية دورها في صيرورة إنشاء النقود وذلك ابتداء من 2010 حيث أصبح هذا الدور أكثر وضوحا في 2011 –2012، حيث عرفت وتيرة التوسع النقدي لسنة 2012 انخفاضا نسبيا حيث انخفضت من 16.70% سنة 2011 إلى 15.63% سنة 2012، كما انخفض معدل التوسع النقدي لسنة 2013 و2014 عن السنوات السابقة ليصل إلى أدنى مستوى له في السنوات الأربع الأخيرة وذلك بمعدل 8.94% ومرد هذا الإنخفاض هو تراجع ودائع قطاع المحروقات، وأيضا الانخفاض الكبير في معدلات نمو الموجودات الخارجية الصافية حيث بلغ معدل النمو 7.3% سنة 2012 وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2013 وذلك ببلوغه معدلا جد ضعيف قدر بـ 1.9%. وعلى العموم يمكن القول بأن

هذا التراجع الكبير في وتيرة النمو النقدي يساهم في إرساء قاعدة الإستقرار المالي والنقدي، سيما أن صافي الموجودات الخارجية يفوق هيكليا المجمع النقدي M_2، حيث بلغت نسبة الموجودات الخارجية إلى M_2 ما يعادل 135.6% نهاية 2012 مقابل 85.58% نهاية 2004.

كما نجد أن نسبة النقود الورقية من M_2 سجلت إنخفاضا طفيفا بين سنتي 2001 و2002 مقارنة بسنة 2000، حيث وصلت النسبة على التوالي إلى 23.33% و 22.90% من الكتلة النقدية M_2 مقابل 23.95% سنة 2000؛ وهذا يعني أن هناك ضعفا في مستوى اللجوء إلى الوسائل البنكية الأخرى لإجراء المبادلات، كما عرفت سنتي 2003 و 2004 إرتفاعا ضعيفا في نسبة النقود الورقية إلى M_2 حيث كانت النسبة على التوالي 23.68% و 24.00%، الأمر الذي يعتبر مؤشرا إيجابيا نوعا ما، سواء تعلق الأمر بالإستقرار المالي الأفضل، أو التطور في سعر صرف الدينار وتشجيع الوساطة المصرفية في تخصيص الموارد والتحول الفعال نحو جلب الإدخار، كما يتبين أيضا تفضيل حيازة الأوراق والقطع النقدية في المبادلات وغياب الثقة في وسائل الدفع الأخرى، ثم نلاحظ أنها عادت للإنخفاض حتى سنة 2007 حيث بلغت نسبة 22.61% سنة 2005 و 22.40% سنة 2006 و21.43% سنة 2007.

عاودت نسبة النقود الورقية من M_2 الإرتفاع منذ سنة 2008 حتى سنة 2011 حيث وصلت النسبة إلى 27.0% سنة 2011، الأمر الذي يبين أن تفضيل الأسر للأرصدة النقدية لا يزال يميز سلوكات الطلب النقدي في الجزائر، في الوقت الذي أصبح فيه تحديث أنظمة الدفع (نظام التسويات الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة ونظام المقاصة الإلكترونية) فعليا منذ السداسي الأول من سنة 2006. إذ بدأت نتائج برنامج تحديث البنى التحتية المالية تصبح فعلية في مجال التنمية المالية . حيث يعالج نظام المقاصة عددا متزايدا من العمليات (9.32 مليون عملية في سنة 2008 مقابل

6.93 مليون عملية سنة 2007).[12] أما سنة 2012 وسنة 2013 فنلاحظ أنه حدث فيها استقرارا لنسبة النقود الورقية من M_2 مع العلم أنها إنخفضت عن سنة 2011 إنخفاضا بسيطا جدا، الأمر الذي يؤكد أن هذه الظاهرة ميزة السلوكات النقدية للأسر والمؤسسات التي لا زالت تفضل النقد الورقي، رغم عصرنة أنظمة الدفع، وعلى العموم فإنه يمكن القول أن مساهمة النقود الورقية في الكتلة النقدية M_2 تعتبر ضعيفة نسبيا بمتوسط 24% إذا ما قارناه بالنقود الكتابية (الودائع تحت الطلب).

أما بالنسبة للودائع تحت الطلب يلاحظ أن نسبتها في السنوات الأولى بين 2001 و2003 كانت شبه ثابتة حيث انحصرت نسبتها من الكتلة النقدية بين معدل 25.91% و26.75%، إلا أن هذه النسبة بدأت في الإرتفاع منذ سنة 2004 حيث بلغ معدل مساهمة الودائع في الكتلة النقدية M_2 نسبة 35.43%، وتواصل هذا الارتفاع حتى سنة 2008، حيث بلغ 37.24% سنة 2005 و43.43% سنة 2006 وكانت أكبر قيمة له سنة 2007 وسنة 2008 حيث بلغت نسبة المساهمة في الكتلة النقدية على التوالي 49.29% و49.24%.

ويفسر هذا الارتفاع المتزايد في الودائع تحت الطلب بالتراكم المتزايد للإدخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات، إذ يبين هيكل الودائع سنة 2007، أن الودائع تحت الطلب في البنوك والخزينة والحسابات الجارية البريدية تمثل 62.54% من مجموع الودائع مقابل 55.84% في نهاية ديسمبر 2006. وهو الأمر الذي يؤكد الاتجاه التصاعدي مقارنة مع نسبة 33.89% المسجلة سنة 2003، الأمر الذي يؤكد أن الاتجاه التصاعدي ذي الطابع الهيكلي للودائع تحت الطلب في هيكل وسائل عمل البنوك في السنوات الأخيرة يبدوا مرتبطا بالارتفاع الهام في الودائع تحت الطلب الخاصة بالقطاع العمومي في ظل ظرف يتميز بفائض السيولة على مستوى السوق النقدية بين البنوك. وعلى العكس من ذلك يبين

[12] محمد لكصاسي، 15 أكتوبر 2009: **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ص 15.

تطور هيكل الودائع مدى التراجع الواضح في حصة الودائع لأجل بالدينار إلى 32.58% نهاية 2007 مقابل 37.71% نهاية 2006، و 59.29% نهاية 2003.

بعد الارتفاع الذي عرفته نسبة الودائع تحت الطلب نجد أنه بدأ الإنخفاض في هذه النسبة سنة 2009 حيث بلغت 43.47% على خلاف النسبة المحققة نهاية 2008 والتي بلغت 49.24%، ويرجع هذا الإنخفاض بالأساس إلى التقلص الكبير في ودائع قطاع المحروقات والتي انخفضت بـ – 26.63%. الأمر الذي يعكس أثر الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية على الوضع النقدي للمؤسسات في هذا القطاع الذي بدأت تعرف فيه قدرة التمويل تآكلا، في ظرف يتميز بتنفيذ برنامج هام للاستثمار. إلا أن الملاحظ أنه بعد سنة 2009 بقيت النسبة مستقرة نوعا ما عند معدل 43.37% و 42.28%، وهذا الإستقرار يعود إلى الاستراتيجيات التي تبنتها السياسة النقدية فيما يخص معايير الصلابة المالية خاصة بعد الإنخفاض في أسعار المحروقات.

أما بالنسبة لأشباه النقود (وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، فهي تمثل ما يسمى بالسيولة المحلية) فنلاحظ أنها سجلت إرتفاعا محسوسا في السنوات 2001 و2002 و2003، حيث أنها أصبحت تمثل نسبة كبيرة من الكتلة النقدية وهذه النسبة على التوالي هي: 49.92% -51.19% – 50.19%، وذلك مقابل نسبة 38.24% سنة 2000، الأمر الذي يبين لنا أن هناك ارتفاعا كبيرا في نسبة أشباه النقود وهذا الإرتفاع مرده زيادة حصة التوظيفات لأجل والودائع بالعملة الصعبة، والتي ساهمت بنسبة قوية في نمو أشباه النقود مقارنة بالنقود الورقية والكتابية، أما سنة 2004 فقد عرفت تراجعا في نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية ومرد ذلك الإرتفاع هو الإنخفاض الذي حصل على مستوى الودائع بالدينار حيث انخفضت قيمة الودائع من 1553.2 مليار دج سنة 2003 إلى 1365.5 مليار دج سنة 2004، ورغم ذلك بقيت قيمة أشباه النقود تحتل المرتبة الأولى في مكونات الكتلة النقدية بنسبة 40.15%.

كما سجلت الودائع بالعملة الصعبة إرتفاعا بوتيرة سنوية تقدر بـ 5.89%حيث انتقلت من 218.8 مليار دج سنة 2004 إلى 231.7 مليار دج سنة 2005. وكذلك الودائع لأجل عرفت نموا جيدا في السداسي الأول من سنة 2005 مقارنة بالسداسي الأول سنة 2004، والتي تشكل نسبة 86.6% من مجموع أشباه النقود سنة 2005، إلا أنها عرفت انخفاضا مقارنة بالسنوات الأربع السابقة، كما إستمرت نسبة أشباه النقود من الكتلة النقدية بالإنخفاض حتى سنة 2008، حيث تراجعت إلى 34.17% سنة 2006 و29.37% سنة 2007 و28.62% سنة 2008. ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض معدل نمو الودائع لأجل بالدينار، أما الودائع بالعملة الصعبة فقد عرفت استقرارا في هذه الفترة. وهذا التغير في هيكل الودائع يرجع إلى تغير سلوك الأعوان الاقتصاديين، ومن ثم على هيكل الادخار المالي.

وبالنسبة لسنة 2009 فنلاحظ ارتفاعا طفيفا في نسبة مساهمة أشباه النقود من الكتلة النقدية حيث وصلت النسبة إلى 31.05% مقابل 28.62%، وترجع هذه الزيادة إلى الزيادة في الودائع بالعملة الصعبة، أما بعد سنة 2009 فنلاحظ أن نسبة مساهمة أشباه النقود انخفضت، إلا أنها بقيت مستقرة عند معدل 30% في السنوات 2014 و 2011 ومرد ذلك هو الارتفاع الذي حصل على مستوى الودائع تحت الطلب مما قلص في نسبة مساهمة أشباه النقود في الكتلة النقدية.

أما بالنسبة للقروض فهي تعتبر من أهم مؤشرات السياسة النقدية وهي تنقسم إلى قسمين: قروض موجهة للدولة وقروض موجهة للاقتصاد.

نلاحظ أنه بالنسبة للقروض الموجهة للدولة هناك ارتفاعا سنة 2001 وسنة 2002 حيث بلغت قيمة القروض 569.7 مليار دج و578.8 مليار دج على التوالي، الأمر الذي يؤكد اعتماد الخزينة في هذه الفترة على القروض بهدف الإصدار النقدي، خاصة وأنه في هذه الفترة عرفت الجزائر توسعا في برنامج الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي استدعى زيادة الإصدار النقدي. إلا أنه في سنة 2003 نلاحظ انخفاضا في قيمة هذه القروض حيث بلغت قيمتها 423.4 مليار دج؛ أي أنها انخفضت بمعدل

26.83%، ويعزى هذا الإنخفاض إلى التحسن في الإدخار المالي لدى الخزينة ومدفوعاتها لصالح البنوك العمومية، إلا أنه بعد سنة 2003 نجد أن القروض المقدمة للدولة أصبحت ذات إشارة سالبة حيث وصلت سنة 2004 إلى -20.6 مليار دج؛ أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 104.86%، الأمر الذي يبين التراجع في تحويل القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية (حقوق) لدى النظام المصرفي، حيث أنه من سنة 2004 أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا لدى النظام المصرفي (بنك الجزائر والبنوك التجارية) ونتيجة لذلك لا تساهم القروض الصافية في النظام المصرفي للدولة في خلق النقود منذ سنة 2004، لأن ودائع الخزينة العمومية في بنك الجزائر لا تشكل جزءا من الكتلة النقدية M_2.

إستمرت القروض الموجهة للدولة في التراجع حيث كانت كل القيم بعد سنة 2003 سالبة، وهذا التراجع المستمر يعبر عن تحول هذه القروض إلى حقوق تحت تأثير التقلص التدريجي لمديونية الخزينة فجزء منها كان بشكل تسديد مسبق، فضلا عن تراكم الإدخار المالي من طرفها، في ظل وجود الموارد المتزايدة لصندوق ضبط الإيرادات، وهذا الدين الصافي للخزينة العمومية تجاه مجموع النظام المصرفي وصل أقصاه سنة 2010 وذلك بقيمة 3510.9 مليار دج.

أما بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد فقد عرفت إرتفاعا بوتيرة متسارعة حيث بلغت سنة 2001 ما قيمته 1078.4 مليار دج مقابل 993.7 مليار دج سنة 2000؛ أي بمعدل 8.5%، وذلك بعد أن انخفضت سنة 2000 بمعدل 13.6% عن سنة 1999، ويعود هذا الارتفاع بالخصوص إلى الأثر الناجم عن استكمال برنامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية، كما تميزت أيضا سنة 2002 بدفعة جيدة للقروض حيث بلغت 1266.8 مليار دج؛ أي بنسبة زيادة 17.47% عن السنة السابقة، كما أدت السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد من 1266.8 مليار دج إلى 1380.2 مليار دج؛ أي بنسبة نمو بلغت 8.95%، في إطار

تحسن ظروف تمويل الاستثمار،[13] والذي استقطب في القطاع الخاص نسبة 42.64% من مجموع القروض الاقتصادية. وقد استمر هذا الارتفاع حيث وصلت قيمة القروض للاقتصاد سنة 2004 قيمة 1535 مليار دج؛ أي بمعدل ارتفاع قدره 11.21% مقارنة بالسنة السابقة، كما تميزت هذه السنة بعودة ضعيفة للبنوك إلى نشاط تقديم القروض، أما بالنسبة لسنة 2005 فقد بلغ معدل النمو 15.94% وهو أكبر من المعدل المحدد من قبل مجلس النقد والقرض الخاص بمعدل نمو قروض الاقتصاد والذي يتراوح بين 13% و 14% لسنة 2005، ويعود ذلك إلى ارتفاع قروض القطاع الخاص.

كما نلاحظ أن الارتفاع استمر أيضا سنة 2006 حيث بلغت قيمة القروض للاقتصاد 1905.4 مليار دج؛ أي بمعدل نمو 7.05%مقارنة بسنة 2005، إذ إن توزيع هذه القروض حسب القطاعات (القطاع العام والخاص) يبين أن النسبة الكبيرة في الزيادة هذه السنة منحت للقطاع الخاص، الأمر الذي يبين توجها جديدا في السياسة النقدية للدولة حيث وصلت قيمة القروض الموجهة للقطاع الخاص هذه السنة 1058مليار دج؛ أي بنسبة 55.53%من إجمالي قروض الاقتصاد وذلك بمعدل نمو قدره 17% مقارنة بالسنة السابقة، أما بالنسبة للقطاع العام فقد عرف انخفاضا ضعيفا حيث بلغت نسبته 44.47% من قيمة القروض الموجهة للاقتصاد، أما بالنسبة لمعدل النمو المسجل في القروض الموجهة للاقتصاد سنة 2006 فهو أقل بكثير من المعدل الذي حدده قانون النقد والقرض والذي يتراوح هذه السنة بين 14% و15%.[14]

أما في سنة 2007 فقد بلغت قيمة القروض الموجهة للاقتصاد 2205.22 مليار دج، أي بمعدل نمو قدره 15.73% عن سنة 2006، وهذا النمو المرتفع يعود إلى الوتيرة المسجلة في السداسي

[13] إكن لونيس، 2011/2010: **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)**، مذكرة ماجستير غ م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3، الجزائر، ص207.

[14] Banque d'Algérie, juillet 2007, op.cit, p8.

الثاني من سنة 2007 حيث بلغ معدل الزيادة 9.26% مقارنة بالسداسي الثاني لسنة 2006 حين كان معدل الزيادة 6.51%. كما نلاحظ في هذه السنة أنه بقي الجزء الأكبر من القروض موجها للقطاع الخاص وذلك بنسبة 55.15%.إلا أن القروض المقدمة للقطاع العام تبقى تحوز على نسبة كبيرة تقارب النصف في إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد. إلا أن أهم ما يمكن ملاحظته في سنة 2006 و2007 هو أن هناك تغيرا في توزيع القروض حسب المدة حيث نلاحظ أن نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل بدأت تتجاوز 50% من إجمالي القروض، ويتعلق الأمر هنا باتجاه جديد بدأ منذ سنة 2006،[15] يعود سبب التطور الهام في القروض طويلة الأجل إلى تمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه وأيضا شراء السكن والسلع المعمرة الأخرى من طرف الأسر. وفيما يخص القروض الرهنية، فقد انتقل قائمها من 94 مليار دج نهاية 2006 إلى 110.6 مليار دج نهاية 2007.[16]

إستمر نمو القروض الموجهة للاقتصاد بمعدل كبير وذلك سنة 2008 حيث وصل معدل النمو إلى 18.60% مقابل 15.7% سنة 2007،[17] حيث إرتفعت القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة بوتيرة أعلى بشكل طفيف سنة 2008 (12.5%) مقارنة مع ما تم تسجيله سنة 2007 (11.5%).[18] حيث تلعب المصارف العمومية دورا هاما في تمويل المؤسسات العمومية وكذا توزيع القروض إلى القطاع الخاص. كما نلاحظ ثباتا نسبيا في توزيع القروض حسب القطاعات بين سنة 2008 وسنة 2007، كما بقيت القروض الموزعة للمؤسسات الخاصة والأسر مهيمنة بنسبة

---

[15] بنك الجزائر، 13 جويلية 2008: تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، ص6.

[16] بنك الجزائر، أكتوبر 2008: تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ص6.

[17] الأمر الذي يجب الإشارة إليه في هذه السنة أن انتعاش القروض الموجهة للاقتصاد هذه السنة ترافق مع بداية انخفاض الكتلة النقدية M_2

[18] بنك الجزائر، 15 أكتوبر 2009: تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص13.

54.05% من مجموع القروض المصرفية في نهاية سنة 2008 مقابل 55.15% نهاية 2007، مع ذلك، ومع تسارع إنجاز وحدات تحلية ماء البحر والمركز الحراري في حجوط (مالية المشروع) فضلا عن الإستثمارات الهامة لشركة سونلغاز الممولة عن طريق القروض للقطاع العمومي وهي أعلى (21.5% سنة 2008 مقابل 16.6% سنة 2007) من الزيادة في القروض للقطاع الخاص(16.3% سنة 2008 مقابل 15%سنة 2007).[19]

سجلت القروض الموجهة للاقتصاد تطورا مواتيا متصلا بتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء. بالفعل، تعتبر حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل منذ 2006، أعلى من حصة القروض قصيرة الأجل (54.53% نهاية 2008 مقابل 53.47% سنة 2007 و51.95% نهاية 2006). كما ساهمت الزيادة في القروض الرهنية والقروض الممنوحة للأسر لتمويل سلع معمرة أخرى في الاتجاه التصاعدي. فقد انتقلت القروض الرهنية من 110.6 مليار دج نهاية 2007 إلى 127 مليار دج نهاية 2008؛[20] أي بمعدل ارتفاع يقدر بـ14.82%. كما يعتبر نمو القروض متوسطة وطويلة الأجل، ظاهرة لابد منها لإحداث تناغم مع الطابع المواتي لشروط التمويل المصرفي للاقتصاد الوطني.

كما سجلت القروض الموجهة للاقتصاد سنة 2009 ارتفاعا مستمرا حيث وصلت قيمة القروض 3086.5 مليار دج؛ أي بمعدل 18% وهو قريب من معدل السنة السابقة حتى وإن انخفض قليلا عنه (18.6% سنة 2008 مقابل 18% سنة 2009)، كما أن نسبة القروض الموجهة للقطاع العام انخفضت من 54.05% سنة 2008 إلى 51.88% ومع ذلك يبقى تعزيز إنعاش القروض للاقتصاد، طالما أن معدل نمو الكتلة النقدية بلغ 3.29%، ومن ناحية المعدل المستهدف من قبل قانون النقد والقرض لنمو القروض الموجهة للاقتصاد فإننا نلاحظ أن هذا المعدل بعيد نوعا ما عن المعدل المحدد والذي يتراوح بين22% و23%.[21]

---

[19] بنك الجزائر، مرجع سابق، ص13

[20] المرجع والصفحة نفسهما

[21] Banque d'Algérie, juillet 2010: **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, op.cit, p 181.

انخفض معدل نمو القروض الموجهة للاقتصاد سنة 2010 حيث بلغ 5.88% مقابل 18.00% سنة 2009، إلا أنه ورغم انخفاض معدل النمو فإن قيمة القروض بقيت في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت من 3086.5 مليار دج سنة 2009 إلى 3268.1 مليار دج سنة 2010، إلا أن الملاحظ سنة 2010 هو انخفاض طفيف في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص والتي وصلت إلى 49.80% مقابل 51.88%سنة 2009، كما نلاحظ أن هناك ارتفاعا في نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل حيث بلغت نسبتها 59.89% مقابل 57.25% سنة 2009، وهذا ما يفسر بالاتجاه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.

بالنسبة لسنة 2011 فقد ارتفعت نسبة نمو القروض الموجهة للاقتصاد حيث وصلت 14.01% مقابل 5.88% سنة 2010، وبالنسبة للجانب القطاعي فقد ارتفعت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص حيث وصلت إلى 53.25% مقابل 49.80% في السنة السابقة حيث أن الارتفاع الأكبر كان في القروض العقارية والتي ارتفعت بمعدل 12% لتصل إلى 74% من إجمالي القروض الموجهة للأسر، موازاة مع ذلك فإن حصة القروض قصيرة الأجل في انخفاض لصالح القروض متوسطة وطويلة الأجل إذ بلغت هذه الأخيرة نسبة 63.43% مقابل 36.57% للقروض قصيرة الأجل نهاية 2011. إن حيوية التمويل متوسطة وطويلة الأجل للمشاريع الاستثمارية، سيما عن طريق التجمعات المصرفية التي تعزز بواسطة تمديد آجال نضج التمويل المصرفي. من جهة أخرى، فإنه في ظرف يتميز بالنمو القوي في القروض الموجهة للاقتصاد، فقد انخفض متوسط معدل الفائدة المرجح حسب نوع القروض بشكل طفيف في السداسي الثاني لسنة 2011. بهدف تعزيز دور قناة القرض.

استمرت القروض الموجهة للاقتصاد في الارتفاع بوتيرة متسارعة جدا في السنوات 2012 – 2013 –2014 حيث بلغ معدل النمو بين 15.6% و20.26% في الثلاث سنوات الأخيرة كما بقيت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص في نفس المستوى، إلا إن المهم في هذه الفترة هو ارتفاع وتيرة القروض المتوسطة وطويلة الأجل والتي تجاوزت قيها معدلات النمو 72.40% وهي أعلى معدلات منذ

الاستقلال، الأمر الذي يؤكد أن التوجه العام للدولة يأخذ منحى الإهتمام بتمويل الاستثمار، وكذا تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار المساعي الرامية إلى التخفيف من اعتماد الدولة على قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاعا كثير التذبذب. إلا أن استمرار ديناميكية القروض المقدمة للاقتصاد يتضمن مخاطر ممكنة قد تخل بالاستقرار المالي والتي ينبغي على الأدوات الجديدة للإشراف المصرفي في إطار توجه إشرافي من زاوية المخاطر أن تأخذها بعين الاعتبار.

أما عن تقسيم القروض حسب الآجال في الفترة 2001–2014 فنلاحظ أن هناك توسعا كبيرا في مستوى القروض متوسطة وطويلة الأجل على حساب القروض قصيرة الأجل وذلك يدل على الدور الذي تسعى الدولة لتحقيقه في مجال دعم المؤسسات والاستثمارات في إطار تقليل اعتماد الدولة على قطاع المحروقات.

كما نجد أن نسبة لقروض الموجهة للقطاع العام في الفترة 2001–2014 بقيت مرتفعة رغم أنه في السنوات الأخيرة تراجعت قليلا، مما يعكس أهمية القطاع العام في الحياة الاقتصادية، ويعتبر هذا الخلل من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، حيث لا تزال نوعية الوساطة المالية تشكل مصدر قلق رئيسي للمؤسسات، فالموارد المالية المجمعة لدى الجهاز المصرفي تقريبا تعادل الضعف في أغلب السنوات ويعبر ذلك عن الإفراط الكبير في السيولة.

وفي إطار تحليل مؤشرات السياسة النقدية نلاحظ من خلال بيانات الجدول 01 أن هناك ارتفاعا كبيرا في قيمة الموجودات الخارجية الصافية، فمن المعلوم أن الموجودات الخارجية الصافية في الجزائر ترتبط أساسا بمداخيل قطاع المحروقات، الأمر الذي جعل احتياطات الصرف الرسمية التي يحوزها بنك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي، كما أن تنقيد الموارد بالعملات الأجنبية المرحلة إلى الجزائر والمتنازل عنها لبنك الجزائر بقوة القانون فيما يتعلق بإيرادات صادرات المحروقات، تفسر بوضوح هذه السببية، حيث نلاحظ من خلال منحنى تطور قيم الموجودات الصافية، أن هناك ارتفاعا بوتيرة متزايدة، إلا

أن هذا الارتفاع يختلف من سنة إلى أخرى، إذ يخضع هذا الاختلاف بالدرجة الأولى لوضعية قطاع المحروقات الذي يعرف تذبذبا في الأسعار.

إن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال بداية تحليل قيمة الموجودات الصافية هو الظاهرة النقدية الجديدة التي ميزت هذه المرحلة وهي أن قيمة الموجودات الصافية فاقت قيمة النقود M_1، وهذا ما لم نلاحظه قبل هذه الفترة حيث بلغت قيمة النقود M_1 مبلغ 1238.5مليار دج مقابل 1310.8 مليار دج للموجودات الصافية.

سجلت سنة 2001 ارتفاعا كبيرا في قيمة الموجودات بنسبة نمو قدر ب68.93% مقارنة بالسنة السابقة، إلا أن معدل نموها انخفض سنة 2002 لكن قيمة الموجودات لازالت في ارتفاع مستمر حيث وصلت قيمتها إلى 1755.7 مليار دج، أما بالنسبة لمعدل النمو فقد استقر في السنوات 2002، 2003، 2004،2005، بين معدل 33% و34%، وقد ارتفع معدل النمو في سنتي 2007 و2008 حيث بلغ 34.46% و 38.18% وذلك ناتج عن ارتفاع كبير في أسعار المحروقات حيث بلغ متوسط سعر البرميل لسنة 2008 قيمة 99.9 دولار.

انخفض معدل نمو الموجودات الصافية سنة 2009 حيث وصل إلى أدنى معدل له منذ سنة 2001 وهو 6.23%، ومرد ذلك هو الصدمة المالية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، إلا أنه سرعان ما عاود معدل نمو الموجودات الخارجية الصافية الارتفاع سنة 2010 و2011 حيث بلغ معدل النمو 10.20% و16.05% على التوالي. إلا أن هذا الارتفاع في معدل النمو للموجودات الصافية لم يدم، فقد انخفض المعدل إلى 7.30% و1.90% و 3.34% سنتي 2012 و2013 و2014 وسبب ذلك هو الانخفاض النسبي في أسعار المحروقات.

المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر

حتى يتم الحصول على نتائج علمية أكثر دقة وأكثر تفسيرا فانه سيتم لاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية التي تساعد على تفسير العلاقة بين السياسة النقدية وميزان المدفوعات، ولذلك فانه سيتم أولا تعريف النموذج والمتغيرات التي سيتم استخدامها في الدراسة.

أولا: النموذج المستخدم في الدراسة

سيتم تصميم النموذج بناءً على النظرية الكينزية، النظرية النقدية والمتمثلة في نموذج (Oladipupo & Onotaniyohuwo ,Magee 1976) كما يلي:

$$BP = f(ER, M_2, BIP, INF, EI) \dots\dots..01$$

حيث يكون الشكل الرياضي بالصيغة الخطية للنموذج كما يلي:

$$BP = \propto_0 + \sum\sum_{j=1}^{n} \propto_{ji} X_{jt-1} + U_t \dots\dots\dots 02$$

أي:

$$BP = \propto_0 + \propto_1 ER + \propto_2 M_2 + \propto_3 BIP + \propto_4 INF + \propto_5 EI \dots\dots..03$$

حيث:

$$\propto_1 < 0, \propto_2 < 0, \propto_3 > 0, \propto_4 < 0, \propto_5 < 0.$$

أما الصيغة غير الخطية فهي كما يلي:

$$BP = e^{\propto_0 + \propto_1 ER + \propto_2 M_2 + \propto_3 BIP + \propto_4 INF + \propto_5 EI} \dots\dots\dots 04$$

ويمكن تحويل الصيغة غير الخطية إلى صيغة خطية باستخدام اللوغاريتم كما يلي:

$$IN(BP) = IN(\propto_0) + \propto_1 IN(ER) + \propto_2 IN(M_2) + \propto_3 IN(BIP) + \propto_4 IN(INF) + \propto_5 IN(EI) \dots\dots.05$$

حيث يمثل: BP المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات؛ $\propto$: الحد الثابت؛ U_t : حد الخطأ.

X_t: المتغير المستقل والمتمثل في (EI سعر الفائدة (معدل تكلفة التمويل)، RBIP الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مَعَ العِلْم أنَّه تَمَّ اعْتِمَاد مؤَشِّر الأَسْعَار عَلَى أسَاس قَاعِدَةِ 1989. حَيْث تَمَّ حِسَاب النَّاتِج الداخلي الحقِيقي باستخدامِ العَلاَقَةِ التَّالِيَة:

$RPIB = (PIB/CPI).100$، M1 عرض النقد، INF معدل التضخم، ER سعر الصرف): U_t مَصْفوفَة الخطأ العشوائي.

ثانيا: تحديد الإشارات المسبقة للمعالم

يتم تحديد الإشارات المسبقة لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم الدوال، والتي على أساسها يتم تقييم المقدرات المتحصل عليها لمعالم النموذج، ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن إشارة المعاملات تكون كما يلي:

α_0: مقدار ثابت يوضح مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات عندما تكون المتغيرات المضمنة في النموذج تساوي الصفر، ومن التوقع أن يأخذ الإشارة الموجبة أو السالبة $\alpha_0 > 0, \alpha_0 < 0$.

α_1: نسبة التغير في ميزان المدفوعات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة. ومن المتوقع أن يأخذ اشارة سالبة $\alpha_1 < 0$.

α_2: نسبة تغير ميزان المدفوعات عندما تتغير كمية النقود بوحدة واحدة $\alpha_2 = \Delta M_2 / \Delta BP$، والعلاقة بينهما عكسية $\alpha_2 < 0$.

α_3: نسبة التغير ميزان المدفوعات عندما يتغير الناتج الحقيقي بوحدة واحدة، ومن المتوقع أن يأخذ إشارة موجبة $\alpha_3 > 0$.

α_4: نسبة التغير ميزان المدفوعات عندما يتغير التضخم بوحدة واحدة، ومن المتوقع أن يأخذ إشارة سالبة $\alpha_4 < 0$.

α_5: المردود السالب لمعدل تكلفة التمويل على ميزان المدفوعات كلما زادت تكلفة التمويل انخفضت قيمة ميزان المدفوعات لذلك العلاقة بينهما سالبة $\alpha_5 < 0$.

ثالثا: اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية

هناك العديد من الاختبارات التي تسمح لنا بتحديد هل السلاسل الزمني مستقرة أم لا إلا أن أفضلها وأكثرها استعمالا هو اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) واختبار فليب براون، لذلك سيتم اعتماد (ADF) ، بالاستعانة ببرنامج Eviews 08.

جدول رقم: (02) نتائج اختبار "ADF " للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة

اختبار ديكي فولر الموسع ADF						
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل	درجة التأخير
RBIP	0.012673	-3.230958	-4.372203	-0.238552		00
BP	-2.050782	-1.974900	-5.438284	-4.771538		01
ER	-1.804579	0.315692	-2.651683	-3.696167		02
M2	- 2.422087	3.116478	2.053557	-3.912476		03
Inf	-1.317151	-1.850557	-4.987689	-4.931138		00
IR	-1.445050	-2.692680	-2.109730	-3.581432		00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 08

من خلال البيانات المبينة في الجدول 02 نلاحظ أن السلاسل المدروسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفروق الأولى الأمر الذي يؤكد أن لها جذر وحدة ومتكاملة من الدرجة$I_{(1)}$. مما يسمح بتطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يشترط أن تكون السلاسل المستخدمة في الدراسة مستقرة في نفس المستوى.

رابعا: التكامل المشترك

ظهرت تقنية التكامل المشترك (Cointegration) في أواسط الثمانيات من القرن الماضي، وهذا من طرف Granger سنة 1983، ثم Engel وGranger سنة 1987، ولقد اعتبره الكثير من

الاقتصاديين كمفهوم جديد وله أهمية كبرى في القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية.[22] والملاحظ هنا أن شروط اختبار التكامل المشترك محققة وذلك لأن درجات التكامل للسلاسل من نفس الدرجة؛ أي أن المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة.

جدول رقم (03): اختبار Johansen للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic Trace	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.900018	156.8832	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.830523	103.9196	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.714764	63.09371	47.85613	0.0010
At most 3 *	0.552309	34.24161	29.79707	0.0144
At most 4 *	0.381081	15.75762	15.49471	0.0456
At most 5 *	0.185624	4.722663	3.841466	0.0298
Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 08

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 05% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0؛ أي وجود علاقة للتكامل المتزامن. من جهة أخرى، يتضح أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r = 5$ عند مستوى معنوية 05%؛ وهذا يعني أن ميزان المدفوعات متزامن مع بقية المتغيرات؛ أي وجود توليفة خطية ساكنة ميزان المدفوعات ومتغيرات السياسة النقدية المستخدمة في الدراسة، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها. وطالما أن هناك علاقة طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات ومتغيرات السياسة النقدية والناتج المحلي، إذن لابد من تقدير مدى واتجاهات المتغيرات المستقلة على ميزان المدفوعات، حيث تشير القيم المقدرة لمعاملات المتغيرات التفسيرية إلى المرونات طويلة الأجل.

[22] Régis Bourbonnais, 2006: Econométrie, Dunod, Paris, p 232- 275.

من خلال الجدول(4) اللاحق يتبين أن النموذج المقدر يتمتع بمعنوية حيث أن القيمة الاحتمال الخاصة بالنموذج تساوي 0.0000 مما يؤكد على معنوية النموذج ككل.

جدول رقم (04): نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك لـ

Engle و Granger طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-25.95790	7.277602	-3.566821	0.0021
INF	-0.615374	0.184610	-3.333374	0.0035
ER	-0.098708	0.053357	-1.849971	0.0799
IR	1.114990	0.593105	1.879918	0.0755
M2	-0.007911	0.000880	-8.989478	0.0000
RBIP	0.069887	0.007850	8.902370	0.0000
R-squared	0.895302	F-statistic		32.49503
Durbin-Watson stat	2.024976	Log likelihood		-66.58378
Prob(F-statistic)	0.000000			
اختبار استقرار الحد البواقي				
الاحتمال	إحصائية (t)	إحصائية اختبار ديكي فولر الطور		
0.0006	-4.935300	القيم الحرجة		
	-3.737853	%1		القيم الحرجة
	-2.991878	%5		
	-2.635542	%10		
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (LL=2(Statistic =2.773044 (0.2499)				
Jarque-Bera normality test (JB(Statistic = 1.644492 (0.439444)				
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity in the residuals.ARCH F-statistic=0.225143(0.6251)				
* significant at 1%, ** significant at 5%,				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 08

أما قيمة معامل التحديد فهي تعادل 0.89؛ أي أن متغيرات النموذج تفسر 89% من التغيرات في ميزان المدفوعات كما بين اختبار Jarque-Bera بأن توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار جاك بيرا أكبر من 05%، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار ARCH كانت أكبر من 05% مما يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، أما بالنسبة

لاختبار Correlation LM فقد كانت قيمته الاحتمالية أكبر من 05% الأمر الذي ينفي وجود ارتباط ذاتي، أما إحصائية داربن واتسن (DW) فهي تقع ضمن المنطقة التي تؤكد أنه لا وجود لارتباط ذاتي.

وبما أن النموذج مقبول إحصائيا فيمكن تقدير المعادلة كالتالي:

$$BP = -25.95 + -0.09ER + -0.08M_2 + 0.07RBIP + -0.61INF + 1.11EI.. (06)$$

نلاحظ أن قيمة الثابت سالبة؛ أي أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز في حالة غياب أثر متغيرات السياسة النقدية والناتج المحلي.

إشارة معامل سعر الصرف سالبة وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أنه ارتفاع سعر الدولار بوحدة واحدة يثر على ميزان المدفوعات بـ 0.09- وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، إلا أن هذا الأثر ضعيف جدا لأن سعر الصرف في الجزائر في هذه السنوات تميز بالاستقرار نظرا للاستقرار الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ سنة 2000 جراء ارتفاع أسعار النفط.

قيمة معامل الكتلة النقدية سالبة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية إلا أن تأثير الكتلة النقدية على ميزان المدفوعات ضعيف جدا.

تأثير الناتج المحلي على ميزان المدفوعات موجب وهو موافق للنظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع الناتج المحلي بوحدة واحدة يؤثر على ميزان المدفوعات بقيمة 0.07.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد كانت إشارته سالبة وهو ما تؤكده النظرية الاقتصادي، حيث أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وميزان المدفوعات حيث أن ارتفاع التضخم يؤثر على ميزان المدفوعات بقيمة 0.61-.

نلاحظ أن قيمة معامل معدل الفائدة موجبة وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية، وهذا سببه أن القطاع البنكي في الجزائر لا يزال يعاني من ضعف كبير خاصة في التسيير، ومعدلات الفائدة في البنوك الجزائرية لازالت تخضع لقرارات ارتجالية غير مدروسة.

من خلال نموذج انجل قرانجر يتأكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وميزان المدفوعات، حيث يقوم منهج أنجل قرانجر على مرحلتين: الأولى تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. والثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطئة لفترة واحدة. وحتى يتم اعتماد اختبار نموذج تصحيح الخطأ لابد من التأكد من استقرارية بواقي انحدار التكامل المشترك. وبعد التحقق من ذلك في اختبار التكامل المشترك.

بعد أن تم الاحتفاظ بالبواقي واختبار مدى سكونها، وبما انه قد توفرت فيها خاصية السكون (وهذا ما يبينه الجدول السابق). وبالتالي فقد تم إدخالها في معادلة المدى القصير بفترة إبطاء واحدة بعد تحويل بقية المتغيرات إلى متغيرات ساكنة، ثم تم تقدير النموذج المسمى بنموذج تصحيح الخطأ لأنجل وقرانجر، والجدول (5) الآتي يبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

حيث يتضح من خلال الإحصائيات التي يحملها سلامة النموذج إحصائيا بشكل عام حيث تظهر إحصائية (Durbin-Watson) معنوية عند 05%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في حالة إدراج المتغير المبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري. وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات كما هو مبين في الجدول أعلاه، ومنه نجد أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي، مثل شروط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera)، وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار (LM) حتى الدرجة الثانية، وعدم وجود اختلاف تباين حتى الدرجة الثانية باستخدام (ARCH test).

ومن خلال نتائج اختبار تصحيح الخطأ لأنجل قرانجر نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ ETC(-1) عند مستوى الدلالة 01% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد أيضا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في المعادلة (06)، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.921634-) إلى أن

ميزان المدفوعات يصحح من إختلالات في كل فترة ماضية بنحو 92.16%؛ أي أنه عندما تنحرف قيمة توازن ميزان المدفوعات خلال المدى القصير في الفترة (t–1) عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 92.16% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t) ، ومن ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعت تعديل عالية نحو التوازن؛ بمعنى أن ميزان المدفوعات يستغرق مايقارب 13 شهرا باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة.

جدول رقم (05): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لديناميكية العلاقة قصيرة الأجل لدالة ميزان المدفوعات بطريقة (Engle- Granger two step method)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.207349	1.449854	-0.143014	0.8880
DINF	-0.557116	0.187768	-2.967041	0.0086
DER	-0.160849	0.072296	-2.224847	0.0399
DIR	0.868102	0.187768	1.110449	0.2823
DM2	-0.007603	0.002326	-3.268369	0.0045
DRBIP	0.072807	0.008298	8.774513	0.0000
ECT(-1)	-0.921634	0.275589	-3.344230	0.0038
R-squared	0.868120	F-statistic		18.65091
Durbin-Watson stat	1.986234	Log likelihood		-62.76487
Prob(F-statistic)	0.000001			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (LL=2(Statistic =2.209368 (0.3313)				
Jarque-Bera normality test (JB(Statistic = 1.222688 (0.542621)				
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity in the residuals.ARCH F-statistic=0.632212(0.2152)				
* significant at 1%, ** significant at 5%,				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 08

كما يتبين من خلال اختبار انجل قرانجر أن قيمة معامل التحديد بلغت0.892 الأمر الذي يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 89.2% من التقلبات في ميزان المدفوعات.

عموماً فقد بينت نتائج الدراسة بأن هناك تأثيرا معنوياً وسالباً ومقبولا إحصائياً في المدى القصير لكل من: التضخم وسعر الصرف والكتلة النقدية بالمفهوم الواسع أما بالنسبة للناتج المحلي فأثره موجب

ومعنوي على ميزان المدفوعات حيث تتوافق هذه النتائج بين المدى القصير والمدى الطويل. بينما يقتصر تأثير سعر الفائدة على المدى الطويل حيث أن نتائج تقدير سعر الفائدة لم تكن معنوية أي أنها لا تفسر التغير في ميزان المدفوعات في المدى القصير، كما أن قيمة الثابت أيضا لم تكن معنوية في المدى القصير رغم أنها كانت معنوية في المدى الطويل.

خـاتمة:

إن السياسة النقدية في الجزائر مرت بمحلتين مهمتين: بعد إصلاح 90-10 حيث كان لارتفاع أسعار النفط أثراً كبيراً على توجهات السياسة النقدية، الأمر الذي ساعد على استقرار كبير في السياسة النقدية، كما أن ارتفاع مداخيل الجزائر ساعد على تكوين احتياطيات مهمة، كما أن توجهات السياسة النقدية حدث فيها الكثير من التحسن، خاصة بالنسبة للروض حيث توجهت السياسة النقدية إلى زيادة القروض طويلة الأجل والقروض الموجهة للقطاع العام، بهدف إعطاء نفس جديد للاستثمارات والقطاع العام.

وقد بينت الدراسة التطبيقية أن متغيرات السياسة النقدية ترتبط بعلاقة طويلة الأجل مع ميزان المدفوعات، ومن خلال اختبرا انجل قرانجر في الأجلين الطويل والقصير تبين أن التضخم وسعر الصرف والكتلة النقدية والناتج المحلي لهما تأثير على ميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل، كما أن نست معامل التفسير كانت كبيرة ومتقاربة في الأجلين حيث فاقت الـ85%؛ أي أن المتغيرات التفسيرية المستخدمة في الدراسة تفسر نسبة كبيرة من التغير في ميزان المدفوعات، أما بالنسبة لمعدل الفائدة فقد تبين أن قيمته مخالفة للنظرية الاقتصادية، وأيضا لم تكن معنوية في الأجل القصير.

وعلى ضوء هذا البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

- استغلال فائض السيولة في مشاريع استثمارية منتجة من شأنها أن يقلص من التبعية للخارج؛
- التقليل من معدلات التضخم خاصة التضخم المستورد الذي يعتبر المصدر الأساسي للتضخم في الجزائر؛

- زيادة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، لأن السياسة النقدية تحتاج إلى تنسيق مع السياسة المالية والاستثمارية وغيرها من السياسات الكلية؛ حتى تكون أثر فعالية؛
- العمل على تنويع مصادر السيولة فلا يجب أن يبقى البترول هو المورد شبه الوحيد، خاصة وأن أسعاره متذبذبة؛ الأمر الذي يمكن أن يزيد في استقرارية ميزان المدفوعات خاصة وان الملاحظ أن فاتورة الاستيراد ترتفع من سنة إلى أخرى، إما بسبب زيادة الطلب أو بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية؛
- تحديث وتطوير المنظومة المصرفية الجزائرية، حتى يصبح لمعدل الفائدة دورا فعالا في الاقتصاد الجزائري، وتفعيل دور النقود الالكترونية التي أصبحت ضمن متطلبات عصرنا الرقمي.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

أطروحات:

1. بن يخلف فايزة، 2013/2012: **تقييم سياسات الاصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية "دراسة مقارنة لبعض الدول"**، أطروحة دكتوراه غ م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

مقالات:

2. بلعزوز بن علي، 2003: **انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد 30)، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهر، مصر.

مصادر أخرى:

3. إكن لونيس، 2011/2010: **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة** (2000–2009)، مذكرة ماجستير غ م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3–، الجزائر.

4. محمد لكصاسي، 15 أكتوبر 2009: **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر.
5. بنك الجزائر، 13 جويلية 2008: **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمـام مجلس الأمة.
6. بنك الجزائر، أكتوبر 2008: **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.

مراجع باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

1. Régis Bourbonnais, Econométrie, Dunod, paris, 2006.

مصادر أخرى:

2. Banque d'Algérie, 16avril 2006: **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2005.
3. Banque d'Algérie, juillet 2007: **Evolution Economique et monétaire en Algérie,** rapport 2006.
4. Banque d'Algérie, juillet 2008: **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, rapport 2007.
5. Banque d'Algérie, juillet 2010: **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, rapport 2009.

دراسة تحليلية حول الآثار الاقتصادية والمالية الدولية الناتجة عن جرائم نظم المعلومات

لعريـد نبيلـة

طالبة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة مستغانم، الجزائر

البريد الالكتروني: Laridn1214@gmail.com

ملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان ماهية كل من الإجرام المعلوماتي وخصائصه، وماهية الإجرام المالي وخصائصه، وإبراز العلاقة التي تتجلى بينهما، بإعتبار أن الإجرام المعلوماتي قد مس بدوره كل الميادين لا سيما منها الميدان الإقتصادي، ولا يمكن لأي نوع من الإجرام أيا كانت تسميته أن يتم في وسط بعيد عن التقنية والرقمنة، وهذا ما جعلنا اليوم أمام طفرة متطورة يصعب التعامل معها وأوحت مواجهتها.

وقد بينت نتائج الدراسة، ارتباط كل من الإجرام المعلوماتي بالإجرام الإقتصادي والمالي الدولي، كون أن الإجرام المعلوماتي يعتبر كأحد صور أو أشكال الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي، وأن جرائم المعلوماتية جلها كانت وستظل جرائم إقتصادية تتصدر القائمة.

الكلمات المفتاحية: الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي، الجرائم المعلوماتية، المعاملات الرقمية، الإقتصاد الرقمي، جرائم نظم المعلومات.

Abstract:

This study aims to define both of information criminality and financial crime and its characteristics, and showing what is the relationship between them.

As we know information criminality touched all fields, and also economic field, and it is impossible for any crime type to do far from the technical and the digital ,this made humans today in front of a developed scarce, wich can not deal or face them. the results show that there is a relationship between information criminality and international financial

and economic criminality, since that the information criminality regarded as one of forms of international financial and economic crime .
Key words : internationa financial economic crime - information criminality – the digital economy – crime information systems.

مقدمة:

نرى أن التغيرات الحاصلة في وقتنا الحالي كانت وليدة عصرنا، فلا يخفى على أحد أن كل عصر يتميز بمتغيرات خاصة به، حيث شهد التاريخ البشري فيما قبل، ثورتين هما الثورة الزراعية والثورة الصناعية وتميزت كل منهما بسمات معينة، إلا أن تزايد المعلومات على مر الأزمنة إستدعى الفكر الإنساني إلى البحث عن أساليب أكثر علمية وتقنية، وهذا كله كان عاملا بأن ينتقل إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات، والتي تهدف إلى تحقيق وبناء مجتمع معلوماتي يقوم على أساس مبدأين أساسيين وهما الكفاءة والفاعلية سعيا منه إلى تطوير حجم المعلومات.

فإذا تمحورت إيجابيات شبكة الأنترنت حول تطوير وتحسين المستوى من خلال تجادل المعلومات والمعارف بطريقة يسيرة، فإن سلبياته فاقت ذلك، فأصبح الإنسان يبحث عن البديل في كل المجالات بغية تطوير أسلوبه، ما أدى بدوره إلى خلق مشكلات لا سيما ما أحدثه بسبب ذلك التقارب الذي حققته شبكة الإنترنت، وهنا نكون أمام تلك الأساليب المستحدثة التي غيرت مجرى مختلف النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ما أدى إلى ظهور ذلك المصطلح البارز حديثا وهو الإجرام المعلوماتي أو الجريمة المعلوماتية، فكما لم يخل الميدان السياسي من هذه الظاهرة، أو الميدان الإجتماعي، إحتل الميدان الإقتصادي القسط الأوفر من جرائم نظم المعلومات، فقد كان في السابق الإجرام الإقتصادي محليا، أصبح اليوم عالميا لإرتباطه بتلك الشبكة العنكبوتية العالمية التي تخطت كل الحدود، ونظرا لطبيعة موضوعنا دراسة كل من الإجرام المعلوماتي والإجرام الإقتصادي والمالي الدولي، ساعيا إلى إبراز خصائصهما وعلاقتهما كإحدى مخلفات العولمة. وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما الآثار الاقتصادية الناتجة عن جرائم نظم المعلومات؟

وللإجابة عن إشكالية البحث قسمنا الدراسة إلى محاور أساسية سنتطرق إليه بالتفصيل في متن هذا البحث.

1. الإجرام المعلوماتي:

إن السبب وراء ظهور الإجرام المعلوماتي كان نتيجة إستخدام تلك الشبكة العنكبيوتية العالمية الإنترنت، التي قلبت كل الموازين منذ ظهورها، كما أن الجرائم المعلوماتية تعددت صورها، بعد أن كانت إهتماماتها ذات إتجاهات سياسية وإجتماعية، فقد أخذت وجها آخر إقتصادي، وأن عالم الأعمال والمال الذي كان يقتصر على تلك المعاملات الورقية المحلية، فقد تخطى حدود الدولة الواحدة ليصبح عالميا.

طغت الرقمنة بدورها على جميع المجالات، هذا كله ما دعى العالم الإقتصادي بدوره لم يسلم من مخاوف تلك الأرضية القوية التي رسمتها شبكة الإنترنت.

1.1. تعريف الجريمة المعلوماتية:

أدى ظهور ثورة المعلومات والإتصالات إلى ولادة نوع جديد من المجرمين ساهموا في إظهار جرائم مستحدثة، حيث إنتقلوا بالجريمة من صورتها التقليدية إلى أخرى إلكترونية، ألا وهي الجريمة المعلوماتية، إذ أنه من المستحيل التعامل معها كونها ترتبط بتكنولوجيا حديثة هي تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، كل هذا كان عاملا حال دون التعامل والإحاطة بالجريمة المعلوماتية، فرغم إسراع جهود المختصين والباحثين لمحاولة حصر مفهوم شامل لها، إلا أن تعريفاتهم تباينت ولم يتمكنو من نهج سبيل موحد، فالبعض منهم إستبعد في الأصل وجود تعريف لها، إلا أن حجتهم لم تف بالغرض وهي أن هذا النوع من الإجرام ما هو إلا تقليدي يرتكب بأسلوب إلكتروني، إلا أن كل هذه الآراء لم تقف حائلا أو عائقا أمام أبحاث مقابلة ساعية للتصدي لهذه الظاهرة المستحدثة وتحديد تعريف معين، هذه الجهود إنقسمت بدورها إلى إتجاهات منها من وضع تعريفات ضيقة للجريمة المعلوماتية ومنها من إنتهج طريق التعريف الموسع.[1]

[1] عبد العالي الديربي، محمد صادق إسماعيل، الجرائم الإلكترونية، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2014، ص 40.

من بين التعريفات التي وضعها أنصار الإتجاه الضيق أن الجريمة المعلوماتية هي: "كل فعل غير مشروع يكون العلم بتكنولوجيا الكمبيوتر بقدر كبير لازما لإرتكابه من ناحية وملاحقته من ناحية أخرى"، كما عرفها هذا الإتجاه أيضا بأنها هي: "التي تقع على جهاز الكمبيوتر أو داخل نظامه فقط"،[2] أو هي: "نشاط مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الكمبيوتر أو تلك التي يتم تحويلها عن طريقه".[3]

بينما عكف أصحاب الإتجاه الموسع بأن الجريمة المعلوماتية هي: "الفعل غير المشروع الذي يتورط في إرتكابه الحاسب الآلي أو الإلكتروني، أو هي كل جريمة تتم في محيط أجهزة الكمبيوتر" وينتقد هذا التعريف لأنه ينظر للحاسب الآلي كما لو أنه شخص طبيعي يساهم في قيام الجريمة، فهو يأخذ بتوسع كبير إذ لا يمكن وصف الجريمة المعلوماتية بهذه الصبغة لمجرد أن الحاسب الآلي أو أيا من مكوناته كان محلا للجريمة.[4]

2.1.خصائص الإجرام المعلوماتي:

تنفرد جرائم المعلوماتية بخصائص تميزها عن مختلف الجرائم التقليدية سواء في أسلوبها بإستخدام تلك التقنيات المتطورة أو من حيث طريقة إرتكابها، هذا ما يجعلها مغايرة تماما لتلك الجرائم التقليدية، وتلك الخصائص هي:

- في جميع الأحوال يكون الحاسب الآلي هو أداة ارتكاب الجريمة، وترتكب تلك الجرائم عبر شبكة الإنترنت.[5]

[2] خالد ممدوح إبراهيم، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص:74.
[3] خالد ممدوح إبراهيم، الجرائم المعلوماتية، المرجع السابق، ص:74.
[4] أيمن عبد الله فكري، جرائم نظم المعلومات دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2007، ص:85.
[5] سليمان أحمد فضل، المواجهة التشريعية والأمنية للجرائم الناشئة عن إستخدام شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، دار النهضة العربية، سنة 2007، ص:20.

- إنعدام العنف والجهد العضلي في إرتكابها، إذ لا تتطلب مجودا مجهودا جسديا عنيفا لتنفيذها، والتي يمكن أن ترتكب بمجرد الضغط على زر لإعطاء أمر بإتلاف النظام[6].
- جرائم عابرة للحدود، لا حدود جغرافية لها، ففي عصر الحاسب الآلي ومع إنتشار شبكة الإتصالات العالمية الإنترنت، أمكن ربط أعداد هائلة لا حصر لها من الحواسيب عبر العالم بهذه الشبكة، بحيث يغدو أمر التنقل والإتصال فيما بينها أمرا سهلا، سواء تم ذلك بطرق مشروعة أو غير مشروعة، في هذه البيئة يمكن أن توصف هذه الجرائم بأنها عابرة للدول، إذا غالبا ما يكون الجاني في بلد والمجني عليه في بلد آخر، والضرر المتحصل في بلد ثالث في الوقت نفسه، ما جعل هذا النوع من الجرائم العابرة للحدود شكلا جديدا.[7]
- الهدف منها هو الاستيلاء على المال، أشارت إحدى المجلات المتخصصة في الأمن المعلوماتي إلى أن الرغبة في تحقيق الثراء من بين العوامل الأساسية لإرتكاب الجريمة المعلوماتية، حيث أشارت أن:
  - 43% من حالات الغش المعلن عنها قد بوشرت من أجل إختلاس الأموال؛
  - 23% من أجل سرقة المعلومات؛
  - 19% من أفعال إتلاف؛
  - 15% سرقة وقت الآلة.[8]

2. الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي:

لقد بينا فيما سبق ماهية الإجرام المعلوماتي كظاهرة مستحدثة، لعل أهم ميادينه هو الميدان الإقتصادي، كما لا يفوت أحد أن هذا الأخير لا يخلو من ظاهرة الإجرام، حيث إنتقل من جرائم

---

[6] سليمان أحمد فضل، المواجهة التشريعية والأمنية للجرائم الناشئة عن إستخدام شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، دار النهضة العربية، سنة 2007، ص:20

[7] القاضي جلال محمد الزعبي، القاضي أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية دراسة مقارنة، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2010، ص:91.

[8] عبد العال الديربي، مرجع سابق، ص ص: 49-50.

إقتصادية محلية تتعلق بتحقيق أهداف مالية من خلال معاملاته المختلفة، ها نحن اليوم نشهد جرائم إقتصادية ومالية دولية، لعل أهم هذه الجرائم هو ذلك الذي يتم بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

لقد تطرقت معظم الدراسات والبحوث الخاصة إلى موضوع الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي، وإهتمت به نظرا لحداثته، إلا أن جهودها قد إختلفت على المستويين الإقتصادي أو مستوى علم الإجرام.

1.2. تعريف الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي:

لقد إختلفت التعريفات حول موضوع الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي، نوردها كالآتي[9]:

– يعرف الجرائم الإقتصادية من منطلق الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ويعتمد على نوعين:

- النوع الأول: هي تلك الجرائم التي يرتكبها شخص واحد أو أكثر، بغرض زيادة الربح بشكل قانوني وبموافقة المسؤولين على وضع السياسات أو إتخاذ القرارات؛
- النوع الثاني: هي الجرائم التي يرتكبها أشخاص لحسابهم الخاص ويدعون أن أنشطتهم مالية أو تجارية سليمة غير أن هدفهم الأصلي هو الإحتيال على المستثمرين الأفراد أو المؤسسات الخاصة أو العامة.

– أما مارتينيز بيريز Martinez Pérez فيعرف الإجرام الإقتصادي على أنه: " كل المخالفات المرتكبة من طرف أشخاص ذوي مستوى إجتماعي، إقتصادي عال، الذين يلحقون أضرار أو يعرضون النظام الإقتصادي للخطر بسبب ممارسة أنشطتهم المهنية بإرتكاب جرائم كخيانة الأمانة".[10]

– هناك من يرى أن الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي يمثل مجموعة المخالفات التي تتم في المجال الإقتصادي والمالي والأعمال، من طرف أشخاص ذوي مستوى إجتماعي عال، أو مجموعات تستغل

[9] مختار شبيلي، الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته، دارهومه، الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 2012، ص:21.

[10] مختار شبيلي، الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته، المرجع السابق، ص:22.

مجالات التقدم التكنولوجي وعولمة الإقتصاد وحرية التبادلات دون مراعاة للحدود أو القوانين، وبإستعمال أساليب غير شرعية قصد جني أرباح تلحق أضرارا بالنظم الإقتصادية والسياسية العالمية.[11]

2.2. خصائص الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي:

إنطلاقا من المفاهيم السابقة فإن الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي يتصف بالسمات التالية:[12]

- بيئة الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي في عالم الأعمال والمال والإقتصاد؛
- يستعمل الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي وسائل الحيلة والخداع وخيانة الأمانة والرشوة وغسل الأموال بهدف الإضرار بالنظام الإقتصادي ككل؛
- إن أسباب إنتشار هذا النوع من الإجرام وصعوبة التحكم فيه وردعه، هي ظهور ما يسمى بالعولمة الإقتصادية والتقدم الصاحب لها في مجال الإتصال والمواصلات؛
- يتسم الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي بالبعد الدولي أي عابر للأوطان والحدود.

3.2. العلاقة بين الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي والإجرام المعلوماتي:

إن الطبيعة القانونية لجرائم نظام المعلومات قد تباينت وجهات النظر حولها، فهي لم تأخذ صورة واحدة، إلا أنها تقوم على أمرين، إما أن يكون محلها معطيات الحاسب الآلي ونظام المعلومات، وإما أن يكون نظام المعلومات وسيلة لإرتكاب الجريمة،[13] فكما يمكن أن نأخذ وصف جرائم أموال أو جرائم أمن دولة، هناك من يدرجها في قائمة الجرائم الإقتصادية.

---

[11] شبلي مختار، الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص:63.

[12] مختار شبيلي، الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته، مرجع سابق، ص:25.

[13] القاضي جلال محمد الزعبي، القاضي أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية دراسة مقارنة، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2010، ص:84.

كما أن تفشي ظاهرة الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي أخيرا بأشكاله المختلفة وإن كانت تقليدية كتبييض الأموال، جرائم الغش وجرائم الفساد والرشوة، كان بسبب التطور التكنولوجي الذي صاحب ذلك النوع من الجرائم المتعلقة بنظم المعلومات، ما أدى بدوره إلى الإساءة إلى النظام الإقتصادي.[14]

وعليه يمكن إبراز العلاقة بين كل من الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي والإجرام المعلوماتي، إذ هناك ما يؤكد أن جرائم نظام المعلومات جرائم إقتصادية، وهذا ما أقره مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين المنعقدة في القاهرة سنة 1995 في البند الرابع من جدول الأعمال الخاص بمكافحة الجريمة الإقتصادية والجريمة المنظمة غير الوطنية، حيث إعتبرت التقنية شكلا من أشكال الجرائم الإقتصادية، لأن هذه الجرائم تتضمن على نحو متزايد إستخدام التكنولوجيا المتطورة بما فيها الحاسب الآلي في تنفيذ الصفقات التجارية غير المشروعة، أو تنظيم وتنفيذ عمليات غش واحتيال واسعة النطاق، إضافة إلى أن استخدام التكنولوجيا يتيح للمجرمين فرصة إخفاء أدوات الجريمة وأدلتها، مما يضمن لهم تحقيق ربح مخز.[15]

كما أن الجرائم الإقتصادية تتنوع بتنوع نمط الدولة السائد، فهي إن كانت تتمحور في إطار النظام الإشتراكي حول التهرب الضريبي والجمركي والسطو على المصارف، فإنها في النظام الرأسمالي تأخذ صور أخرى بحيث لا ترتكز في مجتمع واحد، إلا أن ما يجب التركيز عليه هو أن الإنترنت تلك الشبكة المعلوماتية الدولية ساهمت في عصرنة أساليب إرتكاب هذه الجرائم بالدرجة الأولى بغض النظر عن النظام السائد، خاصة مع ظهور ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، كمثال عن ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث إستفاد المجرمون من التقدم التقني في جل عملياتهم المنطوية على اختلاس الأموال وتحويل الأرصدة النقدية ... إلخ.[16]

---

[14] مختار شبيلي، الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته، مرجع سابق، ص:45.

[15] القاضي جلال محمد الزعبي، القاضي أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية، مرجع سابق، ص:90.

[16] مختار شبيلي، الإجرام الإقتصادي والمالي وسبل مكافحته، المرجع السابق، ص ص:56-57.

كما لا يخفى علينا أن الإجرام المعلوماتي يمثل تحديا جديدا وجديا في الميدان الإقتصادي، وهو في قمة الإنتشار والتوسع، خاصة ما تقدمه تكنولوجيا الإعلام والتصال الحديثة للمجرمين، إذ أنها أداة تحفز على الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي بكل أشكاله، كتخريب المعلومات وإساءة إستخدامها وتزوير البيانات والعلامات التجارية وإنتهاك الأسرار الإقتصادية وغيرها.

غير أن الملاحظ أن جرائم المعلومات تأخذ القسط الكبير من تطبيقاتها في ميدان عالم الأعمال والإقتصاديات المختلفة.

وعليه؛ نخلص أن التطور التكنولوجي هو الذي يبرز تلك العلاقة بين الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي والإجرام المعلوماتي، فكما ساهم في خلق ما يسمى بظاهرة إجرام ناشئة عن إستخدام تقنيات حديثة، لعب دورا أيضا في تدويل ظاهرة الإجرام الإقتصادي ورقمنته بإتباع أساليب معلوماتية جد متطورة، فحسن وسهل عمليات المال والإقتصاد والخدمات بواسطة العمل بالشبكات عن بعد، مما جعل إستحالة فصل الإقتصاد العالمي عن هذه التقنيات.

وقد خلق سرعة كبيرة لحركة رؤوس الأموال، وسهل الربط بين الأسواق العالمية في إطار نظام تبادلي شغال دون إنقطاع، كما أعطى حيوية للشركات العابرة للأوطان التي ترتكز في معاملاتها ووظائفها على تكنولوجيا المعلومات مما زاد من التفاعل بين المتعاملين الإقتصاديين وخلق ما يسمى بالتهريب، هذا كله وراء تقنيات تلك الشبكة العالمية واستخدامها في تمويل أفكار هدامة، وأصبح بالتالي العالم اليوم أمام فرضية يصعب مواجهتها أو التصدي لها، لما أحرزه هذا التقدم المذهل والسهل الإستعمال والرخيص التكلفة.

3. التعاون الدولي في مجال مواجهة الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي والإجرام المعلوماتي:

يشهد استخدام شبكة المعلومات العالمية نموا متزايدا، حيث مس جميع القطاعات نظرا لكونها عالمية هو ما زاد الأمر تعقيدا. فمن الجانب الاقتصادي، أغلب الدراسات نصبت على الجرائم المعلوماتية في

القطاع الإقتصادي الذي يعد مهما يلهث وراءه المجرمين كونه مرادفا للأرباح السهلة والوفيرة في ظل إقتصاد عالمي متنامي.

ومع تزايد التجارة في عالمنا المعاصر يتزايد تفشي الجريمة عبر شبكة الإنترنت بكل أشكالها في ميدان الإقتصاد كونه الأوفر من الناحية المادية، دفع بأصحاب النوايا السيئة إلى النيل منه.

إذ أصبح الإعتماد على هذه الشبكة في مختلف التعاملات الإقتصادية شبه مطلق ما خلف عواقب وخيمة في عالم المال والأعمال أرهقت كهل النظام الإقتصادي، لذلك فإن الهجمات ضد نظام المعلوماتية الإقتصادية يمكن لها أن تكون مؤذية جدا وتكليف خسائر فادحة.

لعل أهم ما يوضح هذه الهجمات تلك العملية التي قامت بها مجموعة من الهكرة، تعرف بإسم نادي الفوضى، في عام 1997، حيث قام هؤلاء بإنشاء برنامج تحكم بلغة آكتف إكس مصمم للعمل عبر إنترنت، ويمكنه خداع برنامج كوكن Quiken المحاسبي بحيث يقوم بتحويل الأموال من الحساب المصرفي للمستخدمين، وبإستخدام هذا البرنامج أصبح بإمكان هؤلاء الهكرة سرقة الأموال من أرصدة مستخدمي برنامج كويكن في جميع أنحاء العالم، ولعل هذه الحالة هي مثال واحد على الطرق التي يمكن بها مهاجمة شبكة المعلومات الإقتصادية وإستغلالها، والتي يمكن تدمير المجتمعات.[17]

مثل هذه الحالة وحالات أخرى أدت بالكثير من الكيانات الإقتصادية في العالم إلى الإتحاد مع بعضها البعض محاولة منها القيام ببناء حائط صد إلكتروني منيع مضاد لما قد تتعرض له من هجمات ومحاولات إختراق وقرصنة من محترفي إرتكاب الإجرام المعلوماتي لا سيما ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية.[18]

يجب الوقوف عند نقطة مهمة وهي أن مواجهة هذا النوع من الإجرام الدولي لا يمكن أن يحقق مراده دون تكاتف جهود دولية، وهي طبعا لم تقف حيال ذلك موقف المتفرج بل سارعت عملا ودراسة

[17] أمير فرج يوسف، الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت، دار المطبوعات الجامعية، مصر، سنة 2008، ص 111.

[18] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، مصر، سنة 2005، ص: 198.

لمحاصرة الظاهرة هادفة بذلك إلى تحقيق سلامة الحياة البشرية في إطار التبادل المعلوماتي، حيث تجلت تلك الجهود في مواثيق دولية ومعاهدات وإتفاقيات وتشريعات ومبادئ دستورية وتوصيات ...إلخ.

نذكر أهمها ما كرسته المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والتي صادقت عليه الجزائر في 1989/05/16، والتي حددت عدة مبادئ دولية منها مثلا المبدأ التاسع (9) تحت عنوان حماية من يدلون بمعلومات حيث أكد أن الحياة الخاصة للأفراد في صورها المرتبطة بالتكنولوجيا مهددة بالاعتداءات، ومثال ذلك ما يتعلق بالبيانات الشخصية كالتسلل إلى البيانات الخاصة بالمبادلات التجارية أو ما يسمى بالتجارة الإلكترونية من خلال تبادل المعلومات في مجالات البيع والشراء وإبرام العقود التجارية.[19]

أما فيما يخص الإتفاقيات والمعاهدات، نذكر بعضها:

- معاهدة بودابست لمكافحة جرائم الإنترنت الصادرة في 2001/11/23، وتعتبر ذات أهمية قصوى في توفير أسس الأمن العام، وقد وقعت عليه 26 دولة أوروبية، بالإضافة إلى اليابان وكندا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية؛
- توصيات المجلس الأوروبي في 11 سبتمبر 1995 بشأن مشاكل الإجراءات الجنائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

أما فيما يتعلق بالتشريعات:[20]

- التشريع الامريكي الخاص بحماية الحياة الخاصة للفرد صدر سنة 1974؛
- التشريع الفرنسي سنة 1978 والمعروف بقانون معالجة المعلومات والحريات؛
- قانون ينظم إستخدام الأنترنت صدر في الصين سنة 1996؛

[19] زيبحة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي، دار الهدى، الجزائر، سنة 2011، ص: 12.
[20] زيبحة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي، مرجع سابق، ص 18.

- لعل أهمها وأحدثها تطويرا في المجال هو ذلك القانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1996 والمعروف بقانون التجسس الإقتصادي.

إضافة إلى التعاون الشرطي الدولي وذلك بإنشاء مصالح متخصصة، والتعاون القضائي الدولي، وإن دل هذا الشيء إنما على صعوبة هذه الظاهرة والتصدي لها يشكل أمرا يستحيل للدولة الواحدة الوقوف في وجهه.

خـاتمة:

تعد الثورة المعلوماتية التي يعيشها عالمنا اليوم من أهم الثورات التي شهدها تاريخ البشرية، فهي سيف ذو حدين، فلا يمكن لأحد أن ينكر ما قدمته من فوائد في مختلف الميادين، من جانب آخر لا يمكن أن نستبعد تلك الأخطار التي نجمت عنها.

لقد أصبح الوضع أكثر تعقيدا، حيث صاحب تلك الثورة أداة رئيسية هي الحاسب الآلي المربوط بالشبكة العنكبوتية العالمية، ما سهل إختراق المعلومات، إستخدامها وإفشائها إلى الأطراف المنافسة بغرض الإضرار بهم.

ومن ثم إنتقل الوضع من كونه محليا إلى كل أنحاء العالم ليمس أغلب الميادين لا سيما عالم الإقتصاد، وتفاقم إلى درجة أثقلت كاهل الفكر القانوني والإقتصادي، ما أدى بتكاتف الجهود الدولية في محاولة بلورة ورسم قانون دولي يحمل في طياته أدوات كانت نتيجة دراسات نخبة من العلماء والخبراء، عل وعسى الوصول إلى معلم يضبط تلك الاستخدامات اللامحدودة التي أضحت هاجس المجتمع المعلوماتي الذي كلف اضرارا متفاوتة، وتحقيق ذلك التوازن ومحو تلك التناقضات هو غاية طمع إليها أغلب مفكري الإقتصاد خاصة كون أن وسطهم كان الضحية الأكبر.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم النقائص المسجلة في الخبرات التي تتحكم في المنظومة المعلوماتية سواء في الميدان الإقتصادي أو أي ميدان آخر، إلا أن البحث والدراسة المتواصلة والجدية ستكون تحديا ناجحا.

قائمة المراجع:

مؤلفات:

1. أمير فرج يوسف، الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت، دار المطبوعات الجامعية، مصر، سنة 2008.
2. أيمن عبد الله فكري، جرائم نظم المعلومات دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2007.
3. جلال محمد الزعبي، أسامة أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية دراسة مقارنة، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2010.
4. خالد ممدوح إبراهيم، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2009.
5. زيبحة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي، دار الهدى، الجزائر، سنة 2011.
6. سليمان أحمد فضل، المواجهة التشريعية والأمنية للجرائم الناشئة عن إستخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2007.
7. شبلي مختار، الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة، دار هومه، الجزائر، سنة 2013.
8. عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل، الجرائم الإلكترونية، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2012.
9. عبد الله عبد الكريم عبد الله، جرائم المعلوماتية والإنترنت دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2007.
10. مختار شبيلي، الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته، دار هومه، الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 2012.
11. المحامي منير محمد الجنبيهي، المحامي ممدوح محمد الجنبيهي، جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، مصر، سنة 2005.

12. المحامي نصر شومان، التكنولوجيا الجرمية الحديثة وأهميتها في الإثبات الجنائي، الطبعة الأولى، سنة 2011.

13. يوسف حسن يوسف، الجرائم الدولية للإنترنت، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2011.

مذكرات:

14. جدي نسيمة، جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، سنة 2013-2014.

أثر مؤشرات التنافسية العالمية على نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول المغاربية

د. بوبكر محمد

أستاذ محاضر (ب)، جامعة مستغانم

البريد الإلكتروني: aboubakeur_mohamed@yahoo.fr

ملخص:

تهدف الدراسة الى توضيح مدى تأثير مناخ الأعمال على الميزان التجاري الذي يعكس مدى التطور الحاصل في النمو الاقتصادي باعتبار صافي الصادرات تمثل إحدى المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، كما اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على دراسة قياسية باستعمال النموذج الخطي وذلك لمعرفة مدى تأثر المتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات بالمتغيرات المستقلة المتمثلة في المكونات الرئيسية لمؤشرات التنافسية العالمية الرئيسية

فكانت النتائج المتعلقة بالدراسة أن كل المكونات الرئيسية لمؤشرات التنافسية العالمية لها تأثير مباشر وفعال على نسبة تغطية الصادرات للواردات ضف الى ذلك أن هناك تفاوت في مدى تأثر المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة بين دول المغرب العربي الثلاث مع استنتاج أن هناك تفوق نسبي لتونس نتيجة لتميزها في مناخ الأعمال مما جعلها تحتل مرتبة لابأس بها مقارنة بباقي عينة الدراسة.

كلمات مفتاحية: مناخ الأعمال، مؤشرات التنافسية العالمية، نسبة تغطية الصادرات للواردات.

Résumé :

Cette étude a pour objectif l'éclaircissement de l'intensité de l'impact du climat des affaires sur la balance commerciale qui constitue un indicateur très important de la croissance économique puisque l'exportation nette est l'une des principales composantes du produit intérieur brut. Nous nous sommes basé dans cet article sur une étude économétrique par un modèle linéaire appliqué Ceci va nous permettre de bien connaître l'impact sur la variable endogène, représentée par le taux de couverture du commerce extérieur, exercé par les variables exogènes,

représentées par les composantes principales de l'indice de la compétitivité mondiale

Les résultats obtenus de cette étude affirme que toutes les composantes principales de l'indice de la compétitivité mondiale exercent un effet direct et efficace sur le taux de couverture du commerce extérieur. Aussi, l'étude nous confirme l'existence des disparités, dans l'intensité de l'impact des variables exogènes sur la variable endogènes, entre les trois pays du Maghreb avec une supériorité relative pour la Tunisie due à sa distinction dans le climat des affaires. Ceci lui a permis d'être mieux classer par rapport aux autres pays de l'échantillon.

Mots clés : climat des affaires, Indices de la compétitivité mondiale, Taux de couverture du commerce extérieur.

مقدمـة:

انتهجت الدول المغاربية عدة استراتيجيات للتنمية والنهوض باقتصادها وذلك باتباع استراتيجية إحلال الواردات، وعندما أصبحت هذه الأخيرة عبئا على التنمية، أخذت بانتهاج استراتيجية لتشجيع صادراتها، باعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للد ول المتقدمة والنامية على حد سواء، فمن مميزات صادرات الدول المتقدمة والنامية التنوع في صادراتها والذي كان سببا في تقدمها، ومن خصائص صادرات الدول المغاربية التخصص والذي كان سببا في تخلفها وأبرز مثال على ذلك الجزائر التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 97 % من إجمالي الصادرات.

تعتبر نسبة تغطية الصادرات للواردات أهم مؤشر في تحديد مدى قوة وفعالية الآلة الانتاجية في الدول، ورغم توفر جميع الظروف والإمكانات التي تشجع انطلاقة فعلية للآلة الإنتاجية في هذه الدول من رأس مال وموارد طبيعية وموارد بشرية إلا أنها لازالت تراوح مكانها رغم التفاوت النسبي فيما بينها، هذا ما جعل الحكومات تفكر في توفير مناخ الأعمال الذي يدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام حتى تتساوى

الفرص بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي ويتمكن هذا الأخير من التنافس، ولمعرفة مدى إيجابية أو سلبية مناخ الأعمال سنعتمد على مقياس مؤشرات التنافسية العالمية.

أ- إشكالية الدراسة:

رغم الأهمية التي يكتسيها الميزان التجاري كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية الا أن هناك بعض المتغيرات والتحولات الاقتصادية التي يكون لها أثر على وضعيته و بالتالي يجب أخذها في الحسبان، ومن هنا نحاول أن نصوغ إشكالية البحث على النحو التالي:

ما أثر مؤشرات التنافسية العالمية على نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول المغاربية؟

ب- فرضيات الدراسة:

سنحاول من أجل الإلمام بموضوع البحث طرح فرضية وحيدة وملمة، وهي كالآتي: يعتبر مناخ الأعمال عامل جد مهم في التأثير على نسبة تغطية الصادرات للواردات.

ج- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- معرفة مدى تأثر وضعية الميزان التجاري لدول المغرب العربي بمناخ الأعمال من خلال مؤشرات التنافسية العالمية؛
- التعرف على سر التفاوت الموجود في فعالية القطاع الانتاجي بين الدول المغاربية.

د- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي يحتلها الميزان التجاري ودوره في التنمية الاقتصادية ومعرفة البلد ووضعيتها الاقتصادية، ويتجلى ذلك في الواردات التي من خلالها يتم تلبية حاجيات البلد التي لم يتمكن من تلبيتها محليا، ومن خلال دور الصادرات في تفعيل عناصر الإنتاج والاستفادة من موارد مالية أخرى ومدى قدرتها على تغطية الصادرات، ومعرفة أثر مناخ الأعمال من خلال المؤشرات المعتمدة على الميزان التجاري.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه تم الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن الأدوات المستخدمة في دراستنا هذه تمثلت في الاعتماد على المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع فضلاً عن الاعتماد على مختلف الإحصائيات و التقارير والمنشورات المتعلقة بموضوع البحث التي استقيناها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية والدولية وكذا المواقع الرسمية.

المبحث الأول: تعريف وتحديد متغيرات نموذج الدراسة

تعتبر النماذج الاقتصادية القياسية[1] وسيلة ذات أهمية بالغة في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية لأغراض أهمها البرمجة والتخطيط الاقتصادي، وقد أخذت قسطا وافرا من الدراسة والاهتمام نظرا لاستعمالاتها الواسعة والمتعددة في البلدان المتطورة اقتصاديا. وتعتبر الرياضيات وعلم الاقتصاد والإحصاء من أهم العلوم التي يستعان بها في بناء نموذج قياسي اقتصادي.

يمكن وعلى العموم تقسيم هذه النماذج إلى نوعين هما نماذج البرمجة الرياضية[2] ونماذج القياس الاقتصادي، ويقتصر اهتمامنا في بحثنا هذا على النوع الثاني (نموذج القياس الاقتصادي)، والذي يتفرع بدوره إلى فرعين يختلفان من حيث البنية والهدف هما النماذج الانحدارية[3] ونماذج السلاسل الزمنية، حيث ستصب دراستنا اللاحقة في غالبيتها على النماذج الانحدارية.

[1] عبارة عن معادلة أو مجموعة معادلات تتشكل من متغيرات تابعة وأخرى مستقلة بالإضافة إلى مجموعة معالم ومقادير عشوائية.

[2] يهتم النوع بإيجاد الحل الأمثل لبعض المشاكل والمتمثل في تدنية أو تعظيم دالة معينة وفق قيود محددة.

[3] تشرح هذه النماذج متغير تابع بواسطة متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة في أبسط أشكالها.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

1- المتغير التابع (نسبة تغطية الصادرات للواردات):

يتمثل هذا المتغير في قدرة الصادرات[4] على تغطية الواردات بالنسبة لقطاع المنتجات خارج قطاع المحروقات وهذا يعكس فعالية المؤسسة الاقتصادية،[5] حيث كلما زادت هذه النسبة يعني أن إنتاج المؤسسات الاقتصادية قد ارتفع هذا يؤدي الى ارتفاع الصادرات في حالة وجود فائض على احتياج السوق المحلي أو انخفاض الواردات[6] وهذا يفسر بتغطية الانتاج المحلي لحصة من حصص السوق المحلي.[7]

2- المتغيرات المستقلة (مؤشرات التنافسية العالمية):

من أجل معرفة أثر مؤشرات التنافسية العالمية على نسبة تغطية الصادرات للواردات، اعتمدنا في هذه الدراسة على مؤشرات التنافسية العالمية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 1979، لكن منذ 2007 تم استحداث منهجية جديدة لتقييم تنافسية الاقتصادات وذلك بالاعتماد على إثنتا عشر مؤشرا هي كالآتي:

2-1- مؤشر المؤسسات (x_1)

يقيس هذا المؤشر البيئة المؤسسية عن طريق الإطار القانوني والإداري الذي من خلاله يمارس الأفراد والمؤسسات والحكومة نشاطاتهم لتوليد الدخل والثروة، إن نوعية المؤسسات وهيكلها الأساسي له

---

[4] الصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية.

[5] داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص145

[6] الواردات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، حيث أن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد الوطني و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج.

[7] شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص12

صلة قوية بالتنافسية والنمو الاقتصادي لأنه يشكل الحافز في أي اقتصاد ويؤثر على قرارات الاستثمار وفي كيفية تداخل المشاريع والتركيبة السياسية وباقي المجتمعات مع بعضها البعض.[8]

2-2- مؤشر البنية التحتية (x_2)

يعكس هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية ومن ناحية أخرى إدماج واتصال الأسواق الوطنية بالأسواق العالمية بتكلفة منخفضة، ويضم هذا المؤشر عدة مؤشرات فرعية منها:

كفاءة البنية التحتية بشكل عام (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، النقل الجوي، تجهيز الطاقة الكهربائية، عدد خطوط الهاتف).

إن جودة البنية التحتية تؤدي إلى تخفيض تكلفة الاتصالات والنقل والطاقة وتساهم في ارتفاع كفاءة عمليات المشاريع وتقليل تكلفة القيام بها.

2-3- مؤشر الاقتصاد الكلي (x_3)

إذ يعكس هذا المؤشر أداء الدولة وسياساتها على مستوى الاقتصاد الكلي، فالاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية مهم لبيئة الأعمال، وبالتالي يلعب دوراً أساسياً في القدرة التنافسية للدولة، باختصار إن الاقتصاد لا يمكن أن يحقق التنمية المرجوة إلا إذا توافر استقرار في البيئة الاقتصادية الكلية من استقرار سعر الصرف، إلى انخفاض معدل التضخم، إلى ثبات قيمة العملة.[9]

2-4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي (x_4)

تمثل الصحة أحد المحددات الرئيسية للتنافسية لما لها من أثر فعال في دعم النشاط الاقتصادي حيث أن وجود قوة عاملة تتمتع بالصحة يزيد من معدلات الإنتاجية، ومن ثم يزيد تنافسية الدولة ففي

---

[8] **تقرير التنافسية العالمية**، 2012، بالاعتماد على الموقع albankaldawli.org

[9] نجيب محمد حمودة الشعافي، تحليل وتقييم التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي 2009- 2011 ، مجلة علمية محكمة، دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 12 سبتمبر 2013، ص:251-252

حين انتشار المشاكل والأمراض الصحية ينعكس سلبا على إنتاجية العمل والتنافسية ويزيد من ارتفاع تكاليف الأعمال الاقتصادية،[10] كما أن وجود قوة عاملة بمستوى جيد من التعليم يدعم أيضا تنافسية الدولة، ويعتبر من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، إذ يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية ورأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، ولرأس المال البشري أيضا أهمية في التنافسية كما هو الحال في جوانب التنمية على العموم.[11]

2-5- مؤشر التعليم العالي والتدريب (X_5)

يقيس هذا العامل معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي وكذلك نوعية التعليم وتقييمها فجودة التعليم العالي والتدريب تعتبر متطلبا رئيسيا للوفاء بمتطلبات العمليات الإنتاجية الحديثة وللتحول للاقتصاديات الحديثة القادرة على استخدام أحدث الطرق الإنتاجية الفنية التكنولوجية، بما أن التدريب والتأهيل العلمي للقوى العاملة يعتبر حيويا لضمان التجديد والتطوير المستمر للكفاءات والمهارات اللازمة لمواكبة تطورات الاقتصاد المستمرة.[12]

2-6- مؤشر كفاءة سوق السلع (X_6)

يعتبر وجود ظروف تنافسية ملائمة ومناسبة في الأسواق المحلية عاملا مهما ومساعدا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ودعم إنتاجية المؤسسات الاقتصادية، ومن ثمة فإن الدول التي تتمتع بأسواق سلعية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية تكون مؤهلة لإنتاج المزيج الملائم من السلع والخدمات وذلك بما يتلاءم مع ظروف الطلب والعرض، وهذا يتطلب بيئة أعمال فعالة تتمتع بالكفاءة، وتقل فيها المعوقات التي تؤثر على

---

[10] مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 38.

[11] بلال محمود الوادي، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية ، مؤتمر ربيع الثورات العربية منظور حقوق الانسان، الأردن، 16، 17 جويلية 2011 ص11.

[12] **تقرير التنافسية العالمي**، مرجع سابق، ص 01.

نشاط المؤسسات الاقتصادية كوجود الأعباء الضريبية المرتفعة أو السياسات الحكومية التمييزية ضد الاستثمار الأجنبي أو التجارة الدولية بشكل عام.[13]

2-7- مؤشر كفاءة سوق العمل (x_7)

يعكس هذا المؤشر فعالية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويقيم طبيعة أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي.

كما أن هذا المحور يقيس مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى
إنتاجية ممكنة.[14]

2-8- مؤشر تطور الأسواق المالية (x_8)

يتسم السوق المالي الكفء بالتنافسية أي تتحدد فيها أسعار الأصول وعوائدها وفقا لقوى العرض والطلب ويتسم سلوك المتعاملين بالرشاد، وتماثل المعلومات المتاحة لدى جميع المستثمرين وبالتالي تتحدد القرارات الاستثمارية والتوجه نحو النشاطات الاقتصادية والمشاريع الأكثر ربحية يمثل أحد العناصر المدعمة للتنافسية الدولية.[15]

2-9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية (x_9)

لقد أصبح مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي يعتمد أكثر على الجاهزية التكنولوجية التي تمتلكها الدولة، ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة سواء تلك التي تم الوصول إليها محليا أو التي تم استيرادها من الخارج.[16]

---

[13] **تقرير التنافسية العالمي**، مرجع سابق، ص 06.

[14] **تقرير التنافسية العالمي**، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، سنة 2010-2011

[15] **محمد بوزيان، لحسن جديدين**، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، العدد 02، 2012، ص 236.

[16] **نجيب محمد حمودة الشعافي**، مرجع سابق، ص:251

2-10- مؤشر حجم السوق (x_{10})

يؤثر حجم السوق على التنافسية وذلك لان الأسواق كبيرة الحجم تمكن المنشآت من الاستفادة من ظاهرة وفورات الحجم الكبير, وتستطيع الدول صغيرة الأسواق الآن أن تستفيد من العولمة وتعوض عن ذلك من خلال اقتصاد الأسواق العالمية , وهناك الكثير من الدلائل العلمية التي تربط ايجاباً بين درجة الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للاقتصاديات صغيرة الحجم.

2-11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال (x_{11})

يتضمن هذا المحور نوعية بيئة الأعمال، ومدى تطور سير الأعمال، وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى استخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة، كما يعكس هذا المؤشر أيضا مدى تطور مجمعات الأعمال المتخصصة في الدولة التي لها دور فاعل في تحفيز المقدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر اليات إنتاج متقدمة نسبيا.

2-12- مؤشر الابتكار (x_{12})

فالابتكار أو الإبداع التكنولوجي يعد من العوامل الرئيسية التي تحسن من القدرات التنافسية للدول فضلا عن كونه يشكل قاعدة الانطلاق لجهود التوليد الذاتي والمستدام للثروة وتعمد الدول إلى توفير البيئة المواتية لتحفيز الابتكار من خلال الاستثمار في التعليم وتشجيع البحث العلمي وإقامة مؤسسات الأبحاث ودعمها ماديا وتشجيع الشركات على الاستثمار في مجالات الأبحاث والتطوير. والابتكار، وإيجاد علاقات وطيدة بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال، وتطبيق أنظمة حقوق الملكية الفكرية بشكل صارم مع منح الجوائز للابتكارات وترويجها تجاريا كما تقوم العديد من الدول المستضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية بوضع الضوابط الضامنة لنقل التقنيات المتطورة وتوظيفها عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[17]

[17] **Thierry Madies, Jean Claude**, payer innovation et compétitivité des régions, la documentation française, paris, 2008, p 377.

المبحث الثاني: تحليل قياسي لنسب تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات بالجزائر

سيتم في هذه المرحلة تحديد نموذج انحدار خطي متعدد عن سلسلة لقيم نسبة تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t بدلالة اثنتا عشر متغيرا مستقلا، وذلك حسب النموذج التالي:

$$Y_t = f\left(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8, X_9, X_{10}, X_{11}, X_{12}, \varepsilon_t\right)$$

ومنه يمكن كتابة الصيغة العامة للنموذج كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 + \beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \beta_{11} X_{11} + \beta_{12} X_{12} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ (1)$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج SPSS، تم إقصاء كل من المتغيرات X_8 و X_7 و X_1 وكانت الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

$$Y_t = -0{,}193 + 0{,}030\ X_2 + 0{,}006\ X_3 + 0{,}002\ X_4 + 0{,}065\ X_5 + 0{,}030\ X_6$$

t_c (-4.250) (+1.158) (+2.873) (0.289) (2.369) (2.488)

σ (0,000) (0,258) (0,008) (0,775) (0,026) (0,020)

$$- 0{,}049\ X_9 - 0.001\ X_{10} - 0{,}091\ X_{11} + 0{,}068\ X_{12} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ (2)$$

t_c (-1,992) (-0,090) (-4,064) (3,361)

σ (0,057) (0,929) (0,000) (0,003)

$R^2 = 0{,}897$; $\sum \varepsilon_t^2 = 0{,}001$; $F = 24.248$; $\overline{R} = 0{,}860$; $DW = 2{,}386$

1- التفسير الإحصائي والقياسي للنموذج

1-1- اختبار المعنوية الإجمالية لمعالم النموذج

لاختبار المعنوية الكلية للانحدار نستخدم إحصائية فيشر، حيث نختبر فرضية العدم H_0 التي نقول فيها: "أن جميع المعلمات تأخذ القيمة 0"، وبالتالي فإن المتغير العشوائي هو المصدر الوحيد لانحرافات المتغيرة Y_t الخاصة بنسب تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات، وأنها لا تتأثر

بقيمة أي متغير من المتغيرات المستقلة، أما في حالة رفض فرضية العدم فإننا سوف نأخذ بالفرض البديل H_1 القائل "أن هناك على الأقل معلمة واحدة من بين معالم النموذج غير معدومة".

وبما أن إحصائية F_c المحسوبة والتي تساوي 24,248 تفوق القيمة المجدولة عند مستوى خطر 5 % والمساوية للقيمة 2,28 = $F_{[9\ ;\ 25\ ;\ 5\%]}$، فإننا نأخذ بالفرض البديل القائل بأن هناك على الأقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على Y_t.

وهذا يعني أن قيمة R^2 المحصل عليها من جراء تمثيل العلاقة المدروسة هي قيمة موضوعية، وأن المعادلة تمثل هذه العلاقة تمثيلا موضوعيا، وعندئذ نتابع التثبت من تأثير كل متغير مستقل على حدى للوقوف عند المتغيرات المؤثرة.

ولهذا الغرض سنقوم بعملية اختبار معنوية معالم النموذج كل على حدى باستخدام إحصائية "ستودنت" في المرحلة الموالية.

1-2- اختبار معنوية معالم النموذج

سنختبر في نموذج الانحدار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_t وذلك لإثبات وجودها، ولهذا الغرض سنعتمد في اختبار معنوية المعلمات β_0 ، β_2، β_3، β_4، β_5، β_6، β_9، β_{10}، β_{11} و β_{12} على إحصائية ستودنت.

أ- اختبار معنوية β_0

$H_0 : \beta_0 = 0$

$H_1 : \beta_0 \neq 0$

$t_c = -4,250$

$t_{h\,(25;5\%)} = 2,060$

بما أن $|t_c| > t_{th}$ نرفض فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها (-0,193) حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 %.

ب– اختبار معنوية β_2

بما أن $|t_c| < t_{th}$ أي نقبل فرضية العدم بمستوى خطر 5 % و بدرجة حرية 25 مما يدل على أن العلاقة غير عضوية، أي أن المعلمة β_2 التي تساوي قيمتها 0,030 حسب العلاقة (2) ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 %.

ملاحظة: بنفس الطريقة تم اختبار معنوية جميع المعلمات كل على حدى، وتبين أن المعلمات: β_3 ، β_5، β_6، β_{11} و β_{12} لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

1–3– نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعلمات β_0، β_5، β_6، β_{11} و β_{12} صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها عكس ما هو عليه الانحراف المعياري للمعلمات الأخرى (أنظر الكتابة النهائية للنموذج بعد استخدام برنامج SPSS).

1–4– نلاحظ أن قيمة مجموع مربعات الأخطاء جد ضعيفة ($\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$) نظرا للتأثير الكبير للمتغيرات التي وجد أن معلماتها لها معنوية إحصائية.

1–5– من خلال الصيغة النهائية للنموذج، لاحظنا أن قيمة "داربن واتسون" تساوي DW=2,386، مما يبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء عند مستوى خطر 5 %، الشيء الذي يدل على صحة النموذج.

2– تفسير اقتصادي:

حسب الصيغة النهائية للنموذج فإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0,897$، وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 89,7 %، مما يدل على أن النموذج المقترح يمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تمثيلا جيدا.

هناك ارتباط طردي بين قيم تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t وأغلبية المتغيرات المستقلة عكس ما هو عليه بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى والمتمثلة في الآتي: X_9 (مؤشر

الجاهزية التكنولوجية)، X_{10} (مؤشر حجم السوق)، X_{11} (مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال). وعلى العموم إشارة جل المعلمات صحيحة عدى بعضها نذكر منها β_9، β_{10} و β_{11}.

حسب النموذج السابق، فإن زيادة وحدة واحدة من قيم X_3 الذي يرمز إلى مؤشر الاقتصاد الكلي يرافقها زيادة في قيم Y_t بنسبة 0,6 %، وبالتالي فإن مؤشر الاقتصاد الكلي بمؤشراته الفرعية يؤثر إيجابا على نسبة تغطية الصادرات للواردات الذي يعكس لنا هذا الأخير بدوره تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الثالث: تحليل قياسي لنسب تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات بتونس

سيتم في هذه المرحلة تحديد نموذج انحدار خطي متعدد عن سلسلة لقيم نسبة تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t بدلالة اثنتا عشر متغيرا مستقلا لدولة تونس، حسب النموذج التالي:

$$Y_t = f\left(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8, X_9, X_{10}, X_{11}, X_{12}, \varepsilon_t\right)$$

ومنه يمكن كتابة الصيغة العامة للنموذج كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 + \beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \beta_{11} X_{11} + \beta_{12} X_{12} + \varepsilon_t \quad \text{.....(3)}$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج (SPSS 20) تم إقصاء كل من المتغيرات X_5 و X_6 و X_7 و X_{11} ، وكانت الصيغة النهائية للنموذج معرفة وفق العلاقة 4

$$Y_t = -5.134 + 0,334\ X_1 + 2,715\ X_2 + 0,089\ X_3 + 1,295\ X_4 + 0,129\ X_8$$

t_c (-101.931) (+45.738) (+137.653) (+25.442) (+122.861) (8.004)

σ (0,000) (0,000) (0,000) (0,000) (0,000) (0,000)

$$- 1,609\ X_9 - 0.241\ X_{10} - 2,643\ X_{12} \quad \text{..... ....(4)}$$

t_c (-114,163) (-32,916) (-105,851)

σ (0,000) (0,000) (0,000)

$R^2 = 0,999$; $\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$; F = 4820.249 ; $\overline{R} = 0,999$; DW = 2,377

1- التفسير الإحصائي والقياسي للنموذج

1-1- اختبار المعنوية الإجمالية لمعالم النموذج

لاختبار المعنوية الكلية للانحدار تم استخدام إحصائية فيشر، وقد بينت النتائج أن إحصائية F_c المحسوبة والتي تساوي 24,248 تفوق القيمة المجدولة عند مستوى خطر 5 % والمساوية للقيمة 2,32 ; $_{26}$ = $F_{[8\ ;\ 5\%]}$. وعليه فإننا نقبل بالفرض البديل القائل بأن هناك على الأقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على Y_t.

وهذا يدل أيضا بأن قيمة R^2 المحصل عليها من جراء تمثيل العلاقة المدروسة هي قيمة موضوعية. وعندئذ نتابع التثبت من تأثير كل متغير مستقل على حدى للأخذ بالمتغيرات المؤثرة.

ولهذا الغرض سنقوم بعملية اختبار معنوية معالم النموذج كل على حدى باستخدام إحصائية "ستودنت" في المرحلة اللاحقة.

1-2- اختبار معنوية معالم النموذج

سنختبر في نموذج الانحدار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y_t وذلك لإثبات وجودها، ولهذا الغرض سنعتمد في عملية اختبار معنوية المعلمات: β_0 ، β_1 ، β_2، β_3، β_4، β_8، β_9، β_{10} و β_{12} على إحصائية ستودنت.

أ- اختبار معنوية β_0

$H_0 : \beta_0 = 0$

$H_1 : \beta_0 \neq 0$

$t_c = -101,931$

$t_{h(26;5\%)} = 2,056$

بما أن $|t_c| > t_{th}$ نرفض فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها (-5,134) حسب العلاقة(4) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 %.

ب- اختبار معنوية β_1

بما أن $|t_c| > t_{th}$ فإننا نرفض فرضية العدم مما يدل أن العلاقة عضوية وأن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها 0,334 حسب العلاقة (4) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 %.

ملاحظة: بنفس الطريقة تم اختبار معنوية جميع المعلمات كل على حدى، وتبين أن كل المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

1-3- نلاحظ أن الانحرافات المعيارية لكل معلمات النموذج منعدمة (أنظر الكتابة النهائية للنموذج بعد استخدام برنامج SPSS).

1-4- نلاحظ أن قيمة مجموع مربعات الأخطاء جد ضعيفة ($\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$) نظرا للتأثير الكبير لمتغيرات النموذج.

1-5- من خلال الصيغة النهائية للنموذج، لاحظنا أن قيمة داربن واتسون التي تساوي DW=2,377، مما يبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء عند مستوى خطر 5 %، مما يدل على صحة النموذج.

2- تفسير اقتصادي

حسب الصيغة النهائية للنموذج فإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0,999$ وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 99,9 %، مما يدل على أن النموذج المقترح يمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تمثيلا جيدا.

هناك ارتباط طردي بين قيم تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t وأغلبية المتغيرات المستقلة المتمثلة في: X_1 (مؤشر المؤسسات)، X_2 (مؤشر البنية التحتية)، X_3 (مؤشر الاقتصاد

الكلي)، X_4 (مؤشر الصحة والتعليم الأساسي)، X_8 (مؤشر تطور الأسواق المالية). وعلى العموم إشارة جل المعلمات صحيحة، عدى بعض المعلمات منها: β_9، β_{10} و β_{12}.

حسب النموذج السابق، فإن زيادة وحدة واحدة من قيم X_1 الذي يرمز إلى مؤشر المؤسسات يرافقها نقصان في قيم Y_t بنسبة 33,4 % .

المبحث الرابع: تحليل قياسي لنسب تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات بالمغرب

سيتم في هذه المرحلة نمذجة نسب تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t بدلالة اثنتا عشر متغيرا مستقلا تخص دولة المغرب، حسب النموذج التالي:

$$Y_t = f\left(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8, X_9, X_{10}, X_{11}, X_{12}, \varepsilon_t\right)$$

ومنه يمكن كتابة الصيغة العامة للنموذج كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 +$$

$$\beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \beta_{11} X_{11} + \beta_{12} X_{12} + \varepsilon_t \quad \text{..... .....(5)}$$

عند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج SPSS 20) تم إقصاء كل من المتغيرات X_5 و X_7 و X_{11}، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

$$Y_t = +0,644 - 0,393\ X_1 + 0,174\ X_2 - 0,010\ X_3 - 0,080\ X_4 + 0,192\ X_6$$

t_c (+7.536) (-5.553) (+8.978) (-1.517) (-3.157) (+4.492)

σ (0,000) (0,000) (0,000) (0,142) (0,004) (0,000)

$$+ 0,087\ X_8 - 0.061\ X_9 - 0,176\ X_{10} + 0,326\ X_{12} \quad \text{..... ....(6)}$$

t_c (+5,569) (-4,530) (-10,604) (6,884)

σ (0,000) (0,000) (0,000) (0,000)

$R^2 = 0,979$; $\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$; $F = 130.127$; $\overline{R} = 0,972$; $DW = 2,386$

1- التفسير الإحصائي والقياسي للنموذج

1-1- اختبار المعنوية الإجمالية لمعالم النموذج

بينت نتائج الاختبار أن إحصائية فيشر F_c المحسوبة والتي تساوي 130,127 تفوق القيمة المجدولة عند مستوى خطر 5 % والمساوية للقيمة

$F_{[9\ ;\ 25\ ;\ 5\%]} = 2,28$، فإننا نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك على الأقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على Y_t.

هذا يعني أن قيمة R^2 المحصل عليها من جراء تمثيل العلاقة المدروسة هي قيمة موضوعية، وأن هذه المعادلة تمثل هذه العلاقة تمثيلا موضوعيا. وعندئذ نتابع التثبت من تأثير كل متغير مستقل على حدى للأخذ بالمتغيرات المؤثرة. مما يدعو في مرحلة موالية إلى اختبار معنوية معالم النموذج كل على حدى باستخدام إحصائية "ستودنت" .

1-2- اختبار معنوية معالم النموذج

سنختبر معنوية معلمات النموذج β_0، β_1، β_2، β_3، β_4، β_6، β_8، β_9، β_{10} و β_{12} بالاعتماد على إحصائية ستودنت.

أ- اختبار معنوية β_0

$$H_0 : \beta_0 = 0$$

$$H_1 : \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = +7,536$$

$$t_{h\,(25;5\%)} = 2,060$$

بينت نتائج الاختبار أن $|t_c| \rangle t_{th}$ مما يدل أن العلاقة عضوية، أي أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها (+0,644) حسب العلاقة (6) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 % وبدرجة حرية 25.

ب– اختبار معنوية β_1

بما أن $|t_c| > t_{th}$ نرفض فرضية العدم عند مستوى خطر 5 %، مما يعني أن المعلمة التي تساوي قيمتها (-0,393) حسب العلاقة (6) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5 %.

ملاحظة: بنفس الطريقة تم اختبار معنوية جميع المعلمات كل على حدى، وتبين أن المعلمات: β_2 ، β_4، β_6، β_8، β_9، β_{10} و β_{12} لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5% .

1–3– نلاحظ أن جل الانحرافات المعيارية للمعلمات صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها عكس ما هو عليه بالنسبة للانحراف المعياري للمعلمة β_3 (أنظر الكتابة النهائية للنموذج بعد استخدام برنامج SPSS).

1–4– نلاحظ أن قيمة مجموع مربعات الأخطاء جد ضعيفة ($\sum \varepsilon_t^2 = 0,001$) نظرا للتأثير الإيجابي الكبير للمتغيرات التي معلماتها لها معنوية إحصائية.

1–5– من خلال الصيغة النهائية للنموذج، لاحظنا أن قيمة "داربن واتسون" التي تساوي DW=2,386، مما يبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء عند مستوى خطر 5 %، مما يدل على صحة النموذج.

2– تفسير اقتصادي

حسب الصيغة النهائية للنموذج فإن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0,979$، وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة (مؤشرات التنافسية) في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 97,9 %، مما يدل على أن النموذج المقترح يمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تمثيلا جيدا.

هناك ارتباط طردي بين قيم تغطية الصادرات للواردات خارج قطاع المحروقات Y_t والمتغيرات المستقلة التالية: X_2 (مؤشر البنية التحتية)، X_8 (مؤشر تطور الأسواق المالية)؛ X_{12} (مؤشر حجم السوق). وعلى العموم إشارة جل المعلمات التي لها معنوية إحصائية صحيحة.

حسب النموذج السابق، فإن زيادة وحدة واحدة من قيم X_2 (مؤشر البنية التحتية) يرافقها زيادة في قيم Y_t بمقدار 17,4%.

المبحث الخامس: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب حسب نتائج كل نموذج

من أجل مقارنة النتائج نحاول تلخيص أثر المؤشرات المدروسة على نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول الثلاث (الجزائر– تونس – المغرب) في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): أثر مؤشرات التنافسية على نسبة تغطية الصادرات للواردات

المؤشرات	المتغير	نسبة تغير y بالنسبة لـ x		
		الجزائر	تونس	المغرب
مؤشر المؤسسات	X_1		- 0,334	
مؤشر البنية التحتية	X_2	+ 0.030	+ 2,715	+ 0,174
مؤشر الاقتصاد الكلي	X_3	+ 0.006	+ 0,089	
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	X_4	+ 0,002	+ 1,295	
مؤشر التعليم العالي والتدريب	X_5	+ 0,065		
مؤشر كفاءة سوق السلع	X_6	+ 0,030		+ 0,192
مؤشر كفاءة سوق العمل	X_7			
مؤشر تطور الأسواق المالية	X_8		+ 0,129	+ 0,087
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	X_9			
مؤشر حجم السوق	X_{10}			
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	X_{11}			
مؤشر الابتكار	X_{12}	+ 0,068		+ 0,326

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الصيغ النهائية للنماذج الثلاث

1- مؤشر المؤسسات

من خلال العلاقة المقدرة بين مؤشر المؤسسات والمتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات فهي علاقة عكسية بالنسبة لتونس مما يفسر موافقتها للنظرية الاقتصادية لكون هذا المؤشر يحتوي على مؤشرات فرعية مثل الفساد الإداري والبيروقراطية وهذه لها علاقة عكسية أي كلما زادت أثرت سلبا على فعالية ونجاعة المؤسسات الاقتصادية وبالتالي تؤدي إلى انخفاض الصادرات والعكس صحيح.

أما في حالة الجزائر فرغم أهمية هذا المؤشر إلا أنه تم إقصاءه من المؤشرات المؤثرة على المتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات وهذا يعود ربما إلى تداخل وعدم انسجام المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي. أما في حالة المغرب لم يظهر تأثير هذا المؤشر على التابع ربما للأسباب التي تم ذكرها في حالة الجزائر.

2- مؤشر البنية التحتية

من خلال النموذج يتبين أن هناك علاقة طردية بين مؤشر البنية التحتية والمتغير التابع الممثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات، أي عند ارتفاع هذا المؤشر يتأثر المتغير التابع إيجابا كما يتأثر سلبا عند الانخفاض، إلا أن نسبة التغير تختلف من بلد إلى آخر، ففي تونس يتأثر المتغير التابع تغيرا كبيرا بتغير مؤشر البنية التحتية، حيث إذا زاد مؤشر البنية التحتية بوحدة واحدة ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 2.715.

أما الجزائر فنسبة تأثر المتغير التابع بالمؤشر جد ضئيلة أي بنسبة 0.03 هذا لا يفسر إطلاقا عدم أهمية هذا المؤشر بل بالعكس فتوفره ضروري لأي اقتصاد، إن انخفاض النسبة المحصل عليها في النموذج تعود لانخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات نظرا لاعتماد الجزائر شبه المطلق على صادرات المحروقات،

أما المغرب فتأثير مؤشر البنية التحتية على نسبة تغطية الصادرات للواردات منخفض نسبيا حيث يقدر بـ 0.174.

3- مؤشر الاقتصاد الكلي

من خلال العلاقة المقدرة بين مؤشر الاقتصاد الكلي والمتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات فهي علاقة طردية لما لها من تأثير على المؤسسة الاقتصادية فتوفرها يكون حافزا للتصدير وقد كان هناك اختلاف في النسب بين الدول الثلاث.

ففي الجزائر فزيادة مؤشر الاقتصاد الكلي بوحدة واحدة يدفع إلى ارتفاع المتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 0,6 % ، إن انخفاض نسبة التغيير يعود أساسا لانخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات. أما في تونس فالتأثير جد معتبر حيث زيادة وحدة واحدة من مؤشر الاقتصاد الكلي يرافقه زيادة 1.295 وحدة في نسبة تغطية الصادرات للواردات، وهذا ما يفسر أهمية هذا المؤشر بالنسبة للاقتصاد التونسي. وبالنسبة للمغرب فليس لهذا المؤشر دلالة.

4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي

من خلال العلاقة المقدرة بين مؤشر الصحة والتعليم الأساسي والمتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات فهي علاقة طردية لكونها موجبة فزيادة هذا المؤشر يؤثر إيجابا على المؤشر التابع إلا أن تأثيره يختلف من بلد إلى آخر.

ففي الجزائر له تمثيل ضئيل حيث يؤثر بنسبة 0,2 % في المتغير التابع وهذا يعود دائما لانخفاض قيم تغطية الصادرات للواردات.

أما تونس فتأثير مؤشر الصحة والتعليم الأساسي في المتغير التابع جد معتبر حيث يؤثر بنسبة 1.295 في نسبة تغطية الصادرات للواردات وهذا ما يعكس أهمية هذا المؤشر في المساهمة في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد.

5- مؤشر التعليم العالي والتدريب

فيما يتعلق بمؤشر التعليم العالي والتدريب فالعلاقة المجدولة في النموذج توضح وجود ارتباط اقتصادي بين المؤشر والتابع ويظهر حتى ولو بنسبة ضئيلة في حالة الجزائر، أي زيادة مؤشر التعليم العالي

والتدريب بوحدة واحدة يتأثر المؤشر التابع الممثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 0.065 وحدة وهذا ما يعكس أهمية هذا المؤشر في التأثير على المؤسسة الاقتصادية رغم عدم دلالته في حالة تونس والمغرب.

6- مؤشر كفاءة سوق السلع

من خلال العلاقة المقدرة بين مؤشر كفاءة سوق السلع والمتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات نلاحظ أن هناك تأثير ايجابي، حيث بزيادة مؤشر كفاءة سوق السلع تزداد قيمة نسبة تغطية الصادرات للواردات، مما يبين أن لهذا المؤشر أثر جد مهم على المؤسسة الاقتصادية لأنه مرتبط ارتباط كلي بسوق السلع والخدمات، إلا أن التأثير مختلف من بلد إلى بلد.

ففي الجزائر يؤثر مؤشر كفاءة سوق السلع بنسبة قدرها 0,030 على مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات لما يتغير بوحدة واحدة، إلا أنه في المغرب يؤثر بنسبة 0,192 على المتغير التابع.

7- مؤشر تطور الأسواق المالية

من خلال العلاقة المجدولة في النموذج نستنتج أن مؤشر الأسواق المالية يؤثر في المتغير التابع الممثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات، حيث كما لاحظنا في تعريف المؤشر أن له علاقة مباشرة بالمؤسسة الاقتصادية لكون الأسواق المالية تعتبر مصدرا من مصادر التمويل إلا أن نسبة تأثيره تختلف من بلد إلى بلد.

ففي الجزائر مثلا ليس له دلالة كون الجزائر تفتقر للأسواق المالية، أما تونس فنسبة تأثير مؤشر الأسواق المالية على المتغير التابع بمقدار 0.129 وحدة إيجابا، أما بالنسبة للمغرب فتقل نسبة تأثير المؤشر على المتغير التابع حيث تقدر بـ 0.087 وحدة إيجابا كذلك.

8- مؤشر الابتكار

من خلال العلاقة المجدولة في النموذج يتضح أن لمؤشر الابتكار تأثير إيجابي على نسبة تغطية الصادرات للواردات فزيادة مؤشر الابتكار بوحدة واحدة في الجزائر يؤدي إلى زيادة في نسبة تغطية

الصادرات للواردات بـ 0.068 وحدة، نفس الشيء بالنسبة للمغرب لكن بنسبة أكبر حيث بزيادة مؤشر الابتكار بوحدة واحدة تزيد نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 0.326 وحدة، تعتبر نسبة ضئيلة لكنها تعكس أهمية الابتكار في المؤسسة الاقتصادية.

9- باقي مؤشرات الدراسة

أما المؤشرات الممثلة في :مؤشر كفاءة سوق العمل (x_7)، مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال (x_{11})، مؤشر حجم السوق (x_{10})، مؤشر الجاهزية التكنولوجية (x_9) ليس لها دلالة في النموذج.

خـــاتمة:

كخلاصة لما سبق يتبين من وراء قراءتنا لنتائج النموذج أن المؤشرات محل الدراسة كلها لها تأثير على المتغير التابع المتمثل في نسبة تغطية الصادرات للواردات الذي يعكس مدى فعالية الألة الإنتاجية، رغم التفاوت في التأثير إلا أن هذا يعود في الأصل إلى تركيبة كل اقتصاد على حدى، وعدم ظهور دلالة لبعض المؤشرات لا يعكس عدم أهمية تلك المؤشرات بالنسبة للميزان التجاري.

رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ورغم السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوربية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، حيث نجد أن الجزائر حسب هذا الميزان لديها نقاط ضعف تفوق 54 مؤشر من المؤشرات الجزئية أما نقاط القوة فلا تتجاوز 8 مؤشرات، حيث كل المؤشرات الكلية المكونة لمؤشر التنافسية العربية تعاني من حالة قصور في الأداء ما عدى مؤشر الأداء الاقتصادي.

أما المغرب فهي الأخرى تعاني من حالة قصور في ما يعادل 53 مؤشر جزئي التي تعتبر نقاط ضعف للاقتصاد ككل أما نقاط القوة فلا تتجاوز 9 مؤشرات فرعية إلا أن هذه المؤشرات لها ارتباط بالبيئة العامة للمؤسسات كمعدل التضخم، مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات.

بالنسبة لتونس نجدها تعاني من حالة قصور في 35 مؤشر فقط وتتمثل نقاط قوة الاقتصاد التونسي في 20 مؤشر وهي نسبة جد معتبرة مقارنة بعينة الدراسة ، إلا أن الملاحظ أن جميع هذه المؤشرات لها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية مثل مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات ومؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1- مصطفى أحمد حامد رضوان ، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001؛

2- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000 ؛

3- داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011؛

4- شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس و التطبيقات، دار أسامة للنشر ، عمان، 2012 .

مقالات:

1- نجيب محمد حمودة الشعافي، تحليل وتقييم التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي 2009- 2011 مجلة علمية محكمة، دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 12 سبتمبر 2013؛

2- وصاف سعيدي، تنمية الصادارات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01 2002؛

3- محمد بوزيان، لحسن جديدين، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، العدد 02، 2012.

مداخلات:

1- بلال محمود الوادي ، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية ، مؤتمر ربيع الثورات العربية منظور حقوق الانسان، الاردن، 16، 17 جويلية 2011؛

2- تقرير التنافسية العالمية، 2012، بالاعتماد على الموقع albankaldawli.org؛

3- تقرير التنافسية العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، سنة 2010-2011.

مراجع باللغة الأجنبية:

1-Thierry Madies, Jean Claude, payer innovation et compétitivité des régions, la documentation française, paris, 2008,

مواقع إلكترونية:

1- http://www.mg.gov.pl
2- http://www.imf.org
3- http://www.oecd.org
4- http://www.weforum.org
5- http://www.worldbank.org
6- http://www.iaigc.org
7- http://www.doingbusiness.org
8- http:// www.govindicators.org

الصناعة خيار استراتيجي لتنويع وإخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات

د. السعيد بريكة

أستاذ محاضر (أ)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

saidbrika@yahoo.fr

د. نور الهدى عمارة

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة واقع قطاع النفط في الجزائر، والتعرف على إمكاناتها النفطية وكذا حجم العوائد الناجمة عن تصدير المحروقات ومدى تأثرها بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكيف يمكن لقطاع الصناعة أن يكون بديلا حقيقيا لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية، وتخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي تصيب قطاع المحروقات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود ضعف في مساهمة الصناعة الجزائرية خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي، مما يستدعي ضرورة تطوير القطاع الصناعي وإعادة هيكلته، وقد تم في هذا الصدد اقتراح جملة من السبل من شأنها تطوير هذا القطاع ليكون بديلا حقيقيا لقطاع النفط، هذا الأخير الذي لا تزال مساهمته في الاقتصاد الوطني تمثل أعلى نسبة بالرغم من التراجع المحسوس لأسعار برميل النفط.

كلمات مفتاحية: النفط، الغاز الطبيعي، أسعار النفط، العوائد النفطية، الصناعة، الجزائر.

Abstract:

This study aims to examine Algerian oil sector, and to identify its oil capabilities , size of the revenue from export of oil and its relation to oil prices in the world markets, and how can the industry be compensated for the potential depletion of the oil wealth, and reducing its reliance on hydrocarbon revenues as the sole source of income, and thus diversify the

economy and make it more capable to withstand the fluctuations that affect the hydrocarbon sector.

The results show the weakness contribution of the Algerian industry in the GDP out of petroleum, which need to develop and restructuring the industrial sector.

Key words: Oil, Natural Gas, Oil Prices, Oil Revenues, Industry, Algeria

مقدمة:

ظل النفط منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يلعب الدور القيادي في الحياة الاقتصادية والمحرك للاقتصاد الوطني. فعائدات النفط لا زالت تسهم بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكل المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة. وكل برامج التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النفط. ولكن هذه التبعية المطلقة لهذا الأخير جعلت الجزائر تتخبط في أزمة اقتصادية واجتماعية، وجعلت الجزائر تعيش في تبعية دائمة لمؤشرات الأسواق النفطية العالمية. حيث أن الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط في السداسي الثاني من عام 2014، والذي من المتوقع استمراره على مدى السنوات القادمة يولد تحديات خطيرة ستواجه الاقتصاد. فعلى الرغم من أهمية الثروة النفطية إلا أنها ثروة زائلة وليست دائمة، كما أنها تتميز بعدم استقرار أسعارها، وهذا ما يستوجب منا كجزائريين التفكير في بدائل لتعويض الزوال المحتمل لهذه المادة الحيوية، وهذا من خلال إعداد استراتيجيات بديلة لقطاع النفط. حيث كان اختيارنا على قطاع الصناعة باعتباره قطاعا ذا أولوية وتراهن عليه الحكومة لإخراج الاقتصاد الوطني من دائرة التبعية وتمكين الجزائر من اللحاق بمصاف الاقتصاديات الناشئة.

لقد سعت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال إلى العمل على خلق قاعدة إنتاجية قوية، فقامت بتسطير جملة من المخططات التنموية امتدت على مدار الفترة (1967-1989)، حيث تضمنت هذه الأخيرة استثمارات صناعية معتبرة، وتبنت الجزائر خلال هذه الفترة استراتيجية الصناعات المصنعة، والتي كانت تعبر عن الإرادة القوية للحكومة في بناء قاعدة صناعية من شأنها أن تكون أداة تخلص الاقتصاد

من التبعية للخارج. إلا أن نتائج هذه التوجهات كانت دون المستوى، وعرف القطاع الصناعي حينها ركودا نتيجة فشل تلك الاستراتيجيات وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. مما أجبر الحكومة حينها إلى إخضاع الاقتصاد الوطني لإصلاحات هيكلية بداية الثمانينات من القرن الماضي، فرغم ما حققته هذه الإصلاحات من نتائج حسنة، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ ما كان مسطرا من أهداف، خاصة بعد أزمة النفط العالمية لسنة 1986 والتي زادت من تدهور الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاستعانة وطلب الدعم من مؤسسات بريتين وودز، هذه الأخيرة حققت نتائج إيجابية إلا أنها أثرت سلبا على أداء الجهاز الإنتاجي. دخلت الجزائر بعدها وبالتحديد منذ 2001 في برامج استثمارية عمومية ضخمة، بهدف إحياء وإنعاش القطاع الإنتاجي خاصة الصناعي، إلا أن الوضع الحالي للقطاع الصناعي يعكس درجة فشل هذه البرامج والاستثمارات في تحقيق مسعاها.

إشكالية الدراسة: عرف نمو قطاع النفط تراجعا ملحوظ بسبب انخفاض عوائد النفط، والذي يعود بدوره إلى تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي يبعث على السعي لوضع سياسة صناعية ملائمة قصد تصحيح هيكل الاقتصاد من خلال البدء في مشاريع صناعية لتحسين الإنتاج نوعا وكما، وتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته. بناءا على ما تقدم يمكن حصر إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

كيف يمكن تطوير القطاع الصناعي في الجزائر حتى يكون بديلا حقيقيا لقطاع النفط؟

هدف الدراسة: الواضح أن الهدف من الدراسة هو البحث في السبل التي من شأنها أن تطور الصناعة الجزائرية، وتخفف من حدة الارتباط بقطاع النفط، هذا الأخير الذي يعرف وضعية حرجة يتوقع استمرارها على مدى السنوات القادمة جراء الانخفاض في أسعار النفط.

منهج الدراسة: حتى نتمكن من تحقيق هدف الدراسة والوصول إلى كافة تطلعاتها، لابد من استخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بسبب تناسبه مع إشكالية الدراسة، وقد تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية هي الجداول والأشكال، بالإضافة إلى الاعتماد على بيانات وإحصاءات بعض الهيئات الدولية والوطنية.

دراسات سابقة: تعرضت العديد من الدراسات لهذا الموضوع في خارج وداخل الوطن. ففي الوطن العربي أنجزت العديد من الدراسات تناولت كيفية استغلال الإيرادات الضخمة الناتجة عن تصدير النفط وتوصلت في مجملها إلى ضرورة القيام ببرامج تصنيع لتنويع الاقتصاد من بينها دراسة "طه عبد العليم طه"، بعنوان "النفط والتصنيع في العالم العربي"، القاهرة، سنة 1987. أما على مستوى الوطن فقد قامت بعض من الدراسات بوصف وتحليل هذا الموضوع وعلى فترات مختلفة، من بينها دراسة "رايس فضيل"، بعنوان ريع النفط ومشكل التصنيع، سنة 2012. وقد قدمت وزارة الصناعة والمناجم مع بداية عام 2015 معالم استراتيجية صناعية جديدة من شأنها تحديث وتنويع القاعدة الصناعية الوطنية، من أجل تنويع الاقتصاد الوطني والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات.

فقد جاءت هذه الدراسة لتضيف بعض الجوانب المهمة والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع من خلال طرح بعض السبل والسياسات التي من شأنها أن تعالج بعض مشاكل ونقاط ضعف القطاع الصناعي للتمكن من بناء قاعدة إنتاجية قوية.

هيكل الدراسة: لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، يتناول الأول دراسة الواقع الحالي لقطاع النفط في الجزائر من خلال تحليل أهم مؤشرات القطاع، أما الثاني، فيخصص لتقديم السبل التي من شأنها تطوير الصناعة للتمكن من تنويع الاقتصاد الوطني إنتاجياً.

أولاً. الواقع الحالي لقطاع النفط في الجزائر:

1- الاحتياطي والإنتاج من النفط والغاز الطبيعي:

تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزناً مهماً في السوق النفطية العالمية، فاحتلت الجزائر عام 2014 المرتبة 15 عالميا والسابعة عربياً من حيث احتياطي النفط الخام، حيث قدرت

الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في عام 2014 بحوالي 12.2 مليار برميل، أي ما يقارب 0.82٪ من إجمالي الاحتياطات العالمية و1.01٪ من احتياطات الأوبك[1].

أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي فقد قدرت خلال عام 2014 بـ 4.5 تريليون م^3 فاحتلت بذلك المرتبة العاشرة عالمياً والمرتبة الرابعة عربياً.[2] إن تطور احتياطات الجزائر من النفط والغاز خلال العشر السنوات التي مضت، عرف استقرارا في الحجم طوال تلك الفترة، فتميزت بثبات مستوى احتياطي النفط الخام عند حجم 12200 مليون برميل، وثبات مستوى الغاز الطبيعي عند حجم 4504 مليار م^3، وهو يشير إلى انخفاض في عملية الاستكشاف مما ترك الرصيد ثابت.

أما بالنسبة لإنتاج الجزائر من النفط الخام فقد سجل انخفاضا في عام 2014 حيث بلغ 1.19 مليون برميل، مقابل 1.20 مليون برميل يوميا سنة 2013، والذي يمثل حوالي 1.63٪ من إجمالي الإنتاج العالمي يوميا. فيما عرف الإنتاج الإجمالي للغاز الطبيعي ارتفاعا في عام 2014 بنسبة 4٪ مقارنة بعام 2013، كذلك ارتفع الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي عام 2014 بنسبة 4.58٪. ويوضح الجدول الموالي تطور إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة (2011-2014).

جدول رقم (01): إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة (2011 –2014)

	2011	2012	2013	2014
إنتاج النفط الخام (1000 برميل/يوم)	1161.6	1199.8	1202.6	1192.8
الإنتاج الإجمالي للغاز الطبيعي (مليون م^3)	190127	182599	179490	186724
الغاز الطبيعي المسوق (مليون م^3)	82767	86454	79647	83295

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, pp 28-96. From: www.opec.org

[1] OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, p.22, Consulted 15/08/2015. From: www.opec.org
[2] OPEC, ibid., p.94.

نلاحظ من الجدول السابق أن إنتاج النفط الخام عرف ارتفاعا منذ 2011 إلى عام 2013 بنسبة تقدر بحوالي 3.53٪، لينخفض بعض الشيء في عام 2014. أما الغاز الطبيعي فعرف انخفاضا مستمر منذ 2011 إلى 2013، ليرتفع في 2014 بنسبة 4٪ مقارنة بعام 2013.

2- حجم صادرات النفط الخام، المنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الجزائر:

تحتل الجزائر حسب إحصائيات الأوبك لعام 2014، المرتبة الخامسة عشر والسابعة عالميا من حيث تصدير النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي على التوالي.[3]

جدول رقم (02): صادرات الجزائر من النفط الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي (2011-2014)

	2011	2012	2013	2014
صادرات النفط الخام ومنتجاته (1000 برميل /يوم)	1335	1258	1197	1205
حجم صادرات الغاز الطبيعي(مليون $م^3$)	52017	54594	46708	44190

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, pp.57-100. From: www.opec.org

نلاحظ من الجدول السابق أن الكميات المصدرة من النفط الخام ومشتقاته وكذا الغاز الطبيعي، عرفت انخفاضا خلال فترة الدراسة بنسبة 9.74٪ و15.05٪ على التوالي.

3- تطورات أسعار النفط:

إن لأسعار النفط تأثير مباشر على قيمة الصادرات النفطية، فالارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية والعكس صحيح عند انخفاض الأسعار.

[3] OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, pp. 57-100.

جدول رقم (03): تطورات أسعار النفط الجزائري للفترة (2011–2014)

	2011	2012	2013	2014
سعر البترول الخام "صحاري بلاند" (دولار /البرميل)	112.92	111.49	109.38	99.68

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, p82.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط عرفت تراجعا مستمر خلال سنوات الدراسة حيث بلغ سعر خليط صحراء (صحاري بلاند) عام 2011 حوالي 112.92 دولار للبرميل، ويعود هذا التراجع –الذي سجل في السداسي الثاني من عام 2011– خاصة إلى انخفاض الطلب العالمي المرتبط بأزمة الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية. ليستمر تراجع أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل إلى 99.68 دولار عام 2014، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف النشاط الاقتصادي العالمي.

كما أنّ مستويات العرض فاقت كميات الطلب خلال عام 2014، وقد نتجت هذه الزيادة في العرض عن زيادة الإنتاج من خارج منظمة الأوبك والتي تمركزت في منطقة أميركا الشمالية، هذه الأخيرة ارتفع إنتاجها من النفط والوقود السائل (الصخري) من حوالي 10.9 مليون برميل يوميا بداية عام 2012 ، إلى 14.6 مليون برميل في ديسمبر2014، مقابل استقرار إنتاج أوبك عند مستويات شبه ثابتة. وترى دول الأوبك أنّ زيادة إنتاج النفط الصخري، خصوصًا الأميركي منه، هي التي دفعت الأسعار إلى الهبوط مع نهاية عام 2014.[4]

[4] أسامة النجوم، سلسلة تحليل سياسات: قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ونتائجها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2015، ص7.

4- تطور العوائد النفطية في الجزائر:

إن لصادرات قطاع المحروقات أهمية كبيرة في إجمالي الصادرات الكلية للبلاد، فلقد بلغ متوسط مساهمتها حوالي 97٪ من إجمالي الصادرات للفترة (2011-2014)، فهي نسبة مرتفعة وتدل على اعتماد الجزائر الكلي على قطاع المحروقات، وبلغت عوائد صادرات المحروقات خلال نفس الفترة ما مجموعه حوالي 265 مليار دولار، كما يوضحه الجدول (04)، فهي تشكل كذلك المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر.

جدول رقم (04): مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية للفترة (2011-2014)

	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات(مليون دولار أمريكي)	73802	72620	65823	61172
صادرات المحروقات(مليون دولار أمريكي)	71662	70571	63662	58362
صادرات المحروقات (٪ إجمالي الصادرات)	97.10	97.17	96.71	95.40

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2015، ص 28. على الموقع:
www.bank-of-algeria.dz

يبين الجدول السابق أن صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات، هذا يعني أن تطور الصادرات في الجزائر مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما تؤكده النتائج المسجلة في عام 2014 حيث أدى الانخفاض المسجل في أسعار النفط إلى تسجيل انخفاض في مداخيل صادرات المحروقات من 71.66 مليار دولار سنة 2011 إلى 58.36 مليار دولار عام 2014، وبنسبة انخفاض بلغت 18.6٪، في حين لم تتعد نسبة الصادرات خارج المحروقات 3٪ كمتوسط في نفس الفترة، وهي نسبة هامشية تشير إلى عجز القطاع الإنتاجي في الجزائر عن تحقيق فائض قابل للتصدير.

5- الأهمية الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر:

لقطاع المحروقات دوران رئيسيان، يتمثلان في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين معيشة السكان.

أ- قطاع المحروقات والإنتاج الوطني: يساهم قطاع المحروقات بصورة مباشرة في تكوين الناتج الوطني الخام، فهو يحتل موقعا هاما ضمن هيكل هذا الأخير، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (05): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الوطني الخام للفترة (2011-2014)

	2011	2012	2013	2014
إنتاج قطاع المحروقات(مليار دج)	5242.50	5536.38	4968.01	4657.81
الناتج الوطني الخام (مليار دج)	12210.58	13560.55	14092.63	14489.71
إنتاج قطاع المحروقات(٪)	42.93	40.83	35.25	32.14

Source : ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, 2015. http://www.ons.dz/

نلاحظ من الجدول أعلاه نسبة نمو إنتاج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الوطني في تناقص مستمر خلال الفترة (2011-2014)، إذ تقدر نسبة الانخفاض بحوالي 11.15٪ في عام 2014 مقارنة بعام 2011، نفس الشيء بالنسبة لمساهمته في الناتج الوطني فقد عرفت منحى تنازلي، حيث بلغت 32.14٪ عام 2014، مقارنة بنسبة 42.93٪ عام 2011. وهو راجع إلى انخفاض كل من إنتاج وصادرات المحروقات وبالتالي انخفاض عوائد هذه الأخيرة، مما تسبب في تقليص مساهمة القطاع في PIB.

ب- قطاع المحروقات والقيمة المضافة: يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة نظرا لدرجة مردوديته الجيدة، إلا أنها عرفت خلال السنوات الأخيرة تراجعا محسوسا.

جدول رقم (06): مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة الخام للجزائر (2011-2014)

	2011	2012	2013	2014
إجمالي القيم المضافة الخام (مليار دج)	11355.94	12483.05	12850.47	13251.3
القيمة المضافة لقطاع المحروقات	5242.50	5536.38	4968.01	4657.81
المحروقات (٪ من مجموع القيم المضافة)	38.2	36.6	32.3	29.2

Source : ONS, op.cit.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للمحروقات عرفت انخفاض مستمر خلال الفترة (2011-2014)، فهي لم تعد تمثل سوى 29.2٪ من إجمالي القيمة المضافة الخام للوطن في عام 2014، مقارنة بنسبة 38.2٪ في عام 2011، ويرجع هذا التراجع إلى تقلص قيمة صادرات نفط الجزائر، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط وكذا زيادة المعروض النفطي.

6- تطورات احتياطات الصرف والدين الخارجي:

إن احتياطات الجزائر من الصرف تراجعت عام 2014 إلى 178.9 مليار دولار، أي بنسبة 7.8٪ مقارنة بسنة 2013 وذلك بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط في السداسي الثاني من العام. أما بالنسبة للدين الخارجي فهو في تراجع مستمر ليبلغ سنة 2013 حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي، لكنه ارتفع مجددا في عام 2014 إلى 4 مليار دولار.

جدول رقم (07): تطور احتياطات الصرف والدين الخارجي للجزائر للفترة (2011-2014)

	2011	2012	2013	2014
احتياطات الصرف(مليار دولار أمريكي)	182.2	190.7	194.0	178.9
الدين الخارجي(مليار دولار أمريكي)	4.4	3.6	3.4	4.0

Source : Trésor Direction Générale, Indicateurs Economiques et Financiers De L'Algérie, avril 2015, p 4. From: www.tresor.economie.gouv.fr

نلاحظ من الجدول السابق أن احتياطات الجزائر من الصرف في تراجع مستمر بسبب التراجع الذي شهده قطاع المحروقات الذي تعتبر إيراداته أهم مورد للاقتصاد الوطني والمولدة للعملة الأجنبية.

7- وضعية صندوق ضبط الموارد:

إن أهداف الصندوق تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة حيث ينتج هذا العجز عند انخفاض مستوى إيرادات الجباية البترولية أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى الهدف الثاني وهو التقليص من حجم المديونية العمومية.

جدول رقم (08): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2011-2014) (مليار دج)

السنوات	2011	2012	2013	2014
الموارد:				
رصيد السنة السابقة	4842837	5381703	5633752	5563512
الجباية البترولية حسب قانون المالية	1529400	1519040	1615900	1577730
الجباية البترولية المحققة (الفعلية)	3829720	4054349	3678131	3388355
فائض قيمة الجباية البترولية	2300320	2535309	2062231	1810625
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
الاستخدامات:				
متاحات قبل السحب (الموارد)	7143157	7917012	7695983	7374137
سداد الدين العمومي	0	0	0	0
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة العمومية	1761455	2283260	2132471	2965672
إجمالي الاستخدامات	1761455	2283260	2132471	2965672
الرصيد المتبقي	5381703	5633752	5563512	4408465

Source : http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=78. Consulter le 26/07/2015, 23 :49.

نلاحظ من الجدول السابق أن الجباية البترولية تلعب دورا كبيرا في تمويل موارد الصندوق، وذلك من خلال فوائض القيم عن مستوى تجاوز الإيرادات الجبائية البترولية لتقديرات قوانين المالية، بالإضافة إلى موارد أقل أهمية تتمثل في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لسير المديونية الخارجية بكيفية فعالة، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. فالجدول أعلاه يبين أن الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق ضبط الإيرادات للفترة (2011- 2014)، كما نلاحظ أن حجم فائض الجباية البترولية عرف تراجعا خلال نفس الفترة، ويعود ذلك إلى انخفاض إيرادات المحروقات بسبب انخفاض الكميات المصدرة من المحروقات وكذا انخفاض أسعار النفط. كما نلاحظ أن صندوق ضبط الموارد لم يستفد من أي تسبيق لبنك الجزائر، وهذا ما يؤكد أهمية الجباية البترولية في تمويل هذا الصندوق. كما يشير الجدول إلى أن صندوق ضبط الموارد لم يسجل أي عملية تسديد للدين العمومي منذ سنة 2011، ونجد أن تمويل عجز الخزينة العمومية يتزايد سنة بعد أخرى والذي يمول من موارد الصندوق. حيث قدرت تغطية عجز الخزينة العمومية سنة 2011 حوالي 1761455 مليون دج إلى 2965672 مليون دج سنة 2014 أي تقريبا الضعف، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة النفقات العمومية. حيث ساهم الصندوق بتغطية إجمالية من 2011 إلى 2014 قدرت قيمتها ب 9142858 مليون دج. ففي ظل هذا الوضع الحرج الذي تعيشه الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط، لابد من ترشيد النفقات العمومية وكذا تنويع مصادر الدخل.

ثانياً. الصناعة كقطاع بديل لقطاع النفط:

بعدما تناولنا في المحور السابق واقع قطاع المحروقات في الجزائر وأهم مؤشرات هذا القطاع، تبينت لنا الوضعية الحرجة التي بات يعيشها هذا الأخير، وبالتالي ضرورة التحرك والبحث عن بديل يعول عليه في النهوض بالاقتصاد الوطني. إن الجزائر وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في قطاع الصناعة البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيرادات الجزائر الخارجية.

1- واقع قطاع الصناعة في الجزائر:

إن الواقع الحالي للصناعة الجزائرية يشير إلى أنه ورغم الجهود المكثفة المبذولة من طرف الدولة لتعزيز التنمية الصناعية، في إطار تنويع البنيان الإنتاجي المحلي، فإن نصيب قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ظل ضئيلا بالرغم من حجم الموارد التي وجهت إلى القطاع الصناعي خلال المرحلة السابقة، حيث أنه لم يحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى.

- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي: في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمثل والذي شهدته البلاد خلال الفترة من 2000 إلى السداسي الأول من عام 2014، وبالإضافة إلى ما قامت به الحكومة من استثمارات معتبرة، إلا أن أداء الصناعة الوطنية خارج المحروقات بقي ضعيفاً ودون المستوى المطلوب والمسطر له، مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة. حيث بلغت مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مدار الفترة 2011-2014 كنسبة متوسطة 5.5٪ مقابل 37.8٪ للصناعة الاستخراجية. كما هو موضح في الجدول رقم (09).

فتبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تتمثل في القطاع الصناعي، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبياً، فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع[5]. فوضع القطاع يعكس المشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع بنوعيه الخاص والعمومي والتي تساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع وبالتالي عجزه عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

[5] محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، 2012، ص331.

جدول رقم (09): مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي (2011-2014) (مليون دج)

	2011	2012	2013	2014
الصناعة خارج المحروقات	663756.5	728615.2	765440.4	836973.8
إجمالي القيم المضافة	11355944.0	12483051.8	12850473.8	13251301.0
إجمالي الناتج الداخلي	12210580.1	13560557.5	14092638.1	14489710.3
الصناعة خارج المحروقات (٪ إجمالي القيم المضافة)	4.8	4.8	5.0	5.2
الصناعة خارج المحروقات (٪إجمالي الناتج الداخلي)	5.44	5.37	5.43	5.78

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر2014، ص214.
-ONS , Les comptes économique de 2000 à 2014, 2015. http://www.ons.dz/

2- السبل المقترحة لتطوير القطاع الصناعي الجزائري:

نظرا لضعف مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني، نقترح جملة من السبل، الهادفة إلى الانتقال بالجزائر من مجرد بلد مصدر ومنتج للمواد الأولية إلى بلد منتج ومصدر للمواد المحولة، وبالتالي تخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات وذلك من أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية، التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال توجيه العوائد النفطية وحقن فائض السيولة إلى قطاع الصناعة كبديل لقطاع المحروقات، والذي من شأنه خلق نمو ثابت ومستقر وإيجاد فرص عمل دائمة.

أ- إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها: إن تنويع الصادرات يتوقف على تطوير الهيكل الإنتاجي وتنويعه، ولا يتم ذلك إلا من خلال إعادة هيكلة الصناعة الوطنية، والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد، حتى آخر درجة تصنيع ممكنة، بحيث تكون جاهزة للاستهلاك المحلي أو التصدير. بالإضافة إلى ذلك فأن تطوير الصناعة يتطلب تطوير وتحديث البنية التحتية للقطاع الصناعي، من خلال

إعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (كهرباء، ماء، وقود، محطات معالجة المياه...وغيرها) إلى التجمعات والمناطق الصناعية، وكذلك الاهتمام بتوفير وسائل نقل للبضائع والركاب بتكلفة معقولة لنقل البضائع الصناعية. ويمكن في هذا الإطار منح بعض الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الذين يدفعون تكاليف تجهيز البنية التحتية لمشاريعهم الصناعية في مناطق لا تتوفر فيها مرافق البنية التحتية. كما أن تطوير القطاع الصناعي يتطلب زيادة حجم المصانع، وليس تبعثرها عن طريق الاندماج بين المؤسسات الصناعية حتى تستطيع التطوير والابتكار بشكل أسهل والحصول على امتيازات الشركات العالمية بشروط أفضل، مما يجعل الإنتاج المحلي بمواصفات وجودة عاليتين وتكاليف أقل.[6]

ب– تحسين مناخ الاستثمار الصناعي: يتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بصعوبته وضعفه على جذب واستقطاب الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي. وهو ما يعكسه مؤشر بيئة الأعمال، حيث تحتل الجزائر حسبه المرتبة 147 عالميا (من أصل 189 دولة) و15 عربيا (من أصل 20 دولة).[7]

نلاحظ من خلال المؤشرات الفرعية السابقة لبيئة الأعمال، أن ترتيب الجزائر في جميع المؤشرات يتجاوز 100 عالميا، باستثناء ترتيبها في مؤشر تسوية حالات الإعسار. وهو ما يعكس تأخر الجزائر الكبير في المجالات السابقة، فنلاحظ مثلا التأخر الكبير والأداء الضعيف جدا لمنظومة التمويل الجزائرية وما يرتبط بذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وهو ما يبينه مؤشر الحصول على الائتمان، بالإضافة إلى الضرر الكبير الذي تلحقه الممارسات البيروقراطية للإدارات الجزائرية على الاقتصاد، وهو ما يظهره كل من مؤشر استخراج التراخيص وتسجيل الملكية. فبالرغم من القوانين التي تقرها السلطة بهدف تحفيز وجذب الاستثمار إلا أن بيئة الاستثمار في الجزائر تعد صعبة لاستقطاب المستثمرين.

---

[6] عبود زرقين، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009، ص177.

[7] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر–ديسمبر 2014، ص13.

شكل رقم (01):ترتيب الجزائر في مجالات ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014

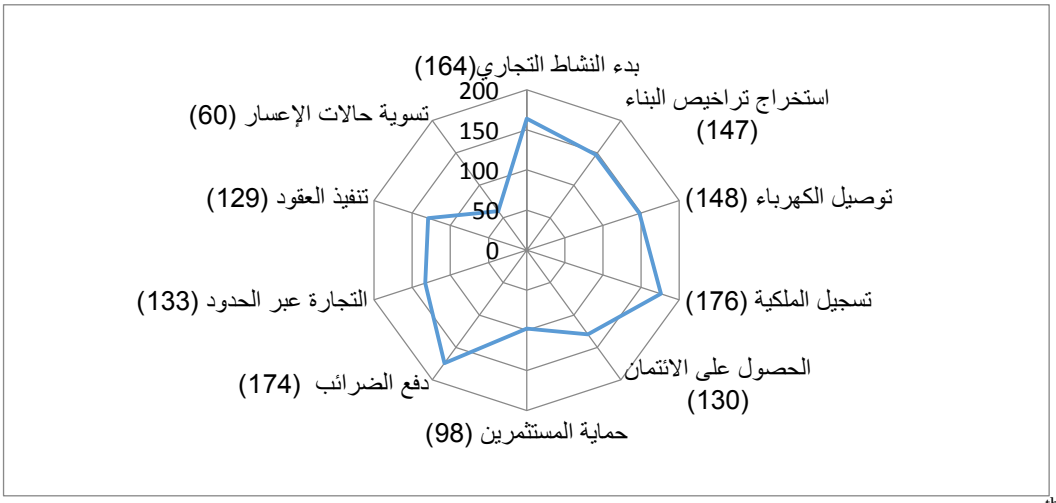

Source: World Bank Group, Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, 11th Edition, p08. From: http://www.doingbusiness.org consulted 16/08/2015

فالوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، أدت إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر. فإنه من الضروري القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر وذلك للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، فقد أشارت الدراسات النظرية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من تنفيذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال وبروز ظواهر سلبية كتعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق الموازي وهذا يعني إضعافا للاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فلا بد من توفير مناخ عمل ملائم وجيد ويتم ذلك من خلال:

– تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية، وذلك من خلال إنشاء مجلس وطني لتحسين مناخ الأعمال يرأسه رئيس الدولة ويجمع الدولة والمؤسسات والنقابات والخبرة الاقتصادية، حيث

يسعى إلى تنفيذ مخطط تحسين مناخ الأعمال الذي يسطر أهدافا كمية لرفع الجزائر إلى مستوى البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار في العالم.[8]

– إنهاء ثلاث عقبات رئيسية أمام الاستثمار المنتج عن طريق:

– إلغاء قانون الحوافز وإدراجه في القانون العام للضرائب أو في القوانين المالية.

– قصر قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات الاستراتيجية (الطاقة، المناجم، البنوك، الإتصالات، البتروكيماويات، التعدين، الطيران المدني مثلا). فيجب أن يكون الاستثمار الأجنبي حرا في كل القطاعات الأخرى.

– طرح في السوق المعروض من الأراضي الصناعية التي بحوزة (ANIREF)، حتى يتم التخفيف من مشكل العقار الصناعي.

– حل CALPIREF وإلغاء الصلاحيات الحالية الممنوحة للولايات في توزيع الأراضي الاقتصادية.

حيث أن قرارات توزيع الأراضي يجب أن تعود إلى ANIREF أو ANDI. والتزام الشفافية الكاملة في تخصيص وتوزيع الأراضي الصناعية من طرف الدولة.

– تحقيق التبسيط الإداري للمؤسسات؛

– إدخال قفزة في عصرنة وتحديث مناخ الأعمال؛

– إطلاق المناطق الصناعية الجديدة مع مناخ للأعمال من الطراز العالمي كمشاريع تجريبية.[9]

وبالتالي فلابد من العمل المستمر على تطوير مناخ الاستثمار الصناعي، لكي يصبح أكثر ملائمة ومقدرة على جذب المزيد من الأموال والمدخرات.

[8] نبني، ملخص تقرير نبني 2020، خمسينية الاستقلال: دروس ورؤية لجزائر 2020، 26 جانفي 2013. متاح على الموقع http://www.nabni.org/ تم الإطلاع (2015/08/19).

[9] Collectif Nabni, Plan d'urgence 2016-2018, Juin 2015, p28.

ج- الاستثمار في الرأس المال البشري: يعتبر العنصر البشري مصدر الأفكار والأداة الرئيسة في تحويل التحديات والمعوقات إلى فرص وقدرات تنافسية، من خلال استثمار فاعليته وطاقاته الذهنية، و السهر على الإعداد الجيد وتطوير معارفه التي تمثل الثروة الحقيقية التي تمتلكها البلاد، فلابد لقطاع الصناعة أن يولي اهتماما بالغا بعملية تكوين الموارد البشرية، للسعي قدما بالكوادر البشرية وتحويلها من مرحلة التكوين إلى مرحلة التمكين. ولا شك أن الإدارة جانب من جوانب الطاقة البشرية موكل إليها مهمة التخطيط والإشراف والتنسيق والرقابة واتخاذ القرار، ولهذا فهو يلعب دورا إشرافيا قياديا لتحقيق أفضل ناتج ممكن من خلال استثمار الموارد البشرية والمادية. وإذا كان العنصر البشري يمثل الثروة الحقيقية التي تعتمد عليها التنمية فإن اتجاه الدول عموما لا بد أن ينصرف إلى تنمية هذه الثروة.[10]

كما أن تطوير العنصر البشري يعتبر أساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات فلا طالما عانت الصناعة الجزائرية من سوء التأطير والتكوين للعمال الذي صاحبه ضعف في الاستجابة للمتطلبات السوق والمنافسة[11]. فلابد من إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي.

كما أن الإعداد والتكييف المستمر للمهارات البشرية الناشطة بقطاع الصناعة لدعم التغيرات السارية على القطاع على المستوى الدولي، لابد أن يكون من بين أهم اهتمامات مسيري مؤسسات وأجهزة قطاع الصناعة بالجزائر، فمن الضروري اتخاذ عدة إجراءات على المستوى المركزي وكذا المؤسسات ويمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[10] أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص152.

[11] رتيبة عروب، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية "الجزائر حقائق وآفاق"، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة البويرة، ص9.

- تكوين إطارات ذات كفاءات عالية بهدف تحضيرهم لشغل مناصب مسير وكذا منصب مسير وسيط؛
- تكوين إطارات مختصة في جميع ميادين التخطيط، الإنتاج، التوزيع، الاقتصاد وكذا اختصاص هندسة وتسيير المشاريع؛
- دفع آلية التكوين في مجال التنظيم خاصة بعد استحداث الوكالات ومؤسسات التنظيم في كافة فروع قطاع الصناعة وظهور مهن جديدة والتي بدورها تتطلب مهارات جديدة؛
- تكوين نظام رسكلة (إعادة تدوير) متواصل بالاعتماد على التكوين بالإنترنت، وكذا التكوين المشترك وذلك لتطوير قدرات المستخدمين وضمان تكوين موظفي الوحدات البعيدة عن مراكز التكوين؛
- التحكم في اللغات الأجنبية، وذلك من أجل ضمان مواكبة التكنولوجيات الحديثة، ومد جسور الحوار بشكل أحسن مع الشريك الأجنبي؛[12]
- تأكيد الاهتمام بتوفير اليد العاملة المدربة والمؤهلة على استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات ضمن الأقسام المختلفة لدى المؤسسات الجزائرية ودعم ذلك من خلل توفير برا مج تدريبية (محليا وخارجيا) حتى يتم استغلال الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات بالشكل المطلوب؛
- مرافقة البحث العلمي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال تبيان دور الجامعة في إمداد المؤسسات بالكفاءات والإطارات المطلوبة، وزيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية، أي الاهتمام بالثروة الفردية والاعتناء بها لأن الفرد هو الذي تعتمد عليه كل دولة في مرحلة ما بعد

[12] مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21-23 كانون الأول/ديسمبر 2014، ص42.

البترول.[13] وخلق حوافز أكبر لممارسة البحث في الجامعة، في المخابر المتخصصة وفي المؤسسات، على أساس معايير الأداء والتوافق مع أهداف تنمية البلاد.

والحديث عن تنمية القوى البشرية لا ينصرف فقط إلى التأهيل والتدريب وإنما يجب أن ينصرف أيضا إلى الرعاية الصحية والاجتماعية وإلى تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي وتوفير المناخ الملائم للمشاركة في اتخاذ القرارات.[14]

د– التكنولوجيا كعنصر مهم لتطور الصناعة: الصناعة من أكثر القطاعات تقبلاً لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي. وهذا نابع من طبيعة هذا النشاط القائم على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متنوعة. ولذلك برز تأثير التقدم التقني في عمليات التصنيع بدءاً من مكننة العمليات الإنتاجية إلى آليات التسويق وتلبية طلبات المستهلكين. وما التطور الصناعي الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميادين العمل الصناعي لديها. حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر، للارتباط الوثيق والتداخل بين التصنيع والتكنولوجيا. وقد حظي هذا الموضوع بالاهتمام من خلال:

- مجال تسريع وتائر نمو اقتصادياتها الوطنية عن طريق بناء قاعدة صناعية قائمة على إحدى منتجات العلم والتكنولوجيا؛
- توفير شروط أفضل للدول النامية في مجال نقل المعرفة التكنولوجية على أساس توفير شبكة معلومات تكنولوجية ملائمة لأهداف واتجاهات الصناعة فيها؛
- ضرورة استيراد التكنولوجيا النظيفة والتخلي عن التكنولوجيا ذات التأثير السلبي على البيئة؛[15]

[13] سهام شباب، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد الخامس، يناير 2014، ص70.

[14] أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص153.

- ضرورة زيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي–التكنولوجي ونقل وتوطين التكنولوجيا، واستيعاب التطورات العلمية التكنولوجية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة وجودة تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية في الأسواق الداخلية والخارجية.

و– ضمان التنسيق والترابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الصناعية: ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الاقتصادية عموما، وبين السياسات المرتبطة بتطوير الصناعة في الجزائر، وبحيث تصب في محصلتها النهائية وبشكل متناسق ومتكامل فيما بينها في تطوير الصناعة الجزائرية ونموها، ويشجع على رفع كفاءة الأداء وتأمين عمل المشروعات الصناعية من خلال هذه السياسات الموضوعة، وجدية الأجهزة المطبقة لها، وفاعلية هذا التطبيق. بحيث يتم أفضل استخدام ممكن للأدوات المعتمدة في هذه السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الاقتصاد عموما، وتطور الصناعة ونموها خصوصا.[16]

– تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي: إن للسياسة الضريبية آثار إيجابية على الاستثمارات بصفة عامة وعلى الاستثمار الصناعي بصفة خاصة محلية كانت أو أجنبية، من شأنها أن تشجع الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على هذه الاستثمارات بما تقدمه من حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية. وإن كانت الحوافز الضريبية ينجم عنها ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة، باعتبارها أنها تمثل تنازل الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معين. إلا أنه قد ينشأ عن تلك الحوافز قيام أو تدفق للاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة وتشجيع التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة.[17]

---

[15] كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2008، ص295.

[16] فليح حسن خلف، اقتصاديات العالم الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص139.

[17] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص102-103.

ففي إطار جهود الدولة للتيسير على المصدرين، ولمزيد من الحوافز التي تشجعهم على زيادة الصادرات، نقترح ما يلي:

- السماح للمصدرين بإمكانية الحصول على المدخلات الوسيطة المستوردة التي يحتاجونها في إنتاج السلع الموجهة للتصدير بتعريفة جمركية منخفضة، حيث يؤدي خفض هذه الأخيرة إلى خفض الأسعار وزيادة المنافسة وبالتالي يتوقع زيادة الجودة والكفاءة على المدى الطويل، أو إعفائهم من الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج وخامات الإنتاج كما قامت به بعض الدول الناشئة مثل كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى مزايا أخرى منحتها للمستثمرين أدت إلى تطوير الصناعة الكورية؛
- إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية؛
- إخضاع السلع المصنعة وتامة الصنع المستوردة إلى تعريفة جمركية أعلى من تلك المطبقة على السلع الأولية، ومما جدير بالذكر أن الإعفاءات الجمركية للسلع من المنتظر أن تكتمل بعد قبول الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، ودخول الاتفاقية حيز التطبيق.[18]

– تطوير السوق المالي: إن وجود سوق مالي يعمل جيدا هو أمر حاسم لتعزيز التنمية الصناعية من خلال توفير القروض التنافسية لرأس المال العامل وتأجير السلع الرأسمالية، والقروض للحصول على الأصول الثابتة بما في ذلك مشاريع الاستثمار والتطوير العقاري، فضلا عن الخدمات الاستشارية. وتشكل القدرة على الحصول على الائتمان بأسعار معقولة عقبة رئيسية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، حتى بالنسبة لأولئك الذين لديهم مشاريع ذات عوائد خاصة واجتماعية إيجابية، لأنهم عادة ما يفتقرون إلى ضمانات أو تاريخ ائتماني.[19]

[18] عبود زرقين، مرجع سابق، ص183.

[19] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية لعام 2012، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي، 2013، ص23.

تعتبر المنظومة المالية والمصرفية العنصر الأساسي للإقلاع الاقتصادي ويجب تطويرها من خلال دورها الدافع للنمو الاقتصادي بما توفره من وسائل وأدوات لإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية، فلابد من إصلاح بشكل مستعجل وعميق للقطاع المالي وبنيته التحتية يضفي عليه المزيد من المنافسة والعصرنة بشكل كامل في خدمة حاجات المؤسسات والمواطنين، وفي هذا الصدد لابد:

- إصلاح القطاع البنكي وفتحه لمزيد من الإبداع والمنافسة؛
- تنمية البورصة وأسواق الصرف، وتطوير أدوات مالية غير تقليدية (المالية الإسلامية مثلا)؛[20]
- إشاعة الثقة في الجهاز الائتماني وتوجيه المدخرات إلى المشروعات الإنتاجية الصناعية؛
- البحث عن أنماط غير تقليدية لجذب وتشجيع الادخار بنوعيه الإجباري والاختياري؛
- إنشاء هياكل على مستوى البنوك والمؤسسات المالية تختص بتدعيم وتأهيل المؤسسات وذلك وفقا لإستراتيجية بعيدة المدى الهدف منها جعل المؤسسة من الاهتمامات الأساسية للبنوك وخلق علاقة تكامل وتعاون بين القطاعين؛
- تدعيم التنسيق بين البنوك والهيئات والإدارات العمومية الأخرى المكلفة خاصة بعمليات التمويل والتجارة الخارجية مثل: الجمارك والضرائب وذلك لتسهيل العمليات من جهة، وتفادي عمليات الغش والتهريب وخاصة عمليات تحويل وتبييض الأموال من جهة أخرى.[21]

إن لوظيفة تمويل الصادرات أهمية كبيرة في النشاط التصديري، حيث أن نقص التغطية المالية لإتمام العملية الخاصة بالتصدير، تعد من أكبر المشاكل التي تواجه المصدرين، خاصة وأن المصدر يبحث عن قرض مالي يغطي التزاماته المتعلقة بالعقود التي أبرمها مع زبائنه، ومن هنا يبرز دور التمويل ببروز أهمية النشاط التصديري القائم. فكما يتطلب لإنجاح العملية التمويلية ضرورة توفر في برامج التمويل ما يلي:

[20] نبني، مرجع سابق، ص08.

[21] عز الدين بن عزرين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص170.

- منح الأولوية للقروض البنكية المتعلقة بالمصدرين، أو النشاطات الموجهة للتصدير؛
- منح قروض بالعملة الوطنية و/أو بالعملة الصعبة لتمويل المشاريع الموجهة للتصدير؛
- يجب أن يوافق البنك على منح تسهيلات للخصم، وذلك لتشجيع منح القروض البنكية للمصدرين.[22]

هـ- إعادة تنظيم المؤسسات المكلفة بتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية: إن الفشل الذي لحق بـ: (الاستراتيجية الصناعية، المؤسسات العمومية، سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاع المالي العمومي) لا يعني بالضرورة وجود خطأ في اختيار الأدوات والسياسات، حيث نجد أن نفس هذه الأخيرة مع تدخلات الدولة قد لاقت نجاحا في دول أخرى، بل إن السبب في هذا الفشل ناجم عن حوكمة سيئة لتدخلات الدولة.

ففي هذا المجال لابد من إنشاء وكالات مستقلة لتنفيذ تدخلات الدولة (وكالة التنمية الصناعية والتنافسية، صندوق تسيير الأصول الاقتصادية العمومية، المجلس الوطني لتحسين مناخ الأعمال)، بالإضافة إلى إنشاء وزارة واحدة تجمع كل الوزارات الاقتصادية حيث تضم الاقتصاد والمالية والتنمية الصناعية ، كذلك إنشاء مجلس أعلى للتنمية الاقتصادية يرأسه رئيس الجمهورية، ويتشكل مجلس إدارته من ممثلي الدولة وممثلي عالم المؤسسة والنقابات والمجتمع المدني (خبراء، مراكز أبحاث) ويتمتع بقدرات التحليل الاستراتيجي والقيادة الاستراتيجية الاقتصادية ومتابعة فعالية تنفيذها.[23]

خاتمة:

لقد عرفت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال إلى يومنا هذا شكلين من التنظيم، حيث يطلق على الأول "بالتخطيط المركزي"، وهو الممتد من الاستقلال حتى بداية التسعينات، أما التنظيم الثاني فهو

[22] محمد الأمين شربي، تقنيات التمويل قصير الأجل للصادرات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جوان 2011، ص441.

[23] نبني، مرجع سابق، ص09.

حر تحكمه نسبيا ميكانزمات السوق وآلياته يدعى "باقتصاد السوق"، وهو الممتد من نهاية المدة الأولى إلى يومنا هذا.

وفي ظل هذين التنظيمين تبنت الحكومة الجزائرية استراتيجيات أولت فيها الأهمية للقطاع الصناعي، وبذلت كل مجهوداتها حتى تحقق الأهداف النهائية التي سطرتها، إلا أن الاقتصاد الوطني بقي هشاً، وأحادي القطاع، معرضاً دائما للصدمات الخارجية التي تشهدها أسواق النفط العالمية. ولم توفق في بناء قاعدة صناعية قوية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني القوي بقطاع المحروقات.

أولاً. نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة حول واقع قطاعي النفط والصناعة في الجزائر، والسبل الكفيلة بدعم وتطوير القطاع الصناعي الوطني، يمكن تقديم النتائج المتوصل إليها في النقاط الآتية:

- إن الثروة النفطية تكتسي أهمية قصوى في الاقتصاد الجزائري فهي قلبه النابض، حيث تمثل عوائدها أهم مورد اقتصادي في الجزائر، لكن بالرغم من هذه الأهمية إلا أنها تبقى ثروة زائلة، كما أنها تتميز بعدم استقرار أسعارها، وهذا ما يستوجب التفكير في بدائل لتعويض الزوال المحتمل لهذه المادة الحيوية؛
- بالرغم من مرور ما يقارب من أربعة عقود من العمل الإنمائي والتوجهات المعلنة بشأن تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروة والدخل. حيث أن الاعتماد الشديد للاقتصاد الوطني على النفط يعكس الفشل الشديد في تنويع الاقتصاد، فالحكومة كانت ولا زالت تنادي بهذا التنويع، فقد حاولت القيام بجملة من التدابير والسياسات، إلا أن الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة يعكس درجة فشل هذه السياسات.

ثانياً. التوصيات: نخرج من خلال النتائج السابقة بجملة من التوصيات تتمثل في:

- ضرورة إعادة النظر في السياسات التنموية بصفة عامة، واستراتيجيات التنمية الصناعية بصفة خاصة، حيث لابد من تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب، وذلك بتحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ

أعمال أكثر جاذبية، فمثلا لابد على الدولة من القضاء على الممارسات البيروقراطية، التي من شأنها أن توقف كل تطور أو نمو في النسيج الإنتاجي الوطني. وضرورة تطوير الجهاز المالي والمصرفي؛

- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري والذي يعتبر أساسا لكل نمو اقتصادي واجتماعي، من حيث تعليمه وتكوينه، حيث يجب ضمان تكوين أكثر انسجاما مع مطالب الاقتصاد للسماح بإدماج أفضل للشباب حاملي الشهادات في سوق العمل.

قائمة المراجع:

أ- مراجع باللغة العربية:

1. أسامة النجوم، ***سلسلة تحليل سياسات: قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ونتائجها***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2015.
2. أسامة عبد الرحمان، ***البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية***، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.
3. بنك الجزائر، ***التقرير السنوي 2013، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"***، نوفمبر2014.
4. بنك الجزائر، ***النشرة الإحصائية الثلاثية***، جوان 2015. على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ***بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015***، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر 2014.
6. رتيبة عروب، بوسبعين تسعديت، ***أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية "الجزائر حقائق وآفاق"***، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة البويرة.
7. سهام شباب، ***توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري***، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد الخامس، يناير 2014.
8. عبود زرقين، ***الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر***، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009.

9. عز الدين بن عزرين، ***دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري***، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011.
10. فليح حسن خلف، ***اقتصاديات العالم الإسلامي***، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
11. كامل كاظم بشير الكناني، ***الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية***، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2008.
12. محمد الأمين شربي، ***تقنيات التمويل قصير الأجل للصادرات***، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جوان 2011.
13. محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، ***السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999–2011)***، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، كانون الأول 2012.
14. مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ***الطاقة والتعاون العربي***، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21–23 كانون الأول/ديسمبر 2014.
15. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ***تقرير التنمية الصناعية لعام 2012***، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي، 2013.
16. نبني، ملخص تقرير نبني 2020، ***خمسينية الاستقلال: دروس ورؤية لجزائر 2020***، 26 جانفي 2013. متاح على الموقع http://www.nabni.org/ تم الإطلاع (2015/08/19).
17. نزيه عبد المقصود مبروك، ***الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية***، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

ب– مراجع باللغة الأجنبية:

1. Collectif Nabni, ***Plan d'urgence 2016-2018***, Juin 2015.
2. Ministère des finances, http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=78. Consulter le26/07/2015, 23 :49

3. OPEC, ***Annual Statistical Bulletin***, 2015. Consulted 15/08/2015. From: www. opec.org
4. ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, 2015. http://www.ons.dz/
5. Trésor Direction Générale, Indicateurs Economiques et Financiers De L'Algérie, avril 2015. From: www.tresor.economie.gouv.fr
6. World Bank Group, Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, 11th Edition.
From: http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria, consulted 16/08/2015

السياحة الريفية ودورها في التنمية الاقتصادية

"فرنسا نموذجا"

د. موسي سهام

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة محمد خيضر، بسكرة

البريد الالكتروني: sihem.aya@gmail.com

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد دور السياحة الريفية في التنمية الاقتصادية، حيث تم الاعتماد على فرنسا كنموذج ناجح في هذا النوع من السياحة التي تحتل مكانة معتبرة بفرنسا، وهذا ما جعلها مجال خصب لإجراء الدراسة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن المناطق الريفية تشكل ما يقارب 15 % من المساحة الإجمالية لفرنسا، كما أنها تجذب ما يقارب 29.3 % من إجمالي السواح أي حوالي الثلث وهذا حسب إحصائيات 2014، كما ساهمت في توظيف ما يقارب 17444 عامل (2014)، أما الاستهلاك السياحي فبلغ 9.6 مليار أورو.

كلمات مفتاحية: السياحة الريفية، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد السياحي الفرنسي، السواح.

Abstract:

This study aims to define the role of rural tourism in the economic development; France is taked as a successful model to do this study.

The study appears that the rural areas represent around 15 percent of the total area of France, also it attracts nearly 29.3% of total tourist in 2014, contributed to employ nearly 17444 workers (2014), and the consumption tourism arrived at 9.6 billion Euros.

Key words: Rural tourism, economic development, French tourist economy, tourists.

مقدمـة:

تمثل السياحة مورداً مهماً من موارد واقتصاديات كثير من دول العالم، كما أن السياحة نشاط بشري يقيس السلوك الإنساني في ظل الموارد المتاحة، والتفاعل مع الآخرين واقتصاديات البيئة. لقد تم تناول الدراسة الاستراتيجية للسياحة والتنمية الريفية من خلال العلاقة بين السياحة والزراعة، إذ أن السياحة أصبحت مؤخراً تقدم نماذج من الازدهار، والنمو الاقتصادي للمناطق الريفية للحفاظ على المناظر الطبيعية، واستخدمت الأراضي المختلفة في المناطق الريفية، واعتبرت فرنسا، اسبانيا، وبريطانيا، وايرلندا خير مثال على ذلك، حيث ارتبطت السياحة الريفية فيها بأوجه ريفية متعددة، ليست فقط مرتبطة بالواقع الزراعي، وإنما بقضايا العطلات في المناطق الريفية والمشي، والتزلج، وركوب الخيل.[1]

وقد تم تطوير السياحة الريفية في كل من إسبانيا وفرنسا على وجه الخصوص حيث تم تقديم الدعم المالي الحكومي للنهوض بهذا القطاع.[2]

أ- إشكالية البحث: تعتبر السياحة الريفية من أهم الاستراتيجيات المتبعة لترقية وتنويع القطاع السياحي، وهذا راجع للاهتمام بالبيئة والمناظر الطبيعة التي أثرت بشكل إيجابي على السواح، فالسياحة الريفية تعيد السائح إلى البيئة الطبيعة وأنماط العيش التقليدية، وتعتبر السياحة الريفية ظاهرة قديمة مستحدثة، وقد اهتمت العديد من الدول خاصة الأوروبية بهذا النوع من السياحة بمختلف أشكالها.

من هذا المنطلق نطرح السؤال الرئيسي التالي: **ما دور السياحة الريفية في التنمية الاقتصادية بفرنسا؟**

وللإجابة على هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو واقع السياحة الريفية بفرنسا وما هي مقاومتها؟

---

[1] حياة محمد الصديق العريشي، **السياحة في منطقة جازان : مقوماتها وسبل تنميتها**، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، 2008، ص 23.

[2] M. Pakurar, J. Olah, definition of rural tourism and it's characteristics in the northern Great plain region, ANALELE UNIVERSITATII DIN ORADEA**, 2008 , p 778.**

- مما يتشكل النسيج السياحي الريفي الفرنسي؟
- ما هي الإستراتيجيات المتبعة لتنمية السياحة الريفية بفرنسا وما هو وزنها على مستوى الاقتصاد السياحي الفرنسي؟

ب– أهمية البحث: تستمد الدراسة أهميتها من كون السياحة أصبحت من أهم الموارد الاقتصادية للدول بعد الأزمات التي عرفها العالم مؤخرا في القطاعات الأخرى، ولكن السياحة الريفية أحد نماذج السياحة التقليدية المستحدثة التي شدة انتباه العديد من الدول، كونها سياحة تقليدية الأصل مستحدثة تماشيا ورغبات السواح، وقد تم إعادة إحياءها للحفاظ على التراث الوطني والأماكن السياحية القديمة، كما نأمل من أن نستفيد من هذه الدراسة واعتمادها في الجزائر حتى نتمكن من إعادة الحياة لهذا النوع من السياحة كوننا من الدول التي لا نحتاج إلى معالم أثرية أو مناطق سياحية بل الجزائر برمتها عبارة على لوحة سياحية ذات صبغة متنوعة من المنظر والمناطق والسواحل السياحية والجبال والمناطق الريفية الحضرية.

ج– **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- توضيح مفهوم السياحة الريفية؛
- استعراض مقومات السياحة الريفية؛
- إبراز طرق جذب السواح بالاعتماد على السياحة الريفية بفرنسا؛
- وضع بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في دفع عجلة التنمية السياحية الريفية في الجزائر وهذا من خلال الاستفادة من التجربة الفرنسية أو غيرها من التجارب العالمية الأخرى، فالجزائر تزخر بمقومات سياحية لا تحصى لكنها غير مستغلة بشكل فعال.

د– منهج وأسلوب الدراسة:

تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث حاولنا وصف السياحة الريفية ومعالمها بالإضافة إلى إجراء تحليل تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال مداخيل السياحة وتعداد السواح.

وقد تم استخدام المصادر الثانوية في هذه الدراسة: حيث اتجهنا في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في المقالات الخاصة والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والاطلاع في مواقع الأنترنيت المختلفة، بالإضافة إلى التقارير الإحصائية المتعلقة بالسياحة الريفية بفرنسا.

أولا: الإطار النظري للدراسة

1- مفاهيم حول السياحة الريفية

بدأ الاهتمام الكبير بالسياحة الريفية من قبل الباحثين منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وخاصةً مع تعاظم المنافع التي تقدمها هذه السياحة للمجتمع الريفي .ولم تكن السياحة الريفية في حد ذاتها هدفاً للدول، وإنما هي وسيلة لتحسين وضع مجتمع من المجتمعات، لذا فإن الاهتمام بتنمية السياحة الريفية يعود لما لها من تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الريفي كأداة محتملة للتنمية الريفية.

1.1- تعريف السياحة الريفية

بشكل عام يمكن تعريفها عل أنها شكل من أشكال السياحة تم ممارستها في البيئة الريفية، لكن يبقى هذا التعريف غامض لا يوضح أشكال وأنماط هذه الساحة بشكل دقيق، وقد أشار Aurel Petru, 2010)) أن السياحة الريفية تتضمن سلسلة من الأنشطة والخدمات التي يقدمها المزارعون والفلاحين من سكان المناطق الريفية، من أجل جذب السياح وهذا ما يولد عوائد إضافية لأعمالهم، ومن الملاحظ كذلك أن السياحة الريفية لا ترتبط بهذا النوع من السياحة لكنها تتعلق أيضا بإقامة الرحلات في وسط الطبيعة وقضاء عطلات أهل المدينة في بيوت ريفية لكي يعايشوا حياة أهل الريف أثناء الإجازة[3].

كما تم تعريفها على أنها مجموعة الأنشطة والخدمات والمتطلبات المرتقب توفرها، وإدارتها من قبل الزراع وسكان الريف، بمشاركة ومعاونة المسؤلين بالجهات المعنية ذات الاختصاص، وفق تخطيط هادف للحفاظ على البيئة الطبيعية والاجتماعية والحضارية بكل عناصرها، اعتمادا على استخدام الأرض والطبيعة وغيرها

[3] Aurel Petru Darău, Maior Corneli, Mihai Larian Brad , Eugeniu Avram, **the concept of rural tourism and agritourism,** "Vasile Goldiş" Western University of Arad, 2010, p 01.

من المغريات المتوفرة بالريف، بهدف جذب الزائرين للريف والمناطق الريفية واستمتاعهم وتعلمهم، بما يسمح بتوليد دخل إضافي للأعمال الزراعية، ما يساهم في تحسين نوعية الحياة الريفية وأفرادها.

وقد انتشر هذا النوع من السياحة في دول أوروبية كثيرة منها بريطانيا وفرنسا حيث يقوم أفراد العائلة بممارسة أعمال الزراعة وتربية الحيوانات والقيام بمشاركة القرويين نشاطاتهم اليومية مثل تجميع البيض وحلب الماعز كما انتشرت السياحة الريفية في كثير من الدول النامية لكونها تأتي برافد مباشر في اقتصاد القرية أفضل من مردود الزراعة حيث أن الفلاح يحتاج فقط إلى تخصيص جزء من بيته للتأجير للعائلة الوافده من المدينة أو بناء بيت مستقل في جزء من أرضه الزراعية لهذا الغرض ومن ثم يكون المردود مضاعفاً عدة مرات عن دخل تلك الأرض من الزراعة.[4]

وعلى العموم يختلف مفهوم السياحة الريفية من دولة إلى أخرى فعلى سبيل المثال نقدم التعاريف التالية:[5]

- ففي بعض الدول **كفنلندا** يرتبط مفهوم السياحة الريفية بتقديم أو كراء الغرف وتقديم الخدمات في البيئة الريفية (النقل، الغذاء التقليدي...)؛
- أما في **المجر** فيستخدم مصطلح السياحة القروية والذي يعني أن الأنشطة والخدمات المقدمة في هذه القرى مدرجة ضمن لائحة واضحة " أماكن الإقامة بأسعار معقولة وإمكانية المشاركة في الحياة الريفية ومختلف الأنشطة مثل ممارسة الزراعة وتربية الحيوانات؛
- في **سلوفينيا** أهم شكل من السياحة الريفية هي السياحة الزراعية، حيث يمكن للضيوف إما العيش مع أسر المزارعين، أو في بيوت الضيافة من أجل تناول وجباتهم أو استكشاف الطبيعة المحيطة؛
- **أما في هولندا** : تتمثل أهم وسائل السياحة الريفية في التخييم بالمزارع، حيث غالبية الخدمات المقدمة مرتبطة بركوب الدراجات والأحصنة والعدو الريفي....إلخ؛

[4] https://ar.wikipedia.org/wiki (28/1/2015).
[5] Aurel Petru et autre ; op. cit, pp 01-02.

- وفي **النمسا** فالسياحة الريفية تعني الإقامة في غرف مفروشة بشكل تقليدي، مع تقديم وجبات تقليدية تكون مصنوعة من منتجات محلية.

وانطلاقا من مختلف هذه التعاريف يمكن تلخيص مفهوم السياحة الريفية وفقا للشكل التالي:

شكل رقم 01 : تعريف السياحة الريفية كنظام متكامل

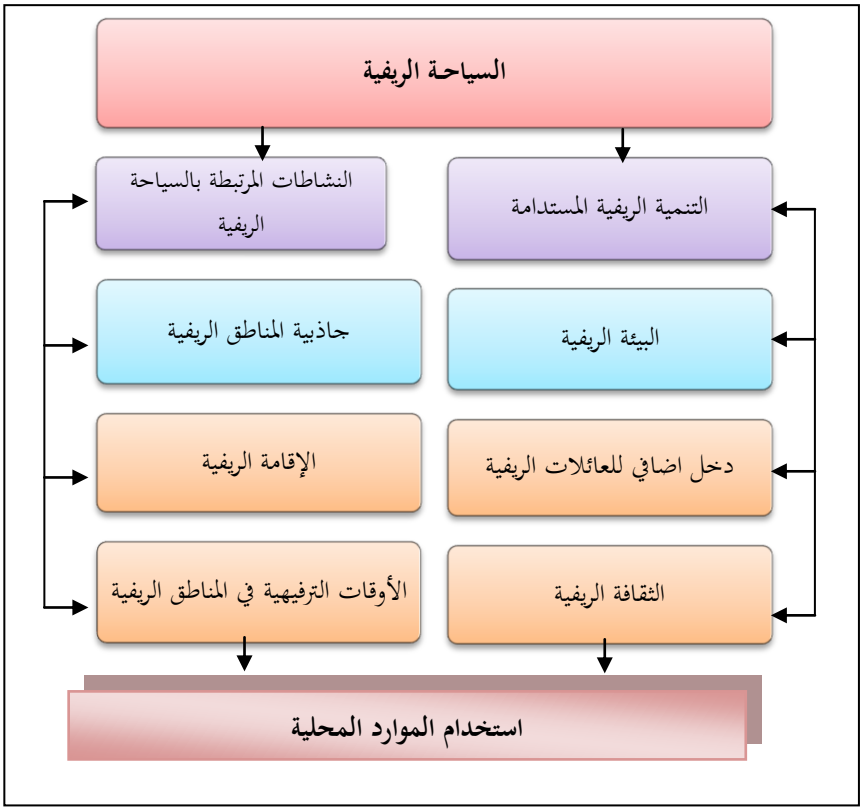

Source : M. Pakurar, J. Olah, op. cit , p 779

من خلال الشكل يمكن الجزم أن السياحة الريفية هي تحويل المقومات الطبيعية وغيرها إلى مردود اقتصادي مهم، بالإضافة إلى تنمية مستدامة وخلق فرص عمل ودخل إضافي.

2.1- أهمية السياحة الريفية

تكمن أهمية السياحة الريفية في التالي:[6]

- رفع رفاهية سكان الريف من خلال توفير عوائد مالية إضافية؛
- تقليل أو مكافحة ظاهرة النزوح الريفي وتنمية المناطق الريفية؛
- المساهمة في تقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية؛
- لا يمكن اعتبار السياحة الريفية كقطاع مهيمن في الأرياف ولكن يمكنها أن تشكل قوة اقتصادية إضافية للاقتصاد الوطني؛
- الاستمرار في مزاولة النشاط الزراعي والحفاظ على الهوية الريفية.

2- واقع السياحة الريفية في فرنسا ودورها في التنمية الاقتصادية

لقد توقعت منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح في العالم إلى ما يقرب من 1.6 مليار بحلول عام 2020 كما توقعت المنظمة أن تسجل مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا معدلات نمو تزيد على 5 % سنويا، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 4.1 % وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، اعتبر الخبراء أن السياحة يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً لإخراج العالم من حالة الركود الاقتصادي[7] وقد تم اختيار فرنسا كدراسة حالة لأن البيانات تشير إلى أنها الأكثر استقبالا للسياح في العالم حيث تستقبل أكثر 81 مليون زائر سنويا، وهو ما يزيد 20 مليونا عن زوار الولايات المتحدة وذلك على الرغم من أن مساحة أمريكا تزيد 15 مرة عن فرنسا وهذا حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة 2014 .[8]

---

[6] M. Pakurar, J. Olah, op. cit, p. 781.

[7] فادي عبود، **نحو صناعة سياحية متطورة مستدامة**، مسؤولة وتنافسية، تقرير وزارة السياحة اللبنانية، 2014/2010، ص 6.

[8] http://www.alborsanews.com//(28/10/015)

1.2- مكانة السياحة الريفية في الاقتصاد السياحي بفرنسا

تمثل السياحة الريفية بفرنسا ثلث السياحة الإجمالية (29.3 %) ويتمثل 70 % من هذه الأخيرة في السياح الذين قدموا لزيارة أصدقائهم أو أقاربهم و30 % عبارة على سياح قدموا بهدف الاستكشاف الترفيه.

تتشكل السياحة بفرنسا من 60 % من السياحة الساحلية وتليها السياحة في المناطق الحضرية 22% وبعدها السياحة الريفية 18 % وهي تضم المناطق الريفية والجبلية.[9] ويوضح الجدول التالي طرق الاستضافة الريفية بفرنسا.

جدول رقم 01 : تعداد طرق الاستضافة الريفية لسنة 2014

نوع الاستضافة	العدد
les gites + gîtes de séjour+ gîte d 'enfant الأكواخ	49800
Chambres d 'hôtes غرف الاستضافة	9600
التخييم في الهواء الطلق (المزارع)	600

Source : Géraldine Gauthier**, Gîtes de France**, 2014 , p 07

من خلال الجدول (01) نلاحظ التنوع في طرق الاستضافة للسياح في المناطق الريفية، حيث نلاحظ أهمية الأكواخ العائلية في استقطاب السواح حيث بلغ عددها سنة 2014 حوالي 49800، أي تحتل ما يقارب 83 % من طرق الاستضافة الريفية، ثم تأتي في المرتبة الثانية غرف الاستضافة البالغ عددها 9600، وبعدها التخييم في الهواء الطلق حيث نجد هناك مزارع قامت بإنشاء مخيمات على الهواء الطلق وهي طريقة حديثة في السياحة تجعل السائح يستمتع بالحياة الريفية وهي في تزايد مستمر.

[9] Comité régionale de tourisme en France, **Chiffres clés du tourisme en Franche-Comté**, Ed. 2015, p. 23.

كما شهدت السياحة الريفية بفرنسا نوع أخر من طرق الاستضافة في الهواء الطلق يطلق عليها التخييم في المزارع، حيث يلجأ المزارعين لاستضافة السياح داخل مخيمات بالمزارع الخاصة بلغ عددها سنة 2014 ما يقارب 344 مزرعة استقبال.[10]

ويمكن توضيح تطور عدد السياحة الريفية وفقا لعدد السياح من 2011 إلى غاية 2014 وفقا للجدول التالي:

جدول رقم 02 : تطور حجم السياحة الريفية وفقا لعدد السياح (مليون)

(أنظر الملحق رقم 01)

السنوات	2014	2013	2012	2011
عدد السياح	13.431	13.049	13.440	14.019

Source: François **Magnien mémento du tourisme**, Ed 2014, p. 104.
et François **Magnien mémento du tourisme**, Ed 2015, p. 94.

من خلال الجدول نلاحظ أن السياحة الريفية عرفت ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2013 و2014 وهذا ناتج عن الجهود التي تبذلها الجمعيات والمؤسسات السياحية الفرنسية من أجل تطوير وترقية هذا النوع من السياحة وتدعيم كل ما يمكن أن يؤثر إيجابا على السياحة الريفية من خلال إنفاق الأموال وتامين وسائل الاتصال والتواصل في مختلف هذه المناطق كذلك توفير الأمن اللازم لضمان عودة السياح.

2.2- الوظائف السياحية في المناطق الريفية الفرنسية:

تقدم المناطق الريفية العديد من الوظائف يمكن تقسيمها إلى أربعة عناصر:[11]

- **وظيفية الإسكان:** هناك العديد من القرى الريفية التي يقطنها أفراد يعملون بالمدن الكبرى ولكن مقر سكنهم يكون في الأرياف؛

[10] Les chiffres clés du tourisme en région Centre-Val de Loire, France, 2014, p. 01.
[11] Amandine TESTARD, **Stratégie de développement touristique et territoire rural, MASTER TOURISME**, Parcours «Tourisme et Développement», université de Toulouse, 2013 ; p.17.

- **الوظيفية الإنتاجية:** تشكل الزراعة القطاع المهيمن في المناطق الريفية الفرنسية، فهي تؤمن العديد من مناصب الشغل من جهة وتوفر المنتجات المحلية من جهة ثانية؛
- **الوظيفة الطبيعية:** حيث ينظر للأرياف كمحمية طبيعية من خلال حماية الموارد الطبيعية والعمل على استمرارية التنوع البيولوجي وعلاوة على ذلك الحفاظ على المظهر الطبيعي الذي يجعل الأفراد يستقرون في الأرياف؛
- **الوظيفية الترفيهية والسياحية:** سنة بعد سنة يصبح الريف وجهة رئيسية للسياحة، ينمو مع الأنشطة الترفيهية كالصيد والمشي بين الجبال وركوب الدرجات الجبلية...إلخ.

كما ظهرت مفاهيم مبتكرة في المناطق الريفية الفرنسية تمثلت في إقامة خاصة ذات مميزات ريفية: حيث برزت في السنوات الأخيرة نوع من الإقامات الريفية ذات خصائص تختلف عن التي يمكن ايجاها في مناطق أخرى كالبحر والجبال والمدن، والإقامات الريفية هي الأكثر جاذبية من قبل السواح ونجد ضمن هذه الأخيرة:[12]

- **التخييم في المزرعة:** تطورت وظهرت في أراضي تعود للمزارعين تهدف إلى زيادة مداخيلهم، وهي توفر خدمات إضافية إضافة إلى تلك التي تقدمها الفنادق والمطاعم التقليدية، ويقوم المزارعين بوضع ملصقات على مزارعهم يرحبون بالسياح ويستقبلونهم وقد بلغ عدد المزارعين الذين وضعوا مخيمات في مزارعهم سنة 2013 حوالي 6000 مزارع؛
- **أكواخ ريفية:** هي عبارة على مباني قديمة مرممة كانت عبارة على قصور مهجورة انهارت خلال الحروب وقد ساعد تطوير هذا النوع من السكن إحياء التراث الريفي، وغالبا ما تكون مستقلة على منازل الريفيين الأصلية؛
- **غرف الاستضافة:** على عكس الأكواخ الريفية الاستضافة تكون ضمن منزل أصحابه، تؤجر لنزيل واحد لفترة محدودة، وتتميز بإمكانية حصول النزيل على وجبة الإفطار؛

12 Amandine TESTARD, op.cit., pp 25-26.

- **الإقامة الريفية الفاخرة:** تطورت الإقامة في المناطق الريفية مع تطور متطلبات الزبائن، فهناك فئة من السواح يريدون المزج بين الرفاهية والعيش في كنف الطبيعة، لذا ظهرت مثل هذه الإقامة الفخمة التي تتوافر على كل مستلزمات الراحة والرفاهية الحديثة.

وعموما تقسم المناطق السياحية في فرنسا إلى أربعة وجهات كما يلي:[13]

- المناطق الحضرية والتي تشكل 16.6 % من مساحة فرنسا؛
- المخيمات وتشكل 55.5 % وتتمثل في المخيمات الجبلية والريفية والحضرية؛
- الأكواخ الريفية Gite rural 14.2 %؛
- استضافة جماعية 9.2 %.

والملاحظ أن الأكواخ الريفية تجذب اهتمام السياح لأنها عبارة على سياحة ريفية في قصور تعود إلى حقب زمنية قديمة تم إعادة إحيائها من طرف الفلاحين والمزارعين في الأرياف، حيث تشكل نسبة مناطق السياحة الريفية 15.4 % من مجموع المناطق السياحية في فرنسا.

3- مساهمة السياحة الريفية في التنمية الاقتصادية بفرنسا

1.3- الاقتصاد السياحي الفرنسي

تعتبر فرنسا من الأقطاب السياحية العالمية نظرا، لما تزخر به من معالم أثرية وتاريخية، بالإضافة إلى المناظر الطبيعية والجبلية التي تجذب آلاف السواح سنويا، بالإضافة إلى كون فرنسا من الدول التي تشجع هذا القطاع وتهتم به لما يعود به من مداخيل معتبرة على الاقتصاد الوطني.

ويمكن توضيح أهمية السياحة في الاقتصاد الفرنسي من خلال الإحصائيات التالية:

[13] Comité régionale de tourisme en France, Ch*i*ffres Clés du tourisme en Franche-Comté, Ed 2014, p. 07.

أ- ترتيب تعداد السواح في العالم

عرفت السياحة في فرنسا تطور ملحوظا عبر الزمن وهي من الدول التي تعرف ازدهارا في هذا القطاع، وتوضح البيانات ان فرنسا هي الأكثر استقبالا للسياح في العالم ويشير الجدول التالي تعداد الدول وترتيبها من حيث الجذب السياحي لسنة 2014.

جدول رقم 03 : ترتيب تعداد السواح في العالم

(أنظر الملحق رقم 02)

الترتيب 1980	الترتيب 2014	الدولة	عدد السواح 2014	التطور 2013-2014
1	**1**	**فرنسا**	**83,2**	**0,2**
2	2	و.م.أ	74,8	6,8
3	3	اسبانيا	65	7,1
18	4	الصين	55,6	-0,1
4	5	ايطاليا	48,61	1,8
52	6	تركيا	39,8	5,3
9	7	ألمانيا	33,04	4,6

Source : Direction générale des entreprises, **chiffres clés du tourisme**, Ed 2015, p.06.

من الجدول نلاحظ أن السياحة الفرنسية تحتل المرتبة الأولى من حيث جذب السواح منذ 1980، تليها الولايات المتحدة ثم إسبانيا، في حين نجد أن كل من الصين وتركيا انتقلت بشكل ملحوظ من المراتب المتأخرة في 1980 إلى المراتب المتقدمة سنة 2014، مما يؤكد شدة التنافس الدولي في قطاع السياحة من جهة والصحوة التي عرفها القطاع في مختلف أنحاء العالم، من اجل استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح بتوفير البنية التحتية المناسبة وإيجاد كل مقومات السياحة من خدمة وفندقة ومواصلات وتسهيلات ومنشآت سياحية، وابتكار خدمات جديدة..إلخ.

وفي هذا الإطار نجد أن فرنسا لديها 37 مواقع مدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي، ويضم المدن ذات الأهمية الثقافية العالمية، والشواطئ و منتجع، منتجع للتزلج، ومناطق ريفية تتمتع بجمالها والهدوء (السياحة الخضراء).[14]

ب– تعداد المؤسسات السياحية بفرنسا ووزنها في الاقتصاد الكلي

يوضح الجدول التالي مجموعة من المؤشرات التي توضح أهمية المؤسسات السياحية بالاقتصاد الفرنسي.

جدول رقم 04 : وزن الاقتصاد السياحي بفرنسا

(أنظر الملحق رقم 05)

	العدد	حجم العمالة بالمليار	رقم الأعمال بالمليار أوروا	القيمة المضافة م.أوروا
مجموع قطاعات النشاط السياحي	29953	986.4	158.8	59.9
الوزن الإجمالي بالنسبة للاقتصاد الوطني (%)	7.3	7.7	4.1	5.6

Source : Direction générale des entreprises, **chiffres clés du tourisme**, Ed 2015, p.02.

العديد من الدول تعتمد على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني، واستطاعت هذه الدول تحقيق نتائج إيجابية من الاستثمار السياحي كما حدث في الولايات المتحدة وإسبانيا وإيطاليا **وفرنسا** وإنكلترا وتركيا، ومن خلال الجدول نلاحظ الأهمية الاقتصادية للاقتصاد السياحي الفرنسي وهذا لمساهمته في التوظيف من ناحية وفي المداخيل والقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد الكلي، فالسياحة في فرنسا لها دور هام وواضح في التنمية الاقتصادية.

وكمثال على أهمية السياحة في قطاع العمل، ووفقاً لتقارير (المجلس العالمي للسياحي والسفر) فإن صناعة السياحة والسفر ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهرياً بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم خلال عام 1977م. وقد تضاعفت فرص العمل في السنوات الأخيرة والتي توفرها صناعة السياحة والسفر في جميع أنحاء العالم.

[14] https://ar.wikipedia.org/wiki (16/02/2016).

ج–المداخيل السياحية بفرنسا مقارنة مع باقي الدول الرائدة

يوضح الجدول التالي المداخيل السياحية في مجموعة من الدول التي تسعى إلى تطوير القطاع السياحي من 1980 إلى 2014 مع توضيح التطور الحاصل بين سنتي 2013-2014 وهذا لمقارنتها مع الاقتصاد السياحي الفرنسي وتحديد أهم منافسيه العالميين.

جدول رقم 05: المداخيل السياحية بفرنسا مقارنة مع باقي الدول الرائدة

(أنظر الملحق رقم 03)

الترتيب 1980	الترتيب 2014	الدولة	المداخيل السياحية	التطور 2013-2014
1	1	و.م.أ	133,4	2,5
4	2	اسبانيا	49,1	4,2
2	**3**	**فرنسا**	**43,2**	**1,5**
3	4	الصين	42,8	10,2

Source : Direction générale des entreprises, **chiffres clés du tourisme,** Ed 2015, p.06.

من خلال الجدول نلاحظ أن فرنسا احتلت المرتبة الثالثة من حيث المداخيل السياحية سنة 2014، في حين نجد أنها تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد السياح في نفس السنة على عكس الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من الاختلاف الواضح في عدد السياح البالغ 8.4 مليون سائح في حين تنجد أن المداخيل السياحية في و.م.أ تفوقها بمقدار واضح 90.4 مليار أوروا وهذا التناقض يجب البحث فيه ووضع الاستراتيجيات اللازمة لرفع مداخيل هذا القطاع.

نفس الملاحظة لو نقارن بين كل من إسبانيا (المرتبة الثالثة) وفرنسا ففرنسا تفوقت من حيث عدد السياح سنة 2014 بمقدار 18.2 مليون سائح في حين نجد أن المداخيل السياحية في إسبانيا تفوقت على نظيراتها بفرنسا بمقدار 5.9 مليار أورو.

أما بالنسبة لمقارنة التطور الحاصل في قطاع السياحة من حيث المداخيل بين سنتي 2013-2014 فنلاحظ أن هناك تطور واضح في المداخيل السياحية الاسبانية والبالغة 4.2، ثم الأمريكية 2.5 وتليها فرنسا بـ 1.5 مليار أوروا لكن الملفت للانتباه أن الصين أيضا تعتبر من الدول التي تعترف تطور بوتيرة متسارعة في مجال الخدمات السياحية فنلاحظ أن حجم المداخيل تضاعف إلى 10.2 خلال سنة فقط مما ينبأ بإمكانية حدوث قفزة ملحوظة في مجال السياحة بالصين خلال السنوات المقبلة.

د- تطور الاستهلاك السياحي الفرنسي

يوضح الجدول التالي تطور الاستهلاك السياحي بفرنسا خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014، مع الإشارة إلى أن هناك نوعين من السواح الأجانب والفرنسيين الذين يدعمون حركة السياحة الداخلية.

جدول رقم 06 : تطور الإنفاق (الاستهلاك) السياحي الفرنسي (الوحدة: مليار أورو)

	2014	2013	2012	2011	2010
تطور الاستهلاك السياحي	**158,3**	**155,4**	**153,7**	**150,6**	**140,4**
السواح الفرنسيين	106,4	105,3	103,7	103,0	96,9
السواح الأجانب	51,9	50,1	50,0	47,6	43,4

Source: http://www.entreprises.gouv.fr/marques-nationales-tourisme/satisfaction-des-clienteles-touristiques-france(15/02/2015)

من خلال الجدول (06) نلاحظ تطور الاستهلاك السياحي الفرنسي بوتيرة متزايدة خلال الفترة الزمنية 2010-2014 وهذا ما يدل الاهتمام المتنامي لفرنسا بالسياحة بنوعيها الداخلية والخارجية، حيث بلغ الاستهلاك السياحي الخارجي (الأجانب) 51.9 مليار أوروا سنة 2014 وارتفع بمقدار 3.7 % مقارنة مع 2013، وشكلت السياحة الخارجية 33 % من إجمالي الاستهلاك السياحي سنة 2014 أما السياحة الداخلية فقد مثلت 67 %.

بالرغم من مستوى التطور الملاحظ على حجم الاستهلاك السياحي بفرنسا إلا أن مؤشر الاستهلاك السياحي الداخلي يشكل نسبة معتبرة، لذا فإن هناك العديد من برامج ترقية السياحة الخارجية

المسطرة من طرف وزارة السياحة بفرنسا والتي تهدف إلى ترقية هذا النوع من السياحة في مقدمتها إعادة إحياء السياحة الريفية التي يمكن أن تجذب الأجانب بشكل فعال.

هـ- وزن الانفاق السياحي في الناتج المحلي الخام بفرنسا

الإنفاق السياحي هو الإنفاق الذي يقوم به السائحون على مختلف السلع والخدمات السياحية وغير السياحية خلال إقامتهم في الدولة المضيفة، فكل إنفاق يتم داخل الدولة المضيفة ممن يعد سائحاً فهو إنفاق سياحي استهلاك.

جدول رقم 07: مساهمة الانفاق السياحي في الناتج المحلي الخام بفرنسا (الوحدة مليار أورو)

	2014	2013	2012	2011	2010
الناتج المحلي الخام	2132,4	2116,6	2086,9	2059,3	1998,5
الإنفاق السياحي	158,3	155,4	153,7	150,6	140,4
نسبة المساهمة	7,42	7,34	7,36	7,31	7,03

Source : www.entreprises.gouv.fr/files/files/...et.../Tableaux-CST-2014.xlsx (16/02/2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الانفاق السياحي بفرنسا في تزايد بنسب متفاوتة، عرفت تطور خلال 2014/2013 قدر بـ 1.86 % مما يدل على الجهود المبذولة لتطوير السياحة في فرنسا بالرغم من المنافسة الشديدة التي تواجهها من طرف مجموعة من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والصين وغيرها من الدول التي رأت في السياحة حل ناجع للتنمية الاقتصادية.

2.3- بعض مؤشرات السياحة الريفية ودورها في التنمية الاقتصادية بفرنسا

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى تحديد تأثير السياحة الريفية بفرنسا على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، منها التوظيف، الجذب السياحي والدخل السياحي (من خلال دراسة الإنفاق السياحي بالمناطق الريفية).

أ- مساهمة السياحة الريفية في الجذب السياحي بفرنسا

إن تنوع الأقاليم الفرنسية ساعدها في تقديم وجهات سياحية مختلفة، لتلبي حاجات السواح، ونجد في مقدمتها السياحة الريفية التي عرفت تطورا خلال السنوات الأخيرة، والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

جدول رقم 08 : مساهمة السياحة الريفية في الجذب السياحي (2014/2013)

المنطقة	عدد السياح 2014 (مليون)	نسبة النمو (2014/2013)
المناطق الشاطئية	18,52	0.2
المناطق الريفية	18,89	0.1-
المناطق الحضرية	25,97	1.9
مناطق اخرى	19,81	2.9-
المجموع	**83.2**	**0.2**

Source : Direction générale des entreprises, **le tourisme des Français en 2014**, 2015, p. 02.

من خلال الجدول نلاحظ أن السياحة الريفية ساهمت بما يعادل 22.71 % من مجموع السواح سنة 2014 وهذه النسبة تقترب الى ما تساهم به السياحة الشاطئية بفرنسا، حيث أصبحت المناطق الريفية تلعب دورا في الجذب السياحي مثلها مثل نظيرتها الشاطئية والملاحظ أن السياحة في المناطق الحضرية بفرنسا تصدرت بنسبة 31.22 %، كما توجد هناك مناطق سياحية أخرى بفرنسا لها دور في الجذب السياحي مثل المناطق الجبلية والمخيمات وغيرها شكلت نسبة 23.81 %.

كما يمكن ان نلاحظ أن السياحة الريفية انخفضت بمقدار 0.1 % مقارنة مع سنة 2013، أما إجمالي السياح فقد شهد تطور بلغ 0.2 % مقارنة مع 2013.

ب- مساهمة السياحة الريفية في التوظيف

يوضح الجدول التالي مساهمة السياحة في التوظيف الموسمي (فصلي الصيف والشتاء).

الجدول رقم 09 : مساهمة السياحة في التوظيف الموسمي بفرنسا (انظر الملحق رقم 04)

الموسم	المناطق الحضرية	المناطق الجبلية	المناطق الريفية
في وسط الصيف	5814	317	3333
في نهاية الصيف	3905	3678	3905
في بداية الصيف	5314	2834	2952
في وسط الشتاء	4264	2811	2428
في نهاية الشتاء	4108	2900	2338
في بداية الشتاء	4369	2752	2488
المجموع	27774	15292	17444

Source : Comité régionale de tourisme en France, **Chiffres clés du tourisme en Franche-Comté**, Ed 2014, p. 13

من خلال الجدول نلاحظ أن السياحة الريفية أضحت تلعب مكانة في الاقتصاد السياحي الفرنسي فهي توفر ما يقارب 28.82 % من العمالة الموسمية خلال فصلي الصيف والشتاء، وهذا ما يؤكد دور السياحة الريفية في توفير مناصب الشغل وجلب عائدات إضافية للمزارعين، كذلك نلاحظ أن السياحة الجبلية تلعب دورا في توفير مناصب الشغل حيث بلغ معدل العمالة 25.7 % مما يؤكد نجاح استراتيجية فرنسا في تنويع المناطق السياحية، فكون السياحة إلى قطاع الخدمات هذا يعني أن النشاط السياحي يمتاز بدرجة عالية من الاعتماد على الجهود البشرية المتمثلة بعنصر العمل ومن الصعوبة بمكان إحلال المكننة محل عنصر العمل إلا في حدود نطاق ضيق. وهذا ما أكّدهُ أحد العلماء الفرنسيين وهو فورستيه من خلال نظريته المبنية على مجموعة من أرقام وحقائق مستنبطة من واقع التطور للقطاع السياحي، وكانت النتيجة أنه كلما تطور القطاع السياحي كلما زاد اعتماده على عنصر العمل، وهذا يعني أن للسياحة قابلية فائقة على إيجاد فرص عمل جيدة ضمن حدود القطاع السياحي.[15]

[15] . http://annabaa.org/arabic/development/2760 (16/02/2016)

ج- الإنفاق السياحي في المناطق الريفية

يوضح الجدول التالي تطور حجم الإنفاق السياحي في بعض المناطق الريفية خلال الفترة الممتدة بين 2014/2013.

جدول رقم 10 : تطور الإنفاق السياحي الفرنسي بالمناطق الريفية (الوحدة: مليار أورو)

	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة النمو (2014/013)
المخيمات camping	1.8	1.9	2	2.1	2.132	1.5
الأكواخ الريفية ومناطق السياحة الموسمية les gîtes ruraux et location saisonnières	6	6.6	6.8	7.2	7.6	5.55
الإجمالي	7.8	8.5	8.8	9.3	9.7	4.03

Source :www.entreprises.gouv.fr/files/files/...et.../Tableaux-CST-2014.xlsx (2014/02/16)

من خلال الجدول (10) نلاحظ تطور الانفاق السياحي بالمناطق الريفية، بشكل واضح، حيث بلغت نسبة النمو بين سنتي 2014 و2013 مقدار 4.03 %، وهذا ما يؤكد سياسة إعادة إحياء المناطق الريفية واستغلالها في جذب السياح خصوصا المخيمات التي تقام في مزارع الفلاحين والقصور العتيقة التي أعيد ترميمها وجعلها كفنادق تقليدية (les gites ruraux)، فالسياحة الريفية تشجع الإنفاق في سبيل الترفيه والتعرف على المناطق السياحية العتيقة في القرى الفرنسية ومحاولة محاكاة الواقع الذي يعيشه الفلاح الفرنسي من خلال السكن وسط المزارع مباشرة.

خـاتمة:

بعد هذه الدراسة التحليلية على واقع السياحة الريفية في فرنسا وأهم معالمها ومقوماتها، نصل إلى جملة من النتائج التي تؤكد الدور الذي تلعبه السياحة الريفية في التنمية الاقتصادية من خلال التوظيف الموسمي البالغ 17444 سنة 2014، والمداخيل السياحية المختلفة الناتجة على الاستهلاك السياحي والذي قدر 9.7 مليار أورو سنة 2014، أما مساهمة السياحة الريفية في الجذب السياحي فقد بلغت 18.89 مليون سائح. هذا بشكل خاص وعلى العموم يمكن للسياحة الريفية أن تؤثر على مؤشرات

التنمية الريفية من خلال: اعتماد استراتيجية لتنمية السياحة الريفية مما يؤدي إلى التأثير على السياح بشكل إيجابي ويجذبهم وهذا ما ينتج عنه فرص لزيادة الدخل السياحي خاصة بالنسبة لأصحاب المزارع والفلاحين في الأرياف والقاطنين بالمناطق الأثرية ذات القصور العتيقة، إذا ما تم استغلالها بشكل فعال، وهذا ما سيؤثر حتما بشكل مباشر على زيادة فرص العمل من جهة وجلب مداخيل سياحية من ناحية ثانية مما يساهم في زيادة الاستثمارات السياحية في الأرياف وبالتالي سوف ينتج على هذا نمو القطاع الاقتصادي للدولة واستقراره.

وفي فرنسا وجدنا مختلف الاستراتيجيات المتبعة في الأرياف لتنمية السياحة الريفية من خلال تنويع طرق الاستضافة بمختلف أشكالها وجعلها أكثر جاذبية للسياح، كما لاحظنا النمو المتزايد في مستوى السياحة الريفية، بالإضافة إلى الدخل السياحي ومستوى التوظيف الموسمي الذي توفره السياحة الريفية.

ومن هنا يمكن لنا الخروج بمجموعة من التوصيات التي قد تساعد في تنمية السياحة الريفية بالجزائر:

- تطوير قطاع السياحة الريفية بأسلوب منضبط ومستديم ومجدي اقتصادياً من خلال استغلال ما تزخر به الجزائر من مزارع وحقول ومناطق أثرية وقصور عتيقة يمكن استغلالها في مختلف مناطق الوطن؛
- تفعيل مسئوليات الجهات المختلفة ذات العلاقة بالتنمية السياحية عموما والريفية على وجه الخصوص؛
- مراجعة الأنظمة والإجراءات المحلية والمتعلقة بقطاع السياحة؛
- العمل مع المؤسسات الوطنية والإعلام والمواطنين في إيجاد فهم واعي للسياحة الريفية وتوضيح مفهومها العام والخاص؛
- تأهيل القوى البشرية التي تسهر على متابعة ومراقبة قطاع السياحة الريفية؛
- توفير الخدمات ووسائل السلامة والأمن للسياح؛
- تنويع طرق الجذب السياحي من خلال وضع كتالوجات تضم مختلف المناطق السياحية الريفية بالجزائر وطرق الاستضافة خاصة التقليدية حتى يتمكن السياح من التعايش مع حياة أصحاب الأرياف؛

- تشجيع نشاط الجمعيات والمؤسسات السياحة بمختلف أنماطها مع وضع استراتيجية سياحية.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

1. حياة محمد الصديق العريشي، **السياحة في منطقة جازان : مقوماتها وسبل تنميتها**، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، 2008.
2. فادي عبود، **نحو صناعة سياحية متطورة مستدامة، مسؤولة و تنافسية**، تقرير وزارة السياحة اللبنانية، 2010-2014.

مراجع باللغة الأجنبية:

3. Amandine TESTARD**, Stratégie de développement touristique et territoire rural,** master tourisme, parcours «Tourisme et développement », Université de toulouse, 2013.
4. Aurel Petru Darău, Maior Corneli, Mihai Larian Brad, Eugeniu Avram, **the concept of rural tourism and agritourism,** "Vasile Goldiş" Western University of Arad, 2010.
5. Comité régionale de tourisme en France, **Ch*i*ffres clés du tourisme en Franche-Comté**, Ed 2015.
6. Comité régionale de tourisme en France, **Ch*i*ffres clés du tourisme en Franche-Comté**, Ed 2014.
7. Comité régionale de tourisme en France, **Ch*i*ffres clés du tourisme en Franche-Comté**, Ed 2013.
8. Direction générale des entreprises, **chiffres clés du tourisme, Ed 2015**
9. Géraldine Gauthier**, Gîtes de France,** 2014 .
10. M.Pakurar, J. Olah, **definition of rural tourism and it's characteristics in the northern Great plain region,** university Din Oradea**, 2008.**

مواقع الكترونية:

11. https://fr.wikipedia.org/wiki/Tourisme_rural (4/12/2015).
12. https://ar.wikipedia.org/wiki (28/11/2015).
13. http://www.alborsanews.com//(28/10/015).
14. http://www.entreprises.gouv.fr/tourisme/statistiques-et-etudes (27/11/2015).
15. http://www.ladepeche.fr/article/2011/02/15/1014488-salon-de-l-agriculture-les-agriculteurs-se-mettent-au-tourisme.html (16/02/2016).
16. www.entreprises.gouv.fr/files/files/...et.../Tableaux-CST-2014.xlsx (16/02/2016).
17. http://annabaa.org/arabic/development/2760 (16/02/2016)
18. https://ar.wikipedia.org/wiki (16/02/2016).

قائمة الملاحق:

1- تطور السياحة وفق المناطق الفرنسية

5 - Les déplacements touristiques des Français

Voyages pour motifs personnels : nombre et répartition des voyages et nuitées
Selon le type d'espace de la commune de destination (France métropolitaine)

Type d'espace	Nombre de voyages (en milliers)			Répartition des voyages par type d'espace en 2014 (en %)	Nombre de nuitées (en milliers)			Répartition des nuitées par type d'espace en 2014 (en %)
	2012	2013	2014		2012	2013	2014	
Littoral rural	13 440	13 049	13 431	7,4	108 186	105 014	105 640	11,0
Littoral urbain	26 763	27 133	26 836	14,8	192 745	202 296	190 437	19,9
Total littoral	40 203	40 181	40 268	22,2	300 931	307 310	296 078	30,9
Montagne hors station	27 079	26 478	25 964	14,3	150 080	142 705	141 236	14,8
Montagne station	10 873	11 147	10 795	6,0	73 383	73 793	72 693	7,6
Total montagne	37 952	37 624	36 759	20,3	223 463	216 498	213 929	22,4
Rural	41 100	41 178	41 140	22,7	181 839	182 507	186 664	19,5
Urbain	55 304	55 384	56 463	31,2	211 497	216 002	221 200	23,1
Non renseigné	6 213	6 229	6 368	3,5	37 793	38 795	39 120	4,1
Total	180 772	180 596	180 998	100,0	955 523	961 112	956 991	100,0

Source : DGE, enquête SDT.

5 - Les déplacements touristiques des Français

Voyages pour motifs personnels : nombre et répartition des voyages et nuitées
Selon le type d'espace de la commune de destination (France métropolitaine)

Type d'espace	Nombre de voyages (en milliers)			Répartition des voyages par type d'espace en 2013 (en %)	Nombre de nuitées (en milliers)			Répartition des nuitées par type d'espace en 2013 (en %)
	2011	2012	2013		2011	2012	2013	
Littoral rural	14 019	13 440	13 049	7,2	111 187	108 186	105 014	10,9
Littoral urbain	25 997	26 763	27 133	15,0	185 565	192 745	202 296	21,0
Total littoral	40 017	40 203	40 181	22,2	296 752	300 931	307 310	32,0
Montagne hors station	26 724	27 079	26 478	14,7	151 016	150 080	142 705	14,8
Montagne station	11 187	10 873	11 147	6,2	76 101	73 383	73 793	7,7
Total montagne	37 911	37 952	37 624	20,8	227 117	223 463	216 498	22,5
Rural	41 410	41 100	41 178	22,8	187 127	181 839	182 507	19,0
Urbain	54 805	55 304	55 384	30,7	220 675	211 497	216 002	22,5
Non renseigné	6 338	6 213	6 229	3,4	37 487	37 793	38 795	4,0
Total	180 481	180 772	180 596	100,0	969 159	955 523	961 112	100,0

Source : DDE, enquête SDT.

Source: François **Magnien mémento du tourisme ,Ed** 2014, p.104.
Et, François **Magnien mémento du tourisme ,Ed** 2015, p. 94.

2- ترتيب تعداد السواح في العالم

Le tourisme international dans le monde en 2014

Le classement des pays selon les arrivées de touristes internationaux

Rang 1980	Rang 2014	Pays visités	Arrivées 2014 (en millions)	Évolution 2014/2013 (en %)
1	1	France	83,8	0,2
2	2	États-Unis	74,8	6,8
3	3	Espagne	65,0	7,1
18	4	Chine*	55,6	-0,1
4	5	Italie	48,6	1,8
52	6	Turquie	39,8	5,3
9	7	Allemagne	33,0	4,6
7	8	Royaume-Uni	32,6	5,0
nd	9	Russie	29,8	5,3
8	10	Mexique	29,3	21,5
		Total monde	**1133**	**4,2**

Source : Organisation mondiale du tourisme.

re Tosqi – Atout France ; © NicoElNino – Thinkstock ; © littledie – Thinkstock.

3- المداخيل السياحية بفرنسا مقارنة مع باقي الدول الرائدة

Le classement des pays selon les recettes du tourisme international

Rang 1980	Rang 2014	Pays visités	Recettes 2014 (p) (en Md €)	Évolution 2014/2013** (en %)
1	1	États-Unis	133,4	2,5
4	2	Espagne	49,1	4,2
2	3	France	43,2	1,5
34	4	Chine*	42,8	10,2
nd	5	Macao	38,2	-1,9
5	6	Royaume-Uni	34,5	6,2
3	7	Italie	34,3	3,7
6	8	Allemagne	32,6	4,9
27	9	Thaïlande	28,9	-2,7
19	10	Hong Kong	28,9	-1,5
		Total monde	**940**	**4,2**

n) : © Joan Quesada Re – Thinkstock ; © diego – Thinkstock ; © R

4- مساهمة السياحة في التوظيف الموسمي بفرنسا

	Urbain	Montagne	Rural
Saison été (moyenne)	5 814	3 172	3 333
Haute saison été	6 563	3 678	3 905
Basse saison été	5 314	2 834	2 952
Saison hiver (moyenne)	4 264	2 811	2 428
Haute saison hiver	4 108	2 900	2 338
Basse saison hiver	4 369	2 752	2 488
Moyenne annuelle	**5 114**	**2 960**	**2 876**

Source ; Comité régionale de tourisme en France, Chiffres Clés du tourisme en Franche-Comté

5- وزن الاقتصاد السياحي بفرنسا

Le poids économique du tourisme en France

La consommation touristique en France et son poids dans le PIB

	2014 (p)	Évolution 2014/2013 (en %)
Consommation touristique intérieure (en milliards d'euros courants)	**158,3**	**1,9**
Visiteurs français	106,4	1,0
Visiteurs étrangers	51,9	3,7
Poids de la consommation touristique intérieure dans le PIB (en %)	**7,4**	
Visiteurs français	5,0	
Visiteurs étrangers	2,4	

(p) : provisoire.
Source : DGE, Compte satellite du tourisme, base 2010.

Les entreprises des secteurs du tourisme en 2013

	Nombre d'entreprises	Effectifs salariés en équivalent temps plein (en milliers)	Chiffre d'affaires HT (en Md €)	Valeur ajoutée HT (en Md €)
Ensemble des secteurs d'activités du tourisme	**299 532**	**986,4**	**158,8**	**59,9**
Poids dans l'ensemble de l'économie*	**7,3 %**	**7,7 %**	**4,1 %**	**5,6 %**
dont Hébergements	45 263	164,9	23,0	9,9
Restauration	162 498	433,3	46,9	20,2
Débits de boissons	42 232	36,9	6,6	2,9
Transports	5 410	244,4	43,2	17,9
Agences de voyages	8 122	34,2	13,7	1,9

مستقبل العلاقات الجزائرية–الأوربية في ميدان الطاقة، أنابيب الغاز استراتيجيات للتعاون أم مشاريع لتكريس التبعية

د. العربي العربي
أستاذ محاضر (ب)، جامعة مستغانم
البريد الالكتروني: Larbi.larbiuniv@yahoo.fr

ملخـــص:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى أهمية الاحتياطات الكبيرة من الغاز التي تتمتع بها الجزائر، وضرورة استغلال الأنابيب الرابطة بين الجزائر والاتحاد الأوربي لأهداف استراتيجية قبل نضوبه. إلى جانب إثارة الانتباه لصانعي القرار في الجزائر حول خطورة الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على المحروقات في ظل التناقص المستقبلي لاحتياطاته، وحتمية البحث عن موارد بديلة ومتجدِّدة تخدم الاقتصاد الوطني.

وخلصنا في نهاية الدراسة إلى أن اقتصاد الجزائر في خطر، كونها ستصبح دولة مستوردة للطاقة مع مطلع 2030. فتمتعها باحتياطي كبير من الغاز، يجعل استخراجه يتطلب رؤوس أموال للاستثمار. إن التدهور في أسعار المحروقات جعل هذا الهدف صعب التجسيد، في ظل منافسة دولية على غرار شركة غاز بروم الروسية. وعلى الرغم من الأنابيب الرابطة بين الجزائر والاتحاد الأوربي المزودة له بالغاز، إلاَّ أن غياب قطاعات بديلة تجعل هذا المتغير ضعيفًا في توجيه وصناعة سلوكيات الاتحاد الأوربي تجاه القضايا الاقليمية والدولية التي تهم المصلحة الوطنية للجزائر في المحافل الدولية، على غرار أزمة الساحل، الصحراء الغربية، الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

Abstract :

This study aims to note the importance of reserves gas in Algeria, in the direction of a strategic targets it is necessity to exploit the pipeline that link between Algeria and the European Union (EU) before its disappearance, As well as draw attention to the decision-makers in Algeria About the gravity of dependence on the hydrocarbons, and the obligation to

search for alternative and renewable resources that serve the national economy.

We conclude that Algeria in 2030 will become importer state of energy. The decline in oil prices make the target of extraction gas reserves difficult to achieve under an international competition similar to Russia's Gazprom.

Keywords: Algeria, European Union, hydrocarbons, Gas, Pipelines, Gazprom.

مقدمـــة:

تعتبر الجزائر من الدول القريبة جغرافيًا إلى الضفة الجنوبية لدول الاتحاد الأوربي، كما أن تكلفة الحصول على الغاز منها تعد الأرخص سعرًا مقارنةً بالغاز الروسي، النرويجي أو الإيراني. وهي زبون وَفِي، حيث لم يسبق وأن استغَّل صانع القرار في الجزائر هذا المتغير ووظَّفه سياسيًا على غرار السلوك الروسي في العُشرية الأولى من القرن الواحد والعِشرون. على الرغْمِ من مرور الجزائر بإكراهات اقتصادية وسياسية وأمنية خلال عُشرية دموية أتت على الأخضر واليابس. لكن الغاز الجزائري، لم يتوقف يومًا عن المصانع والبيوت الأوربية.

هذه السلوكيات دفعت العديد من دوائر صناعة القرار داخل البيت الأوربي إلى التفكير في ضرورة تعزيز هذه العلاقات وتقويتها، من خلال المشاركة في تمويل مشاريع ضخمة تضمن وصول الغاز إلى أسواقها، وبكميات معتبرة. خاصة بعد أن تعززت نزعة التوجه نحو استهلاكه مستقبلاً كونه صديق للبيئة، وحاجز أمام تسارع ظاهرة الاحتباس الحراري. فخُصِّصَتْ أموال ضخمة لإنشاء شبكة من الأنابيب تُسَّهِلُ عملية هذا التواصل شرقًا وغربًا قصد تزويد أوربا حتى لا تظل رهينة للأحداث السياسية الساخنة في مناطق غير مستقرة، وكذا الضغوطات الروسية التي تنفجر من فينة إلى أخرى.

إشكالية الدراسة:

تروم هذه الدراسة الخوض في مستقبل العلاقات الجزائرية–الأوربية من خلال موقع متغير الغاز، قصد الإجابة على الإشكالية الجوهرية التالية: هل أن أنابيب الغاز الرابطة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي هي مشاريع لتعزيز التعاون، أم آليات لتكريس التبعية، والتحكم في مستقبل العلاقات الجزائرية–الأوربية؟

فرضية الدراسة:

يمكننا صياغتها على الشكل التالي: كلما كانت المبادلات الاقتصادية أكثر، كلما كانت العلاقات الجزائرية–الأوربية أكبر وأمتن. وكلما زادت البيئة تدهورًا، كلما تعزّز التوجه نحو استهلاك الموارد الأكثر حفاظًا على البيئة ومنها الغاز.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على توظيف جهاز مفاهيمي يعتمد على مصطلحات اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية، وتعدد في المناهج بغية توضيح الصورة، والاقتراب من الحقائق الخفية لإشكالية هذه الدراسة. وتجلَّت هذه المناهج في المنهج التاريخي، المقارن، المنهج الاحصائي، إلى جانب اقترابات كالاقتراب النسقي لدافيد ايستن، واقتراب تحليل المضمون.

خطة البحث:

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور اعتمدناها كحدود لإنجاز هذه الدراسة، وهي كالآتي:

- الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي بين وفرة الاحتياط وندرة التواجد؛
- الواردات الأوربية من الغاز الطبيعي، ومكانة الجزائر المستقبلية في الإجابة عليها؛
- الأهمية الجيو–استراتيجية لأنابيب الغاز الرابطة بين الجزائر والاتحاد الأوربي من التحديات إلى فرص النجاح.

المحور الأول: الاستهلاك العالمي للغاز بين وفرة الاحتياط وندرة التواجد.

لقد سجِل تزايد كبير في الطلب على موارد الطّاقَة المختلفة. هذا الارتفاع في حجم الاستهلاك يرجع إلى التطور الصناعي والتكنولوجي الهائل، والنمو المطرد في عدد السكان، حيث يضاف سنويًا حوالي 200 مليون مُسْتهلِكْ. دون أن ننسى أن عدد الدول المنْتِجة محدود، بينما كل دول العالم دولاً مستهلكة للطَّاقَة. ولعلَّ الغاز، من الموارد البديلة والصديقة للبيئة دفعت به إلى تعزيز مكانته المستقبلية في الاقتصاد العالمي، وصناعات دول الاتحاد الأوربي واقتصاداتها.

1– احتياطات الغاز وحجم استهلاكه العالمي:

لقد ارتفعت نسبة استهلاك الغاز بطريقة مُلْفِتَة للانتباه خلال الثلاثين سنة الماضية مقارنةً بموارد الطَّاقَة الأخرى، وهذا راجع إلى إمكانية توظيفه في استعمالات عِدَّة صناعية كانت أو خدماتية. كما أنه أقل تلويثًا للبيئة، حيث يصدر ما بين 25 إلى 30 % من ثاني أوكسيد الكربون أقلاً من الموارد البترولية الأخرى، وتزيد هذه النسبة على النِصْفْ مما يصدره الفحم.

إن احتياطات الغاز ناضبة، لكنها على آجال طويلة مقارنةً بالنفط،[1] وحسب المعْطيات التي توصل إليها المركز الدولي للمعلومات حول الغاز الطبيعي (CEDIGAS)[2] أن احتياطاته المؤَكَّدة كافية لتلبية الطلب العالمي حتى عام 2060 م، عكس النفط الذي أثبتت أغلب الدراسات أن نضوبه ليس ببعيد.

كما تعرف منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية، ارتفاعًا ملحوظًا في استهلاك الغاز الطبيعي حيث سَيُسَّجِلْ في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2030 م نسبة تقدر بـ 4 % سنويًا. [3] وستساهم الدول

---

[1] Anne Lauvergeon, **La troisième révolution énergétique,** (Paris : Edition Plon, 2008), p. 61.

[2] **CEDIGAS** : Le centre d'informations internationales sur le gaz naturel.

[3] Philippe Boskin & Others, **World Energy Technology and climate Policy Outlook 2030, (**Luxembourg: Office for Official Publications for the European Communities), p. 91.

المصنعة في رفع حجم الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنسبة 40 % في عام 2030 م، مقارنة بـ 25 % التي سُجِّلَتْ عام 2000 م.

جدول رقـم 01: يوضح نسبة استهلاك الغاز الطبيعـي في العالـم

	1990	2000	2010	2020	2030
الاتحاد الأوربي	%12	%22	%27	%29	%27
أمريكا الشمالية	%15	%14	%22	%24	%20
اليابان، منطقة الباسفيك	%24	%31	%40	%37	%35
إفريقيا، الشرق الأوسط	%25	%34	%39	%47	%49
أمريكا اللاتينية	%10	%15	%29	%38	%40
آسـيـا	%5	%12	%13	%16	%18
العالــم	%18	%19	%25	%28	%28

Source: Sophia Ruester & Others, **a New European Energy Technology Policy towards 2050**, In: Policy Brief, European University Institute: Robert Shuman Center for Advanced Studies, Issue 01, January 2013, p. 95.

من خلال تحليلنا للأرقام الواردة في الجدول رقم (01) يتضح بجلاء التزايد في استهلاك نسبة الغاز الطبيعي على المستوى العالمي. ففي الاتحاد الأوربي ارتفعت النسبة من 12% عام 1990 م، إلى27 % عام 2010 م. ثم سيرتفع إلى 29 % عام 2020 م. أما النسبة الأكبر فسُجِلَّتْ في أمريكا اللاتينية، فمن المرجح أن ترتفع هذه النسبة من 10 % عام 1990، لأن تصل إلى 40 % عام 2030م. إن هذه الزيادة في الاستهلاك تظهر بجلاء من خلال نسبة الاستهلاك المسَجَّلَة على المستوى العالمي التي انتقلت من 18 % عام 1990 إلى 25 % عام 2010، والتي ستنتقل إلى 28 % عام 2030.

كما أن حجم استهلاك الغاز الطبيعي هو في ارتفاع مستمِّر، ما يعني الأهمية الاستراتيجية التي سيكتسيها مستقبلاً مقارنةً مع موارد الطَّاقَة الأخرى، وحلوله مكان الصدارة التي تربَّعَ عليها قطاع النفط لفترات زمنية واقتصادية طويلة.

2– الاكراهات البيئية وتعزيز التوجه الأوربي نحو استهلاك الغاز:

إن الملْفِت للانتباه هو ارتفاع نسبة استهلاك الغاز في الاتحاد الأوربي خلال العشر سنوات الأخيرة، وذلك راجع للالتزامات المرافقة لبروتوكول كيوتو القاضية بتخفيض نسبة الانبعاثات من ثاني أوكسيد الكربون. [4]

إن طلب دول الاتحاد الأوربي على الغاز الطبيعي، سيتضاعف في الفترة الممتَّدة ما بين 2000 إلى 2030م، ليسجِّل نسبة 4.3 % مع حلول 2030 م. [5] وتدُّلُ المؤشرات الاقتصادية على أن استهلاك الدول الأوربية من الغاز الطبيعي في العشرية الأخيرة سجَّل نسبة 4.9 %، أي بمعدل نمو قُدِّر بـ 0.9 % سنويًا، مقارنة باستهلاك النفط والفحم الذي لم يتجاوز معدله ما بين 0.2 % إلى 0.5 %. إن أغلب الدول الأوربية تعتمد على الخارج في تأمين حاجياتها من الطَّاقَة، وتستورد كميات كبيرة من النفط والغاز. [6] فهي تستورد أكثر من 50 % من حاجياتها من مصادر الطَّاقَة من الخارج، هذه النسبة مرجحة للارتفاع إلى 90 % مع حلول 2030 م.

---

[4] Ulrich Fahl & Others, **Future European Gas Supply in the Resource Triangle of the Former Soviet Union, the Middle East and Northern Africa** (Stuttgart: Institute of Energy Economics and the Rational Use of Energy, January 10th, 2008), p.01.

[5] Philippe Boskin & Others**,** op.cit**,** p. 91.

[6] خديجة عرفة محمد أمين، خديجة عرفة محمد أمين، **أمن الطاقة** (دبي: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ماي 2008)، ص. 15.

شكل رقم (01)

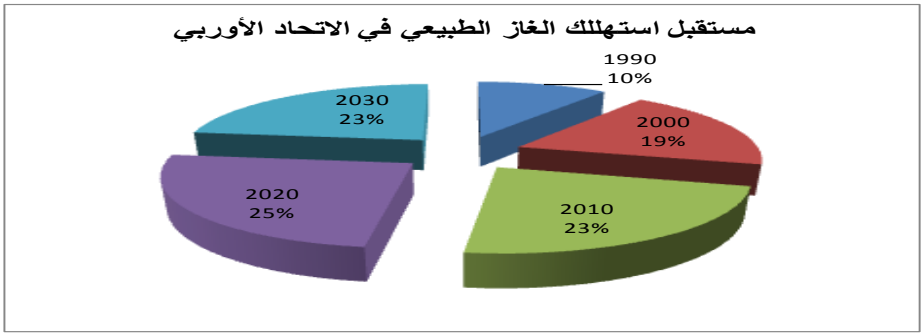

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادًا على الإحصاءات الواردة في الجدول رقم 01

يستورد الاتحاد الأوربي حوالي 25 % من حاجياته من الغاز الطبيعي من روسيا، والتي ستصل إلى 40 % مع مطلع 2030 م، إلى جانب 45 % من احتياجاته النفطية من منطقة الشرق الأوسط. كما أن نصف استهلاك الدول الأوربية من الغاز يأتي من ثلاثة دول وهي روسيا، النرويج والجزائر. ما يبرز هشاشة الأمن الطاقي على المستوى الأوربي. وتعتبر الدول الأوربية الأمن الطاقي من المداخل المهمة لتجسيد الأمن الجماعي، [7] نتيجة الأهمية القصوى التي يكتسيها قطاع الطَّاقَة في الإجابة على احتياجات القطاعات الأخرى. [8]

[7] **الأمن الجماعي**: هو التزام مجموعة من الدول بحماية كل عضو فيها من خلال عدد من الترتيبات والإجراءات الأمنية والعسكرية، بهدف حماية الدول من تعرضها لاستخدام القوة من قبل دول أخرى، خاصةً إذا اتخذت هذه القوة صورة الحرب. كما أنه نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء.

[8]- Álvaro de Vasconcelos, **What Ambition for European Defense in 2020?** (Condé-sur-Noireau, EU Institute for Security Studies, 2009), p. 142.

المحور الثاني: الواردات الأوربية من الغاز الطبيعي، ومكانة الجزائر المستقبلية في الإجابة عليها.

إن أوربا كانت تَتزوَّد بالغاز من روسيا والنرويج، أما جنوب أوربا خاصةً إسبانيا والبرتغال فكانتا معزولتان سياسيًا واقتصاديًا عن أوربا الشمالية كونهما دولتان غير ديمقراطيتان.[9] ومع الثورة البرتغالية لعام 1974 م، ووفاة الديكتاتور الجنرال فرانكو في إسبانيا عام 1975 م، حدثت قطيعةٌ مع الماضي وبرز تحول جوهري في المسار السياسي لهذه الدول، واعتُبِرَت فترة مهمة في تحولها التاريخي.

1–الحاجيات الأوربية من الغاز، ومستقبل البحث عنها خارج حدودها الجغرافية:

لقد وصل غاز بحر الشمال النرويجي إلى إسبانيا عام 1993م من خلال أنبوب يمرُّ عبر الأراضي الفرنسية. أما الغاز الروسي فلم يتجاوز السوق الفرنسية وظَّل محصورًا في بلجيكا، هولندا والمملكة المتحدة. وبظهور شركات إسبانية، بدأ التوجه نحو شمال إفريقيا فَعُقِـدَتْ اتفاقات مع ليبيا للتزود بالغاز في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. أما بالنسبة للجزائر، فعقدت شركة (ENAGAS) الإسبانية مع شركة سوناطراك عام 1975 م عقـدًا للتزود بـ 8.4. مليار م^3 من الغاز المميَّع سنويًا ابتداءً من 1978م، وبدأ التفكير في بناء أنبوب لنقل الغاز الجزائري.[10]

تشير أحدث الدراسات على أن النسبة الأكبر من احتياطي الغاز الطبيعي متواجدة خارج الأراضي الأوربية،[11] ولا يمثِّل الاحتياطي الأوربي أكثر من 5 %. ما يعني اعتمادها على السوق الخارجي لتلبية حاجياتها من هذا المورد الحيوي بنسبة 80 %.

---

[9] Jonathan STERN, **Gas Pipeline Cooperation Between Political Adversaries: Example from Europe**, Oxford Institute for Energy Studies, Royal Institute of International Affairs, -Chatham House- January 2005, pp. 07-11.

[10] لقد ظهر مشروع لنقل الغاز سُمي "بسِيـقَامُـو" (**SEGAMO**) عام 1970، يهدف إلى بناء أنبوب يربط مدينة أرزيو بمدينة كَرْتَاخِينَا (**Cartagena**) الاسبانيـة. هذا الأنبوب يمتدُّ على عمق 2000 متر تحت سطح البحر، ويمرُّ عبر مضيق جبل طارق. إلاَّ أن المشكِل السياسي بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية حال دون إنشائه، لكنه تحقق فيما بعد من خلال مشروع ميد–غاز.

[11] Philippe Boskin & Others, op.cit. p.88.

يبدو أن السوق الروسية اليوم تجيب على نسبة كبيرة من هذا الطلب. إلا أن كل المؤشرات [12] تُؤَكِّدْ على أن أكبر الآبار الروسية "أُونْرُقُويْ" (Enrongoy) "وَيَنْبُورْقْ"(Yambourg) و"مَدْفِيزْهَايْ" (Medvezhye) ستشهد تناقصًا في حجم إنتاجها، إلى جانب ارتفاع الاستهلاك المحلي الروسي من الغاز.

جدول رقم 02 طلب الاتحاد الأوربي على الغاز الطبيعي (Metp) في الفترة الممتدة إلى 2020

	1985	1995	2000	2010	2020
الطلب الأوربي على الطَّاقَة	1.241	1.366	1.454	1.556	1.612
الطلب على الغاز الطبيعي	198	273	338	401	431
نسبة الغاز	% 16	% 20	% 23	% 26	% 27
الانتاج المحلي من الغاز	132	167	204	191	141
الواردات من الغاز	69	109	133	210	290
نسبة الاعتماد الخارجي	% 35	% 40	% 39	% 52	% 67

Source : Farid YAICI, **Le marché pétrolier: Situation, Acteurs Stratégies. Quelles perspectives pour L'Algérie ?** Ouvrage collectif, Dynamique des marchés valorisation des hydrocarbures (ALGER : D'Ely Ibrahim, Imprimerie Sarp, Octobre 2005), p. 35.

لقد دعا الاتحاد الأوربي [13] إلى ضرورة توحيد الصوت في قضايا التفاوض المتعلقة بالطَّاقَة لمواجهة المورِّدين، خاصةً بعد الأزمة التي عرفتها أوربا عشية 04 نوفمبر 2006م، وتوقف روسيا عن تزويد أوربا بالغاز لمدة ثلاثة أيام نتيجة الخلاف الذي نشب مع السلطات الأوكرانية، [14]

إن الأزمة الروسية الأوربية في ميدان الطَّاقَة دفعت بالاتحاد الأوربي [15] إلى تخصيص 30 مليار دولار من أجل إنشاء بيت الطَّاقَة النرويجي (Norwegian Energy Power House)، [16] فالنرويج

[12] Ulrich Fahl & Others, op.cit. p.16.

[13] Abdenour Keranane, **Politique européenne et dimension énergétique méditerranéenne**, p. 66.

[14] سرقة أوكرانيا للغاز الروسي من الأنابيب المارَّة عبر أراضيها لتزويد أوربا.

غَطَّتْ عام 2007م حوالي 27 % من واردات الاتحاد الأوربي من الغاز. إلا أن الكثير من الدراسات تشير إلى أن الغاز النرويجي بلغ ذروته، وهو يرسم منحى تنازلي لا يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً. فبدأ الحديث عن الاهتمام بالمموّل الثالث للاتحاد الأوربي وهو الجزائر، والذي قليلاً ما كانت تتحدث عنه الصحافة أو يُحْسبُ لها حساب.

2–أهمية الجزائر المستقبلية في الاستراتيجية الأوربية للغاز، وصعوبة التواجد في أسواقها الداخلية:

إنَّ الاهتمام الأوربي بالجزائر ليس حديثا، كونها احتلت المرتبة الثانية [17] عام 2004 م بعد الاتحاد السوفيتي في تزويد الاتحاد الأوربي من الغاز بحجم صادرات قُدِّر بـ 53 مليون م^3. هذه الصادرات ستتراوح ما بين 10 إلى 15 % في تلبية الحاجيات الأوربية لعام 2030 م. [18]

لقد ساور الاتحاد الأوربي شكوكًا حول إمكانية الاعتماد على الجزائر كَمُمَوِّلْ للغاز خاصةً خلال العُشرية السوداء،[19] إلا أنه ولحسن الحظ لم تتعرض المنشآت الكبرى بأرزيو، وهران وسكيكدة لأية أعمال إرهابية، ما منح ثقةً أكبر، واعْتُبِرَتْ الجزائر مُمَوِّنْ يمكن الوثوق به. كما أن دعوة روسيا [20] والامارات العربية المتحدة لإنشاء أوبيب للغاز، [21] التي رحبت بها الجزائر في البداية [22] ورأت أنها وسيلة

---

15 Francis Ghiles, **Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe**, Thursday 19/02/2009. Available at**: www.ensec.org/**

16 Norwegian Energy Power House.

17 Ulrich Fahl & Others, op.cit., p. 01.

18 إلى جانب الجزائر هناك نيجيريا. حيث أن أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط سيغطيان ما نسبته 22 % من الحاجيات الأوربية من الغاز مع حلول 2020.

19 Francis Ghiles, "**Argelia, Europa y el Gas: una Asociación Estratégica"**, Política Exterior, Vol.xx1, Julio-agosto, No: 118, 2007, pp. 86-92.

20 Edward Lucas, **Putin, Power and the New Russia Petro-State** (Oxford: Marshal Goldman, 2008), p. 13.

21 لقد تبلور مشروع إنشاء أوبيب للغاز في قمَّة الدوحة التي جمعت ممثِّلي الدول المنْتِجة للغاز، فصدرت ردود أفعال من القارة الأوربية يشوبها الخوف والقلق من مستقبل التموين بعد شتاء 2006. فالغاز لم يعد مادة تجارية بل أصبح ورقة سياسية، خاصةً مع الوضع الدولي الجديد والمِلَّفات الشائكة والعالقة.

22 Simeon Mitropolitski, **Algeria moving closer towards a gas Cartel**, 2007, 25/06/2009

لكي تُعَوِّضَ الدول الأوربية خاصةً منها فرنسا ما نهبته خلال الفترة الاستعمارية، وتكون هذه المنظمة بمثابة إطار تمارس من خلاله السيادة على هذه الثروة المهمة، لكنها تراجعت ورفضت الفكرة عند حِسابها السياسي للعواقب الاقتصادية.

إن الطرف الأوربي استحسن رفض الجزائر لفكرة أوبيب الغاز، ويرى فرنسيس غيلاس أن هناك أربعة عناصر استراتيجية تربط الجزائر بالاتحاد الأوربي:[23]

- تاريخ الجزائر في إنتاج الغاز الطبيعي المميَّع؛
- قدرتها الكبيرة على الانتاج والتصدير، يمكنها الوصول إلى 120 مليار م^3 سنويًا مع حلول 2020م؛
- الاحتياطات الجزائرية الضَّخمة؛
- تكلفة الغاز الجزائري نصف تكلفة الغاز الروسي والنرويجي.

في ظلِّ تلك الأوضاع المشحونة بالخوف والحذر، وتخوف القادة الأوربيين من التقارب الذي حدث بين شركة "سوناطراك" الجزائرية والعملاق الروسي "غاز بروم"،[24] والسيناريوهات المحتملة لتهديدات الأمن الطاقي للاتحاد الأوربي. خاصةً وأن روسيا تحتوي على 30 % من الاحتياطي العالمي للغاز، الذي أراد الرئيس بوتين توظيفه كورقة سياسية داخل المشهد السياسي الدولي.

لم يبقى صانع القرار في الجزائر ساكناً، بل اختار وزير الطَّاقَة الجزائري آنذاك السَّيِدْ شكيب خليل وولىّ وجهه شطر لندن لطمأنة شركاء الجزائر في مسألة التموين بالغاز الطبيعي، [25] من خلال مداخلة له في ملتقى نظمه بنك الإخوة لِيمَانْ (Leman Brothers) في لندن بحضور مسيرّي كبريات الشركات النفطية، ومدير الوكالة الدولية للطاقة آنذاك "كلود مندل". مشيرًا إلى تخصِّيص استثمارات كبرى

---

[23] Francis Ghiles, "**Argelia, Europa y el Gas: una Asociación Estratégica"**, op.cit. pp.86-92.

[24] Hamid Gamache, "**Gaz, L'Algérie renforce sa position en Europe"**, Quotidien D'Oran, Algérie, 13 décembre 2006.

[25] صابر بليدي، **"أوبيك" الجزائر تخيف الأوربيين"**، عيون المشاهد، الجزائر، 28 ماي 2007.

للإجابة على الطلب المتزايد. عبر دَّعم شبكة الأنابيب الناقلة للغاز. وأن الغاز الجزائري يُمثِّل 13 % من الاستهلاك الاجمالي لأوربا الغربية، وأن 91 % من الصادرات الجزائرية من الغاز وجهتها أوربا. وأشار السيد شكيب خليل إلى أن الجزائر مصدر آمن وموثوق، مُستشْهِدًا بما حدث مع إسبانيا شهر ديسمبر 2005م حين استجابت الجزائر لطلب الاستغاثة الإسباني، بغية تزويدها بِكَّميات إضافية من الغاز الطبيعي، بعد العجز المسجَّلْ جراء الاستهلاك الكبير الناتج عن الشتاء القارص، على الرغم من عدم وجود ترتيبات تسمح بها الاتفاقات المبْرمة بين الطرفين تُلْزِم الجزائر على فعل ذلك.

وفي تسعينيات القرن الماضي، وأثناء الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر وعدم الاستقرار الذي شمل أغلب مؤسسات الدولة، [26] ظَلَّتْ الجزائر وفيَّة لالتزاماتها. كما ذكر وزير الخارجية الإسباني آنذاك "فرناندو فرناندیز أوردونیز" حصوله على تطمينات من هيئات عليا، وقادة مسؤولين في جبهة الانقاذ الاسلامية في حالة وصولهم إلى السلطة، فإنهم سيستمرون في الحفاظ على العلاقات مع إسبانيا، وكذا تزويدها بالغاز، [27] لكنه كما قال رائحة يُشْتَـمُّ منها شِيَاطْ وهو ما لا يمكن الوثوق به. [28]

---

[26] حاولت الدول الأوربية اتخاذ موقف مُوَحَّد اتجاه الأزمة الجزائرية، لكن ذلك غدا مستحيلاً لتباين المواقف بين الدول الأعضاء في المجلس الأوربي، وذهبت أدراج الرياح اتفاقيات التعاون المالي المؤَقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي عام 1991م. هذا الاختلاف صرَّح به وزير الشؤون الخارجية الاسباني فِرْناندَاثْ أورْدُونْيَاثْ (Fernández Ordóñez) في ظهور له أمام لجنة العلاقات الخارجية للبرلمانيين الأوربيين أيامًا بعد الانقلاب العسكري يوم 11 جانفي 1992، قائلاً: "أن بعض الدول كالمملكة المتحدة حاولت إلغاء المساعدات الأوربية التي وافق عليها البرلمان الأوربي، عكس فرنسا واسبانيا وإيطاليا الدول ذات المصالح الاقتصادية الواسعة مع الجزائر، دعت إلى ضرورة التعاون مع السلطات الجزائرية.

[27] Rafael Bustos García de Castro, **"Las Relaciones España-Argelia, una mirada desde España"**, Anuario internacional, CIDOB, No: 01, 2006, p. 502.

[28] – لقد دافعت كل من فرنسا وإسبانيا في بروكسل على ضرورة تدعيم النظام القائم آنذاك في الجزائر. وفي عام 1997م دعا وزير الخارجية الإسباني "آبيل مَاتُوتِي" (**Abel Matute**) إلى إنشاء لجنة متابعة دولية تهتم بالأزمة الجزائرية، لكن الرَّد الجزائري كان رافضًا للفكرة جملةً وتفصيلا، لأنه رأى فيها تدويلاً للقضية الجزائرية. أما الموقف الأمريكي، فتجسَّد في نداء واشنطن الذي ضمَّ 12 دولة، وتضَّمن الدعوة لضرورة العودة إلى المسار الديمقراطي، لكنه بقي دون اتخاذ اجراءات مصاحبة.

أثناء حدوث الأزمة الروسية–الأوكرانية، [29] أعربت الجزائر عن استعدادها لزيادة حجم صادراتها من الغاز، إذا كانت القوانين والتشريعات تسمح بذلك. وهو ما صرَّح به وزير الطَّاقَة، أثناء زيارة عمل ليومين قامت بها وزيرة الاقتصاد الهولندية السيدة " ماريا فان دير هوفن " (Maria Van Der Hoven) إلى الجزائر. وطلب السماح لسوناطراك الدخول إلى الأسواق الأوربية، كي تكون عامل استقرار في التموين بالغاز. بعد أن قوبل [30] هذا الطلب بالرفض من قبل السلطات الفرنسية، الاسبانية والايطالية عكس الموقف البريطاني.

يرى الدكتور صايج مصطفى أن للجزائر إمكانات من الغاز لا تقابلها قدرة على إدارة هذه الأوراق بغية تعزيز مكانتها الاقليمية:[31]

- الورقة الأولى: الجزائر شريك مُتَزِّنْ وضامن لاستمرار تدفق الغاز لأوربا؛
- الورقة الثانية: مقايضة الغاز بالطَّاقَة النووية؛
- الورقة الثالثة: إنشاء كارتل للغاز، وتوحيد السياسة مع الدول المصَدِّرَة للغاز على المستوى العالمي.

في عام 2005 أعلنت الشركة الروسية غاز بروم قبولها الدخول في شراكة مع المؤسسات الألمانية (EON)(BSF) بغية إنشاء أنبوب بحري في البلطيق لنقل الغاز، يسمى خط أنابيب الغاز لأوربا الشمالية (North European Gas Pipeline) بغية تزويد بغية تزويد ألمانيا، هولندا والمملكة المتحدة بالغاز الروسي. على أن تملك غـاز بروم 51 %، في حين تمتلك الشركتان الأخيرتان 24 % لكل واحدة منهما. واقْتُرِح لرئاستها اسم المستشار الألماني السَّيِدْ "جيرهارد شرودر" "Gerhard Schroder" الذي تزامن مع نهاية عهدته السياسية.[32] كما أعلنت غاز بروم في 2007 مبادرة إنشاء أنبوب غاز سمي بتيار

---

[29] **Algérie plus de gaz pour l'Europe, moins de pétrole pour les marchés**, le blog finance, 15/01/2009, 16h20.

[30] Francis Ghiles, **Argelia, Europa y el Gas: una Asociación Estratégica**, op.cit,. p. 97.

[31]– صايج مصطفى، "**دبلوماسية الغاز الجزائري بين القوة والقدرة**"، يومية المستقبل، الجزائر 2007/11/05.

[32] Hocine Malti, op.cit. p.344.

الجنوب (South stream)، بالشراكة مع شركة "أُوني" (ENI) الإيطالية، وشركة غاز فرنسا بهدف تزويد وسط أوربا وجنوبها مرورًا بالبحر الأسود، بلغاريا، كرواتيا والنمسا قبل وصوله إلى إيطاليا.

لقد غطَّت الجزائر أكثر من 20 % من واردات المجموعة الأوربية.[33] كما ارتفعت صادراتها من 60 مليار م^3 عام 1994 إلى 85 مليار م^3 عام 2010 م، خاصةً وأن الطلب الأوربي على الغاز حسب تنبؤات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)[34] سيتجه نحو الارتفاع ليصل إلى 65 % حتى عام 2030 م. وأن نسبة استهلاك الغاز في المنطقة سترتفع بـ1.4 % سنويًا، أي من 18.8 تريليون م^3 عام 2004 إلى 23 تريليون م^3 عام 2015، ثم إلى 26.9 تريليون عام 2030 م.

لقد صدّرت روسيا عام 2006 إلى الاتحاد الأوربي بدوله السبعة والعشرون حوالي 130 مليار م^3، النرويج 84 مليار م^3، شمال إفريقيا 73 مليار م^3، حصة الجزائر منها 57 مليار م^3. ويرى مرصد الطَّاقَة لحوض المتوسط أن صادرات هذه الدول إلى الاتحاد الأوربي مع حلول 2030 م ستكون على النحو التالي:

جدول رقـم 03 : صادرات الغاز إلى الاتحاد الأوربي عام 2030 م (مليار م^3)

	صادرات الغاز إلى الاتحاد الأوربي عام 2030 م (مليار م^3)		
روسيا	النرويج	شمال إفريقيا	الجزائر
207	110	181	115

Source: Francis Ghiles, **Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe**, op.cit.

33 Francis Ghiles, **Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe**, op.cit.
34 La Organización para la cooperación y el desarrollo económico.

شكل رقم 02: نسبة صادرات الدول من الغاز الموجه إلى الاتحاد الأوربي 2006–2030

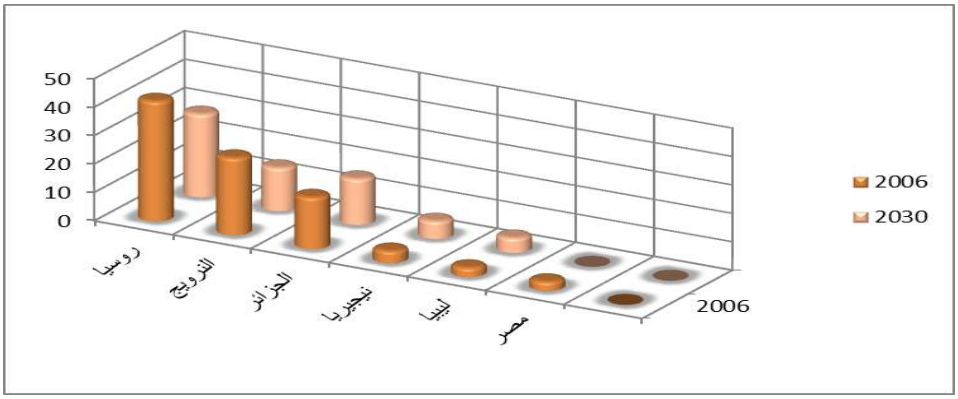

المصدر: من إعداد الباحث

حسب ما هو مبين في الشكل (02) فإن النسبة المئوية لمساهمة الجزائر في صادرات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوربي مع حلول 2030 ستبلغ 16 %، في حين أن روسيا تتراجع من 42 إلى 29%، وهي نسبة معتبرة تستدعي التفكير مليًّا من قبل دول الاتحاد الأوربي لتعويض حوالي 13 % من حاجياتها التي كانت تُلبَى من قبل روسيا. كما أن دور النرويج ينزل إلى ما يقارب النصف، حيث ينتقل من 27 % إلى 15 %، وهي أيضا نسبة كبيرة تعويضها ليس بالأمر الهيِّـنْ، تغدو الجزائر بديلاً يمكن التعويل عليه.

إن الجزائر [35] تحتوي على ثامن احتياطي مُؤَكَّدْ في العالم، وخامس مُنْتِجْ عالمي للغاز، وثالث مُصدِّر للاتحاد الأوربي بعد الاتحاد السوفيتي بحجم يُقَدَّرْ بـ 13 % من حجم استهلاكها، و20 % من وارداتها. هذه المؤشِّرات، [36] إلى جانب موقعها الجيو–استراتيجي جعلها في بوابة إفريقيا، كما أن انخفاض

35 **"Energy Policy vis-à-vis Algeria: Challenges and Opportunities"**, in: Journal of International Affairs, Bologna Center, Volume 11, spring 2008.

36 أميمة أحمد، **أزمة الغاز لا تؤثر على الجزائر**، الخميس 12 يناير 2006، تاريخ التصفح 2011/08/20،
متاح على: www.elaph.com/economics

التكاليف حسب الخبير الاستراتيجي الدكتور عبد المالك سراي أَغْرَتْ الدول الأوربية على تشجيع الاستثمار في هذا البلد، وتعزِّيز العلاقات الطَّاقية معه.

كانت الدعوة التي وجَّهتها المسؤولة عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي السيدة فيريرو فالدنر في افتتاح المؤتمر الأوربي للطَّاقة، تنحو في هذا الاتجاه. وتَمَّ التوقيع على اتفاقيات بين الطرفين، على غرار ضرورة توسيع أنبوب إِنْرِيكُو ماتيي (Enrico Mattei) من 25 إلى 32 مليار م^3، وأنبوب دُوران فاريل (Duran Farrell) من 11.5 إلى 15 مليار م^3. وأجمع الاتحاد الأوربي بأعضائه 27 على عقد اتفاقية مع الجزائر [37] ممثلةً في شركة سوناطراك، لخلق سوق غاز أوربية موحَّدة حسب ما أدلى به المحافظ الأوربي السَّيِدْ نِيلي كْرُوسْ (Nellie Kroes).

المحور الثالث: الأهمية الجيو–استراتيجية لأنابيب الغاز الرابطة بين الجزائر والاتحاد الأوربي من التحدِّيات إلى فرص النجاح.

تعتبر الجزائر من أقدم الدول المصَدِّرَة للغاز المميع، [38] من خلال إنشائها لأول مصنع في العالم بمدينة أرزيو الصناعية المتواجدة بالغرب الجزائري عام 1964 م، بغية تصديره عبر البحر. ما منحها مكانةَ الصدارة في تموين الدول المشاطئة للمتوسط من الناحية الشمالية، فأُقيمتْ العديد من المصانع على شواطئ هذه الدول قصد تحويل الغاز القادم إليها من الجزائر. ومع نهاية 2007 نجد حوالي (07) مصانع تكرير بإسبانيا، (02) بفرنسا، ومصنع بإيطاليا، اثنان (02) في تركيا، واحد (01) في البرتغال، وواحد (01) باليونان.

37 Reuters, **EU Strikes Gas Deal With Algeria**, Brussels, Wed 11/07/ 2007.

38 Réseau de l'information et de la documentation pour le développement durable, **Exportation des hydrocarbures algériens et géopolitique,** Ritimo, Jeudi 8 décembre 2011, p. 02.

لقد صَدَّرتْ الجزائر الغاز المميَّع [39] من مدينة أرزيو إلى جزيرة (Convey) عند مَصَبِّ نهر التامز (Thames) بالمملكة المتحدة إلى غاية أكتوبر 1983م، [40] تاريخ تحقيقها الاكتفاء الذاتي من الطَّاقَة، لكن الجزائر عاودت تصديره عام 2005م إلى منطقة (Ist of grain terminal).

كما وصل الغاز الطبيعي المميَّع أول مرة إلى برشلونة عام 1969م من خلال الاتفاقية التي عقدت بين الدولتين وصُودِق عليها عام 1972 م، واستمرَّت الجزائر في الاستثمار والبحث عن الغاز وربط الحقول الجزائرية بأروبا.

إن الاكتشاف الذي وصلت إليه شركة بريتيش بتروليوم **(BP)** عام 2004 م القاضي باحتواء الجزائر لاحتياطي مؤكَّد من الغاز قُدِّر بـ4.545 مليار م^3،[41] جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا بحجم قُدِّر بـ 82 مليار م^3 عام 2004 م، 61 مليار م3 منها صُدِّرتْ إلى الاتحاد الأوربي، وبالتالي فهي تغطي حوالي 25 % من حاجيات الاتحاد الأوربي.

تحتَّلُ الجزائر المرتبة الثالثة في إنتاج الغاز عربيًا بعد قطر والعربية السعودية، والأولى على المستوى الإفريقي والمرتبة الخامسة دوليًا، [42] حيث قُدِّر بـ 61 مليار م^3 سنويًا عام 2010م، والذي سينتقل إلى 85 مليار م^3 سنويًا ما بين 2010 إلى 2015، ثم ينتقل من 100 إلى 120 مليار م^3 مع حلول 2030 م. [43]

---

[39] وتُصَدِّرْ الجزائر اليوم الغاز الطبيعي المميَّع إلى كل من إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا، بلجيكا، اليونان، سلوفينيا، تركيا، بريطانيا والولايات المتَّحِدَة الأمريكية.

[40] Francis Ghiles, **Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe**, op.cit.

[41] Ulrich Fahl & Others, op.cit. 05.

[42] Sarie Khalid, **"Algeria's Future Hostage to World Oil, Gas Markets",** In: Khaleej Times, 21 October 2013. Available at: http://www.khaleejtimes.com/biz/inside.asp?section=opinionanalysis&xfile=/data/opinionanalysis/2013/October/opinionanalysis_October9.xml

[43] Trevor A. Witton, **"Europe-Algeria Energy Relations: Opportunities and Challenges"**, In: Mediterranean Politics, Vol: 15, N°: 01, March 2010, p. 91.

إن هذه الأهمية للغاز وحسب التقرير الوارد عن وزارة الطَّاقَة عام 2011، [44] جعلت الحكومة تُوَجِّهُ اهتمامها نحو هذا القطاع، الذي لم يكن يمثِّل في الفترة الممتَّدة ما بين 1962-1999 إلاَّ 29 % مقابل 43 % في الفترة الممتَّدة ما بين 2000 إلى 2010. وقد انتقل الغاز الطبيعي المميَّع من 3 % عام 1971 إلى 28 % عام 2010، ما مَكَّنَ الجزائر حسب إحصاءات سوناطراك من أن تجني 560 مليار دولار من عوائد المحروقات ما بين 2000 إلى جوان 2012. وتعتبر السوق الأوربية هي الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات بنسبة تقدَّر بـ 63 %، و29 % بالنسبة للسوق الأمريكية.

1–أنابيب لتدعيم التعاون الاقتصادي أم لتعميق التبعية:

إن أهمية حجم الصادرات الجزائرية المتزايد من الغاز، جعل السلطات الجزائرية تُفكِّر في أن تُدعِّم علاقاتها مع الشريك الأوربي من خلال مجموعة من الأنابيب تربطها بأوروبا، التي يمكننا ترتيبها على الشكل التالي:[45]

– الأنبوب الأول: أنبوب عبر المتوسط:

لقد اقترح أول أنبوب لنقل الغاز الجزائري إلى ايطاليا عام 1960 م، وينطلق هذا الأنبوب من مدينة عين صالح مرورًا بحاسي الرمل ليصل إلى الحدود التونسية بعد مسافة 550 كلم. عابرًا الأراضي التونسية بحوالي 370 كلم حتى منطقة الهوارية، ليقطع بعدها 155 كلم عبر البحر المتوسط حتى منطقة مازارا دِيلْ فايو (Mazara del Vallo) بمدينة صقلية بإيطاليا لمسافة تُقدَّر بـ 340 كلم. بعدها يمتدُّ ليصل إلى شمال ايطاليا على مسافةٍ تُقدّرُ بـ 1.070 كلم، مواصلاً وِجهته نحو سلوفينيا ثم أوربا الشمالية بقدرة تصديرية 30.2 مليار م^3 سنويًا، ويمكن أن يرتفع إلى 33.5 مليار م^3 سنويًا مستقبلاً. [46]

– الأنبوب الثاني: أنبوب المغرب العربي–أوربا:

---

[44] **L'Algérie sans pétrole et gaz conventionnel à horizon 2030 ?"**, le matin, Algérie, Dimanche, 16 Mars 2014. Lien: http://www.lematindz.net/news/9296-lalgerie-sans-petrole-et-gaz-conventionnel-a-horizon-2030.html

[45] Ulrich Fahl & Others, op.cit. p.06.

[46] http://en.wikipedia.org/wiki/Trans-Mediterranean_Pipeline

لقد تمَّ اقتراح مشروع هذا الأنبوب عام 1963م[47] من قِبلِ الشركات الفرنسية بهدف ربطِه بأنبوب ستراسبورغ بفرنسا. ينطلق هذا الأنبوب من مدينة عين صالح ثم حاسي الرمل متجهًا إلى مدينة طنجة المغربية، [48] وبعدها عبر مضيق جبل طارق إلى اسبانيا ليُزَوِّدَ كل من المغرب، اسبانيا والبرتغال ومنه إلى أوربا بقدرة تصديرية 11 مليار م^3، في عام 2000 أُطْلِق على هذا الأنبوب اسم (Pedro or Pere Duran Farell).

– الأنبوب الثالث: أنبوب غالسي (Galsi) عام 2007 م: لقد دامت المفاوضات لإنجاز هذا المشروع ما يقارب العشرة سنوات. [49] وانتهت الدراسة المتعلقة به عام 2005، [50] وَوَقَّعَت كل من الجزائر وايطاليا على هذا المشروع يوم 14 نوفمبر 2007. ينطلق من حاسي الرمل إلى منطقة كُودْيَةْ الدْراوَشْ على مسافة 600 كلم ليصل إلى مدينة سكيكدة الساحلية بالجزائر، ثم إلى منطقة بورتو بوتيه (Porto Botte) بسردينيا في إيطاليا على مسافة قُدِّرت بـ 285 كلم. ينطلق بعدها إلى مدينة أُولْبِيَا (Olbia) على مسافة 300 كلم، أيْن يُربط بشبكة الغاز الايطالية في منطقة تُوسْكانِي(Tuscany)، ويقوم بإنجاز هذا القسم فوق الأراضي الايطالية شركة سنام ريتي غاز (Snam Rete Gas) الايطالية.

تبلغ قدرة هذا الأنبوب التصديرية حوالي 8 مليار م^3 سنويًا مبدئيًا، يمكنها أن ترتفع إلى 10 مليار م^3 سنويًا لاحقًا، بتكلفةٍ قُدِّرتْ بـ 02 مليار دولار$.

47 http://en.wikipedia.org/wiki/Maghreb–Europe_Gas_Pipeline**. 03/08/2014, at 08:40.**

48 Mohamed Touati," **la Carte des gazoducs"**, L'expression, Algérie, 27/11/2010.

49 Christopher Coats, "**Euro-Bound Algerian Gas Pipeline Faces Unsure Future",** In : Forbes magazine**,** 12/26/2012. Available at: **http://www.forbes.com/sites/christophercoats/2012/12/26/euro-bound-algerian-gas-pipeline-faces-unsure-future/**

50 **Galsi Gas Pipeline Project",** In: A Barrel Full Oil & Gas**,** Julio **3rd**, 2013. Available at: http://abarrelfull.wikidot.com/galsi-gapipelines--project**.Look more in**: http://en.wikipedia.org/wiki/GALSI

– الأنبوب الرابع: أنبوب ميد –غاز (Med-gas) عام 2009 م.

ينطلق هذا الأنبوب من مدينة حاسي الرمل مرورًا بمدينة بني صاف الواقعة بالغرب الجزائري ليصل إلى مدينة ألميريا (Almería) الإسبانية، [51] ومن ثَمَّ يتفرع إلى مدينة ألباسيتي(Albacete) وبعدها مدينة شِينْشِيلَا (Chinchilla)، وتتولى تسيِّيره على الأراضي الاسبانية شركة أُونَا غاز(Enagás). يبلغ طوله 1.050 كلم، منها 550 كلم في الأراضي الجزائرية. كما يقطع هذ الأنبوب مسافة تخترق البحر تقدر بـ 200 كلم، وإلى عمق يصل إلى 2160 متر، وبقدرة تصديرية 8 ملايير م^3 سنويا. يُرْبط في الأراضي الإسبانية بأنبوب الغاز في مدينة ألميريا (Almería).

قُدِّرتْ تكلفته بـ 1.3 مليار دولار$، وتتحمل هذه التكلفة [52] بالشراكة كلٌ من شركة سوناطراك الجزائرية، الشركة الايطالية أُونِي (ENIE)، الشركة البريطانية (BP)، الشركتين الفرنسيتين آلْفْ (Total Fina Elf) وشركة غاز فرنسا (Gas de France)، والشركتين الاسبانيتين ايْنْديـسَا (ENDESA) وثِيبْسَا (CEPSA).

إنَّ تكلفة نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب إلى إسبانيا وإيطاليا من أرخص الأثمان حيث أنه يُكَلِّـفْ الدول الأوربية 34 أورو لكل 1.000م^3،[53] مقابل 50 أورو للغاز الروسي، و57 أورو للغاز من غرب سيبيريا، و67 أورو للغاز الإيراني. [54] أما الغاز النرويجي فَيُكَلِّـفْ 97 أورو لكل 1.000 م^3.

---

[51] **El Gasoducto submarino que unirá España y Argelia"**, Revista el economista 18/04/2006. El día 20/09/2008. Hora 18h 45m. www.eleconomista.es

[52] Nawal Inès, **"Gazoduc Algérie : Vat-on enterrer le projet"**, le soir d'Algérie, lundi 10/05/2004.

[53] Ulrich Fahl & Others, op.cit, p. 11.

[54] إن المشاكل السياسية بين الاتحاد الأوربي وإيران حول الملَّف النووي الايراني، تجعل من الصعوبة بمكان التفكير في أي مشروع مشترك للتزوُّد بالغاز الايراني عبر أنابيب أو أي شبكات أخرى في العُشْرِية القادمة على الأقل، وهذا على الرغم من امتلاكها لثاني احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي.

هذا الانخفاض في تكلفة النقل سيجعل الجزائر تُصَدِّرْ 83 مليار م^3 إلى أوربا عام 2030 م، ليصل إلى سويسرا، فرنسا، وألمانيا، ودول أوربية. وكذلك الولايات المتَّحِدَة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية. [55]

لقد نَوَّهَ السَّيِدْ شكيب خليل[56] بدور الجزائر في تعزيز التعاون الطاقي على المستوى القاري، وهو ما تمخَّض عنه بروز اللجنة الإفريقية للطاقة (AFREC) عام 2001 م ومقرها بالجزائر بعد اتفاق بين الدول الافريقية، على غرار منظمة (OLADE) في أمريكا اللاتينية. وتهدف اللجنة الإفريقية للطاقة إلى تعزيز العلاقات على المستوى القاري، وتحقيق الاندماج الطَّاقي ما بين القارات. [57]

الأنبوب الخامس: أنبوب نيجيريا–الجزائر–أوربا (Nigal).

صرَّح وزير الطَّاقَة السَّيِدْ شكيب خليل شهر أبريل عام 2010 م.[58] أن الجزائر ونيجيريا في إطار النيباد مُمَثَّلَيْنِ في شركة سوناطراك والشركة النيجيرية (NNPC)، يرغبان في إنشاء أنبوب للغاز عابر للصحراء (TSGP) لتزويد أوربا بالغاز، على مسافة 4.128 كلم، وبتكلفة 10 ملايير دولار. وصادق

---

[55] Mustapha Faid, **Perspective du gaz Algérien** (Zona Franca de Barcelona: Institut européen de la méditerrané, España, Med 2007), p. 62.

[56] El Discurso del Doctor Chakib Khelil en **las 34 conferencia de los ministros de energía miembros del OLADE**, Quito, EQUADOR, 29 de octubre 2003.

[57] **OLADE**: منظمة الطَّاقَة لأمريكا اللاتينية. تم إنشاؤها يوم 02 نوفمبر 1973 بعد توقيع اتفاق ليما، الذي صادقت عليه 26 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. تمَّ إنشاء هذه المنظمة في سياق أزمة الطَّاقَة الدولية في أوائل السبعينات بغية تنسيق وتعزيز آلية التعاون للتطوير المشترك لموارد الطَّاقَة والنتائج المتوقعة فيما يتعلق الاستخدام الفعال والرشيد للطاقة. هدفها المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. مع تنسيق الجهود في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنجاز وتحقيق التكامل والتنمية في سوق الطَّاقَة الإقليمية. **للمزيد انظر**:

-**Latin American Energy Organization (OLADE)**, INS South، Intellectual network for the south, Quito - Ecuador, 2014.

[58]- Mohamed Touati, op.cit.

على اتفاقية هذا المشروع [59] كل من وزراء الطَّاقَة السَّيِدْ رِيلْوَانْ لُوكْمَانْ (Rilwan LUKMAN) عن نيجريا، والسَّيِدْ شكيب خليل عن الجزائر والسَّيِدْ محمد عبد الله ممثلاً لحكومة النيجر.

وفي أول زيارة للسيد انْـدْرِيسْ بْيِيبَالْقْسْ (Andres Piebalgs) المحافظ الأوربي للطَّاقَة إلى الجزائر، [60] أشار إلى أهمية الجزائر في الإجابة على الحاجيات الأوربية من الغاز، وبالتالي تحقيق أمنها الطاقي. وينطلق هذا الأنبوب من جنوب نيجيريا مرورًا بشمال النيجر ثم الجزائر مخترقًا البحر المتوسط ليصل إلى أوربا. [61] ويروم هذا الأنبوب تزويد أوربا من 20 إلى 30 مليار م^3 من الغاز في الفترة الممتَّدة من 2015 م إلى 2017 م، أي بنسبة 6 % من احتياجات الاتحاد الأوربي المستقبلية من الغاز.

2–التحديات السياسية والاستراتيجيات الهجومية لإفشال هذه المشاريع وتقويضها:

إن الرغبة الجزائرية في الوصول إلى أسواق بعيدة من خلال هذه المشاريع الضخمة، لم يخلو من العراقيل والتَحَدِّيَاتْ خاصةً من قبل الغاز الروسي. فشركة غاز بْرُومْ (Gazprom) تعمل جاهدة للاستفادة من السوق الأوربية واحتلال الريادة في تزويدها بالغاز من خلال الأنابيب، نظرًا لدورها الكبير في سوق الطَّاقَة الدولي خاصةً منه سوق الغاز بكل أنواعه. [62] أنبوب تيار الشمال (North Stream) بقدرة نقل 27 مليار م^3 الذي يَمُرُّ عبر أوكرانيا، إلى جانب أنبوب تيار الجنوب (South Stream)

---

[59]- **Nigeria, Algérie et Niger signent pour un gazoduc trans-saharien,** 03/07/2009. Par AFP. http://www.jeuneafrique.com/159408/archives-thematique/nigeria-alg-rie-et-niger-signent-pour-un-gazoduc-trans-saharien/

[60] **Andres Piebalgs :** « L'Algérie est un partenaire très fiable pour nous. Nos besoins en énergie nos conduisent à développer d'avantages nos relations et notre partenariat».

[61] **"Algeria and Nigeria Seek Europe's Support for trans-Saharian Gas Pipeline",** International Herald Tribune, July 09 **th**, 2007.

[62] **Edward LUCAS,** the Future Is in the Pipeline **(Oxford: Marshall Goldman, 2008),** p. A13.

الذي هو في طـور الانجاز، ويزمع نقــل ضِعْفَ كمية أنبوب تيار الشمال بتكلفة قُدِّرت بـ 13 مليار دولار $ حسب تصريحات مسؤول روسي.

هذا الأنبوب [63] هو المنافس الرئيسي لصادرات سوناطراك من الغاز، حيث يهدف إلى تزويد كل من بلغاريا، صربيا، المجر، سلوفينيا، النمسا، اليونان وإيطاليا مرورًا بالبحر الأسود ومنطقة البلقان بقدرة تصديرية 63 مليار م^3، على أن يُعْمرَ الجزء الذي يمرُّ عبر البحر مع نهاية 2015. كلفة هذا المشروع قُدِّرت بـ 15.5 مليار دولار $، ويمكنها أن تصل حسب بعض التقديرات إلى 24 مليار دولار $. هذه المشاريع تؤثِّر على مشروع غالسي الذي يربط الجزائر بإيطاليا حيث أن تكاليفه سترتفع بنسبة 15 % مقارنة بأنبوب تيار الجنوب، ما يطرح مسألة المردودية. حيث قُدِّرتْ تكلفته في البداية بـ 2.5 مليار دولار$، ثم ارتفعت مع نهاية 2013 إلى 4 مليار دولار$، ومعارضة نواب من سردينيا لمرور الأنبوب بِحُجَّة الأزمة الاقتصادية، والتلوث البيئي.

لقد عَبَّرَ ساسةٌ من سردينيا الايطالية [64] عن رفضِهم مرور أنبوب الغاز غالسي الرابط بين القالة ومنطقة كالياري على مسافة 310 كلم تحت البحر، بحجة انعكاساته الخطيرة على النظام البيئي، وشدّدوا على ضرورة تغيير مساره الأولي. في حين يرى العارفون بشؤون الطَّاقَة، أن هذه المطالب ناتجة عن الضُّغوطات الروسية. وكشف البروفيسور عبد الرحمن مبتول في ندوة دولية بمالطا حول الطاقة، أن مجموعات ضغْط روسية من قطاع صناعة الغاز نجحت في ممارسة ضُّغوطات على السلطات في سردينيا، وأقنعتها بمعارضة مرور أنبوب الغاز الجزائري وهو ما يُهّدِدُ إسقاط المشروع بِرُمتِّه حسب التصريحات التي أدلى بها رئيس بلدية سردينيا لقناة "فرنسا ثلاثة".

---

63 Abderrahmane Mebtoul, op.cit.

64 عبد الوهاب بوكروح، "**ساسة سردينيا يرفضون مرور الأنبوب الغاز الجزائري**"، في: جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 3523، الثلاثاء 03 جانفي 2013 الموافق لـ 09 صفر 1433 هـ، ص. 05.

إن شركة غاز–بروم الروسية تعمل على لعب استراتيجية هجومية [65] بغية السيطرة على أسواق الطَّاقَة الأوربية عبر الأنابيب المزْمعِ إنشاؤها، وكذا العمل على بناء علاقات استراتيجية مع مجموعات طاقية أوربية عملاقة على غرار غاز فرنسا سويز، والمجموعات الألمانية باسف إيون، والهولندية غاز ايني.

هذه التَحدِّيات الجيو–استراتيجية جعلت سوق الغاز يتزعزع، وسوناطراك أيضًا. كما أعلنت الحكومة الايطالية شهر ماي 2013 تخفيض وارداتها من الغاز وتأثيرات ذلك على أنبوب (Trans-med). من جهة أخرى [66] فإن مشروع ميد–غاز عبر اسبانيا الذي تملك فيه الجزائر الحصَّة الأكبر من الأسهم بـ 26 %، وحسب وكالة رويترز أن شركتان اسبانيتان ايْنْدِيسَا (Endesa) وإيبَرْدْرولا (Iberdrola) يتفاوضان مع سوناطراك قصد الخروج من رأسمال هذا المشروع. وأن شركة فرنسا للغاز (GDF Suez) تباشر مفاوضات بغية شراء حِصَّة كل من الشركتين الإسبانيتين غاز نَاتُورَالْ (Gas Natural) وايْنْدِيسَا (Cepsa) في مشروع ميد غاز والمقدرة بـ 12 %. هذه المؤشِّرات كلها عناصر إرباكية لمواقف شركة سوناطراك في سوق الغاز الدولية.

خاتـــمة:

على الرُغْمِ من امتلاك الجزائر لهذا الحجم الهائل من احتياطات الغاز، وعلى الرغم من حيازتها على شبكة من الأنابيب تربطها مع دول الضفة الشمالية للمتوسط، إلاَّ أن هناك واقع ومُؤشرات تختصرها جملة من التَحَدِّيَاتْ، تـدُّلُ على تعقيداتٍ جمّة تنتظر مستقبل النفط والغاز الجزائريان في الواقع الدولي. إن الجزائر اليوم في خطر، يمكن لها أن تستيقظ يومًا وتجد نفسها دولة مستوردة للمحروقات، فالمعطيات تـدُّل على أن مستقبل النفط فيها لن يتجاوز 2020، أما الغاز فسيصل إلى 2030. [67] ففي تقرير صادر عن النادي العربي للطاقة المتواجد في بيروت، أن احتياطات الغاز الطبيعي انخفضت بنسبة 16 % مقارنةً

[65] عبد الوهاب بوكروح، مرجع سابق، ص.5.

[66] Abderrahmane Mebtoul, op.cit.

[67] "**L'Algérie sans pétrole et gaz conventionnel à horizon 2030**" **?**, Le Journal Algérien le matin, 16/03/2014, op.cit.

بالاحتياطات المسَجَّلَة لعام 1992، و13 % مقارنةً احتياطات عام 2002. كما أن الجزائر تقع في المنطقة السلبية لتواجد الغاز إلى جانب إيران.

ويجزم العديد من الخبراء الدوليين على أن الجزائر ستصبح دولة مستوردة للنفط على بُعْدْ 15 سنة من الآن، مقابل 25 سنة بالنسبة للغاز قصد تلبية الطلب المحلي المتزايد نظرًا لسعره المنخفض.

إن إنتاج من 155 إلى 160 مليار م^3 مع مطلع 2017 يتطلب استثمارات ضخمة وتأثير ذلك على قطاعات أخرى، خاصةً إذا علِمْنا أن الجزائر تملك 1 % من الاحتياطي العالمي للنفط، و2.5 من الاحتياطي العالمي للغاز بحوالي 4500 مليار م^3 حسب تقديرات الشركة البريطانية للبترول (BP) عام 2008. [68] هذا الحجم الكبير من الانتاج يعني استنزاف لهذه الموارد وفي أسرع وقت ممكن. إلى جانب الفواعل الدولية المنافسة للجزائر في هذا القطاع، كشركة غاز بروم والأنابيب التي تربطها بأوروبا، والتي تنقل عبرها ما يزيد عن 100 مليار م^3، إلى جانب الغاز الليبي المقَدَّر 1500 مليار م^3 الغير مستغلة. أما السوق الأمريكي، فسوف تغلق أمام السوق الجزائري كونها ستصبح ابتداءً من 2020 من الدول المصَدِّرة للغاز، لتطويرها تقنية استغلال الغاز الصخري.

وعليه فإن الغاز الطبيعي لن يكون بمقدوره في ظل الوضع الاقتصادي المتضعضع، وغياب قطاعات بديلة عن قطاع المحروقات أن يلعب دور المحدد في صناعة سلوكيات الاتحاد الأوربي اتجاه القضايا الاقليمية والدولية التي تهم المصلحة الجزائرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، أزمة الساحل، المهاجرون، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتجاوز شروطها القاسية.

إذًا، فالطريق أمام الغاز الجزائري مملوءٌ بالأشواك والعقبات، ولا يمكنه أن يلعب دور المتغير المستقل، بل تعترضه عراقيل على مستويات عمودية وأفقية يجب التفكير بعمق وجدِّية قصد تجاوزها، واستغلال عوائده لمرحلة ما بعد النفط والغاز في الغد القريب، الذي ليس لناظره ببعيد.

[68] "**L'Algérie sans pétrole et gaz conventionnel à horizon 2030**" **?**, op.cit.

قائمة المراجــع:

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. خديجة عرفة محمد أمين، **أمن الطاقة** (دبي: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ماي 2008).

مصادر أخرى:

1. "**شكيب خليل يؤكد نهاية الخلاف الجزائري–الاسباني حول مشروع ميد–غاز**"، جريدة الواحة الجزائرية، أوت 2010.
2. صابر بليدي، "**أوبيك" الجزائر تخيف الأوربيين**"، عيون المشاهد، الجزائر، 28 ماي 2007.
3. صايج مصطفى، "**دبلوماسية الغاز الجزائري بين القوة والقدرة**"، يومية المستقبل، الجزائر 2007/11/05.
4. عبد الوهاب بوكروح، "**ساسة سردينيا يرفضون مرور الأنبوب الغاز الجزائري**"، في: جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 3523، الثلاثاء 03 جانفي 2013 الموافق لـ 09 صفر 1433 هـ.
5. أميمة أحمد، **أزمة الغاز لا تؤثر على الجزائر**، الخميس 12 يناير 2006، تاريخ التصفح 2011/08/20، ساعة التصفح، 17:50. متاح على: www.elaph.com/economics

مراجع باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

1. Álvaro de Vasconcelos, **what Ambition for European Defense in 2020?** (Condé-sur-Noireau, EU Institute for Security Studies, 2009).
2. Anne Lauvergeon, **La troisième révolution énergétique** (Paris : Edition Plon, 2008).
3. Edward Lucas, **Putin, Power and the New Russia Petro-State** (Oxford: Marshal Goldman, 2008).

4. Edward LUCAS**, the Future Is in the Pipeline** (Oxford: Marshall Goldman, 2008).
5. Farid YAICI, **Le marché pétrolier: Situation, Acteurs, Stratégies. Quelles perspectives pour l'Algérie** ? Ouvrage collectif, Dynamique des marchés valorisation des hydrocarbures (ALGER: D'Ely Ibrahim, Imprimerie Sarp, Octobre 2005).
6. Hocine Malti, **Histoire secrète du pétrole Algérien** (Paris : Editions la découverte, 2010).
7. Mustapha Faid, **Perspective du gaz Algérien** (Zona Franca de Barcelona: Institut européen de la méditerrané, España, Med 2007).
8. Philippe Boskin & Others, **World Energy Technology and climate Policy Outlook 2030** (Luxembourg: Office for Official Publications for the European Communities).
9. Ulrich Fahl & Others, **Future European Gas Supply in the Resource Triangle of the Former Soviet Union, the Middle East and Northern Africa** (Stuttgart: Institute of Energy Economics and the Rational Use of Energy, January 10th, 2008).

مقالات:

1. **Algeria and Nigeria Seek Europe's Support for Trans-Saharian Gas Pipeline",** International Herald Tribune, July 09 **th**, 2007.
2. Editorial Dept., "**Algeria - Another Setback for the Galsi Pipeline"**, in: Oil & Energy Insider, January 18**th**, 2013.
3. **El Gasoducto submarino que unirá España y Argelia"**, Revista el economista 18/04/2006.
4. "**Energy Policy vis-à-vis Algeria: Challenges and Opportunities"**, in: Journal of International Affairs, Bologna Center, Volume 11, spring 2008.
5. Francis Ghiles, "**Argelia, Europa y el Gas: una Asociación Estratégica"**, Política Exterior, Vol.xx1, Julio-agosto, No: 118, 2007**.**
6. Hamid Gamache, "**Gaz, L'Algérie renforce sa position en Europe**", Quotidien D'Oran, Algérie, 13 Décembre 2006.

7. **L'Algérie sans pétrole et gaz conventionnel à horizon 2030 ?"**, le journal le matin, Algérie, Dimanche, 16 Mars 2014.
8. **"Le Mend menace le futur gazoduc trans-saharien",** Jeune Afrique, 04/07/2009.
9. Mohamed Touati," **la Carte des gazoducs"**, L'expression, Algérie, 27/11/2010.
10. Nawal Inès, "**Gazoduc Algérie : Vat-on enterrer le projet"**, Le soir d'Algérie, Lundi 10/05/2004.
11. Rafael Bustos García de Castro, **"Las Relaciones España-Argelia, una mirada desde España"**, Anuario internacional, CIDOB, No: 01, 2006
12. Samira G, "**Med-gaz connecte son gazoduc au réseau de gaz espagnol"**, LE MAGHREB, Le Quotidien de l'économie, 15/03/2011.
13. Trevor A.Witton, **"Europe-Algeria Energy Relations: Opportunities and Challenges"**, In: Mediterranean Politics, Vol: 15, N°: 01, March 2010.

تقارير:

1. Abderrahmane Mebtoul, "**L'Algérie face à l'épuisement de ses réserves d'hydrocarbures et à la transition énergétique mondiale"**, Portail des Energies Renouvelables en Algérie, Mardi 4 juin 2013.
2. Jonathan STERN, **Gas Pipeline Cooperation Between Political Adversaries: Example from Europe**, Oxford Institute for Energy Studies, Royal Institute of International Affairs, -Chatham House- January 2005.
3. Réseau de l'information et de la documentation pour le développement durable, **Exportation des hydrocarbures algériens et géopolitique,** Ritimo, Jeudi 8 décembre 2011.
4. Reuters, **EU Strikes Gas Deal With Algeria**, Brussels, Wed 11/07/ 2007.
5. Simeon Mitropolitski, **Algeria moving closer towards a gas Cartel**, 2007, 25/06/2009.

مواقع الكترونية:

1. Francis Ghiles, **Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe**, Thursday 19/02/2009. Available at**:** www.ensec.org/

2. Algérie plus de gaz pour l'Europe, moins de pétrole pour les marchés, le blog finance, 15/01/2009, 16h20**.**

3. Sarie Khalid, **"Algeria's Future Hostage to World Oil, Gas Markets",** In: Khaleej Times**,** 21 October 2013. Available at: http://www.khaleejtimes.com/biz/inside.asp?section=opinionanalysis&xfile=/data/opinionanalysis/2013/October/opinionanalysis_October9.xml

4. http://en.wikipedia.org/wiki/Trans-Mediterranean_Pipeline

5. http://en.wikipedia.org/wiki/Maghreb–Europe_Gas_Pipeline, **. 03/08/2014**

6. Christopher Coats, "**Euro-Bound Algerian Gas Pipeline Faces Unsure Future",** In: Forbes magazine**,** 12/26/2012. Available at: **http://www.forbes.com/sites/christophercoats/2012/12/26/euro-bound-algerian-gas-pipeline-faces-unsure-future**/

7. **Galsi Gas Pipeline Project",** In: A Barrel Full Oil & Gas**,** Julio **3rd**, 2013. Available at: http://abarrelfull.wikidot.com/galsi-gapipelines--project

8. **Nigeria, Algérie et Niger signent pour un gazoduc trans-saharien,** 03/07/2009. Par AFP. http://www.jeuneafrique.com/159408/archives-thematique/nigeria-alg-rie-et-niger-signent-pour-un-gazoduc-trans-saharien/

محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

طباش جمال
طالب دكتوراه، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية
البريد الالكتروني: djamalzoom@yahoo.fr

شطباني سعيدة
طالبة دكتوراه، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية
البريد الالكتروني: chetbanisaida@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس سعر الصرف، إضافة إلى تقدير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1993-2014. اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على المعايير الاقتصادية واستخدام منهج القياس الاقتصادي.

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها أن: سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، حيث تبين من النموذج القياسي الاقتصادي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ1% يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بـ 0.695%، بينما زيادة الكتلة النقدية بـ1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ0.289% ، زيادة الانفتاح التجاري بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.256% وزيادة معدل التبادل التجاري بـ1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.301%.

في الأخير توصي الدراسة بضرورة تنويع الصادرات وتطبيق سياسات مالية ونقدية فعالة من شأنها السيطرة على توسع الكتلة النقدية وتقليص السوق الموازي.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، الانفتاح التجاري، السوق الموازي، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract:

The purpose of this study is to measure the exchange rate, and estimate the relation between the Algerian Dinar exchange rate and a number of macroeconomic variables during the period 1993-2014.To

achieve its goals, the study employed economic criteria and the econometric method.

The most important result indicated that the exchange rate affected by a set of economic variables, and 1% increase of GDP leads to decline exchange rate by 0.695% , 1% increase of money supply leads exchange rate to rise by 0.289% , 1% increase in trade opening leads to increase exchange rate by 0.301% , and 1% increase of trade exchange cause 0.256% increase of exchange rate.

Finally the study recommends to diversifying the exports, and applying effective monetary and fiscal policies that will control the mass monetary expansion and reduce the parallel market.

Key words: exchange rate, trade openness, the parallel market, economic stability.

مقدمـة:

يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها –لاسيما أمام اتساع دورة التجارة الخارجية وتطور الأسواق المالية الدولية–،ولقد أصبح تركيز الاقتصاديين المعاصرين والمتخصصين في المالية الدولية ينصب على دراسة أنظمة أسعار الصرف وكذا العوامل التي تتحكم في تحديدها، وهذا كله بهدف تهدئة الأسواق المضطربة والوصول إلى تراكم كاف في احتياطات الصرف الأجنبي لبلوغ أسواق رأس المال الدولية.

برز الاهتمام بسعر صرف الدينار الجزائري لما عرفته الجزائر من مشاكل عويصة في ميزان مدفوعاتها الخارجية وتوازناتها الاقتصادية الكلية لأسباب عديدة أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق الدولية وتذبذب أسعار الصرف إضافة إلى ضعف الإنتاج والإفراط في الإصدار النقدي، وأمام هذا الوضع وفي إطار التغيرات الدولية واتجاهها نحو العولمة، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، –

لاسيما وان هيكل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالعالم الخارجي من حيث واردات الإنتاج والاستهلاك من جهة، ومن حيث الصادرات المتمثلة بنسبة عالية جدا في مواد منجمية وطاقوية من جهة أخرى-.

إذا ما تأملنا في الوظائف الحديثة لسعر الصرف؛ نستطيع أن ندرك مدى مساهمته في تحقيق أهداف اقتصادية بالغة الأهمية للوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار، وتصحيح الاختلالات الخارجية التي يتعرض لها هذا الاقتصاد، من خلال التأثير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

على ضوء هذا العرض؛ فان محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سعر صرف الدينار الجزائري تستلزم استخدام طرق كمية تساعد في معرفة مسار سعر الصرف، وكذا نسبة مساهمة كل متغير في تحديده، ومن بين تلك الطرق النماذج القياسية التي تعتمد على التصورات النظرية في تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية متخذة في ذلك اللغة الرياضية لصياغة النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين هذه المتغيرات، ولهذا تعتبر النماذج القياسية الاقتصادية وسيلة قياسية تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية ،خاصة في حالة المتغيرات الاقتصادية المتداخلة والمترابطة فيما بينها.

إشكالية البحث: بناءا على ما تقدم يمكن حصر إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

أين تكمن المؤثرات المباشرة وغير المباشرة على تسعير الدينار الجزائري، وهل النماذج الكمية كفيلة بتحليل وفهم متغيرات المحيط الاقتصادي الجزائري؟

فرضيات البحث:

- سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الأبعاد التفسيرية للظواهر وقرينة على التنافسية والاندماج الاقتصادي للبلد؛
- يتأثر سعر الصرف بجملة من المتغيرات الموضوعية وغير الموضوعية، وعلى أساسها تتحدد قيمة العملة الخارجية؛
- لمحددات سعر الصرف طابع معلوماتي قياسي تساعد في تصور وصنع القرار الاقتصادي الكلي لخدمة التنمية المستديمة بشكل استشرافي.

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في التعرف على المحددات أو العوامل المؤثرة على سعر صرف الدينار الجزائري من جهة، ومدى ارتباط الاقتصاد الوطني في بعديه: الداخلي والخارجي بسعر الصرف من جهة أخرى، كما ترفق هذه الدراسة بدراسة قياسية اقتصادية لمحاولة نمذجة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، مع قياس نسبة مساهمة كل عامل في تحديد سعر الصرف.

أهمية البحث:

نظرا لما يمر به العالم في الوقت الراهن من تطور تكنولوجي في مختلف المجالات، زاد الاهتمام بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية وعلى الخصوص شقها النقدي، وأكثر من ذلك، إذا تعلق الأمر بسعر الصرف باعتباره أداة رئيسية في التبادل بين الدول التي تحاول تحسين تجارتها الخارجية وزيادة حصتها في السوق العالمية، لهذا كله برزت لنا أهمية البحث؛ فهو يتطرق إلى الإجابة عن جملة الأسئلة المطروحة ،كما يساير وتيرة الانشغالات المطروحة بين المهتمين والمختصين في القطاع الاقتصادي ومنه القطاع النقدي ومنه قطاع الصرف.

منهجية البحث :

تماشيا مع طبيعة البحث، الذي يأخذ في شقه النظري عرض المفاهيم العامة حول سعر الصرف وكذا الوقائع المتعلقة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، تم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي للوقوف على الأحداث التي جرت على خلفية سعر الصرف، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الإحصاء والقياس الاقتصادي فيما يخص التعامل مع البيانات لبناء النماذج القياسية وتقييمها.

1.مدخل عام لسعر الصرف

1.1. تعريف سعر الصرف

تعددت التعاريف الواردة حول سعر الصرف، ولكنها تتضمن نفس المعنى، وقبل التطرق إلى سعر الصرف نتعرف على عملية الصرف الأجنبي، التي يمكن تعريفها؛ بأنها العملية التي يتم بموجبها مبادلة النقود المحلية بنقود مختلف الدول من أجل التسديد الخارجي أو تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج.[1]

أما سعر الصرف فهو سعر عملة أجنبية مقوما بالنقود المحلية أو الوطنية،[2] ويمكن تعريفه، بأنه:نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.[3]

2.1. أنظمة الصرف وقراءة أسعار الصرف

1.2.1. أنظمة الصرف: يمكن تمييز نظامين أساسيين لهما قراءات عميقة في فهم أنظمة الصرف:

- **نظام الصرف الثابت**: هو النظام الذي يتم فيه ربط العملة الوطنية بعملة صعبة أخرى أو سلة من العملات الصعبة بمعدل صرف ثابت، كما يمكن التمييز بين أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة وحيدة أو لسلة عملات؛
- **نظام الصرف العائم**: يكمن جوهر التعويم في أن أسعار الصرف تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف.[4] ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف، إلا أنه الا ان الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على

---

[1] P. H. Lindert et T. Pugel: **Economie Internationale**, Ecomomica, 10ème édition, Paris, 1997, p.456.

[2] Y.Simon et D. Lautier: **Techniques Financières Internationales**, 8ème édition, Economica, Paris, 2003, p.144.

[3] مجدي محمود شهاب: **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 244.

[4] عادل احمد حشيش: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص136.

سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف.[5]

2.2.1. قراءة أسعار الصرف:

أ- أسعار الصرف السوقية: هذا النوع من أسعار الصرف تعتبر ثنائية واسمية:

- **سعر الصرف العاجل**: يعرف سعر الصرف العاجل بأنه السعر المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال،[6] حيث تتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية ، أي أن العملية سيتم تسويتها في أقل من يومين من تاريخ إبرام عقد الصفقة؛[7]
- **سعر الصرف الآجل**: هو السعر الذي يحدد في نفس تاريخ عقد الصفقة من أجل شراء أو بيع العملات في وقت لاحق.[8] أو هو السعر الذي تتم على أساسه عقد صفقة لبيع أو شراء كمية محددة من عملة ما مقابل عملة أخرى بحيث يتم التسليم في تاريخ آجل محدد،[9] ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير[10].

ب- أسعار الصرف النظرية: هذا النوع من أسعار الصرف لا تتحدد مباشرة عن طريق آليات السوق كما هو الحال في سعر الصرف العاجل وسعر الصرف الآجل، ونميز بين:

---

[5] سامي عفيفي حاتم: **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص ص 56- 57.

[6] Paul Grand-Jean: **Précis de Gestion Financière Internationale**, éditions d'Organisation, Paris, 1986, p.73.

[7] Patrice Fontaine: **Marché des changes**, édition Pearson-éducation, Paris, 2008, p.19.

[8] Anne o.Krueger: **La Détermination des taux de change**, édition Economica, Paris, 1985, p.14.

[9] برايان كويل: **صفقات العملة الآجلة**، ط1 ، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة،2005، ص19.

[10] محمود يونس: **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999-2000، ص222.

- **سعر الصرف الحقيقي**: هو السعر الذي يعطي القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقابل عملة أجنبية، ويعكس القوة التنافسية للأسعار المحلية مقابل الأسعار الأجنبية، وهذا بأخذ في الحسبان تطور سعر الصرف الاسمي وكذا حركية الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية ،[11] ويعتبر سعر الصرف الحقيقي من أحد الأدوات المناسبة لمتابعة أداء السياسات الاقتصادية الكلية.[12]

لنفرض أن المستوى العام للأسعار في بلد ما هو P ، وفي البلد الأجنبي هو P^* و E هو سعر الصرف الاسمي، فان علاقة سعر الصرف الحقيقي تعطى كما يلي: $TR = E\frac{P^*}{P}$ ؛

- **سعر الصرف الاسمي**: يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة،[13] ، ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والأجنبية ومعدلات الفائدة والعوامل النفسية؛[14]
- **سعر الصرف الفعلي**: يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة،[15] ويمكن لسعر الصرف الفعلي أن يكون اسميا أو حقيقيا.

---

[11] J.B.Ferrari: **Economie Financière Internationale**, collection Amphi, Paris, 2000, p.17.

[12] Mireille Linjouom: **Impact de Taux de Change Réel sur La Politique de Change du Cameron**, cahier de recherche Eurisco, Paris, 2004, p.68.

[13] مروان عطون: **الأسواق النقدية والمالية"البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"**،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص7.

[14] Bertrand Nezeys: **Les Politiques de Compétitivité**, édition Economica, Paris, 1994, p.12.

[15] محمود حميدات: **مدخل للتحليل النقدي**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص76.

2. واقع سعر الصرف في الجزائر

1.2 نظام الصرف في الجزائر: عرف الدينار الجزائري عدة أنظمة تسعيرية وتقييمية مقابل العملات الأجنبية، يمكن إيجازها فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:** حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غرام من الذهب الخالص، أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1964-تاريخ إنشاء العملة الوطنية -و1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي،[16] ومع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971، أصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية ابتدءا من جانفي 1974؛
- **المرحلة الثانية:** نتيجة انخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، بدأ الدينار الجزائري يعرف انخفاضات متتالية، حيث اضطرت السلطات الجزائرية إلى تخفيض قيمة الدينار من 4.936دج لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1980إلى8.032 دج لكل دولار أمريكي واحد مع نهاية 1987؛
- **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة الحاسمة في تاريخ الدينار الجزائري، حيث تم تطبيق مجموعة من الإجراءات أساسها الإجراء المرتكز على أسلوب المرونات، حيث شرع في تخفيض قيمة الدينار الجزائري والاتجاه به نحو التحويل؛ فقد تم تخفيض قيمة الدينار بـ 7.3% في مارس 1994 و40.17% في أفريل من نفس السنة، وفي إطار تحرير نظام الصرفو تماشيا مع التعديلات الهيكلية خلال الفترة ما بين 1994-1998، تبنى بنك الجزائر سياسة التعويم الموجه بموجب النظام 95-07 المؤرخ في: 1995/12/23، واستُكملت في سبتمبر 1997 عملية قابلية تحويل الدينار

[16] محمود حميدات: **مدخل للتحليل النقدي**، مرجع سابق، ص 155.

بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية ، فمنذ 1995 الى وقتنا هذا يواصل بنك الجزائر إتباع سياسته النشطة لسعر الصرف– التعويم الموجه – بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي.

2.2. العوامل المؤثرة في سعر الصرف وتطورها في الجزائر

1.2.2. العوامل المؤثرة في سعر الصرف: يطرح العديد من الكتاب والباحثين بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية جملة من العوامل التي تؤثر في سعر صرف عملة معينة وتتلخص فيما يلي:

أ– العوامل الاقتصادية الأساسية : يكمن السبب الرئيسي والمباشر لتغير سعر عملة معينة في عدم التوازن الذي قد ينتج بين العرض والطلب على هذه العملة؛ فانخفاض عرض هذه العملة يعتبر مؤشرا قويا لارتفاع سعرها في السوق، والعكس يحدث عند زيادة عرضها في السوق.[17]

ب– العوامل المالية والنقدية: تتمثل العوامل المالية والنقدية في مجموع المتغيرات التي لا تؤثر بصورة مباشرة في أسعار العملات؛ إنما تؤثر في جانبي العرض والطلب على العملة وبالتالي التأثير على سعرها بالانخفاض أو الارتفاع، وهي كالآتي:

- **رصيد ميزان المدفوعات:** رصيد ميزان المدفوعات هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي التحسين في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية، وبالتالي تدهورا في قيمة هذه الأخيرة؛ [18]
- **الانفتاح الاقتصادي:** يقصد به درجة انفتاح الدولة للخارج، وتمثل المرآة العاكسة للتجارة الخارجية، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس مقدار الانفتاح الاقتصادي للدولة من أهمها مؤشر الانفتاح

[17] رشاد العصار، عليان الشريف: **المالية الدولية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص45.

[18] Samuel donalain: **Economie internationale contemporaine**, OPU, Alger , 1993, p.27.

التجاري الذي يقيس مدى تأثر وشدة حساسية الاقتصاد الوطني للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية، وبالتالي درجة خضوعه إلى التضخم العالمي المستورد عبر التبادلات الخارجية. ويعبر عن درجة الانفتاح التجاري بالعلاقة التالية:

$$\text{درجة الانفتاح التجاري} = \frac{\text{الصادرات والواردات من والسلع الخدمات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

ينجم عن الانفتاح الاقتصادي عدة آثار سلبية على دول العالم النامي، حيث يؤدي في أغلب الحالات إلى رفع أسعار استيراد المواد الزراعية الرئيسية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة قيمة الدعم الحكومي للسلع التي تدخل في إنتاجها الخامات الزراعية، إضافة إلى تصاعد الواردات وتراجع الصادرات خارج المحروقات، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات وبالتالي تزايد حجم المديونية الخارجية واستنزاف مصادر المحروقات التي تعتبر من المواد الناضبة، كما أن الاستثمار الأجنبي يتسم بالضآلة وضعف التكنولوجيا المصاحبة له وتفضيله لأنشطة غير إنتاجية، وحتى لو كانت هناك استثمارات كثيرة فان خبرة التعامل مع الشركات العالمية لدى بلدان العالم الثالث قد أثبتت أنها لا تأتي برؤوس الأموال إلى البلاد المضيفة بقدر ما تحولها إلى الخارج حيث مراكزها الرئيسية؛

- **مستوى النمو الاقتصادي**: يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم زيادة صادرات الدولة والحصول على عائدات متعاظمة من النقد الأجنبي الذي يمكن استغلاله في تسديد الديون الخارجية أو زيادة حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي، مما يؤثر إيجابا على سعر الصرف؛
- **الكتلة النقدية**: ان زيادة عرض النقد يؤثر تأثيرا طرديا وجوهريا على سعر الصرف، فزيادة كمية النقود في الداخل أكبر منها في الخارج يساعد على انخفاض سعر الفائدة في الداخل بالنسبة للخارج، ومن

ثم زيادة عرض العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها بدلالة العملة الأجنبية؛ أي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية؛[19]

- **الدين الخارجي وخدمة الدين:** ان الحصول على الديون الخارجية يتطلب تحويلها إلى عملة محلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعرها، هذا في البداية، وفي فترة السداد تتطلب المديونية الخارجية دفع الفوائد والدين بالعملة الخارجية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الخارجية وزيادة عرض العملة المحلية، وينتج عن ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية؛
- **معدل الفائدة:** هناك ارتباط قائم بين سعر العملة وفائدتها، فالتباين في أسعار الفائدة محليا وعالميا يؤثر على حركة رؤوس الأموال، فإذا انخفضت أسعار الفائدة محليا؛ فان ذلك يزيد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يؤثر على حركة حساب رأس المال ومعدلات الادخار والاستثمار والإنتاج، وبالتالي التأثير على الاقتصاد المحلي من خلال اختلال التوازن بين العرض والطلب ومن ثم النقص الحاد في النقد الأجنبي الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف أي تدني قيمة العملة المحلية؛[20]
- **التوقعات:** تؤثر التوقعات في أسعار الصرف بصورة واضحة، إذ أن أسواق المال تستجيب بسرعة لأية أخبار تتعلق بالعوامل المؤثرة في أسعار الصرف المستقبلية، فعندما تكون هناك توقعات تشير إلى إمكانية رفع أسعار الفائدة على عملة ما؛ فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على تلك العملة وبالتالي زيادة سعرها في السوق.

[19] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 857.

[20] رشاد العصار، عليان الشريف: **المالية الدولية**، مرجع سابق، ص54.

2.2.2. تحليل تطور سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه خلال الفترة(1993 –2014)

أ– تطور سعر الصرف:

إن سعر الصرف، بقي إحدى اهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، وسنحاول التعرف على تطور هذا المتغير خلال الفترة 1993-2014،حيث أن سعر صرف الدينار الجزائري عرف عدة تطورات منها تخفيض الدينار بنسبة 22%بالنسبة للدولار الأمريكي نهاية سبتمبر 1991 ، حيث استقر سعر صرف الدينار الجزائري حول هذه النسبة إلى غاية مارس من سنة 1994 أين تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17%، وعلى ضوء هذا التخفيض أصبح سعر صرف الدينار هو 35.0552 دج/$ وواصل الاستقرار حول هذه النسبة إلى غاية 1998 أين وصل سعر صرف الدينار إلى58.7351 دج/$ ، ومع انهيار أسعار البترول سنة 1998تقلصت إيرادات صادرات المحروقات إلى9.77 مليار دولار بعد ما كانت 13.18مليار دولار سنة 1997، ثم شهد سعر صرف الدينار ارتفاع ليصل إلى 66.5722دج/$ سنة 1999 بعد ما كان 58.7351دج/$ سنة 1998واستمر في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة لأخرى إلى غاية 2006، حيث سجل اكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 أين وصل سعر صرف الدينار إلى79.6829 دج/$ وبعد ذلك سجل تحسنا سنة 2004 حيث بلغ سعر صرف الدينار72.0603مقابل دولارا واحدا، وانطلاقا من سنة 2006 ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا إلى غاية2008. بقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في نهاية2008 قريبا من التوازن، بتحسن يساوي 1.58% كمتوسط سنوي ونتج هذا التحسن عن التحسن في سعر الصرف الفعلي الاسمي(2.58%) في ظرف يتميز بالتقلب في الأسعار النسبية خلال السنة، خلال سنة 2009 بدأ الدينار الجزائري يفقد قيمته تدريجيا، لينتقل من 64.6 دينار مقابل دولار واحد خلال 2008 الى 72.65 دج/$ خلال 2009 ثم الى 79.37 دج/$ سنة 2013 و 80.58 خلال سنة 2014.

ب- تطور الناتج المحلي الإجمالي:

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو منخفض سنة 1993 (10.7%)، وهذا راجع إلى تفاقم أعباء المديونية التي تعرقل جهاز الإنتاج الذي يحتاج إلى تموين مستمر من الخارج على شكل مواد أولية ومواد وسيطة وكذلك تجهيزات ومعدات الإنتاج، وابتدءا من سنة 1994 إلى غاية 1996تحقق ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث اتسمت هذه الفترات بارتفاع حاد في أسعار الفائدة، وتعتبر الفترات التي تجاوز فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو الكتلة النقدية، ثم عرف الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا خلال الفترة (1997-1998) الذي يمكن إرجاعه إلى انخفاض عائدات النفط، ومع تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول وتقلص خدمة الديون الخارجية سجل ارتفاعا ملحوظا ابتدءا من سنة 2002 ليحقق زيادة قدرت بـــ1692.2826مليون دج مقارنة بسنة 1998،ثم استمر في الارتفاع بنسب معتبرة ليحقق مبلغ 11042.8379مليار دج سنة 2008 أي معدل نمو17.37%، بغض النظر عن الركود في قطاع المحروقات الذي يسجل للسنة الثالثة على التوالي انخفاضا في قيمته المضافة والأداء السلبي للفلاحة التي تعرف نموها السلبي الأول منذ خمس سنوات، فان النمو المسجل في الناتج المحلي الإجمالي يتم بفضل دينامية قطاعات البناء والاشغال العمومية والخدمات والأداء الأفضل لقطاع الصناعة. لم يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء أن يُعوض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات، الذي سجّل تراجعا للسنة الثامنة على التوالي، مما ادى الى تباطؤ النمو الاقتصادي من جديد بعد الانتعاش الطفيف الذي سجله في سنة 2012، فبنسبة نمو 2,8 ٪ في 2013 مقابل 3,3 ٪ في 2012 ، يكون النشاط الاقتصادي قد سجّل نموا معادلا لذلك المسجل في 2011 مع ذلك، يبقى النمو خارج المحروقات معتبرا بمعدل 7.1٪ ، أي بنفس وتيرة السنة السابقة.

ج- تطور المديونية الخارجية:

شهدت المديونية الخارجية ارتفاعا ملحوظا إلى غاية 1996 وهذا راجع إلى اتخاذ الجزائر عدة مجهودات كبيرة من اجل التصحيح الهيكلي للاقتصاد؛ من خلال طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي

للحصول على قرض متوسط الأجل لدعم ميزان المدفوعات وكذلك تأجيل تسديد حوالي 50%من الديون الخارجية عن طريق إعادة جدولة الديون مع نادي باريس ولندن، أما سنة 1997 شكلت نقطة تحول في وضع المديونية الخارجية للجزائر حيث سجلت اتجاها تنازليا أين بلغت الديون الخارجية مبلغ 31.222 مليون دولار بعد ما كانت 33.641 مليون دولار سنة 1996، واستمرت المديونية في الانخفاض بنسب متقاربة إلى غاية 2000، نتيجة للوفرة المالية الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات، وبعد ذلك شهدت ارتفاع ضعيف سنة 2002 أين لجأت الجزائر للاقتراض بهدف تغطية العجز المسجل في ميزان المدفوعات سنة 2001، وبعد ذلك أخذت المديونية في التراجع ابتداءا من سنة 2005، حيث تراجعت الى 4,282 مليار دولار سنة 2008 وهذا راجع الى الاستمرار في التسديدات المسبقة خلال 2005 وتسارعها خلال 2006، وبعد الاستقرار بين 2006 و 2010 حول 5,6 مليار دولار (5,536مليار دولار في نهاية 2010)، انخفض قائم إجمالي الدين الخارجي في 2013 للسنة الثالثة على التوالي 3,396 مليار دولار مقابل 3,694 مليار دولار في نهاية 2012 و 4,410 مليار دولار في نهاية 2011.

د- تطور الكتلة النقدية:

سجل حجم النقد- الكتلة النقدية- بمفهومه الواسع معدل نمو قدر بـ 21.6% سنة 1993، بسبب العجوزات المتتالية التي شهدتها الموازنة العامة والتي كانت تغطى عن طريق الإصدار النقدي، ومع إبرام الجزائر لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة (1994-1998) تم التحكم في التوسع النقدي، حيث بلغ متوسط نمو الكتلة النقدية للفترة 1994-1997 حوالي 14.61%، ومع انتهاء برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أقصاه سنة 1998 ، أين سجل معدل 47.24% بعد ما كان 18.19% سنة 1997.

خلال الفترة 1999-2000 انخفض معدل نمو الكتلة النقدية نظرا لتخفيض حجم الإنفاق العام وإتباع سياسة تقشفية صارمة، ثم سجل ارتفاعا سنة 2001 تزامنا مع انطلاق برنامج الإنعاش

الاقتصادي الذي خصص له حوالي 7 مليار دولار ليمتد على مدى ثلاث سنوات (أفريل 2001 إلى غاية افريل 2004) ثم انخفضت معدلات النمو في 2004 و2005 لتعاود الارتفاع سنة 2006 إلى 16.41% بعد ما كانت 10.93% سنة 2005، واستمرت الكتلة النقدية في النمو بصفة متسارعة حيث زادت الكتلة النقدية بنسبة 24.17% سنة 2008، وهذا تحت تأثير التوسع الهيكلي في الموجودات الخارجية الصافية أساسا بفضل ارتفاع أسعار البترول.

3. نمذجة قياسية لسعر صرف الدينار الجزائري

1.3. عموميات حول نموذج الدراسة

- **عينة الدراسة ووصف متغيرات النموذج:** نستخدم في الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لإجراء انحدار سعر صرف الدينار الجزائري على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تتمثل في: الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح التجاري، أسعار البترول، معدل التبادل الخارجي، الكتلة النقدية واحتياطات الصرف، وهذا بهدف بلورة هذه المتغيرات في صيغ كمية، ثم تقدير هذا النموذج باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي بغية التوصل إلى استنتاجات كمية هامة لتأثير كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر على سلوك سعر صرف الدينار الجزائري.

تجدر الإشارة إلى أن بيانات متغيرات الدراسة أخذت على أساس سنوي للفترة (1993-2014) من المصادر التالية: البنك العالمي، الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر، وقد تم اختيار هذه المتغيرات على أساس النظرية الاقتصادية والأدبيات المنشورة حول موضوع الدراسة، ووفقا لما نعتقد أنه يأتي منسجما مع واقع الاقتصاد الجزائري على النحو التالي:

TCR_t : سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري

PIB_t : الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

$OPEN_t$: درجة الانفتاح التجاري % (مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)

$M2_t$: عرض النقد(بالأسعار الجارية للعملة المحلية)

$PETR_t$: أسعار النفط(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

TDE_t : معدل التبادل الخارجي % (نسبة مؤشر أسعار الصادرات إلى مؤشر أسعار الواردات)

RES_{t-1} : احتياطات الصرف الأجنبي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

- **صياغة النموذج القياسي الاقتصادي:** لتقدير حجم واتجاه تأثير المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر على سعر صرف الدينار الجزائري، تنطلق الدراسة من النموذج التالي:

$$LTCR_t = LB_0 + B_1 LPIB_t + B_2 LPETR_t + B_3 LRES_{t-1} + B_4 LTDE_t + B_5 LOPEN_t + B_6 LM2_t + e_t$$

يتم تقدير معلمات النموذج بإتباع طريقة المربعات الصغرى والاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews5

وانطلاقا من النتائج يتم صياغة النموذج الخطي التالي:

جدول رقم 01: نتائج اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري

$$LTCR_t = 5.37 - 0.737\ LPIB_t + 0.053\ LPETR_t - 0.018\ LRES_{t-1}2_t$$
t (14.88) (2.07) (5.43) (-1.25)

$$+ 0.297\ LTDE_t + 0.197\ LOPEN_t + 0.322\ LM2_t$$
t (0.737) (-12.38) (6.57)

$R^2 = 0.996$ $N = 16$

$F = 381.77$ $D.W = 2.27$

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEviews5

2.3. تشخيص النموذج ومدى قدرته على التنبؤ

لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، يتم إجراء مجموعة من الاختبارات؛ ليتم بعدها اختباره من الناحية القياسية وليتم استعماله في أغراض التنبؤ.

1.2.3. التشخيص الاقتصادي والإحصائي للنموذج

أ- التشخيص الاقتصادي: من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن:

- بالنسبة لمعلمة الثابت تتوافق إشارتها مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي الحد الثابت ذو معنوية اقتصادية؛
- بالنسبة لمعلمة الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين عدد وحدات العملة الوطنية والناتج المحلي الإجمالي، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنظور النظرية الاقتصادية، حيث زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ1% يؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري بـ0.737% مقابل الدولار الأمريكي؛
- بالنسبة لمعلمة معدل التبادل التجاري، نلاحظ أن إشارتها موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين معدل التبادل التجاري وعدد وحدات الدينار الجزائري، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، حيث ارتفاع معدل التبادل التجاري بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.297% مقابل الدولار الأمريكي؛
- بالنسبة لمعلمة احتياطي الصرف، نلاحظ أن إشارتها سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين عدد وحدات الدينار الجزائري واحتياطي الصرف، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، حيث ارتفاع احتياطي الصرف بـ1% يؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار بـ 0.018% مقابل الدولار الأمريكي؛
- بالنسبة لمعلمة أسعار البترول، نلاحظ أن إشارتها موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين عدد وحدات الدينار الجزائري وأسعار البترول، ويمكن ارجاع ذلك الى تدهور القدرة الشرائية لبرميل من البترول بـ1% مما أدى إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بـ0.053% مقابل الدولار الأمريكي؛
- بالنسبة لمعلمة درجة الانفتاح التجاري، نلاحظ أن إشارتها موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين عدد وحدات الدينار الجزائري ودرجة الانفتاح التجاري، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، حيث

زيادة الانفتاح التجاري بـ1% يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدينار بـ0.197% مقابل الدولار الأمريكي؛

- بالنسبة لمعلمة عرض النقد، نلاحظ أن إشارتها موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين عرض النقد وعدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وتتفق هذه النتيجة مع منظور النظرية الاقتصادية، حيث زيادة العرض النقدي بـ1%سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدينار بـ0.322% مقابل الدولار الأمريكي.

ب- التشخيص الإحصائي: يتم اختبار فرضيات النموذج باستعمال معايير إحصائية، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستعمال إحصائية ستودنت، واستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد لاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

ب-1- اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات: يتم اختبار الفرضيات التالية:

فرضية العدم: $H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = B_3 = B_4 = B_5 = \beta_6 = 0$

الفرضية البديلة: $H_A : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq \beta_6 \neq 0$

بعد مقارنة قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة t_{cal} مع قيمة إحصائية ستودنت الجدولية t_{tab} ، وقد أعطت نتائج الاختبار ما يلي:

- بالنسبة لمعلمة الثابت، نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة t_{cal} اكبر من الإحصائية الجدولية، وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ونقول أن الحد الثابت ذو معنوية إحصائية؛
- بالنسبة لمعلمات كل من المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي؛ أسعار النفط؛ معدل التبادل التجاري؛ وعرض النقد: لاحظنا أن الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية الجدولية، مما يدل على أن المعلمات ذات معنوية إحصائية؛
- أما باقي المعلمات فكانت غير معنوية إحصائيا.

ب-2- اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج: نستعمل معامل التحديد المتعدد واختبار فيشر، حيث نلاحظ من نتائج الجدول رقم (01) أن:

- **معامل التحديد:** بالنظر إلى قيمة معامل التحديد R^2 تتضح أن القوة التفسيرية للنموذج كانت عالية، حيث بلغ معامل التحديد 0.996 وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة تفسر حوالي 99.6% من تغيرات سعر الصرف، أما 0.4% من تغيرات سعر الصرف تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ويتضمنها حد الخطأ e_i
- **اختبار فيشر:** يتم اختبار المعنوية الإحصائية للانحدار ككل من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = B_3 = B_4 = B_5 = \beta_6 = 0$$

$$H_A : \forall i = \overline{1,6}, \exists \beta_i / \ \beta i \neq 0$$

يتم اختبار الفرضيتين من خلال مقارنة قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} بقيمة إحصائية فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5%، حيث وجدنا قيمتها تساوي (381.773) وهي أكبر من القيمة الجدولية (3.37)، وعليه نقول أنه يوجد علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عند مستوى معنوية 5% .

من الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر، نلاحظ أنه من الناحية الاقتصادية كل المتغيرات المفسرة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية نجد أن كل المتغيرات المفسرة لها معنوية إحصائية ماعدا متغير سعر البترول والانفتاح التجاري واحتياطي الصرف، وما يمكن ملاحظته هو ارتفاع قيمة معامل التحديد المتعدد مع ضعف المعنوية الإحصائية لبعض المتغيرات المفسرة، وهذا ما يوحي بوجود ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة، ولإزالة هذا الارتباط يتم تحديد المتغيرات المفسرة التي ترتبط مع بعضها البعض، ثم نقوم بإسقاط إحدى هذه المتغيرات المفسرة، ليتم تقدير النموذج كما بينه جدول (02).

جدول رقم 02: نتائج اختبار النموذج بعد اسقاط المتغيرات المرتبطة فيما بينها

$$LTCR_t = 5.258 - 0.695\ LPIB_t + 0.301\ LTDE_t + 0.256\ LOPEN_t + 0.289\ LM2_t$$

(26.48) (3.96) (8.62) (-27.42) (20.93)

$R^2 = 0.994$ $F = 523.085$

$R'^2 = 0.992$ $D.W = 2.28$

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEviews5

نلاحظ من نتائج الجدول أن: معلمات المتغيرات المفسرة كلها ذات معنوية اقتصادية، حيث زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ1% سيؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بـ0.695% وبالتالي تحسين قيمة العملة الوطنية، في حين يرتبط الانفتاح التجاري ومعدل التبادل التجاري والعرض النقدي طرديا مع عدد وحدات الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث زيادة معدل التبادل التجاري بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولاربـ0.301% وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية، وارتفاع درجة الانفتاح التجاري بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولاربـ0.256% وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية، وارتفاع العرض النقدي بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولاربـ0.289% وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي.

من الناحية الإحصائية نلاحظ أن المعلمات ذات معنوية إحصائية، ويظهر ذلك من خلال قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة التي هي أكبر من قيمة إحصائية ستودنت الجدولية (1.796) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن كل المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج لها تأثير على المتغير التابع (سعر الصرف الحقيقي) خلال فترة الدراسة، كما أن إحصائية فيشر المحسوبة (523.085) اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجتي حرية K و1-N-K مما يدل على صحة للنموذج، وبالتالي نقول إن الانحدار ككل يمتاز بمعنوية إحصائية إضافة إلى قيمة الخطأ (0.16) التي هي أقل بكثير من متوسط المتغير التابع.

تساهم المتغيرات المفسرة في تفسير حوالي 99.4% من تغيرات المتغير التابع (سعر الصرف الحقيقي)، ويظهر ذلك من خلال معامل التحديد المتعدد الذي قدر بـ0.994، أما0.6% من تغيرات سعر الصرف تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ويتضمنها حد الخطأ.

2.2.3. التشخيص القياسي للنموذج: بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم بتشخيصه من الناحية القياسية لمعرفة مدى توافقه وانسجامه مع الفرضيات .

أ– اختبار عدم تجانس التباين: من بين فرضيات النموذج القياسي الاقتصادي فرضية ثبات التباين من مشاهدة لأخرى، ولاكتشاف وتصحيح عدم تجانس تباين عنصر الخطأ نعتمد على اختبار White الذي يعتمد على تقدير الانحدار المساعد بين ei^2من جهة والمتغيرات المفسرة من جهة أخرى، ثم نقوم باختبار فرضية العدم التي تنص على ثبات التباين.

من خلال نتائج الجدول (02) نقوم بحساب قيمة إحصائية White عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية V=K=8 ، وبمقارنتها مع القيمة المجدولة: $x^2_{k,\alpha} = 15.507$

وجدنا أن التباين ثابت.

ب– اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من بين الفرضيات التي بني عليها النموذج القياسي الاقتصادي هو عدم وجود ارتباط بين عنصر الخطأ من مشاهدة لأخرى، ولاكتشاف ذلك نستعمل إحصائية D.W حيث يفترض هذا الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين وهما:

فرضية العدم: تنص على انعدام الارتباط الذاتي

الفرضية البديلة: تنص على وجود الارتباط الذاتي

بعد الحصول على قيمة إحصائية D.W (2.28) من الجدول رقم (02)، نستعين بالجدول الإحصائي الخاص بمؤشر D.W لمعرفة الحدين d_L و d_U حسب عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المفسرة، ثم نرى المنطقة التي تقع فيها إحصائية D.W ومن ثم نحكم على وجود أو عدم وجود ارتباط

ذاتي للأخطاء، كما يمكن أن تقع هذه الإحصائية في المنطقة غير محددة، وبالتالي عدم القدرة على الحكم بوجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

من الجدول الإحصائي لـ Durbin -Watson ، نلاحظ أن إحصائية D.W تنتمي إلى منطقة غير محددة وبالتالي عدم القدرة على الحكم بوجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، وتفاديا لهذا المشكل نستخدم اختبار LM Test (Frey serial correlation Breusch-God) والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط الذاتي للأخطاء، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 0.880 وهى غير معنوية إحصائياً (P=0.37)، مما يدل على خلو النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء.

ج– اختبار استقرارية النموذج: للتأكد من أن النموذج المقدر مستقر على طول الفترة 1993-2014 لابد من إجراء اختبار Chow لمعرفة مدى استقرارية معلمات النموذج المقدر، ويعتمد هذا الاختبار عن الكشف عن تأثر النموذج بالأحداث الطارئة سواءا كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية من خلال نقطة الانعطاف (النقطة الزمنية التي حدثت فيها تغيرات)، ويتم الكشف عن نقطة الانعطاف باستخدام إحصائية فيشر بدرجتي حرية n – 2k و k للبسط والمقام، وبمستوى معنوية α=5%.

نختار سنة 1998 والتي تزامنت مع انهيار أسعار البترول وهي السنة التي عرفت فيها الكتلة النقدية أكبر معدل نمو (47.24%)، ثم نجرب سنة 2000 والتي تتزامن مع ارتفاع أسعار البترول وكذلك تعتبر نقطة تحول رصيد ميزان المدفوعات من عجز إلى فائض (7.57مليار دولار) كذلك تعتبر السنة التي سجل فيها تاريخ الاقتصاد الجزائري أدنى معدل للتضخم (0.34%).

من خلال اجراء الاختبار، نلاحظ أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، ونقول أن النموذج مستقر حتى سنة 1998 وبالتالي سنة 1998 لا تعتبر نقطة انعطاف. كذلك بالنسبة لسنة 2000 تضح ان قيمة F المحسوبة اقل من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية α=5% ودرجتي حرية v = n-2k و v = k ،

وبتجريب الاختبار على عدة سنوات اتضح خلو النموذج من نقطة انعطاف، مما يعني أن النموذج مستقر على طول فترة الدراسة ولا يوجد اختلالات هيكلية وبالتالي سكون واستقرار المعلمات المقدرة.

د–اختبار الشكل الدالي للنموذج: نعتمد في اختبار مدى ملاءمة الشكل الدالي للنموذج باستعمال Ramsey RESET Test، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة (0.271) وهي غير معنوية إحصائيا (P=0.613) ، مما يدل على صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

3.3. المحاكاة والتنبؤ:

بعد التشخيص الاقتصادي والإحصائي والقياسي للنموذج، سيتم استخدامه في أغراض التنبؤ بعد التأكد من مقدرته التنبؤية.

أ– اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ: بعد تحديد أهم المتغيرات التفسيرية لتقلبات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1993–2014، سيتم التأكد من قدرة النموذج التنبؤية من خلال استخدام معامل عدم التساوي لثايل حيث: نلاحظ أن النموذج له مقدرة تنبؤية كبيرة وهذا ما يظهر من خلال معامل ثايل، حيث قدر بـ0.001 وهو ضعيف جدا ويقترب من الصفر، وبالتالي نقول أن التنبؤ بمعدلات سعر الصرف باستخدام النموذج يكون مقبول.

ب–المحاكاة التاريخية : تهدف تقنية المحاكاة إلى معرفة مدى قابلية استعمال النموذج القياسي المقدر في التنبؤ بمعدلات سعر الصرف الدينار الجزائري .

بعد التأكد من القدرة التنبؤية للنموذج نحاول الحصول على القيم المقدرة لمعدلات سعر الصرف خلال الفترة 1993–2014 لمعرفة مدى تطابق معدلات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (القيم المشاهدة) مع القيم المقدرة ، حيث نلاحظ أن معدلات سعر الصرف المشاهدة تتطابق والقيم المقدرة باستعمال النموذج المقدر، ولمواصلة عملية المحاكاة نقوم بالتنبؤ البعدي، حيث يتم التنبؤ بقيم الظاهرة المدروسة بعد حدوثها في الواقع، بحيث سيتم تقدير النموذج القياسي الاقتصادي للفترة

(1993-2014) وبعد ذلك نقوم بالتنبؤ باستعمال هذا النموذج بمعدلات سعر الصرف للفترة (2009-2014)، ونقارنها بالقيم الفعلية خلال هذه الفترة كما هو مبين في الشكل البياني:

شكل رقم(01): منحنى التنبؤ البعدي لمعدلات سعر الصرف للفترة (2009-2014)

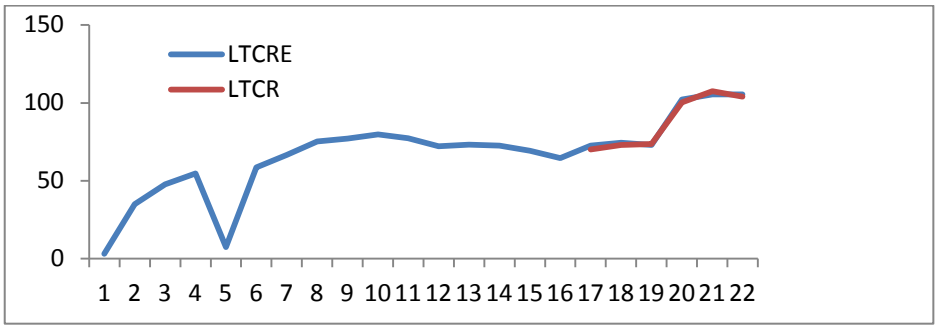

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEviews5

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن القيم الحقيقية لمعدلات سعر الصرف تتطابق والقيم المقدرة للفترة (2009-2014)، وبالتالي نقول أن النموذج القياسي المقدر قابل للاستعمال في أغراض التنبؤ.

ج-التنبؤ بمعدلات سعر الصرف للفترة 2015-2017:

للتنبؤ بمعدلات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، علينا أولا التنبؤ بقيم المتغيرات المفسرة، حيث نفترض أن هذه الأخيرة ستواصل تطورها بنفس النمط، وبالتالي نستخدم معادلة الاتجاه العام لنحصل على القيم المتنبأ بها للمتغيرات المفسرة وفق المعادلات التالية:

$$LPIB = 10.250 + 0.096\ t \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$LM_2 = 13.166 + 0.164\ t \ldots\ldots(2)$$

$$LOPEN = 3.786 + 0.033\ t \ldots\ldots\ldots(3)$$

$$LTDE = 3.672 + 0.099\ t \ldots\ldots\ldots(4)$$

بعد إيجاد قيم المتغيرات المفسرة المتنبأ بها، نقوم بتعويضها في النموذج الاقتصادي القياسي المقدر، لنحصل على معدلات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للسنوات 2015، 2016، 2017.

خـاتمة:

تماشيا وطبيعة الموضوع، تم التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف، ثم الوقوف على الوقائع والأحداث التي جرت على خلفية سعر الصرف وتحليلها – وفقا لمعطيات الاقتصاد الجزائري–، ليتم بعد هذا بناء نموذج قياسي اقتصادي لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تساهم في توجهات سعر الصرف في الجزائر، حيث خلص البحث إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- يؤثر سعر الصرف كجزء من السياسة الاقتصادية على العديد من المتغيرات الاقتصادية، فهو بذلك أداة لإعادة التوازن وإصلاح الاختلال الخارجي، مما يساعد في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للصادرات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- من خلال الدراسة القياسية لسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة(1993-2014)، تبين أن النموذج القياسي الملائم لنمذجة سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي هو النموذج اللوغاريتمي والمفسر بواسطة: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التبادل التجاري، درجة الانفتاح التجاري، والكتلة النقدية، حيث فسرت هذه المتغيرات حوالي 99.4% من تقلبات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1993-2014)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- تبعا للنتائج المتوصل إليها، لاحظنا ضعف المعنوية الإحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية في بعض النماذج المقدرة، وهذا راجع إلى وجود عوامل أخرى نوعية تؤثر في سعر الصرف؛
- لأغراض التنبؤ؛ يمكن إتباع منهج النماذج القياسية المبسطة والتي تبقى أداة مهمة لدى متخذ القرار وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. برايان كويل: **صفقات العملة الآجلة**، ط1 ، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

2. رشاد العصار، عليان الشريف: **المالية الدولية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.

3. سامي عفيفي حاتم: **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

4. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

5. مجدي محمود شهاب: **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

6. محمود حميدات: **مدخل للتحليل النقدي**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

7. محمود يونس: **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999-2000.

8. مروان عطون: **الأسواق النقدية والمالية "البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"**،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Anne o. Krueger: **La Détermination des taux de change**, édition Economica, Paris, 1985.
2. Bertrand Nezeys: **Les Politiques de Compétitivité**, édition Economica, Paris, 1994.
3. J.B.Ferrari: **Economie Financière Internationale**, collection Amphi, Paris, 2000.
4. Mireille Linjouom: **Impact de Taux de Change Réel sur La Politique de Change du Cameron**, cahier de recherche Eurisco, Paris, 2004.

5. Patrice Fontaine: **Marché des changes**, édition Pearson-éducation, Paris, 2008.
6. Paul Grand-Jean: **Précis de Gestion Financière Internationale**, édition d'Organisation, Paris, 1986.
7. P.H. Lindert et T. Pugel: **Economie Internationale**, Ecomomica, 10ème édition, Paris, 1997.
8. Samuel donalain: **Economie internationale contemporaine**, OPU, Alger, 1993.
9. Y. Simon et D. Lautier: **Techniques Financières Internationales**, 8ème édition, Economica, Paris, 2003.

المـلاحــق:

ملحق رقم (01): نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لسعر صرف الدينار الجزائري

Dependent variable: LTCR
Method: Least Squares
Date: 12.11.2015 Time: 17:50
Sample: 1993 2014
Included observation: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB	-0.737399	0.059533	-12.38642	0.0000
LM2	0.322486	0.021665	14.88525	0.0000
LOPEN	0.197655	0.095386	2.072151	0.0681
LRES	-0.018524	0.014807	-1.250993	0.2425
LPETR	0.053779	0.072886	0.737855	0.4794
LTDE	0.297197	0.054727	5.430549	0.0004
C	5.376945	0.817686	6.575808	0.0001

R-squared	0.996086	Mean dependent var	4.175385
Adjusted R-squared	0.993477	S.D. dependent var	0.161926
S.E. of regression	0.013078	Akaike info criterion	-5.536172
Sum squared resid	0.001539	Schwarz criterion	-5.198165
Log likelihood	51.28938	F-statistic	381.7739
Durbin-Watson stat	2.277428	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEviews5

ملحق رقم (02): نتائج اختبار ارتباط المتغيرات المفسرة

Correlation Matrix				
		LOPEN	LPETR	LRES
LOPEN	LOPEN	1.000000	0.947187	0.906027
LPETR	LPETR	0.947187	1.000000	0.903763
LRES	LRES	0.906027	0.903763	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEviews5

ملحق رقم (03):نتائج اختبار Breusch-GodFrey serial corrélation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.880052	Probability	0.370292
Obs*R-squared	1.294188	Probability	0.255278

Test Equation:
LS//Dependent variable is RESID
Date: 12.11.2015 Time: 22:34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPEN	0.005058	0.065243	0.077523	0.9397
LPIB	-0.002190	0.025590	-0.085601	0.9335
LM2	-0.005517	0.012470	-0.442372	0.6676
LTDE	0.011549	0.037210	0.310357	0.7627
C	0.032004	0.254784	0.125612	0.9025
RESID(-1)	-0.379873	0.404934	-0.938111	0.3703

R-squared	0.080887	Mean dependent var	-1.89E-15
Adjusted R-squared	-0.378670	S.D. dependent var	0.011710
S.E. of regression	0.013750	Akaike info criterion	-8.293499
Sum squared resid	0.001891	Schwarz criterion	-8.003778
Log likelihood	49.64497	F-statistic	0.176010
Durbin-Watson stat	2.159658	Prob(F-statistic)	0.965523

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews5

ملحق رقم (04):: نتائج اختبار معامل ثايل

Forecast : LTCRF
Actual: LTCR
Forecast Sample: 1993 2014
Included observation: 21
Root Mean Squared Error 0.011338
Mean Absolute Error 0.009649
Mean Abs. Percent Error 0.229477
Theil Inequality Coefficient 0.001357

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEviews5

مجلة

الاستراتيجية والتنمية

المقالات

المحررة باللغة الأجنبية

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique
Editée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem, Algérie
ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793
Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

Président d'honneur: Pr. Mostefa BELHAKEM
Recteur de l'Université de Mostaganem

Directeur et Rédacteur en Chef: **Dr. Laadjal ADALA**

Directeur Adjoint et Conseiller juridique: Dr. Djilali BOUCHERF

Rédacteur en Chef Adjoint: Dr. Mohsen B. Salem BRAHMI- France

Comité de rédaction:

Pr. Mirjana RADOVIC- Markovie –Serbie
Dr. Bashar ALMANSOUR- Arabie Saoudite
Dr. Mohamed BELBIA
Dr. M'hamed BELGACEM
Mr. Ali BOUDJELAL
Mr. Hadj Meliani BERRAHO
Mr. Laid KORICHI
Mme. Nadra RECHIDI-SIDHOUM

Responsable de la logistique : Mr. Ahmed ABBASSA - S.G de la Faculté

Cellule d'information et des Relations : Mr. Bilal DAKIOUS

Cellule d'informatique : M^elle^. Asmaa DRISSI
M^elle^. Samia DRISSI
Mr. Nabil ALIOUAT

Comité de lecture:

Pr. Maamar BELKHEIR – Algérie
Dr. Oana Brindusa ALBU– Denmark
Dr. Anthony Raj ARUL EDISON– Inde du sud
Dr. Tawfik Sarii BASERDA (Doyen) –Yemen
Dr. Ahmed BOUSSAHMINE – Algérie
Dr. Khaled Abdelouaheb ELBANDARI – Egypte
Dr. Sandra sarabando FILIPE – Portugal
Dr. Bagdad KOURBALI –Algérie
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR – Mexique
Dr. Zoran D. SIMONOVIC – Belgrade, Serbie

Comité Scientifique:

Dr. Abdelkader BRAINIS – (Doyen /Univ. Mostaganem) -Algérie
Pr. Albert LOURDE – (Recteur de l'Université d'Alexandrie) – Egypte
Pr. Ahmed Ameur AMEUR -Algérie
Pr. Abdelkader BABA -Algérie
Pr. Mustapha BELMOKADEM -Algérie
Pr. Mohammed BENBOUZIANE -(Doyen /Univ. Tlemcen) –Algérie
Pr. Abdeslam BENDIABDELLAH – (Univ. Tlemcen) -Algérie
Pr. Abdelrazak BENHABIB -Algérie
Pr. Abdelkader DJAFLAT – France
Pr. Attia Ahmed Mansour ELGAYAR – Egypte
Pr. Sadia KASSAB –Algérie
Pr. Mohammed LAID –Algérie
Pr. Mirjana RADOVIC-/ Markovie –Serbie
Pr. Abdelaziz SALEM –Algérie
Pr. Vladimir SIMOVIE – Serbie
Pr. Youcef SOUAR -Algérie
Pr. Atef gaber TAHA ABDERAHIM - Egypte
Pr. Rachid YOUCEFI -Algérie
Pr. Belgacem ZAIRI –Algérie
Pr. Fatima Zohra ZEROUAT-Algérie
Dr. Mohamed ben duliem ALQAHTANY–Arabie Saoudite
Dr. Bachir BEKKAR –Algérie
Dr. Hadj BENZIDANE –Algérie
Dr. Malika BOUDJANI -Algérie
Dr. Nour Eddine CHERIF TOUIL –Algérie

Dr. Kralj DAVORIN- Slovenia
Dr. Belkacem DOUAH -Algérie
Dr. Razg Saadallah Bekheit EL DJABIRI - Yemen
Dr. Mustapha Mohamed ELNASHARTY – Egypte
Dr. Mohammed EL TELILI HAMEDI - Tunisie
Dr. Aladdin ELTIDJANI HAMED – Soudan
Dr. Belhadj FARADJI –Algérie
Dr. Abdulrahman Mohamed SALEM – Yemen
Dr. Abdellah HAMOUD SERRADJ – Yemen
Dr. Djamal LAMARA- Arabie Saoudite
Dr. Natalia LOGVINOVA – France
Dr. NOURI Mounir (Doyen /Univ. Chlef) – Algérie
Dr. Med Mahmoud OUELD MED AISSA
Dr. Abdelmadjid SAIDI - France
Dr. Malika SEDDIKI - Algérie
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR -Mexique
Dr. Elisabete F. VIEIRA – Portugal

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique
Editée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem
ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793
Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

CRITERES DE PUBLICATION

La revue « Stratégie et Développement » est éditée par la faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion –Université Abdelhamid BEN BADIS -Mostaganem. Il s'agit d'une revue scientifique internationale approuvée qui s'intéresse au domaine économique. Elle ouvre un espace à toutes les potentialités en matière scientifique en Algérie et à l'extérieur de par la contribution dans l'un des thèmes relatifs à l'économie et à ses mutations, en Algérie notamment, dans les pays arabes et au niveau international.

Les articles à finalité recherche scientifique édités par la présente revue sont fondés sur des critères de publication auxquels doivent se conformer les chercheurs, en l'occurrence :

- Mention du nom, prénom et adresse accompagnés du numéro du téléphone ou du fax et de l'émail, sur une feuille distincte de l'article ;
- Envoi de l'article au moyen du Word, par voie de l'émail de la revue ;
- Ne sont recevables que les articles qui n'ont pas connu de publication auparavant ;
- L'article doit comporter deux résumés dont le volume ne doit pas dépasser une demi-page pour chaque résumé. L'un rédigé en langue arabe, l'autre en langue française ou en langue anglaise. De même que le résumé doit montrer la finalité de la recherche et ses résultats ;
- Le volume de l'article ne doit pas dépasser 25 pages, et ne pas être en deçà de 15 pages, et ce suivant les critères énumérés ci-dessous :

- L'article réalisé en langue arabe est rédigé selon les caractères (Traditional Arabic), police 15 pour ce qui est du texte, et police 13 pour les chiffres ;
- L'article rédigé en langues française ou anglaise est saisi en caractère (Times New Roman), police 13 ;
- La mise en page : H-B : 1,5 , G-D : 1,5 ; Interligne: 1,15 ;
- Taille papier : L: 17, H : 24.

- Il est impératif de respecter les normes académiques et les critères formels en ce qui est de l'élaboration de l'article, à savoir :
  - Présentation de l'article en délimitant ses objectifs et la méthodologie employée ;
  - Mentionner les notes de bas de page de façon automatique;
  - Numéroter les graphes, les tableaux et les dessins, au moyen d'une numérotation progressive et distincte ;
  - En fin de l'article, il y a lieu de rédiger une conclusion qui relate les résultats de la recherche ;
  - Toujours en fin de l'article, mentionner les sources et références selon le classement alphabétique ;
  - En cas de référence ayant trait à une œuvre sur papier, il y a lieu de mentionner le nom en entier de l'auteur(e), le titre de l'ouvrage en caractères différents (le lieu de publication: l'éditeur, l'année de publication)
- Les articles sont soumis à l'examination par un comité scientifique, et ce, pour l'acceptation ou le refus de leur publication, et à tout le moins procéder à des modifications nécessaires ;
- Ne peuvent être acceptés que les articles transmis par leurs auteurs au moyen du courrier électronique personnel, et ne seront pas retournés, qu'ils aient été publiés ou pas ;
- La revue conserve l'ensemble des droits inhérents à la publication. De ce fait, une deuxième publication du même article exigerait une autorisation écrite de la revue;
- Tout article publié sur la revue, est téléchargeable à partir du site de la revue ;

- Un deuxième article n'est publiable que trois années après la publication du premier ;
- Les concepts et les opinions exprimés dans les articles n'engagent que leurs auteurs.

Adresse: Revue Stratégie et Développement, Faculté des Sciences Economiques-site Kharouba, Université de Mostaganem – W- Mostaganem 27000 , Algérie

Fax: 00213 45421150 - **E-mail:** strg.devp@gmail.com

Site web: www.revuesd.net

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée Spécialisée dans le domaine économique
ISBN: 2011-4793
ISSN: 2170-0982
Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712
Numéro : 11 – Juillet 2016

SOMMAIRE

Une étude économétrique de l'efficacité de crédit bancaire, inflation, recettes et dépenses budgétaires sur la croissance économique en Algérie (2000-2014)	Mr. Brahim BOUYACOUB Melle. Sabiha TOUAMI	Faculté des SEGC Université d'Oran 2, Algérie	Page 08
L'orientation entrepreneuriale des dirigeants et la responsabilité sociale des entreprises -Application aux PME algériennes	Mme. ARABECHE Zina Pr. TABETI Habib	Centre univ. de Relizane, Algérie université de Mascara, Algérie	Page 33
Principaux facteurs qui influencent la participation féminine aux activités agricoles et non agricoles à l'ouest algérien : Application du model Probit	BENALI Amina	université de Béchar, Algérie	Page 67

Une étude économétrique de l'efficacité de crédit bancaire, inflation, recettes et dépenses budgétaires sur la croissance économique en Algérie (2000-2014)

Mr. Brahim BOUYACOUB
Doctorant, Faculté des SEGC, Univ. d'Oran II
Bouyakoub.brahim@yahoo.fr

Melle. Sabiha TOUAMI
Doctorante, Faculté des SEGC, Univ. d'Oran II
sabiha_touami@outlook.fr

Résumé :

Cette étude a pour but d'étudier l'efficacité du crédit bancaire, recettes et dépenses budgétaires sur la croissance économique durant la période 2000 – 2014. Pour cela, l'étude s'appuie sur la modélisation économétrique (VAR) proposée par SIMS (1989) à partir de laquelle, nous avons étudié s'il existe des relations de causalité de Granger entre les variables du modèle et la croissance économique (crédit bancaire, recettes et dépenses budgétaires). Ainsi qu'une modélisation VAR pour déterminer les effets des indicateurs de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique.

Les résultats de notre estimation économétrique démontrent qu'il n'existe pas de relation de cointégration entre les variables utilisées du modèle. Aussi il a été distingué d'après le test de causalité de Granger l'existence d'une causalité unidirectionnelle des variables exogènes : crédits bancaire, recettes et dépenses budgétaires, le taux d'inflation vers la variable endogène ''croissance économique''. Enfin, les résultats de la modélisation (VAR) montrent que les variables (crédit bancaire, recettes et dépenses budgétaires) jouent un rôle important dans la détermination de la variation de la croissance en Algérie, ainsi que la contribution des dépenses budgétaires dans la variation de la croissance économique est modeste.

Mots clés : croissance économique, crédits bancaires, dépenses publiques, politique budgétaire, recettes publiques, inflation, VAR.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز تأثير وأهمية القروض البنكية، التضخم، والايرادات على النمو الاقتصادي انطلاقا من مرحلة الانعاش الاقتصادي الذي أعتمد مند عام 1999. ولذلك قمنا بإنجاز دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين السياسة المالية أو مؤشرات السياسة المالية (الإيرادات، النفقات) والسياسة النقدية (القروض البنكية، التضخم) على النمو الاقتصادي، وتحديد الآثار المترتبة عن مؤشرات السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي من خلال اعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

بينت نتائج الدراسة عدم وجود تكامل مشترك لمتغيرات النموذج، وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإيرادات، النفقات، التضخم والقروض البنكية تجاه النمو الاقتصادي. كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية لمتغيري الإيرادات والنفقات في تفسير التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، القروض البنكية، النفقات، السياسة المالية، الإيرادات، نموذج (VAR).

Introduction

La discussion de la politique monétaire, budgétaire et la croissance économique, fait le sujet des différents débats politiques, ainsi qu'à leur rôle principal dans l'économie du pays, raison pour laquelle, nous avons opté pour la recherche dans le sujet.

Etant donné que l'économie algérienne est une économie dépendante des hydrocarbures, les recettes de la commercialisation de cette richesse nationale sont influencées par les aléas extérieurs et les crises systémiques internationales.

A partir de ce travail, nous tentons de vérifier la contribution des dépenses publiques dans la croissance économique, ce facteur économique qui est mesuré essentiellement par l'indicateur PIB qui détermine le rendement annuel de la production.

Une étude antérieure qui tente de quantifier l'efficacité de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période 2000 –2014, en tenant compte de la variation des prix à la consommation. A cet effet, l'objectif général de cet article se présente en trois objectifs: décrire le lien entre la politique monétaire, budgétaire et la croissance économique; analyser l'influence de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique à travers la détermination du sens de causalité entre la politique monétaire et budgétaire ou bien les indicateurs de la politique monétaire, budgétaire (crédits bancaires, inflation, recettes publiques, dépenses publiques) et la croissance économique en Algérie, et déterminer les effets des indicateurs de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique en adoptant une méthodologie empirique basée sur l'utilisation d'un modèle VAR.

Dans ce contexte, notre problématique s'articule dans la question suivante :

Quel est l'impact de la conduite de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique ?

Pour atteindre ces objectifs, l'étude s'appuie sur la modélisation (VAR) proposée par SIMS (1989), elle permet d'étudier d'abord la stationnarité des variables du modèle, tester s'il existe une relation de Co-intégration, étudier s'il existe des relations de causalité de Granger entre les indicateurs de la politique budgétaire et la croissance économique, ainsi qu'une modélisation VAR.

Cette étude est structurée en quatre parties, nous avons présenté dans la première partie, une littérature économique relative à la politique monétaire et budgétaire en Algérie. Ensuite, nous analyserons l'évolution des indicateurs de la politique monétaire et budgétaire à savoir : crédits bancaires, inflation, les recettes budgétaires, les dépenses budgétaires. La troisième partie est consacrée pour analyser l'indicateur de la croissance économique. Lors de la quatrième partie, nous présenterons la méthode économétrique et les données de l'étude récoltées afin d'analyser l'impact de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique. Enfin,

nous analyserons les résultats des estimations de l'analyse économétrique avec la modélisation (VAR) pour montrer les effets des indicateurs de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique durant la période 2000 – 2014. Cette étude économétrique a été effectuée à partir des séries économiques disponibles (2000-2014), notamment celles de l'Office national des statistiques (ONS), celles de la Banque d'Algérie, et enfin celles de la Banque mondiale.

1. L'évolution de la politique monétaire et budgétaire en Algérie

Soutenir la croissance économique par le biais de la politique budgétaire qui est considérée comme un élément très important de la politique de l'Etat.

L'économie algérienne se considère comme une économie transitoire d'une économie planifiée à une économie de marché. L'Algérie a adopté un programme de planification juste après l'indépendance (1967-1989), le lancement d'un programme de planification centralisée était dans le but de construire une économie propre à l'Algérie, une économie qui fait une Algérie indépendante en faisant face et en mettant fin à l'alignement politique et économique à la France[1].

À partir de 1990, l'économie algérienne est qualifiée une économie transitoire d'une économie planifiée à une économie de marché où l'investissement est fortement encouragé en soutenant le secteur privé et l'investissement privé dont étranger dans le cadre de la mondialisation économique, une initiative adoptée par l'Algérie par le biais de la loi de crédit et de monnaie 10-90. Cette loi a été considérée comme un tournant crucial imposé pour la transition de l'économie algérienne d'une économie planifiée vers une économie de marché afin de mettre en avant une économie nationale caractérisée par l'endettement et l'inflation. Cette loi a redéfini la configuration du système bancaire algérien, et elle a pris en

[1] BENACHENHOU, A, planification et développement en Algérie 1962-1980, édition de la presse de l'EN, Alger, 1980, p.41 – 45.

charge les nouvelles tendances financières en particulier, l'autonomie de la banque centrale et son indépendance en matière de politique monétaire.

Depuis l'an 2000, l'économie algérienne a connu plusieurs transformations et changements surtout au niveau externe de sorte que cette période a connu une hausse des prix de baril de pétrole. Cette hausse des prix de baril de pétrole a été traduite par une augmentation des exportations, exportations dominées par les hydrocarbures. De ce fait, et dans le cadre de la politique budgétaire un Fond de réserves des recettes budgétaires a été institué dans le but de la stabilité budgétaire, ce fond accumule les excédents de la rente pétrolière, en l'occurrence la fiscalité sur l'industrialisation des carburants. Rappelons que « le FRR est un sous-compte du compte de trésorerie logé à la banque d'Algérie qui accumule une partie des recettes des hydrocarbures »[2] afin de faire face aux aléas extérieurs comme s'est parvenu en 2009 lors du choc pétrolier suite à la crise des sub-primes qui a touché les Etats-Unis et l'Europe sachant que les deux continent représentent les premiers clients de l'Algérie dans la commercialisation des hydrocarbures. Ce Fonds de régulation des recettes qui finance les dépenses de l'Etat algérien depuis sa fondation.

2. Les indicateurs de la politique monétaire

En matière de crédit à l'économie, durant les années 2000, la variable ''crédits à l'économie'' est considérée comme une variable très importante, une variable favorisante de l'investissement, de sorte que celle-ci joue un rôle de plus en plus dynamique dans la croissance des liquidités monétaires.[3]

L'année 2014 est caractérisée par la hausse du taux de croissance des crédits à l'économie (26,05 %) suite à ceux enregistrés en 2013 (20,26 %) et 2012 (15,06 %). Cette tendance haussière témoigne le dynamisme des crédits à l'économie dont l'encours a atteint 6 504,59 milliards de dinars en

[2] Rapport banque mondiale (2007), République Algérienne Démocratique et Populaire à la recherche d'un investissement public de qualité : une revue des dépenses publiques, N°36270-DZ, Vol 1, p.137-138.

[3] "Rapport Annuel De La Banque D'algérie, 2011," p. 121.

fin décembre 2014 contre 5 156,30 milliards de dinars en 2013. De ce sens, d'après le rapport de la banque d'Algérie (2014), le canal de crédit est considéré comme un élément important en matière de financement de l'investissement productif et du potentiel de croissance hors hydrocarbures.

Figure 1:L'évolution du taux de crédit à l'économie durant la période 1999 - 2014

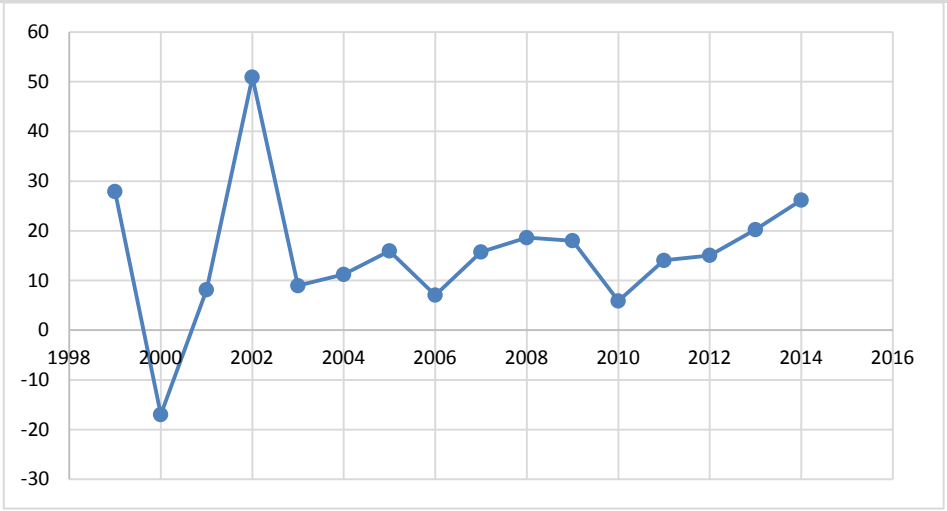

Source : Construit à partir des données de la banque d'Algérie, rapport 2003 – 2005 – 2010 – 2014 et la banque mondiale

Par contre, en matière de l'inflation, pour l'ensemble de la période 1999 – 2014, on enregistre une moyenne annuelle du taux d'inflation de 03.51%. Dans l'année 2012, on a enregistré le plus haut niveau du taux d'inflation de 8.89%, et c'est en 2000 qu'on a enregistré le plus bas niveau du taux d'inflation de 0.3%.

Comme le fait ressortir le graphique ci-dessous, l'année 2000 est caractérisé par un recule appréciable de l'inflation après une forte progression dans les années 90. Par contre, l'année 2001 a enregistré une forte hausse du taux d'inflation avec une hausse de 4.3% par rapport à 0.2% en 2000. Ce retournement peur être expliqué par l'augmentation des prix des biens alimentaires, et des produit agricoles frais.[4]

[4] Rapport annuel de la Banque d'algérie, 2001.

Figure 2 : L'évolution du taux d'inflation durant la période 1999 - 2014

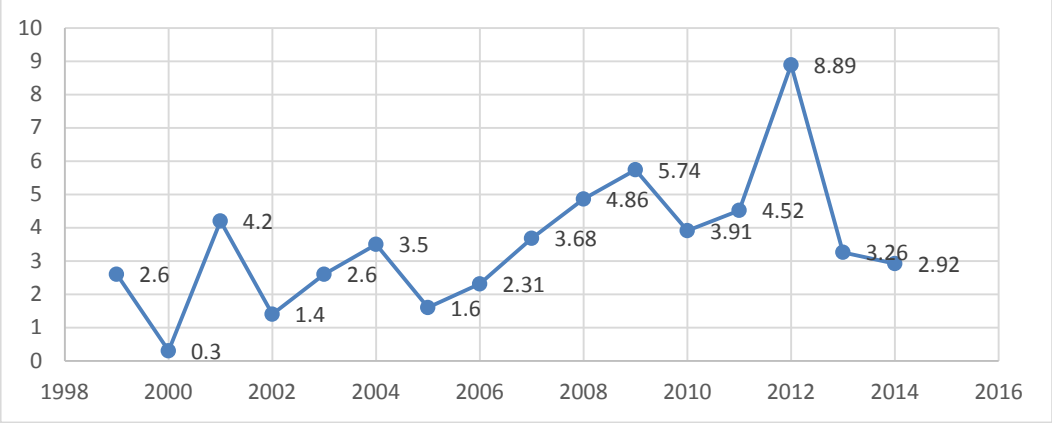

Source : Construit à partir des données d'Office national de la statistique, Citée par la banque d'Algérie, rapport 2003 - 2005 – 2010 – 2014

La courbe du taux d'inflation sur cette période montre de fortes variations d'une période à l'autre. Entre 1999 et 2014, ce taux a varié entre 0.3 % et 09 %, taux enregistré en 2012, record jamais encore atteint jusqu'à présent.

Cette hausse du taux d'inflation en 2012 est due à celle des prix des biens alimentaires, biens manufacturés et services. D'après le rapport de la banque d'Algérie (2012), « les biens alimentaires ont enregistré la plus forte inflation (12,2 %) et la hausse des prix des autres catégories de produits, bien qu'élevée, est moitié moindre, soit 6,6 % pour les biens manufacturés et 5,0 % pour les services ».[5]

3. Les indicateurs de la politique budgétaire

Selon BEITONE, A. et autres (1996) «la politique budgétaire vise à agir sur la situation économique par l'intermédiaire du budget de l'Etat. L'action par le budget peut être réalisée par l'intermédiaire : des recettes fiscales ; des dépenses budgétaires ; du solde budgétaire».[6]

[5] Rapport annuel de la Banque d'algérie, 2012.

[6] BEITONE, A. et al, *dictionnaire des sciences économiques,* édition ARMAND COLIN, 2ème édition, Paris, 1996, p.252.

Afin d'élaborer une politique budgétaire, le budget de l'Etat se compose de deux composants principaux, ces derniers consistent en recettes et en dépenses budgétaires.

3.1. Les recettes budgétaires

Partant que la source principale des recettes des gouvernements est bien les prélèvements fiscaux alors que l'Algérie est l'un des grands pays exportateurs des carburants fait que ces énergies fossiles représentent la part majoritaire des recettes de l'Etat algérien.

Pour DERUEL, F. & BUISSON, J. (2001), « l'impôt est une prestation pécuniaire requise des membres de la collectivité (personnes physiques ou morales) et perçue par voie d'autorité, à titre définitif et sans contrepartie, en vue de la couverture des charges publiques. »[7]

Les recettes budgétaires de l'Algérie reflètent la domination des recettes pétrolière par rapport aux recettes de la fiscalité ordinaire.

Figure 3 : Les recettes budgétaires en milliard de dinars

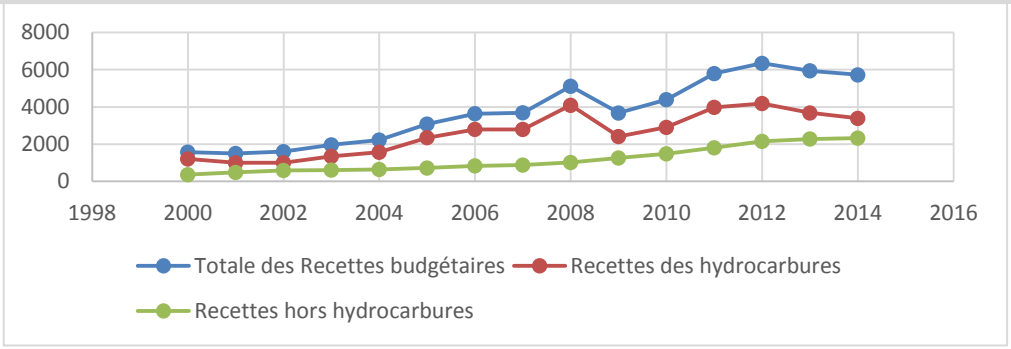

Source : Figure élaborée par l'auteur selon des données de la banque d'Algérie, rapport 2004-2008-2013-2014

À partir du graphique ci-dessus, l'année 2012, a enregistré le plus haut niveau des recettes budgétaires de 6339.3 milliard de dinars et c'est en 2009 qu'on enregistre le plus bas niveau des recettes budgétaires au seuil de 3676 milliard de dinars.

[7] DERUEL, F. & BUISSON, J., *finances publiques budget et pouvoir financier*, édition DALLOZ, 13e édition, Paris, 2001, p.47.

Pour l'ensemble de la période 2000 – 2014, nous remarquons que le total des recettes budgétaires a connu une tendance à la hausse durant la période 2000 – 2008 (une hausse totale de 3532.9 Milliard de dinars). Cette hausse est éxpliquée par la hausse des recettes des hydrocarbure. Pour cela, on peut dire que cette période est caractérisée par une forte hausse des prix du baril de pétrole. Par contre l'année 2009 a connu une tendance à la baisse (une baisse totale de 1435 milliard de dinars) à cause de la crise économique mondiale. Elles ont enregistré une contraction de 29,2 % par rapport à l'année 2008. Cela peut être expliqué par la diminution des recettes des hydrocarbures sachant que les premiers clients de l'Algérie sont bien les Etats-Unis et l'Europe, ce qui a aboutie à un important déficit du trésor qui a atteint 668,8 milliards de dinars. D'après le rapport de la banque d'Algérie (2009), « il s'agit là du premier déficit au titre de la décennie qui résulte principalement de la forte baisse des recettes des hydrocarbures induite par la baisse, à la fois, des prix à l'exportation d'hydrocarbures et des quantités exportées »[8].

Cependant, la période 2010 – 2012 est caractérisée par une hausse des recettes budgétaires. A partir de fin d'année 2013, nous notons une baisse des recettes budgétaires, baisse causée par la chute des prix du baril de pétrole. La Figure suivante représente l'évolution des recettes budgétaires durant la période (2000 – 2014) :

Par ailleurs, nous observons aussi que les recettes hors hydrocarbures ont connu une tendance à la hausse durant toute la période de 2000 – 2014. Elles ont atteint 2330,6 milliard de dinars en 2014 contre 364,9 milliard de dinars en 2000. Une augmentation progressive, jugée satisfaisante.

Nous Observons d'après le graphique ci-dessous, la tendance à la hausse des recettes fiscales durant la période 2000 – 2014, elles ont atteint 2078,7 milliards de dinars en 2014 contre 2018.5 milliards de dinars en 2013 et 1908.6 milliards de dinars en 2012 ; par contre les recettes non fiscales ont atteint 251.9 milliards de dinars en 2014 contre 244.3 milliards de dinars en 2013 et 246.4 milliards de dinars en 2012.

[8] Rapport de la banque d'Algérie, 2009.

Figure 4 : Les recettes (fiscales - Non fiscale) en milliard de dinars

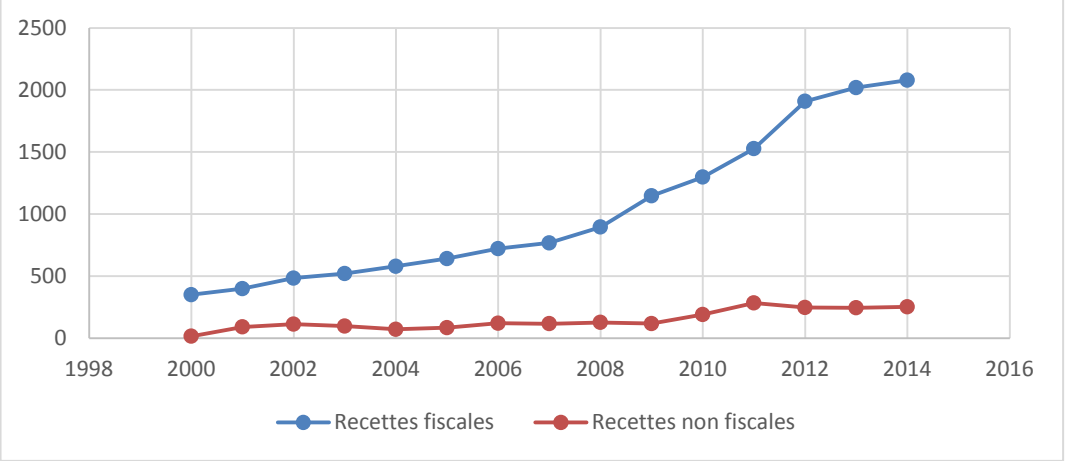

Source : La banque d'Algérie, rapport 2004 – 2008 – 2013 – 2014

En 2014, les recettes fiscales ne représentent que 89% du total des recettes hors hydrocarbures contre 88% en 2013, elles ne couvrent que 29.78% des dépenses budgétaires en 2014 contre 33.13% en 2013 ; par contre, les recettes non fiscales ne représentent que 11% des recettes hors hydrocarbures en 2014 contre 12% en 2013 et elles ne couvrent que 03.60% des dépense budgétaires en 2014 contre 04.01% en 2013.

3.2. Les dépenses budgétaires

Selon BENASSY-QUERE, A. et autres (2009), « les dépenses expriment à la fois les coûts de fonctionnement de l'entité publique et son action dans les différents domaines de sphère d'intervention (défense, police, justice, éducation, recherche, soutiens à l'économie, politique sociale, santé, politique étrangère, aide au développement, etc. »[9]

En matière de dépenses budgétaires, le Tableau suivant est une représentation chiffrée des faits économiques construits à partir de deux variables '' dépenses courantes, dépenses en capital ''. Le tableau représente l'évolution des dépenses budgétaires totales durant la période 2000 – 2014.

[9] BENASSY-QUERE, A. et al, *politique économique préface d'Olivier BLANCHARD*, édition DE BOECK, 2e édition, Belgique, 2000, p.163.

Tableau 1 : Les dépenses budgétaires en milliard de dinars

Année	Total dépenses budgétaires	Dépense courantes	Dépenses en capital
2000	1178,1	838,9	339,2
2001	1321	798,6	522,4
2002	1550,6	975,6	575
2003	1766,2	1138,1	628,1
2004	1831,8	1223,8	608
2005	2052	1245,1	806,9
2006	2453	1437,9	1015,1
2007	3108,5	1673,9	1434,6
2008	4175,7	2227,3	1948,4
2009	4246,3	2300	1946,3
2010	4466,9	2659	1807,9
2011	5853,6	3879,2	1974,4
2012	7058,1	4782,8	2275,5
2013	6092,1	4204,3	1887,8
2014	6980,2	4486,3	2483,8

Source : La banque d'Algérie, rapport 2004 – 2008 – 2013 – 2014

D'après le Tableau ci-dessus, nous remarquons que les dépenses budgétaires ont connu une tendance à la hausse durant toute la période de 2000 – 2014, elles ont enregistré 6980.2 milliards de dinars en 2014 contre 6092.1 milliards de dinars en 2013 et 7058.1 milliards de dinars en 2012.

Nous enregistrons un pic positif de 14.57% en 2014 et un second négatif mesuré à 13.68% en 2013. Autrement dit, depuis 2001, l'expansion des recettes des hydrocarbures a incité les autorités publiques à accroître les dépenses publiques.

Les dépenses budgétaires ont atteint 6980.2 milliards de dinars en 2014 contre 1321 milliards de dinars en 2001.

Pour les dépenses courantes, nous enregistrons 4204.3 milliards de dinars de dépenses courantes en 2013, soit une baisse de 578.5 milliards de dinars. Par contre, l'année 2014 est caractérisée par une augmentation de 282 milliards de dinars. D'après le rapport de la banque d'Algérie

(2014), « cette augmentation des dépenses courantes (+354,8 milliards de dinars) résulte principalement de celle des transferts courants, y compris les services de l'administration (246,5 milliards de dinars) et dans une moindre mesure de celle des dépenses de personnel (131,3 milliards de dinars) ».

Ces dépenses courantes ne représentent que 64.27% du total des dépenses budgétaires contre 69.01% en 2013 ; en revanche, les dépenses en capital ne représentent que 35.08% du total des dépenses budgétaires, enregistrées en 2014 contre 30.98% en 2013.

4. L'indicateur de la croissance économique

Selon NOUSCHI, M. & BENICHI, R. (1990) « […] on peut définir la croissance économique d'une nation comme un accroissement durable de la population et du produit par tète. »[10]

La croissance économique en Algérie a connu une évolution durant la période 1999 – 2014, alors que nous enregistrons le taux maximum durant cette série chronologique, en 2003, un taux de 6.90%. Cette hausse peut être expliquée par la bonne reprise de la demande globale par le biais de l'investissement et consommation, sachant que l'Algérie depuis 1999 adopte une politique économique de type Keynésien qui soutient principalement l'investissement et la consommation dans le cadre du plan de la relance économique. Ce taux qui s'est dégradé jusqu'à atteindre les 2% comme un pic inférieur durant cette phase étudiée.

À partir de graphique ci-dessous, on remarque que le taux de croissance économique a connu une certaine tendance à la baisse, puis à la hausse puis des volatilités entre baisse et hausse ainsi que stabilité. Nous enregistrons une baisse de 1.1% entre 1999 et 2001, et remarquons après un retournement positif, une progression de 4.8% entre 2001 et 2003. Nous soulignons que le taux de la croissance économique a connu une certaine stabilité enregistrée entre 2004-2005 et 2008-2009 malgré les volatilités et l'instabilité qu'a connue la période 2006-2014.

[10] NOUSCHI, M. & BENICHI, R., *la croissance aux 19ème et 20ème siècles : histoire économique contemporaine*, édition ELLIPSES MARKETING, 2ème édition, Paris, 1990, p. 44.

Figure 5 : L'évolution de la croissance économique (PIB réel)

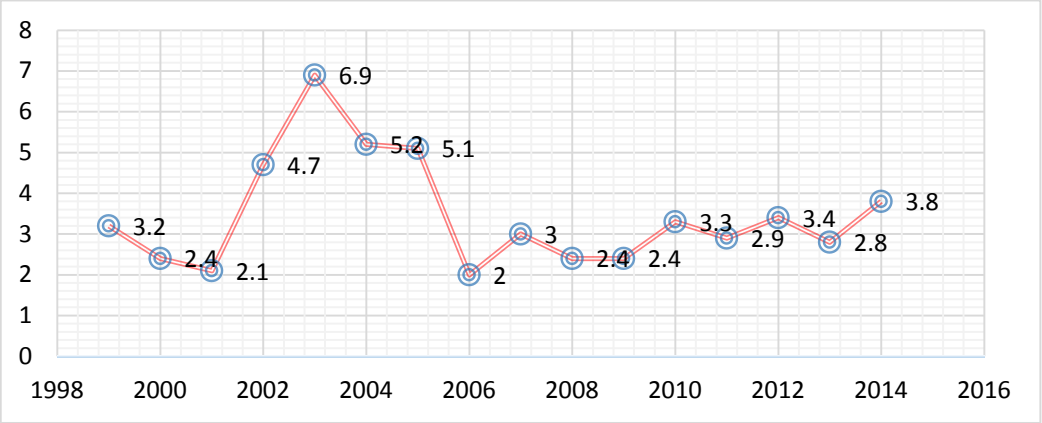

Source : Construit à partir des données de la banque d'Algérie, rapport 2003 – 2005 – 2010 – 2014

Ainsi, on remarque que durant l'année 2010, la croissance économique s'est légèrement accélérée, le PIB progressant de 3,3 %, après une stabilisation durant la période de 2008 – 2009. Cela peut être expliqué d'après le rapport de la banque d'Algérie (2010) par l'augmentation et la croissance tiré par celle des secteurs des services et du bâtiment, travaux publique. Par ailleurs, l'année 2014 est caractérisée par la reprise de l'activité économique avec un taux de croissance du PIB réel estimé à 3.8% (17 205,1 milliards de dinars) après une baisse de 2.8% (16643,8 milliards de dinars) en 2013 malgré la récession du secteur des hydrocarbures. Cette reprise peut être expliquée par l'activité économique de deux secteurs, à savoir la construction et les services marchands et de l'agriculture qui ont réalisé une croissance positive.

5. Analyse économétrique de l'efficacité de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique en Algérie

L'objectif de cette étude est de déterminer l'impact de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période 2000 – 2014, cette détermination va être élaborée économétriquement à partir d'une estimation vectorielle autorégressive. Afin d'élaborer cette étude nous avons inclus trois variables essentielles

dans notre modèle, à savoir : la variable à expliquer ‘’le PIB’’ et les variables explicatives : les ‘’crédits bancaires’’, ‘’dépenses budgétaires’’, les ‘’recettes budgétaires’’ et ‘’l'inflation’’.

5.1. Les sources de données utilisées

Cette étude a été effectuée à partir des séries économiques disponibles (1990-2014), notamment celles de l'Office national des statistiques (ONS), celles de la Banque d'Algérie, et enfin celles de la Banque mondiale. La période d'estimation s'étale de 2000 à 2014, dont les données sont exprimées annuellement, soit 25 observations.

5.2. La spécification du modèle

La modélisation économique est considérée comme un point de départ de l'analyse empirique, mais il est courant d'utiliser la théorie économique[11]. Pour cela, on peut dire que la spécification du modèle est une étape importante de sorte que celle-ci permet de formuler un certain nombre d'hypothèses pour résoudre la problématique[12].

Après avoir déterminé et identifier les variables du modèle, nous avons donné une formulation initiale sous la forme mathématique du modèle qui peut être écrite comme suit :

PIB= F (CREDEC, REC, TINF, DEP)

D'où :

PIB : Produit intérieur brut.

CREDEC : crédit bancaires à l'économie.

REC : Les recettes budgétaires courantes.

TINF : Le taux d'inflation.

DEP : Les dépenses budgétaires courantes.

Le choix des variables est déterminé par la théorie économique mais aussi par des considérations liées aux données.

[11] Isabelle Cadoret, *Économétrie appliquée : méthodes, applications, corrigés*, De Boeck Supérieur, 2004, p.6

[12] Damodar N. Gujarati, *économétrie*, De Boeck Supérieur, 2004, p.2-3

Après avoir spécifié le modèle économique, il est nécessaire de le transformer en ce qu'on appelle un modèle économétrique. À partir de nos variables codées ci-dessus, nous obtenons l'équation suivante :

$$PIB = B0 + B1\ CREDEC + B2\ REC + B3\ TINF + B4\ DEP + u$$

Ce modèle économétrique pourrait s'écrire sous la forme logarithmique de la manière suivante :

$$LNPIB = B0 + B1\ LNCREDEC + B2\ LNREC + B3\ LNTINF + B4\ LNDEP + u$$

5.3. Les résultats des estimations de l'analyse économétrique en utilisant la modélisation (VAR)

Afin d'élaborer un modèle VAR, la première étape est l'étude de la stationnarité des séries de données. De ce fait, l'analyse des séries temporelles est donc le moyen le plus approprié pour conduire notre étude.

Etude de la stationnarité

Dans le cadre de l'utilisation des séries temporelles dans un modèle VAR, il est essentiel que toutes les variables soient stationnaires. Pour cela, avant tout traitement économétrique, il faut s'assurer de la stationnarité des variables afin d'éviter les problèmes de régressions fallacieuses[13].

En appliquant la méthode de racine unitaire d'Augmented Dickey-Fuller, l'étude de la stationnarité montre d'une part que le crédit bancaire à l'économie et le taux d'inflation est stationnaire en niveau et d'autre part, que certaines variables ne sont pas stationnaires à l'exemple des dépenses budgétaires, le produit intérieur brut et les recettes budgétaires. Ces variables ont été stationnarisées en prenant leur différence première. Les résultats de l'étude de stationnarité des variables sont représentés dans le tableau ci-dessous :

[13] Taladidia Thiombiano, *Économétrie des séries temporelles : cours et exercices*, l'Harmattan, 2008, p.142-144

Tableau 2 : Résultat du test de stationnarité (Test ADF)

	NIVEAU		1ère différence	
LNCREDEC	-5.291458	0.0054		
LNDEP	-2.176687	0.4551	-4.836617	0.0032
LNREC	-1.061316	0.6994	-3.211426	0.0038
LNTINF	-5.428392	0.0008		
LNPIB	-2.016962	0.5430	-3.668688	0.0196

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

Test de cointégration de Johannsen

Le test de cointégration de Johannsen est considéré comme un outil de vérification de l'existence d'une relation de cointégration entre les variables intégrées.[14]

Selon les résultats obtenus de l'analyse de la stationnarité des variables de notre modèle, ces dernières ne sont pas intégrées du même ordre : [LNDEP, LNREC, LNPIB] sont intégrées d'ordre un, 1(1) alors que la variable [LNCREDEC, LNTINF] est intégré d'ordre zéro, 1(0). Donc, on peut dire que ces résultats nous montrent que les variables de notre modèle empirique ne sont pas de même ordre, alors nous concluons qu'il n y a pas de relation de cointégration au sens de Granger. De ce fait, puisqu'il n y a pas de relation de cointégration au sens de Granger, on ne peut pas construire un modèle vectoriel à correction d'erreurs (VECM).Pour cela, le modèle vectoriel autorégressive (VAR) sera notre modèle d'analyse.

Détermination du nombre de retards optimal

L'effectuation du modèle (VAR), nécessite la détermination du nombre de retard optimal. De ce sens, d'après R. Bourbonnais (2015), « lorsque la valeur *h* du nombre de retards du modèle est inconnue, il existe des critères statistiques permettant de la déterminer »[15]. Dans notre étude, le tableau suivant donne les valeurs des deux critères après l'estimation des modèles jusqu'à l'ordre de 2 :

[14] Eric.Dor, *Econométrie*, Pearson Education: france, 2004, p. 204.
[15] Régis.Bourbonnais, *Économétrie*, édition Dunod Paris: 9e édition, 2015, p.184.

Tableau 3 : Détermination du nombre de retards optimal

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(LNPIB) D(LNDEP) D(LNREC) LNTINF LNCREDIT
Exogenous variables: C
Date: 06/01/16 Time: 07:09
Sample: 2000 2014
Included observations: 13

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	46.55915	NA	1.15e-09	-6.393716	-6.176427	-6.438378
1	125.6315	85.15479*	4.09e-13*	-14.71253*	-13.40880*	-14.98051*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

En se basant sur les critères d'Akaike et de Schwarz qui minimisent les critères d'informations, on retient le système VAR d'ordre 1 car la valeur -15.84 est qualifiée comme la plus faible.

La modélisation VAR

Les modèles VAR représentent une méthodologie statistique utilisée dans l'analyse des séries temporelles, la modélisation AVR est proposée par SIMS (1989) comme une alternative aux modèles à équation uniques et aux modèles à équations simultanées.

Dans notre étude, et partant du fait que les séries [LNREC, LNDEP, LNPIB, LNTINF] étant stationnaires, il est donc possible de les modéliser par des processus VAR. Le tableau suivant présente les résultats de l'estimation de la modélisation (VAR) avec un retard, c'est-à-dire VAR(1) :

Tableau 4 : La modélisation (VAR)

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/01/16 Time: 07:11
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(LNPIB)	D(LNDEP)	D(LNREC)	LNTINF	LNCREDIT
D(LNPIB(-1))	2.607332	-4.935620	6.177107	-2.363723	0.025464
	(0.37423)	(2.42869)	(0.79001)	(2.27082)	(0.28060)
	[6.96712]	[-2.03222]	[7.81902]	[-1.04091]	[0.09075]
D(LNDEP(-1))	0.098373	-0.063732	0.126198	0.281989	-0.020105
	(0.02631)	(0.17072)	(0.05553)	(0.15962)	(0.01972)
	[3.73951]	[-0.37331]	[2.27249]	[1.76658]	[-1.01932]
D(LNREC(-1))	-1.375718	2.390571	-3.172996	1.489718	0.005085
	(0.17767)	(1.15306)	(0.37507)	(1.07811)	(0.13322)
	[-7.74293]	[2.07324]	[-8.45972]	[1.38179]	[0.03817]
LNTINF(-1)	-0.148721	-0.433346	-0.323147	0.077794	0.028885
	(0.04786)	(0.31058)	(0.10103)	(0.29040)	(0.03588)
	[-3.10757]	[-1.39526]	[-3.19860]	[0.26789]	[0.80498]
LNCREDIT(-1)	-0.116010	0.241080	-0.247495	0.509206	1.034253
	(0.04943)	(0.32076)	(0.10434)	(0.29991)	(0.03706)
	[-2.34717]	[0.75159]	[-2.37207]	[1.69787]	[27.9086]
C	0.432670	-0.162016	0.762926	-1.143624	-0.072650
	(0.15400)	(0.99942)	(0.32509)	(0.93446)	(0.11547)
	[2.80955]	[-0.16211]	[2.34678]	[-1.22384]	[-0.62918]
R-squared	0.928362	0.536355	0.930151	0.628237	0.994239
Adj. R-squared	0.877191	0.205180	0.880258	0.362691	0.990125
Sum sq. resids	0.006241	0.262832	0.027810	0.229773	0.003508
S.E. equation	0.029858	0.193772	0.063031	0.181176	0.022387
F-statistic	18.14257	1.619551	18.64312	2.365837	241.6260
Log likelihood	31.22447	6.911529	21.51133	7.785281	34.96799
Akaike AIC	-3.880687	-0.140235	-2.386358	-0.274659	-4.456614
Schwarz SC	-3.619941	0.120511	-2.125612	-0.013913	-4.195869
Mean dependent	0.107365	0.128053	0.102667	0.523257	3.419575
S.D. dependent	0.085201	0.217348	0.182149	0.226948	0.225279

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

D'après l'application de la modélisation VAR(1), ce qui nous intéresse en fait dans cette estimation c'est d'exprimer l'équation de la croissance économique réelle en fonction des autres variables du modèle.
Pour cela, et d'après les résultats de la modélisation VAR (1), nous concluons que tous les coefficients de notre modèle économétrique sont significatifs de sorte que la valeur *t* de *Student* de ces coefficients est inférieure –en valeur absolue– à la valeur critique lue dans la table de *Student* pour un seuil $\alpha = 5\ \%$ soit 2.020. Par ailleurs, notre modèle demeure toujours bon car la statistique de *Fisher* calculée est supérieure à la valeur théorique.

5.4. Interprétation économétrique

Test de significativité globale

L'estimation de notre modèle VAR(1) montre que cette équation est globalement significative avec (R^2= 0.87), c'est-à-dire 87.71% puisqu'elle peut expliquer la variation de la croissance économique. En plus, le modèle VAR(1) de l'équation D(LNPIB) est significative car (F-statistique = 18.14 > F-statistique 5% du tableau). Par conséquent, nous pouvons dire que notre modèle est globalement significatif.

Test de significativité des variables du modèle empirique

- Les crédits bancaires à l'économie : la valeur de t-Student des crédits bancaires à l'économie est supérieure à 2.02 (valeur de t-Student tabulée) avec un retard. Donc, on peut dire que la variable des crédits bancaires à l'économie est une variable déterminante dans l'explication de la croissance économique réelle en Algérie, et ce dernier est jugé significatif.
- Les recettes : la valeur de t-Student des recettes est supérieure à 2.02 (valeur de t-Student tabulée) avec un retard. Donc, on peut dire que la variable des recettes est une variable déterminante dans l'explication de la croissance économique réelle en Algérie, et ce dernier est jugé significatif.
- Les dépenses : la valeur de t-Student des dépenses est supérieure à 2.02 (valeur de t-Student tabulée) avec un retard. Donc, on peut dire que la variable des dépenses est une variable déterminante et explicative de la croissance économique réelle en Algérie (variable significative).
- Le taux d'inflation : la valeur de t-Student du taux d'inflation est supérieure à 2.02 (valeur de t-Student tabulée) avec un retard. ainsi, on peut affirmer que la variable du taux d'inflation est une variable déterminante dans l'explication de la croissance économique réelle en Algérie, elle est significative.

5.5. Interprétation économique

D'après les résultats obtenus, nous avons pu observer une influence positive et significative des dépenses budgétaires retardées d'une période sur la croissance économique sachant que cette variable est considérée comme un élément très important et déterminant de la croissance

économique. Une augmentation de 1% des dépenses budgétaires entraine une augmentation de 0,09 de la croissance économique. Un impact positif des dépenses publiques sur la croissance économique qui explique l'augmentation de l'appareil productif suite aux investissements publics menés par l'Etat. Ces investissements vont créer de la richesse à partir de l'amélioration du niveau de la production et la création des postes d'emploi.

Ainsi, les crédits bancaires à l'économie retardée d'une période ont une influence négative sur la croissance économique. Une augmentation de 1% des recettes budgétaires entraine une diminution de 0.11 de la croissance économique.

En plus, les recettes budgétaires retardées d'une période ont une influence négative sur la croissance économique. Une augmentation de 1% des recettes budgétaires entraine une diminution de 1.37 de la croissance économique. Un impact négatif des recettes budgétaires qui peut être expliqué par un déficit budgétaire c'est-à-dire que les recettes ne couvrent pas la totalité des dépenses, sachant que l'Algérie enregistre depuis la fondation du FRR en l'an 2000, cette dernière enregistre depuis, un déficit comptable qui est financé par les revenus de la rente pétrolière, en l'occurrence le FRR.

Par ailleurs, le taux d'inflation a une influence négative sur la croissance économique, une augmentation de 1% du taux d'inflation entraine une diminution de 0.14 de la croissance économique. Un effet négatif de l'inflation sur la croissance économique, effet qui traduit la nuisance du facteur inflation sur le niveau de la croissance, sachant que, suite à une acuité inflationniste, les autorités monétaires interviennent par la réduction de l'offre de monnaie en augmentant les taux d'intérêt ; en revanche cette augmentation des taux d'intérêt va contraindre l'investissement en limitant ce dernier ce qui aboutit à un recul de la production.

5.6. Test de causalité de granger

Pour notre étude, ce que nous intéresse c'est d'étudier les variables qui causent la croissance économique (PIB). Pour cela, le tableau suivant montre l'étude des tests de causalité entre les séries, elle aboutit aux résultats suivants :

Tableau 5 : Test de causalité de Granger

Dépendent variable: D(LNPIB)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNDEP)	13.98392	1	0.0002
D(LNREC)	59.95304	1	0.0000
LNTINF	9.656966	1	0.0019
LNCREDIT	5.509223	1	0.0189

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

D'après le tableau au-dessous, la politique monétaire et budgétaire cause la croissance économique, à travers deux l'indicateurs, d'une part, es indicateurs de la politique budgétaire [les dépenses budgétaire, les recettes budgétaires] et, d'autre part, les deux indicateur de la politique monétaire [le crédit bancaire à l'économie et le taux d'inflation].

Pour cela, on a remarqué que l'hypothèse selon laquelle [D(LNREC)] ne cause pas [D(LNPIB)] au sens de Granger est rejetée au seuil de 5%. La probabilité associée est de 0.0000, elle est inférieure au seuil statistique de 5%, ce qui explique que [D(LNREC)] cause au sens de Granger [D(LNPIB)], il s'agit donc d'une causalité unidirectionnelle et, d'autre part, l'hypothèse selon laquelle [LNTINF] ne cause pas [D(LNPIB)] au sens de Granger est rejetée au seuil de 5%. La probabilité associée est de 0.0019, elle est inférieure au seuil statistique de 5%, ce qui explique que [LNTINF] cause au sens de Granger [D(LNPIB)], il s'agit donc d'une causalité unidirectionnelle.

En plus, on a remarqué que l'hypothèse selon laquelle [D(LNCREDIT)] ne cause pas [D(LNPIB)] au sens de Granger est rejetée au seuil de 5%. La probabilité associée est de 0.0189, elle est inférieure au seuil statistique de 5%, ce qui explique que [D(LNCREDIT)] cause au sens de Granger [D(LNPIB)], il s'agit donc d'une causalité unidirectionnelle et,

d'autre part, l'hypothèse selon laquelle [LNDEP] ne cause pas [D(LNPIB)] au sens de Granger est rejetée au seuil de 5%. La probabilité associée est de 0.0002, elle est inférieure au seuil statistique de 5%, ce qui explique que [LNDEP] cause au sens de Granger [D(LNPIB)], il s'agit donc d'une causalité unidirectionnelle.

Donc, ces résultats montrent l'existence d'une causalité unidirectionnelle des recettes budgétaire, dépenses budgétaires, crédit bancaire et l'inflation vers la croissance économique ce qui confirme l'importance de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique dans l'économie Algérienne.

6. Test de validation du modèle empirique

Après avoir estimé un modèle VAR, il faut vérifier si le modèle représente de manière appropriée la dynamique des variables modélisées.

6.1. Test de validité de l'équation de croissance économique (PIB)

Test de normalité

Figure 6 : Test de normalité de Jarque-Bera

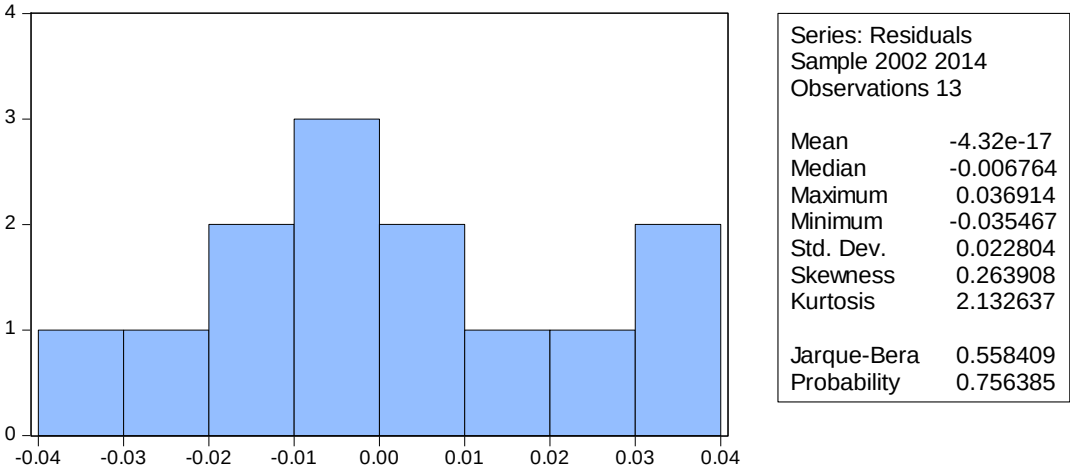

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

D'après les résultats obtenus, nous retenons que le test de Jarque-Bera a une probabilité de 0,55, une probabilité statistique qui est supérieure à

0,05=5%, ce qui veut dire qu'on accepte l'hypothèse nulle de normalité des termes d'erreurs ou résidus.

Test d'autocorrélation (test de Breusch-Godfrey)

Dans notre modèle, la probabilité du test de Breusch-Godfrey est de 0.6123, une valeur supérieure à 0,05=5%, ce qui veut dire qu'on accepte l'hypothèse nulle de non auto corrélation des termes d'erreurs. Le résultat de ce test est représenté dans la figure suivant :

Tableau 6 : Test de Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.541868	Prob. F(2,5)	0.6123
Obs*R-squared	2.315776	Prob. Chi-Square(2)	0.3141

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

Test de stabilité de l'équation de la croissance économique

D'après l'application du test de CUSUM, nous observons que la courbe ne sort pas de la bande. Pour cela, on peut dire que le modèle est stable sur toute la période de l'étude (2000 – 2014).

Figure 7 : Test de CUSUM

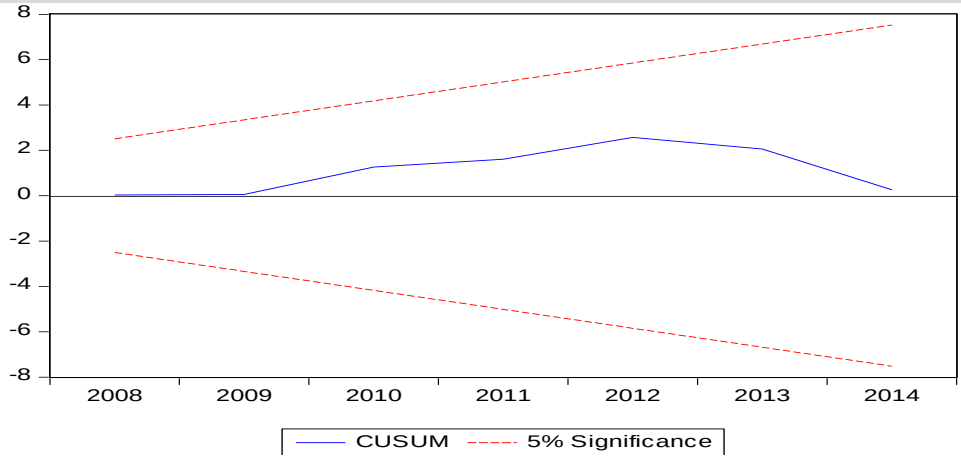

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel EVIEWS 8.0

Conclusion :

L'analyse de notre étude nous a permis d'étudier l'efficacité de la politique monétaire et budgétaire sur la croissance économique en Algérie durant la période 2000 – 2014. Ces résultats montrent que la politique monétaire et budgétaire joue un rôle important dans la détermination de la variation de croissance en Algérie. De ce fait, Notre contribution se résume dans les points suivants :

- Les résultats retenus de l'estimation économétrique montrent qu'il n'existe pas de relation de cointégration entre les variables du modèle empirique ;
- L'estimation de notre modèle VAR(1) montre que l'équation de la croissance économique est significative avec (R^2= 0.87), une indexation de 87.72% qui peut expliquer la variation de la croissance économique ;
- L'existence d'une causalité unidirectionnelle des variables exogènes : les crédits bancaires, dépenses publiques, recettes budgétaires et taux d'inflation vers la variable endogène ''croissance économique'' ;
- Les crédits bancaires à l'économie retardés d'une période ont une influence négative sur la croissance économique ;
- Les recettes budgétaires retardées d'une période ont une influence négative sur la croissance économique ;
- Une influence positive et significative des dépenses retardées d'une période sur la croissance économique.

Récapitulant, que les variables explicatives : crédit à l'économie, recettes budgétaires et la variable expliquée PIB ne prennent pas la même direction de croissance, alors qu'il existe une corrélation positive entre les dépenses budgétaires et le PIB.

Références bibliographiques :

1. BEITONE, A. DOLLO, CH. GUIDONO, JP. & LEGARDEZ, A, *dictionnaire des sciences économiques,* édition ARMAND colin, 2ème édition, Paris, 1996.

2. BENACHENHOU, A, *planification et développement en Algérie 1962-1980*, édition de la presse de l'EN, Alger, 1980.
3. BENASSY-QUERE, A. et autres, *politique économique préface d'Olivier BLANCHARD*, édition DE BOECK, 2e édition, Belgique, 2000 .
4. HIRECHE, A, *Algérie : l'après pétrole – quelles stratégies pour 1995-2010* ?, édition L'HARMATTAN, France, 1989.
5. BOUZIDI, A., *les années 90 de l'économie algérienne : les limites des politiques conjoncturelles*, édition ENAG, Alger. 1999.
6. DAMODAR N. Gujarati, *économétrie*, De Boeck Supérieur, 2004.
7. DERUEL, F. & BUISSON, J., *finances publiques budget et pouvoir financier*, édition DALLOZ, 13° édition, Paris, 2001.
8. ISABELLE Cadoret, *Économétrie appliquée : méthodes, applications, corrigés*, De Boeck Supérieur, 2004.
9. JEFFREY. M. Wooldridge. *Introduction À L'économétrie*. Édition de Boeck, 2015.
10. NOUSCHI, M. & BENICHI, R., *la croissance aux 19ème et 20ème siècles : histoire économique contemporaine*, édition ELLIPSES MARKETING, 2ème édition, Paris, 1990.
11. REGIS.Bourbonnais, *Économétrie*, édition Dunod paris: 9e édition, 2015 .
12. TALADIDIA Thiombiano, *Économétrie des séries temporelles : cours et exercices*, l'Harmattan, 2008.
13. Rapport banque mondiale, République Algérienne Démocratique et Populaire à la recherche d'un investissement public de qualité : une revue des dépenses publiques, N°36270-DZ, Vol 1, 2007.

L'orientation entrepreneuriale des dirigeants et la responsabilité sociale des entreprises -Application aux PME algériennes

Mme. ARABECHE Zina
Maître de conférences « B », Centre univ. de Relizane
z.arabeche@yahoo.fr

Pr. TABETI Habib
Professeur, Université de Mascara, Algérie
habib_tabeti@hotmail.com

Résumé :

L'orientation entrepreneuriale constitue une notion éprouvée en science de gestion. Ce concept parait comme le comportement managérial permettant une meilleure réponse aux mutations économiques et sociales. Ces changements exigent des entreprises l'adoption des stratégies entrepreneuriales afin de progresser, parce qu'elles leur permettent de se revitaliser et les encouragent vers l'innovation.[1]

L'objectif de ce papier est de déterminer l'impact de l'orientation entrepreneuriale des dirigeants sur la réalisation de la stratégie de la responsabilité sociale. Pour réaliser cet objectif, nous avons distribué un ensemble de questionnaires sur un échantillon de 60 entrepreneurs algériens et nous avons récupéré 30 questionnaires. L'étude a relevé un ensemble des résultats :

- L'entrepreneur algérien ne possède pas l'esprit d'innovation ce qui ne facilite pas la réalisation de la stratégie RSE ;
- Les PME algériennes ont une orientation entrepreneuriale moyennement faible (innovation, proactivité, prise de risque) ;
- Les entreprises algériennes usent implicitement des pratiques de la RSE sans pour autant le déclarer explicitement.

Mots clés : Entrepreneuriat, Orientation entrepreneuriale, Responsabilité sociale, PME algériennes.

[1] Ireland R. et al,. « Conceptualizing Corporate Entrepreneurship Strategy», Entrepreneurship: Theory & Practice, Vol. 33, Issue 1, January 2009

ملخص:

يعد مفهوم التوجه المقاولاتي مصطلح ثابت في علوم الإدارة، فهو سلوك إداري تتبناه المؤسسات للاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. تعتمد المؤسسات على هذه الإستراتيجية من أجل التقدم والتطور لكون هذا التوجه يشجعها على الابتكار والإبداع.

الهدف من هذه الورقة البحثية هو تحديد أثر التوجه المقاولاتي على تحقيق إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتوزيع مجموعة من الاستبيانات التي تم تصميمها لفحص متغيرات الدراسة على عينة مكونة من (60) مقاول، وبلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (30) استبانه. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- المقاول الجزائري ليس لديه روح للابتكار والإبداع الأمر الذي لا يسهل تحقيق إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية؛
- تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية توجه مقاولتي ضعيف نسبيا (الإبداع، المبادرة، تحمل المخاطر)؛
- يمتلك المقاول الجزائري معرفة ضمنية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التوجه المقاولتي، المسؤولية الاجتماعية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

Introduction :

L'intéressement au domaine de l'entrepreneuriat a été relancé par les recherches de Shumpeter (1942).[2] Il a été le premier à citer les avantages des activités entrepreneuriales au sein de l'entreprise. Ses pensées ont porté sur le rôle de l'entrepreneur dans l'innovation et le développement économique par la réalisation de nouvelles combinaisons.

[2] In Schaltegger S. et Wagner M., « Sustainable Entrepreneurship and Sustainability Innovation: Categories and interactions », Business Strategy and the Environment, Vol. 20, n°4, .2011

Généralement, l'entrepreneuriat est défini en termes de création d'entreprise ou de renouvellement d'entreprise.[3]

Stevenson et Jarillo[4] proposent une autre réflexion dans la littérature, selon laquelle l'entrepreneuriat est défini comme la recherche active de nouvelle opportunité. Cette réflexion de l'entrepreneuriat est suffisamment large pour ne pas la réduire à l'activité de création d'entreprise.[5] En effet, elle est aussi le cœur de l'entrepreneuriat organisationnel (Corporate Entrepreneurship)[6] qui fait l'objet de référence à l'Orientation Entrepreneuriale des entreprises déjà existantes.[7] La notion de l'Orientation Entrepreneuriale (OE) est relativement récente, elle s'est installée constamment au cours des dernières années. Pour autant, les crises économiques et financières mondiales que nous vivons aujourd'hui mettent plus que jamais en lumière l'obligation de repenser les rapports entre prospérité économique et bien-être social. A cet égard, l'entrepreneur aujourd'hui est non seulement questionné sur ses résultats financiers mais aussi sur son équité sociale et son souci environnemental. La responsabilité sociale de l'entreprise (RSE) renvoie à la prise en compte des enjeux du développement durable (DD) dans les stratégies des entreprises. Depuis

[3] Hofer et Bygrave, (1999), « The Microfoundations Of Entrepreneurship », Entrepreneurship Theory and Practice 23.

[4] Stevenson et Jarillo, (1990), « A Paradigm of Entrepreneurship: Entrepreneurial Management », Strategic Management Journal, Vol. 11.

[5] Messeghem, K. (2001). « Peut-on concilier logiques managérial et entrepreneuriale en PME ? » Xi ème conférence de l'association Internationale de Management Stratégique, 13-14-15 Juin.

[6] Le corporate entrepreneurship est définit comme l'entrepreneuriat dans une entreprise existante. Ce concept connaît une variété d'appellation, par exemple: corporate venturing (Biggadike, 1979 ; Block, MacMillan, 1985), entrepreneurship (Burgelman,1983a ; Zahra,1993), intrapreneuring (Pinchot, 1985), internal corporate entrepreneurship (Burgelman, 1985 ; Jones, Bulter, 1992), internal entrepreneurship (Schollhammer ; Vesper,1984), strategic renewal (Guth, Ginsberg, 1990 ; Stopford et Baden-Fuller, 1994), strategic change, strategic revival, tranformation venturing (Hornsby, Naffizieger, Kuratko, Montagno, 1993).

[7] Fayolle,A, et Cherchem,N (2010), « culture d'entreprise , profil du dirigeant et orientation entrepreneuriale des PME : Un modèle théorique » , 10ème congrès international Francophone sur l'entrepreneuriat et la PME, Bordeaux. France.

longtemps, elle était liée aux grandes entreprises, cependant avec la reconnaissance des effets cumulatifs des PME sur le niveau économique, social et environnemental, celles-ci ne peuvent plus rester en dehors de ce champ. Afin de cerner leur capacité à intégrer un terme aussi complexe que le DD, il s'agit d'énoncer les principes de responsabilité sociale qui étaient propres aux grandes structures, avec les caractéristiques de gestion des PME. Plusieurs recherches ont mis en évidence la particularité de la responsabilité sociale des PME par rapport à celle des grandes entreprises, et la lient potentiellement à l'entrepreneuriat.[8]

En effet, Spence et Courrent [9] proposent deux manières d'étudier la relation entre l'entrepreneuriat et la responsabilité sociale : la recherche sur l'entrepreneuriat durable, et la recherche sur le style de management entrepreneurial des dirigeants au sens de Covin et Slevin et Lumpkin et Dess. A l'instar de Spence et Courrent, notre recherche s'inscrit dans la deuxième approche qui renvoie au terme d'orientation entrepreneuriale (Lumpkin et Dess, op-cit). Les PME qui intègrent les principes de la RSE sont considérés comme des firmes entrepreneuriales[10] et celles ayant une OE l'introduisent dans leur stratégie[11]. Partant de ce qui précède, nous mettons en lumière la problématique suivante:

Dans quelles mesures l'Orientation Entrepreneuriale des dirigeants peut-elle favoriser la réalisation de la responsabilité sociale ?

Notre développement sera initié par une revue des fondements théoriques sur la relation entre la RSE et l'OE. Nous déduirons trois

[8] Spence , M et al,. (2007), « une étude exploratoire du degré d'engagement des PME dans le développement durable », Actes des X^{ème} journées scientifiques du réseau entrepreneuriat de l'AUF, Antananarivo, 23-26 mai.

[9] Spence et Courrent (2014), « des politiques publiques en matière de RSE et de développement durable en fonction des particularités nationales et adaptées aux PME »

[10] Spence , M. et al, (2009) ," développement durable et PME dans les pays émergents : Entre pro activité, opportunisme et compromis", , Journal of Small Business and Entrepreneurship vol 22, Source Issue: 3.

[11] Spence et Courrent, idem.

hypothèses de recherche que nous explorons empiriquement par l'étude de trente (30) PME algériennes.

I. Cadre théorique de l'étude

L'objet de cette première partie est de présenter le cadre théorique du terme d'OE (1) et la relation entre ses dimensions et la responsabilité sociale (2).

1- définition du concept d'OE :

Le terme de l'orientation entrepreneuriale (OE) trouve son origine dans un article de l'auteur canadien Danny Miller [12] intitulé « The correlates of entrepreneurship in three types of firms » dans lequel cet auteur explique le chemin vers l'entrepreneuriat selon le type d'organisation. Pour mesurer l'intensité entrepreneuriale, Miller a créé une échelle en incluant trois dimensions. En fait, une entreprise entrepreneuriale selon Miller est une entreprise qui s'engage dans l'innovation (i.e. innovativeness), qui prend le risque (i.e. risk taking), poursuit les opportunités et agit proactivement (i.e. proactiveness), ainsi elle doit être autonome et démontrer une certaine agressivité compétitive.[13] De manière simple, nous pouvons dire que l'orientation entrepreneuriale est une combinaison de l'innovation, de prise de risque, et de proactivité.[14] Zahra et al,[15] ont sollicité que l'orientation entrepreneuriale élevée mène à améliorer la performance globale de l'entreprise.

[12] Danny Miller (1983), "revisited: A reflection on EO research and some suggestions for the future » Entrepreneurship Theory and Practice, 2011 - Wiley Online Library.

[13] Lumpkin et Dess, (1996), « Clarifying the entrepreneurial orientation construct and linking it to performance » Academy of management Review

[14] Wiklund et Shepherd, (2003), "« Knowledge Based Resources, Entrepreneurial Orientation, and the Performance of Small and Medium-Sized Businesses" Strategic Management Journal.

[15] Acha, N, (2013), « Accompagnement de l'Orientation entrepreneuriale par un management entrepreneurial : Une approche par les ressources. », XXII conférence internationale de Management Stratégique (AIMS).

Figure n° 01 : Positionnement de l'Orientation Entrepreneuriale.

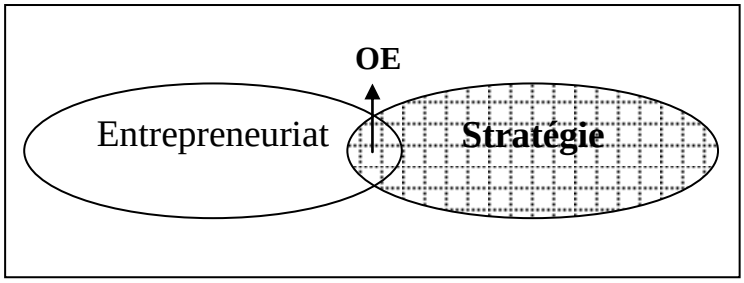

Source : Meyer et Neck[16]

En conséquence de ce qui précède, le positionnement de l'OE que nous avons retenu est présenté dans la figure 01 qui consiste à intégrer les dimensions de l'action entrepreneuriale et du management stratégique, et non pas à les opposer. Il nous semble que l'éclairage stratégique permet d'enrichir l'analyse de l'OE.

Dans le cadre de notre travail, nous considérons aussi l'OE comme un construit qui renferme plusieurs (trois) dimensions. À ce titre, la définition de Covin et Slevin[17] nous paraît plus claire : l'OE est un ensemble de comportements qui montrent au sein d'une entreprise dans quelle mesure le dirigeant est porté à prendre des risques concernant les affaires, à favoriser l'innovation et le changement pour acquérir un avantage compétitif et à concurrencer agressivement avec les entreprises concurrentes.

[16] Meyer, G. D., Neck, H. M. and Meeks, M.D, (2002). "The Entrepreneurship U Strategic Management Inter- ″ face". In Hitt, M.A., Ireland, R.D., Camp, S.M. and Sexton, D.L. (eds.) 2002. Strategic Entrepreneurship. Oxford Blackwell.

[17] Covin et Slevin, (1998), "Adherence To Plans, Risk Taking, And Environment As Predictors Of Firm Growth", The Journal of High Technology Management Research Volume 9, Issue 2, Autumn 1998.

2-L'orientation entrepreneuriale (OE) et la responsabilité sociale des entreprises (RSE) : une nouvelle manière d'appréhender les PME

Selon Boncler. J[18] les entrepreneurs sont animés d'un esprit d'initiative particulier et d'autres motivations que la recherche du profit. Il affirme donc : « Leur démarche est caractérisée par des valeurs et une éthique. Le social est leur finalité ».

Les pratiques de RSE des PME demeurent peu développées dans les travaux académiques. Selon Berger. D. S: [19] « de plus en plus de PME sont pourtant amenées à s'interroger, voire à s'engager sur le terrain de la RSE. Ainsi, le risque de réputation est –il désormais prit en compte par les PME car il est susceptible d'affecter l'attractivité d'une entreprise tant sur le marché de ses produits que sur les marchés du travail ». D'après Spence et al (2007) l'orientation entrepreneuriale présente une condition vitale pour l'engagement des dirigeants de PME dans le développement durable. Ces auteurs concluent que les PME présentant un fort engagement en développement durable et/ou RSE ont des degrés d'innovation et de créativité plus importants que leurs homologues moins engagés. Selon une étude de la commission Européenne,[20] « Ce sont les entreprises les plus innovantes et proactives qui tendent à incorporer leurs activité de développement durable dans leurs stratégies de croissance ». Alors, nous pouvons dégager l'hypothèse suivante :

H- Une forte orientation entrepreneuriale est positivement corrélée avec la responsabilité sociale des entreprises.

Par la suite, nous allons expliquer la relation de chaque dimension de l'orientation entrepreneuriale avec la responsabilité sociale, autrement dit,

[18] Boncler. J, (2007) « L'économie solidaire : une nouvelle forme d'entrepreneuriat ? », 5ème Congrès International De L'académie De L'entrepreneuriat, AE, Sherbrooke,

[19] Berger. D. S (2012), « RSE, responsabilité sociétale des entreprises, levier de croissance pour la PME ? », Regards croisés, synthèse IGPDE.

[20] in Gribaa, F, et al, (2010), « Un modèle exploratoire de l'intention environnementale des dirigeants de PME/PMI tunisiennes » 10ème congrès international Francophone en Entrepreneuriat et PME. CIFEPME, 2010.

l'innovation, la pro activité et la prise de risque. Nous allons adopter uniquement ces trois variables de Covin et Slevin .[21]

a- L'innovation et la Responsabilité Sociale : En fait, il est possible, grâce à la stratégie RSE, de définir de nouveaux marchés et donc d'engendrer de nouveaux bénéfices. La responsabilité sociale crée de nouveaux besoins et de nouveaux désirs, et ce faisant ouvre de nouveaux marchés.[22]

Il a été démontré que ce sont les entreprises les plus innovantes qui adoptent généralement un mouvement de RSE. De plus, les compétences technologiques sont aussi considérées comme déterminantes pour améliorer les performances environnementales des PME. La technologie peut en effet réduire l'impact négatif de la production et de la consommation ou aider à développer de nouveaux paradigmes de croissance qui sont davantage soutenables[23]. Selon Jenkins[24], l'innovation et la créativité qui caractérisent souvent les PME peuvent expliquer leur engagement dans des pratiques de RSE. La Responsabilité sociale dans les PME peut s'envisager comme la construction et l'exploitation d'une opportunité sous la forme d'une innovation.[25] Pour cet auteur Berger. D. S :[26] « La RSE apparaît comme un volet central de l'entrepreneuriat au 21e siècle et une réelle

[21] Covin et Slevin, (1998), "Adherence To Plans, Risk Taking, And Environment As Predictors Of Firm Growth", The Journal of High Technology Management Research Volume 9, Issue 2, Autumn

[22] Fleury. A, (2012), "« RSE, responsabilité sociétale des entreprises, levier de croissance pour la PME ? » Regards croisés, synthèse IGPDE,

[23] Adeoti, (2000), "« Small enterprise promotion and sustainable development : an attempt at integration », Journal of Developmental Entrepreneurship, vol. 5, no 1

[24] Jenkins H. , "A Business Opportunity Model Of Corporate Social Responsibility For Small- And Medium-Sized Enterprises", Business Ethics: A European Review, vol. 18, n° 1. 2009.

[25] Berger-Douce, (2012), « RSE, responsabilité sociétale des entreprises, levier de croissance pour la PME ? », Regards croisés, synthèse IGPDE.

[26] Berger. D. S, (2002), « Rentabilité et pratiques de RSE en milieu PME premiers résultats d'une étude française » , Revue Management et Avenir ,n°15 commission Européenne.

source de compétitivité » D'après Ferrari. R[27] l'innovation présente l'un des facteurs clé pour concrétiser une responsabilité sociale dans les entreprises entrepreneuriales en disant : « la RSE peut permettre aux entreprises de mieux s'adapter aux évolutions de leur environnement économique et social, en étendant , en interne , la recherche et l'innovation ». Quelques études ont montré que les PME innovantes sont les plus engagées dans le DD et la RSE, et que la capacité d'innovation des PME représente un déterminant organisationnel de l'intégration des pratiques durables[28]; D'où notre première sous hypothèse :

H1 : l'innovation est positivement reliée à la réalisation de RSE.

b-La pro activité et la responsabilité sociale : un entrepreneur sensible à l'étique des affaires pourra décider d'allouer des fonds au développement de démarches proactives afin d'approuver des actions environnementales, sociales et sociétales[29]. L'adoption d'un comportement proactif exige une vision, des compétences managériales et un environnement propice afin de soutenir la stratégie. L'accent est mis sur la vision de l'entrepreneur qui recherche des informations concernant la problématique du DD[30], perçoit les retombées positives et intègre la RSE dans sa stratégie.

Capron et Quairel-Lanoizelée[31] identifient alors quatre stratégies : **proactive** (impulsée par le volontarisme de l'entrepreneur), défensive (recherche de conformité stricte aux attentes des parties prenantes), réactive (suite à des dysfonctionnements médiatisés) et engagée (de militant, par pure conviction personnelle du dirigeant en l'absence de pressions externes fortes). Il est à remarquer que les différentes stratégies peuvent s'imbriquer

[27] Ferrari. R (2012), « RSE, responsabilité sociétale des entreprises, levier de croissance pour la PME ? », Regards croisés, synthèse IGPDE.

[28] Spence et al., op.cit.

[29] Quaniaux Hélène ,(2007), « contraintes et opportunités de l'engagement des PME dans des démarches de responsabilité sociale », séminaire « entreprise et société », séminaire « Entreprises et société »

[30] Gherib et Berger-Douce, op.cit.

[31] Capron. M, Quairel.F, (2006), « Évaluer les stratégies de développement durable des entreprises : L'utopie mobilisatrice de la performance globale », Revue de l'Organisation Responsable, Volume 1, Numéro 1.

les unes dans les autres, ce qui pourrait rendre l'opérationnalisation compliquée. Selon Delpuech C.[32], les entrepreneurs qui pratiquent la stratégie du RSE dans certaines PME, ont une attitude proactive dans son langage managérial social. Cela nous permet de formuler notre deuxième sous hypothèse : H2 : la pro activité est positivement reliée avec la responsabilité sociale.

c-La prise de risque et la RSE : L'investissement dans la RSE et le DD représente un risque pour les PME puisqu'il implique des coûts en termes de ressources financières, matérielles, compétences et temps[33], et des bénéfices quantifiables incertains à court terme[34]. Ceci est expliqué par Quairel-Lanoizelée et Auberger [35]du fait que le dirigeant limite fortement les risques sur son patrimoine et focalise son action sur les performances économiques et financières sur le court terme, ce qui apparait comme un frein au développement de la RSE en PME. Les dirigeants considèrent généralement que le DD crée un risque opérationnel supplémentaire[36]. La prise de risque et l'initiative économique se doublent d'un engagement social. Pour intégrer certaines pratiques sociales, l'entrepreneur doit constitue un véritable risque pour les mises en œuvre.[37]

---

[32] Delpuech, C, (2008), « Quels sont les facteurs favorisant l''intégration de démarches RSE dans les PME ? », 4ème Congrès RIODD « La RSE : Une nouvelle régulation du capitalisme ? » Approches pluridisciplinaires des pratiques et enjeux des démarches organisationnelles socialement et environnementalement responsables.

[33] Aka K. J. et Labelle F. (2010), « La responsabilité sociétale des petites et moyennes entreprises ou La RSPME : une analyse de la littérature des dix dernières années », actes du Congrès de l'ASAC, Regina, Canada.

[34] Berger.D. S, (2002), « Rentabilité et pratiques de RSE en milieu PME premiers résultats d'une étude française », Revue Management et Avenir, n°15commission Européenne.

[35] Quairel-Lanoizelée et Auberger, op.cit.

[36] Fisher et al., op. cit.

[37] Bargues.E, (2010), « l'influence des configurations des petites entreprises sur leurs pratiques de socialisation », 10éme congrès international francophone en entrepreneuriat et PME.

Cela nous permet de formuler la troisième sous hypothèse: H3 : la propension à la prise de risque des dirigeants est positivement reliée avec la responsabilité sociale.

II- Cadre d'analyse et méthodologie de recherche

Cette deuxième partie nous permet l'opérationnalisation des concepts théoriques et l'évaluation des hypothèses formulées lors de la première partie. En effet, nous avons présenté notre choix du secteur à étudier, l'outil de mesure et de collecte des données. Par la suite, nous avons traité le comportement de l'ensemble des variables, nous avons commencé tout d'abord, par une analyse descriptive de l'orientation entrepreneuriale des dirigeants et la responsabilité sociale des entreprises. Dans un deuxième lieu, nous avons mené l'analyse bivariée et multivariée.

En effet, afin de savoir dans quelles mesures l'orientation entrepreneuriale des dirigeants algériens favorisent la réalisation de la responsabilité sociale, nous avons mené une analyse bivariée pour tester notre hypothèse de recherche. Cette analyse nous a permis de vérifier le lien entre les variables de l'OE et la RSE, ainsi, la force de corrélation des liens significatifs. Cela à travers la corrélation de Pearson. Également, nous avons présenté l'analyse multivariée en appliquant la méthode de l'ACP.

Elle nous a permis de montrer et de visualiser les interrelations entre les variables de notre recherche et de déterminer les principaux facteurs explicatifs des liens entre les dimensions de l'OE et les domaines de la RSE. Enfin, ces résultats ont été présentés à partir des graphiques des projections des points variables et des points individus sur ces axes.

Au cours de notre travail de recherche, nous avons suivi une démarche déductive positiviste. Cette dernière consiste d'aller du général au particulier, en suivant les étapes suivantes : la modélisation des phénomènes théoriques, la formulation des hypothèses à travers cette modélisation. Ensuite, le choix d'une méthode pour les vérifier empiriquement, puis la collecte des données et finalement l'analyse et l'interprétation des résultats.

En effet, pour collecter les informations, nous avons choisi la technique d'enquête par questionnaire.

Dans le cas de notre recherche, nous avons choisi les PME appartenant au secteur industriel. Cet échantillon a été constitué sur la base d'effectif total. Les entreprises doivent compter généralement entre 10 et 300 personnes employées.

1- La méthode de l'échantillonnage

Nous avons utilisé la méthode non probabiliste. L'échantillon dans ce cas est constitué d'après un choix raisonné, il se fait selon un certain nombre de critères.[38] Dans le cas de notre recherche, nous avons visité les 30 entreprises et nous nous sommes destinés aux entrepreneurs.

Afin de décrire le comportement de nos variables nous avons utilisé le SPSS (19). Pour répondre à notre problématique et tester notre hypothèse de recherche, nous avons poursuivi l'analyse univariée (le tri à plat ou le tri simple), l'analyse bivariée et l'analyse en Composantes Principales (ACP). Nous avons choisi le secteur de recherche qui répond le mieux aux exigences du sujet. En effet, notre objectif de recherche est de décrire le comportement des PME algériennes en matière de l'Orientation entrepreneuriale et la RSE. Ainsi, de tester notre hypothèse. Pour ce fait, nous avons testé ces dernières dans le secteur industriel situé dans le nord algérien, plus particulièrement dans les quatre wilayas : Oran, Mostaganem, Alger et Blida.

2- Interprétation des résultats

2-1 Statistiques descriptives des caractéristiques démographiques des PME algériennes

D'après le tableau N° 01, nous avons remarqué quelques points essentiels :

a- Le sexe des entrepreneurs : dans le contexte algérien la presque totalité des dirigeants sont des hommes. Nous constatons que le

[38] Mayrfoer, U, (2006), « Marketing », éd. Bréal

nombre de femmes entrepreneures en Algérie reste relativement faible. Nous avons rencontré une femme dirigeante à de prête-nom utilisé par leur proche de l'autre sexe afin d'obtenir du registre de commerce. Parmi les difficultés soulevées par les femmes selon cette dirigeante : d'abord, la lenteur et la lourdeur des procédures administratives ; ensuite, les difficultés à trouver du personnel compétent, les difficultés d'accès au marché et enfin la culture de la société algérienne qui a une tendance vers la masculinité.[39]

D'après Madoui. M [40] l'entreprise est une histoire d'homme et de sang dans le contexte algérien ; une histoire d'homme puisque les épouses, les belles sœurs, les femmes sont éloignées et écartées. Une histoire de sang parce que ne sont associés dans l'entreprise que les personnes (père, fils, frères…) descendants d'une même famille.

Cela nous permet de dire que dans le contexte algérien il y a une domination masculine.

b- Age du répondant : le tableau de fréquence montre que la majorité des entrepreneurs algériens interrogés sont relativement âgés : 40% d'entre eux leur âge est plus de 50 ans, alors que 27% seulement leur âge compris entre 30 et 40 ans.

L'entrepreneur algérien se caractérise par son expertise et sa longue expérience dans le fonctionnement de son entreprise.

A cet effet, il convient d'indiquer que dans les pays de l'OCDE, l'entrepreneur type est âgé de 30 à 35 ans et bénéficie d'une grande expérience professionnelle acquise dans une moyenne ou une grande entreprise.[41]

---

[39] Zina Arabeche, (2011) , « L'approche culturelle et la gestion intégrale de la qualité : application au secteur agroalimentaire algérien », mémoire du magister, Faculté des Sciences Economiques et Gestion de Tunis, université de Tunis el Manar. Tunisie..

[40] Madoui.M, (2003), « « éthique islamique et esprit d'entreprise. L'impact de la religion sur la rationalité de l'entreprise : enquête sur les entrepreneurs algériens » , document de travail GRIOT, Paris, France.

[41] OSEO « RSE, source de compétitivité pour les PME », Edition la documentation française, n°22. 2012.

c- Niveau de formation : la lecture du tableau de fréquence nous indique que 57 % des entrepreneurs algériens interrogés ont suivi la formation professionnelle.

Selon GEM [42], l'Algérie possède le plus faible pourcentage d'adultes qui pensent posséder les connaissances et les compétences afin de faire démarrer une entreprise, toutefois, d'après les résultats statistiques descriptifs, la majorité des entrepreneurs ont une formation professionnelle, en d'autres termes, ils n'ont pas suivi des études supérieures. (36,7%) Cependant, ces derniers pensent que l'enseignement supérieur ne favorise pas l'esprit d'initiative et la créativité. Selon eux, la formation en entrepreneuriat à l'université ne donne pas les notions nécessaires à la bonne compréhension de la vie des affaires.

d- Age de l'entreprise : à partir des données indiquées dans le tableau de fréquence, nous avons distingué que 33,3%%des entreprises algériennes se trouvent dans la catégorie âge (5 à 10 ans).

e- Effectif Total : en ce qui concerne l'effectif des entreprises gérés par les entrepreneurs algériens interrogés, nous remarquons que 37% sont des entreprises employant entre 100 et 200 personnes.

[42] Rapport GEM 2009, Global Entrepreneurship Monitor : Rapport régional GEM-MOAN 2009 (Moyen Orient et Afrique du Nord)

Tableau n°01 : caractéristiques démographiques des PME algériennes

	Informations démographique	PME algériennes	
		Fréquence	Taux
Sexe	Homme	30	100%
	Femme	/	/
Age du répondant	30 à 40 ans	8	26,7%
	40 à 50 ans	10	33,3%
	>à 50 ans	12	40%
Niveau de formation	Etudes primaires	/	/
	Etudes secondaires	2	6,7%
	Formation professionnelle	17	56,7%
	Etude supérieur	11	36,7%
Age de l'entreprise	1 à 5 ans	3	10%
	5 à 10 ans	10	33,3%
	10 à 20 ans	8	26,7%
	20 à 30 ans	6	20%
	30 à 40 ans	1	3,3%
	40 à 50 ans	2	6,7%
Effectif Total	10 à 50	8	26,7%
	50 à 100	10	33,3%
	100 à 200	11	36,7%
	200 à 300	1	3,3%

Source : Réalisé par les auteurs

2-2 L'interprétation des résultats du tri simple de l'orientation entrepreneuriale des dirigeants algériens

Pour déterminer l'orientation entrepreneuriale des dirigeants algériens, nous avons utilisé la méthode du tri simple afin d'avoir une connaissance globale sur la répartition des réponses. Nous avons démontré dans la partie théorique que l'OE est de plus en plus reconnue comme un facteur principal dans la réussite des entreprises (Miller et Friesen, 1982). Ainsi, l'entrepreneur qui veut s'intégrer dans une stratégie RSE, doit prendre des risques économiques, innover, et s'impliquer personnellement dans son projet. Nous allons cerner l'OE des dirigeants algériens et voir si

elle encourage ou non la réalisation de la responsabilité sociale des entreprises.

a- L'innovation :

50% des dirigeants ne mettent pas l'emphase sur la recherche et le développement (R&D) et les changements technologiques et l'innovation. or le reste des dirigeants favorisent la recherche et le développement pour améliorer leurs produits. Ainsi, 50% des dirigeants n'introduisent pas des nouvelles lignes de produits. De plus, 60% des responsables ne changent pas radicalement leurs produits ou services. En effet, Selon les entrepreneurs algériens enquêtés, le manque des ressources financières, les compétences et la maîtrise des nouvelles techniques de la technologie exigent de ne pas penser à l'innovation.

b- La proactivité :

73,3% des personnes interrogées algériennes considèrent que leurs entreprises entreprennent des actions auxquelles les concurrents répliquent. Cependant, 37% des entrepreneurs questionnés admettent que leurs entreprises sont souvent premières à introduire de nouveaux produits, des nouvelles techniques et des méthodes de production. Et selon 60 % des interviewés, leurs entreprises adoptent une position très compétitive visant à réduire la compétition. Bref, nous constatons généralement que les dirigeants algériens sont proactifs car ils cherchent de nouvelles opportunités en anticipant la demande future et le développement de produits concernant les besoins des clients.

c- La Prise de risque :

57 % des personnes interrogées algériennes ne favorisent pas les projets à haut risque, uniquement 40% d'entre eux ont une tendance à prendre des risques. Encore, selon 87% des dirigeants interrogés la prise de risque manifeste la volonté de l'entreprise à mobiliser des ressources pour les investir dans des domaines nouveaux.

D'après le Tri simple, nous avons distingué que les entrepreneurs algériens ont une Orientation Entrepreneuriale moyennement faible.

2-3 L'appréciation du degré d'engagement des entreprises algériennes dans la responsabilité sociale des entreprises (RSE) : interprétation de l'analyse univariée

Tableau n°02 : L'appréciation du degré d'engagement des entreprises dans le domaine « Ressources humaines »

RSE (DRH)	Les entrepreneurs Algériens
Res_rh1[43]	73 ,3%
Res_rh2[44]	70%
Res_rh3[45]	40%
Res_rh4[46]	70%
Res_rh5[47]	60%
Res_rh6[48]	80%
Res_rh7[49]	63,3%

Source : Réalisé par les auteurs

Premièrement, pour 70 % des entrepreneurs algériens, les préoccupations des employés sont prises en compte, et 73,3% des dirigeants enquêtés accordent une importance à l'amélioration des conditions de travail. Les dirigeants algériens souhaitent améliorer les conditions de travail de leurs salariés pour renforcer la performance de leur entreprise. Deuxièmement, seulement 40% des entreprises accordent de l'importance à la participation des employés aux décisions stratégiques. Alors l'importance de la participation est donnée pour la participation au capital et pas à la participation dans la prise de décisions, selon l'entretien direct avec les entrepreneurs, les décisions sont presque toujours prises par le dirigeant. Le reste des employés sont dans l'entreprise seulement pour exécuter les

[43] « Dans notre entreprise les conditions de travail sont agréables »
[44] « La prise en compte des préoccupations des employés est importante »
[45] « Les employés participent aux décisions stratégiques ».
[46] « La politique de rémunération est motivante ».
[47] « La productivité du personnel est largement expliquée par la configuration du système de motivation »
[48] « L'investissement dans le domaine de santé et de sécurité est important »
[49] « Nous menons un suivi précis de la réduction des taux d'accidents de travail »

ordres. En effet, ils n'ont pas un savoir faire pour aider à trouver une décision efficace à l'entreprise. (Selon quelques dirigeants algériens)

Ensuite**,** pour 70 % des entreprises, la politique de rémunération est considérée comme étant motivante, alors que 60% des entreprises déclarent leur conformité sur la cohérence entre la productivité du personnel et la configuration du système de rémunération. Enfin, 63,3% des entrepreneurs algériens sont fortement d'accord avec la réduction des taux d'accidents de travail, d'où ces entreprises appliquent d'une manière stricte les normes de sécurité.

Tableau n°03 : L'appréciation du degré d'engagement des entreprises dans le domaine « engagement social »

RSE (DSocial)	Les entrepreneurs algériens
Res_soc1[50]	37%
Res_soc2[51]	20%
Res_soc3[52]	83,3%

Source : Réalisé par les auteurs

37% des entrepreneurs algériens sont plutôt d'accord en ce qui concerne l'implication de l'entreprise à des causes d'intérêt général, uniquement 20% des répondants déclare que le budget alloué est important pour la société ; pour le reste ce budget n'est pas important. 83,3% des entreprises donnent beaucoup d'importance (commerciale, financière ou technique) aux parties prenantes qui désirent contribuer à des causes d'intérêt général.

[50] « Notre entreprise est impliquée dans la recherche de solutions des problèmes de la communauté locale »

[51] « Le budget qui est attribue à des causes d'intérêt général est important »

[52] « Nous accordons un appui aux parties prenantes qui désirent contribuer à l'intérêt général »

Tableau n°04 : Degré d'engagement des entreprises dans le domaine de l'environnement

RSE (DEnv)	Les entrepreneurs algériens
Res_env1[53]	77%
Res_env2[54]	36%
Res_env3[55]	70%
Res_env4[56]	67%

Source : Réalisé par les auteurs

77% des entrepreneurs algériens enquêtés sont fortement d'accord avec la nécessité de la protection de l'environnement, ce dernier peut constituer un facteur de réussite pour toute entreprise qui cherche la durabilité. Mais 36% d'entre eux, considèrent que l'engagement environnemental encourage la clientèle d'être fidèle à ses produits. Ils sont tout à fait d'accord que le client présente un rôle majeur pour inciter les entreprises à atteindre la performance environnementale mais, ils n'ont pas assez de budget, d'informations, de temps, de compétences afin de s'engager dans des pratiques environnementales.

Nous observons que 70 % des entreprises sont fortement d'accord envers l'intégration des normes environnementales nationales et internationales, d'où 08 entreprises enquêtées appliquent ces normes. 67% des dirigeants algériens favorisent le recyclage des déchets. Cette opération permet dans un coté de réduire l'effet de ces déchets sur l'environnement, et d'un autre coté de garder un autre bénéfice suite à ce traitement.

[53] « La mise en place d'une politique de la protection de l'environnement est nécessaire »
[54] « Notre engagement environnemental encourage la clientèle d'être fidèle à nos produits»
[55] « Il est nécessaire d'intégrer des normes environnementales nationales et internationales »
[56] « Nous favorisons le recyclage des déchets »

Tableau n°05 : Degré d'engagement des entreprises dans le domaine « client-fournisseur »

RSE (Dclient-fournisseur)	Les entrepreneurs algériens
Res_cf1[57]	83%
Res_cf2[58]	63,3%
Res_cf3[59]	60%
Res_cf4[60]	83%

Source : Réalisé par les auteurs

Premièrement, 83 % des entrepreneurs algériens, avancent que les clients sont largement satisfaits par la qualité des produits. Cela est dû, au fait que, ces entrepreneurs travaillent pour améliorer la qualité des produits offert aux consommateurs car la qualité présente aujourd'hui, un atout pour conquérir le marché et faire face aux concurrents. Deuxièmement, 63,3% des entreprises sont tout à fait d'accord que, la clientèle est pour la plupart fidèle à ses produits. Le reste des dirigeants justifient l'infidélité des clients à ses produits par l'existence de plusieurs produits locaux et internationaux dans le marché. La part de marché de 60% entreprises algériennes est en croissance.

Concernant le travail des enfants la totalité des entreprises algériennes ne sont pas d'accord avec le recrutement des enfants. Pour 63,3% des dirigeants enquêtés, le personnel a le droit de se syndiquer. Par ailleurs, les entreprises respectent la loi qui donne le personnel le droit de se syndiquer.

[57] « Les clients sont largement satisfaits par la qualité des produits »
[58] « La clientèle est pour la plupart fidèle à nos produits »
[59] « La part de marché de l'entreprise est en croissance »
[60] « L'intégration des facteurs environnementaux dans la chaine d'approvisionnement est importante »

Tableau n°06 : Degré d'engagement des entreprises dans le domaine « Droit de l'homme »

RSE (Ddroit de l'homme)	Les entrepreneurs algériens
Res_dh1[61]	100%
Res_dh2[62]	63,3%
Res_dh3[63]	67
Res_dh4[64]	63,3%
Res_dh5[65]	50%

Source : Réalisé par les auteurs

Nous observons pour 67% des entrepreneurs algériens sont plutôt d'accord pour le recrutement des femmes, alors pour 63,3% d'entre eux, les femmes doivent occuper des postes clés et stratégiques dans l'entreprise. 33,4 % des entrepreneurs déclarent que les hommes n'acceptent pas d'être dirigés par les femmes, ceci nous montre que l'égalité entre les hommes et les femmes est moyennement forte.

50% des entreprises accordent l'importance à l'insertion professionnelle des personnes handicapées, ce qui nous montre que l'entreprise a un engagement envers la société. **Les PME algériennes ont un niveau d'engagement en matière de RSE moyen.**

3- Tests des hypothèses et interprétation des résultats au niveau des PME algériennes

La méthode d'analyse des données utilisée dans notre recherche est une méthode quantitative. En effet, la méthode de corrélation linéaire nous permettra d'analyser la corrélation entre deux variables mesurées avec des échelles métriques (échelle de 1 à 5). Aussi, cette méthode nous permettra d'interpréter le sens de la corrélation. Si le coefficient de Pearson « r » est positif, la corrélation est positive. Ainsi, la corrélation n'est pas validée que si sa significativité ne dépasse pas le niveau de risque d'erreur.

[61] « Le nombre d'enfants qui travaillent dans l'entreprise est important »
[62] « Dans notre entreprise, le droit de se syndiquer est important »
[63] « Il y a une égalité dans notre entreprise entre les hommes et les femmes »
[64] « La femme peut occuper des postes stratégiques dans notre entreprise »
[65] « Notre entreprise accorde une importance à l'insertion professionnelle des personnes handicapées »

Nous avons fait le croisement entre les variables selon la relation des hypothèses formulées pour pouvoir tester nos hypothèses.

Test Hypothèse : Une forte orientation entrepreneuriale est positivement corrélée avec la responsabilité sociale des entreprises.

Nous avons prouvé dans la partie théorique que l'orientation entrepreneuriale présente une condition principale pour s'engager dans la responsabilité sociale. Autrement dit, les PME qui ont une forte orientation entrepreneuriale, sont capables d'incorporer leurs activités de RSE dans leurs stratégies de croissance**.**

Par la suite, nous allons essayer de vérifier si les entrepreneurs algériens sont orientés vers l'innovation, la proactivité et la prise de risque afin de réaliser la RSE.

3-1 Le test de la sous hypothèse H1 : l'innovation est positivement reliée à la réalisation de RSE.

D'après le tableau de Pearson, nous avons remarqué qu'il existe seize tests sur soixante douze qui sont statiquement significatifs. Cela nous permet de dire que cette sous hypothèse est plutôt infirmée.

Néanmoins, il existe des corrélations positives entre la variable de l'innovation (**innov1**) « mon entreprise met l'emphase sur la recherche et le développement (R&D) , les changements technologiques et l'innovation » et les variables de la Responsabilité Sociale : **(Rh6)** «l'investissement dans le domaine de santé et de sécurité est important » , **(Soc1)** « notre entreprise est impliquée dans la recherche de solutions des problèmes de la communauté locale », **(Soc3)** « nous accordons un appui aux parties prenantes qui désirent contribuer à l'intérêt général », (**Env4**) « nous favorisons le recyclage des déchets » , **(Dh3**) « il y a une égalité dans notre entreprise entre les hommes et les femmes », **(Dh2)** « dans notre entreprise, le droit de se syndiquer est important », car le coefficient de corrélation de Pearson « r » est positif et la significativité est < à 0,05.

Nous pouvons dire à propos de cette première relation que l'entrepreneur algérien accorde de l'importance à la recherche et développement pour concrétiser les objectifs suivant :

- privilégier le recyclage des déchets ;
- mieux investir dans le domaine de santé et de sécurité de l'employé ;
- élaborer des bonnes relations avec les parties prenantes.

Il existe des corrélations positives entre la variable de l'innovation (**innov2**) « mon entreprise introduit plusieurs nouvelles lignes de produits ou services » et les variables de la Responsabilité Sociale : (**Rh2)** « la prise en compte des préoccupations des employés est importante » , (**Rh6)**« l'investissement dans le domaine de santé et de sécurité est important » , (**Rh7)** « nous menons un suivi précis de la réduction des taux d'accidents de travail », (**Soc3)** « nous accordons un appui aux parties prenantes qui désirent contribuer à l'intérêt général », (**Env4)** « nous favorisons le recyclage des déchets », (**Cf4)** « l'intégration des facteurs environnementaux dans la chaine d'approvisionnement est importante **»,** (**Dh2)** « dans notre entreprise, le droit de se syndiquer est important », (**Dh3) «** il y a une égalité dans notre entreprise entre les hommes et les femmes ». Le coefficient de corrélation de Pearson « r » est positif et la significativité est < à 0,05.

Les PME algériennes peuvent se donner des objectifs visant à améliorer la sécurité, la santé et le bien-être de leurs employés pour des raisons de rentabilité, d'innovation ou de responsabilité sociale. Certaines entreprises considèrent même le bien-être au travail comme un élément de leur stratégie organisationnelle en raison des liens entre la satisfaction au travail et le rendement. Cependant, il existe peu d'entrepreneurs qui impliquent les parties prenantes et innovent au service de l'intérêt général. Toutefois, l'égalité de traitement entre les hommes et les femmes dans le travail, et le droit de se syndiquer deviennent des sujets importants dans la réflexion des entrepreneurs algériens, ce qui nécessite la création d'un nouveau mode de travail basé sur l'innovation.

Il existe des corrélations positives entre la variable de l'innovation (**innov3**) **«** mon entreprise change radicalement ses produits » et les variables de la Responsabilité sociale : (**Rh4**) « la politique de rémunération est motivante », (**Soc3**) « nous accordons un appui aux parties prenantes

qui désirent contribuer à l'intérêt général ». Pour l'entrepreneur algérien, la gestion des rémunérations est une opération très nécessaire au sein de l'entreprise parce qu'elle constitue un moyen de motivation des employés ce qui entraine une augmentation de la productivité et/ou changement dans les produits. En effet, l'entrepreneur algérien insiste sur l'amélioration des produits et favorise les employés à créer afin d'obtenir des produits de qualité. C'est pour cette raison que la politique de rémunération est motivante. Pour l'entrepreneur algérien, la démarche RSE invite l'entreprise à se tourner vers ses parties prenantes, à dialoguer avec elles afin d'intégrer pleinement leurs attentes dans la stratégie globale de l'entreprise.

Malgré ces liens statiquement significatifs, il reste plusieurs relations non corrélées entre l'orientation entrepreneuriale et la responsabilité sociale.

L'environnement économique algérien est de plus en plus mondialisé et concurrentiel, et dans un tel contexte, il parait indispensable pour les entreprises algériennes de dynamiser leurs efforts de R&D et d'innovation. Cet effort leur permet d'améliorer leur compétitivité, de développer de nouveaux marchés, de réaliser la responsabilité sociale ou tout simplement de survivre. Malheureusement, les entrepreneurs algériens n'innovent pas assez. D'après le contact direct avec eux, les principales raisons de ce retard par rapport à d'autres pays voisins est :

- un accès difficile au financement ;
- une trop faible collaboration avec les laboratoires de recherche universitaires ;
- leur faible internationalisation.

3-2 Le test de la sous hypothèse H2 : la pro activité est positivement reliée avec la responsabilité sociale.

D'après le tableau de Pearson, nous avons remarqué qu'il existe dix huit tests sur soixante douze qui sont statiquement significatifs. Cela nous permet de dire que cette sous hypothèse est plutôt infirmée.

Il existe des corrélations entre la variable de la proactivité (**proact1)** et les variables de la RSE. Ces relations sont positivement significatives, car tous les coefficients de corrélation de Pearson « r » sont positifs et la significativité est < à 0,05.

La relation entre (**proact1**) « mon entreprise entreprend des actions auxquelles les concurrents répliquent » et (**Rh4**) « la politique de rémunération est motivante », (**soc3**) « nous accordons un appui aux parties prenantes qui désirent contribuer à l'intérêt général », (**Env1**) « la mise en place d'une politique de la protection de l'environnement est nécessaire », (**Env2**) « notre engagement environnemental encourage la clientèle d'être fidèle à nos produits», (**Cf4**) « l'intégration des facteurs environnementaux dans la chaine d'approvisionnement est importante », (**Dh3**) « il y a une égalité dans notre entreprise entre les hommes et les femmes » peut s'expliquer comme suit : l'entrepreneur algérien fournit des efforts afin d'acquérir une part de marché importante et entreprend des nouvelles actions. Parmi ces efforts : établir une bonne relation avec les parties prenantes, motiver les employés par la rémunération, intégrer des valeurs environnementales dans l'entreprise et assurer l'égalité de traitement entre les hommes et les femmes.

Il y a une relation entre la deuxième dimension de l'orientation entrepreneuriale (**proact2**) « mon entreprise est souvent première à introduire de nouveaux produits, des nouvelles techniques ou technologiques, des méthodes de production », et les variables de la responsabilité sociale : (**Soc3**) « le budget qui est attribue à des causes d'intérêt général est important », (**Env2**) « notre engagement environnemental encourage la clientèle d'être fidèle à nos produits/services », (**Dh2**) « dans notre entreprise, le droit de se syndiquer est important ». L'objectif de l'entrepreneur algérien est de maintenir la position de leadership sur le marché. Quelques entrepreneurs mettent en œuvre des initiatives de responsabilité sociale à travers un comportement proactif.

Il existe une corrélation statiquement significative entre la troisième dimension de l'orientation entrepreneuriale (**proact3**) « mon entreprise adopte une position très compétitive visant à réduire la compétition. » et les différentes variables de la responsabilité sociale : (**Rh4**) « la politique de rémunération est motivante » , **(soc3)** « nous accordons un appui aux parties prenantes qui désirent contribuer à l'intérêt général », (**env3**) « il est nécessaire d'intégrer des normes environnementales nationale et internationale », (**Cf1**) « les clients sont largement satisfaits par la qualité des produits », (**Cf3**) « la part de marché de l'entreprise est en croissance », (**Cf4**) « l'intégration des facteurs environnementaux dans la chaine d'approvisionnement est importante », (**Dh2**) « dans notre entreprise, le droit de se syndiquer est important », (**Dh3**) « il y a une égalité dans notre entreprise entre les hommes et les femmes ». Vu l'importance de la motivation pécuniaire des employés, la bonne relation avec les différents partis prenants, l'intégration des normes environnementales, l'amélioration de condition de travail à l'intérieur de l'entreprise, quelques entrepreneurs algériens adoptent une position compétitive et proactive visant à réduire la compétition.

À partir du tableau de corrélations de Pearson, nous concluons que les PME algériennes n'ont pas un comportement proactif élevé ce qui ne permet pas de réaliser la stratégie de la RSE.

3-3 Le test de la sous hypothèse H3 : la propension à la prise de risques des dirigeants est positivement reliée avec la responsabilité sociale.

D'après le tableau de Pearson, nous avons discerné qu'il existe quinze tests sur soixante douze qui sont statiquement significatifs. Cela nous permet de dire que cette sous hypothèse est plutôt infirmée. Alors, que notre deuxième hypothèse est partiellement infirmée.

Il y a une corrélation positive entre la variable (**risque1**) **«** mon entreprise favorise les projets à hauts risques. Susceptible de rapporter un grand retour sur investissement » et les variables de la responsabilité sociale: (**Cf3**) « la part de marché de l'entreprise est en croissance », (**Dh5**) **«** notre entreprise accorde une importance à l'insertion professionnelle des

personnes handicapées ». Quelques entrepreneurs prennent des risques en accordant une importance à l'insertion professionnelle des personnes handicapées.

Ainsi, il y a une relation entre ces variables (**risque2**) « mon entreprise adopte typiquement une posture agressive et audacieuse pour maximiser l'exploitation des opportunités potentielles » et (**Dh5)** « notre entreprise accorde une importance à l'insertion professionnelle des personnes handicapées », (**Env2) «** notre engagement environnemental encourage la clientèle d'être fidèle à nos produits / services ».

Le coefficient de corrélation « r » est positif la significativité est inférieure à 0,05 . Il y a donc, une corrélation positive entre la variable: (**risque3**) « je crois qu'à cause de la nature de l'environnement d'affaires, des actions à grandes portées sont nécessaires pour atteindre les objectifs de mon entreprise » et les différentes variables de la RSE : (**DH2**) « dans notre entreprise, le droit de se syndiquer est important », (**DH3**) « il y a une égalité dans notre entreprise entre les hommes et les femmes », (**DH4**) **«** la femme peut occuper des postes stratégiques dans notre entreprise » (**DH5**)« notre entreprise accorde une importance à l'insertion professionnelle des personnes handicapées », (**RH6**) « l'investissement dans le domaine de santé et de sécurité est important », (**RH7**) « nous menons un suivi précis de la réduction des taux d'accidents de travail », (**SOC1**) « notre entreprise est impliquée dans la recherche des solutions des problèmes de la communauté locale » , (**SOC2**) « le budget qui est attribue à des causes d'intérêt général est important », (**SOC3**) « nous accordons un appui aux parties prenantes qui désirent contribuer à l'intérêt général », (**CF4**) « l'intégration des facteurs environnementaux dans la chaine d'approvisionnement est importante ». Afin de concrétiser des pratiques sociales telles que : l'égalité du traitement, l'amélioration du bien être de la société et le soutien de ressources humaines, les dirigeants algériens doivent prendre des risques et des 'initiatives. Les risques sont inévitables et les entreprises algériennes ont l'obligation morale et légale afin d'élaborer un plan de gestion du risque pour les activités de la responsabilité sociale.

Malgré les significations de certaines relations entre la variable de la troisième dimension de l'OE et les variables de la RSE, mais il ne suffit pas de dire que cette sous hypothèse est confirmée car il existe plusieurs tests qui ne sont pas statiquement significatifs.

Généralement, nous pouvons citer que l'entrepreneur algérien est prudent, méfiant et avisé. Cette méfiance le conduit à imiter les actions des autres même si elles peuvent se révéler inefficaces. Cela signifie qu'il n'est pas assez audacieux mais capable de saisir une bonne décision grâce à la contingence des futurs. Le chef algérien agit dans l'incertitude, il fait face à des évènements contingents, comme les initiatives imprévues des pouvoirs publics, et/ou les décisions des entrepreneurs. Un des entrepreneurs dit : « je sais que je peux gagner plus prochainement si je suis prudent ». L'objectif de l'entrepreneur algérien est de faire survire l'entreprise qu'il dirige, en effet, cette contrainte de survie l'oblige à imaginer le futur et à le prévoir.

Selon la littérature, l'entrepreneur est un individu qui se caractérise par ces capacités à maîtriser l'incertitude et à la prise de risque pour engendrer un profit économique et social.

Donc, dans ce cas, l'entrepreneur algérien n'est pas capable de prendre des risques qui font partie de son activité, ceci ne lui permet pas d'intégrer des pratiques de RSE.

Notre hypothèse est plutôt infirmée. Nous déduisons que l'entrepreneur algérien ne possède pas un esprit d'innovation qui lui facilite l'intégration des pratiques RSE. Nous remarquons ainsi que les PME algériennes sont moyennement proactives et cela ne permet pas de réaliser la RSE.

4- L'interprétation des résultats de l'analyse factorielle

Au cours de notre recherche empirique nous avons utilisé la méthode de l'Analyse en Composantes Principales (ACP). Cette dernière est une technique exploratoire permettant de résumer et d'expliquer les corrélations entre les

variables à l'aide d'un nombre réduits de facteurs. Ces derniers résument l'essentiel de l'information.

L'indice KMO de 0,640 peut être qualifié de bien. Il nous indique que les corrélations entre les items sont de bonne qualité. Le test de sphéricité de Bartlett est significatif. Donc, nous rejetons l'hypothèse nulle qui signifie que toutes les variables sont indépendantes les unes des autres. Nous pouvons donc poursuivre l'analyse. Ces deux résultats nous indiquent que la solution factorielle est acceptable.

L'analyse en composantes principales nous a permis d'identifier quatre facteurs qui expliquent plus que 50% de la variance. Cependant, nous avons nommé uniquement deux axes dans le contexte algérien.

- l'effet de l'Orientation Entrepreneuriale sur la réalisation de l'engagement social ;
- Dépendance Orientation Entrepreneuriale-besoin d'accomplissement et RSE.

La projection des points individus sur l'axe 1 et l'axe 2 nous a permis d'identifier le lien entre l'orientation entrepreneuriale (pro activité et prise de risque), le besoin d'accomplissement et l'engagement social (RSE).

Conclusion :

Les principales perspectives de recherche qui apparaissent à l'issue de cette recherche sont :

- Il est nécessaire d'encourager l'entrepreneuriat et faciliter la croissance rapide des PME innovantes qui sont des moyens efficaces de réduire la pauvreté, de créer des emplois, d'accroître la productivité à travers les revenus qu'elles distribuent, permettant ainsi une amélioration du niveau de vie des pays en développement ;
- Il est nécessaire de faciliter l'accès des PME algériennes aux financements, à l'innovation, à la technologie, et aux marchés internationaux ;
- Il est nécessaire de favoriser l'entrepreneuriat féminin dans le contexte algérien et les différentes pratiques de gestion durables dans les PME.

- Il est nécessaire de simplifier, d'assouplir et de diminuer les contraintes réglementaires et administratives. ainsi, que alléger la charge fiscale qui pèse sur l'activité entrepreneuriale ;
- Il nous semble que le plus important c'est de **changer profondément les mentalités des algériens en général et des décideurs économiques et politiques en particulier** à l'égard de la nécessité de l'entrepreneuriat. Vouloir enseigner l'entrepreneuriat dans les classes secondaires présente un objectif courageux et pertinent. En effet, cet objectif est une condition fondamentale du changement de mentalité souhaitée. **Cela sera réalisable et possible qu'avec une très forte volonté politique**, alimentée par une conscience aigüe des problèmes qui freinent, voire bloquent, la nécessaire adaptation des structures et des règles qui gouvernent le fonctionnement de l'Algérie aux exigences d'un environnement complexe et en profonde mutation.

Références bibliographiques :

Ouvrages:

1. Courrent J.-M. et Spence M. Chapitre 5 « Orientation entrepreneuriale et engagement des PME dans des logiques de développement durable » p. 113 in « Entrepreneuriat, développement durable et territoire. Approches contextualisées », Sous la direction de Guillouzo R., Edition Hachette Supérieur, 2014.
2. Mayrfoer, U, « Marketing », éd. Bréal. (Google books) 2006.
3. Madoui, M, « éthique islamique et esprit d'entreprise. L'impact de la religion sur la rationalité de l'entreprise : enquête sur les entrepreneurs algériens », document de travail GRIOT, Paris, France. 2003.
4. OSEO « RSE, source de compétitivité pour les PME », Edition la documentation française, n°22. 2012
5. Quairel-Lanoizelée, « la responsabilité sociale d'entreprise » éd, la découverte 5/5/ 2007.

Articles :

6. Adeoti , J., « Small enterprise promotion and sustainable development : an attempt at integration », Journal of Developmental Entrepreneurship, vol. 5, no 1, 2000.
7. Berger. D. S, « RSE, responsabilité sociétale des entreprises, levier de croissance pour la PME ? », Regards croisés, synthèse IGPDE, 2012.
8. Berger. D. S, « Rentabilité et pratiques de RSE en milieu PME premiers résultats d'une étude française », Revue Management et Avenir, n°15commission Européenne 2002.
9. Covin et Slevin, "Adherence To Plans, Risk Taking, And Environment As Predictors Of Firm Growth", The Journal of High Technology Management Research Volume 9, Issue 2, Autumn 1998.
10. Fleury. A, « RSE, responsabilité sociétale des entreprises, levier de croissance pour la PME ? » Regards croisés, synthèse IGPDE, 2012.
11. Jenkins H. , "A Business Opportunity Model Of Corporate Social Responsibility For Small- And Medium-Sized Enterprises", Business Ethics: A European Review, vol. 18, n° 1. 2009.
12. Ferrari. R, « RSE, responsabilité sociétale des entreprises, levier de croissance pour la PME ? », Regards croisés, synthèse IGPDE. 2012.
13. Fisher K., et al. « Applying asset-based community development as a strategy for CSR: a Canadian perspective on a win–win for stakeholders and SMEs » Business Ethics: A European Review, Vol. 18, n° 1, , 2009.
14. Hattabou A. et Louitri A. « Développement durable et management des PME : une analyse en termes de proximité. Illustration par un cas du secteur Textile- Habillement », Revue Management & Avenir, Vol. 3, n° 43, 2011.
15. Hofer et Bygrave, « The Microfoundations Of Entrepreneurship », Entrepreneurship Theory and Practice 23. 1999.
16. Ireland R., Covin J., Kuratko D. « Conceptualizing Corporate Entrepreneurship Strategy», Entrepreneurship: Theory & Practice, Vol. 33, Issue 1, January 2009.

17. Labelle F. et St-Pierre J., « La conjugaison des facteurs contextuels, organisationnels et individuels comme déterminants de la sensibilité des PME au sujet du développement durable », Revue Internationale de PME, Vol. 28, n°1, 2015.
18. Lumpkin et Dess, « Clarifying the entrepreneurial orientation construct and linking it to performance » Academy of management Review, 1996.
19. Miller, D. et P.H. Friesen, « Innovation in conservative and entrepreneurial firms: two models of strategic momentum », Strategic Management Journal, vol. 3, no 1, 1982.
20. Miller, "revisited: A reflection on EO research and some suggestions for the future » Entrepreneurship Theory and Practice, 2011 - Wiley Online Library, 1983.
21. Meyer, G. D., Neck, H.M. and Meeks, M.D."The Entrepreneurship U Strategic Management Inter- ″ face". In Hitt, M.A., Ireland, R.D., Camp, S.M. and Sexton, D.L. (eds.) 2002. Strategic Entrepreneurship. Oxford Blackwell. 2002.
22. Spence , M.et al ," Développement durable et PME dans les pays émergents : Entre pro activité, opportunisme et compromis", , Journal of Small Business and Entrepreneurship vol 22 Source Issue: 3. 2009
23. Stevenson et Jarillo, « A Paradigm of Entrepreneurship: Entrepreneurial Management », Strategic Management Journal, Vol. 11, 1990
24. Schaltegger S. et Wagner M., « Sustainable Entrepreneurship and Sustainability Innovation: Categories and interactions », Business Strategy and the Environment, Vol. 20, n°4, .2011
25. Wiklund et Shepherd, , « Knowledge Based Resources, Entrepreneurial Orientation, and the Performance of Small and Medium-Sized Businesses" STRATEGIC MANAGEMENT JOURNAL · n24. 2003

Communications :

26. Acha, N. , « Accompagnement de l'Orientation entrepreneuriale par un management entrepreneurial : Une approche par les ressources. » , XXII conférence internationale de Management Stratégique (AIMS), 2013

27. Aka K. J. et Labelle F. « La responsabilité sociétale des petites et moyennes entreprises ou La RSPME : une analyse de la littérature des dix dernières années », actes du Congrès de l'ASAC, Regina, Canada, 2010.
28. Bargues. E, « l'influence des configurations des petites entreprises sur leurs pratiques de socialisation », 10me congrès international francophone en entrepreneuriat et PME, 2010.
29. Boncler. J, « L'économie solidaire : une nouvelle forme d'entrepreneuriat ? », 5ème Congrès International De L'académie De L'entrepreneuriat, AE, Sherbrooke, 2007
30. Delpuech, C, « Quels sont les facteurs favorisant l''intégration de démarches RSE dans les PME ? », 4ème Congrès RIODD « La RSE : Une nouvelle régulation du capitalisme ? » Approches pluridisciplinaires des pratiques et enjeux des démarches organisationnelles socialement et environnementalement responsables, 2008.
31. Fayolle, A, et Cherchem, N, « culture d'entreprise , profil du dirigeant et orientation entrepreneuriale des PME : Un modèle théorique » , 10ème congrès international Francophone sur l'entrepreneuriat et la PME, Bordeaux. France, 2010.
32. Gribaa, F, et al, « Un modèle exploratoire de l'intention environnementale des dirigeants de PME/PMI tunisiennes » 10 ème congrès international Francophone en Entrepreneuriat et PME. CIFEPME, 2010.
33. Messeghem, K. « Peut-on concilier logiques managérial et entrepreneuriale en PME ? » XIème conférence de l'association Internationale de Mangement Stratégique 13-14-15 Juin 2001.
34. Spence , M. Biwole, V. O . et J. Ben Boubaker Gherib, « une étude exploratoire du degré d'engagement des PME dans le développement durable », Actes des Xème journées scientifiques du réseau entrepreneuriat de l'AUF, Antananarivo, 23-26 mai. 2007.

35. Quaniaux Hélène, « contraintes et opportunités de l'engagement des PME dans des démarches de responsabilité sociale », séminaire « entreprise et société », Lyon. 2007.

Memoires:

36. Zina Arabeche, « L'approche culturelle et la gestion intégrale de la qualité : application au secteur agroalimentaire algérien », mémoire du magister, Faculté des Sciences Economiques et Gestion de Tunis, université de Tunis el Manar. Tunisie. 2011.

Principaux facteurs qui influencent la participation féminine aux activités agricoles et non agricoles à l'ouest algérien : Application du model Probit

BENALI Amina
Maitre assistante "A", univ. de Béchar.
amina22benaliste@yahoo.fr

Résumé :

Cet article est un effort pour explorer les déterminants de la participation des femmes dans les activités agricoles et non agricoles. Les données de l'enquête recueillies auprès de 678 femmes rurales vivant à l'ouest algérien. Un modèle "Probit" a été utilisé pour estimer la contribution de chaque déterminant sur la participation des femmes rurales aux activités agricoles et non agricoles.

Les résultats indiquent que l'âge de la femme à partir de 35 ans, la catégorie socio-professionnelle du chef de ménage (sauf la catégorie agriculteur) et le nombre d'enfants (à partir de deux) ont un impact négatif et significatif sur la participation des femmes dans les activités économiques. Considérant que, le niveau d'études a une influence positive sur la participation des femmes dans les activités économiques.

Les mots-clés: Les femmes rurales ; Les activités agricoles et non agricoles ; La participation féminine ; L'ouest algérien

ملخص:

نسعى من خلال البحث لاستكشاف العوامل المحددة لمشاركة المرأة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. في المناطق الريفية حيث أن بيانات المسح تم جمعها من 678 إمرأة ريفية من الغرب الجزائري واستخدم بذلك نموذج الاحتمالية لتقدير مساهمة كل المحددات على مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية.

وتشير النتائج إلى أن عمر المرأة ابتداء من 5سنة، والفئات الاجتماعية المختلفة لرب الأسرة (باستثناء فئة المزارعين) التي لها عدد أطفال إثنين أو اكثر يكون لها تأثير سلبي وكبير على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. في حين أن مستوى التعليم للمرأة الريفية لديها تأثير إيجابي على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: المرأة الريفية، الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، المشاركة النسائية، غرب الجزائر.

Introduction :

Les femmes rurales sont quotidiennement présentes dans la vie économique et sociale de leur environnement, soit par leur travail salarié ou d'autres travaux, principalement le travail de production domestique agricole et extra agricole. Elles combinent leurs efforts pour participer au soutien économique de leurs ménages.

Les femmes au monde rural jouent un rôle crucial dans le développement agricole et rural. En Algérie, comme la plupart du monde, la femme rurale remplie des tâches fondamentales dans la production vivrière et constitue une part considérable de la main d'œuvre agricole et para agricole. Elle est présente à tous les travaux de la production vivrière afin d'assurer la sécurité alimentaire et de maintenir le bien-être de son ménage.

L'objectif de ce papier est d'extraire, à partir d'une enquête réalisée, les principaux déterminants de la contribution de la femme rurale aux activités agricoles et extra agricoles ; la première partie présente la méthodologie de la recherche effectuée. La deuxième traite les principaux déterminants à utiliser et la troisième partie examine le modèle économétrique traité.

Le but principal de ce travail est de proposer un modèle économétrique qui permettra de quantifier les effets aux facteurs déterminants la participation féminine aux zones rurales de l'ouest algérien.

1. Méthodologie de la recherche :

L'enquête porte sur un échantillon de 678 femmes rurales et la collecte de données se fait par un entretien personnel avec la personne concernée.

Plusieurs critères ont déterminé le choix des terrains sur lesquels l'enquête devait se dérouler Il importait que chaque zone rurale choisie ait une population de quelque importance ; (le total des ménages ordinaires et collectifs de la commune choisie pour l'étude est entre 1000 et 5000 habitants) ; [1]

Selon les statistiques d'ONS(2011), 70 % des ménages ordinaires et collectifs résident dans les agglomérations chefs-lieux, 16% dans les agglomérations secondaires et les 14 % restant dans la zone éparse (ZE)[2].

Sachant que sur 4055 agglomérations au niveau national, 3476 sont classées comme rurales par l'Office national des statistiques (ONS) dont 2871 agglomérations (villages) ont une population de 1000 à 5000 habitants. Est considérée une commune rurale, toute commune dont le taux d'urbanisation est inférieur à 50% et sa densité humaine inférieure à la moyenne de la densité de la région où elle se trouve (Nord, Hauts-Plateaux, Sud).

L'étude se réalisera à l'ouest de l'Algérie (les communes des wilayas de BECHAR, TLEMCEN TIARET, SAIDA, SIDI BEL ABBES, MASCARA, ELBAYADH, NAAMA, AIN TEMOUCHENT

[1] Une commune peut comporter une ou plusieurs agglomérations. L'agglomération ou se trouve le siège de l'APC est appelée Agglomération Chef-Lieu (ACL). Les autres agglomérations de la même commune sont appelées Agglomérations Secondaires (AS).Une fois toutes les agglomérations délimitées, le reste de la commune constitue le territoire épars ou Zone Eparse (ZE). (Définitions tirées de Collections Statistiques ONS n°80 Recensement générale de la Population et de l'Habitat 1998)

[2] **ZE :** C'est le territoire de la commune où l'habitat est dispersé. La zone éparse ne renferme pas d'agglomérations mais elle peut être composée de petits groupements d'habitat (moins de 100 constructions) appelés hameaux ou lieux dits selon le cas et de constructions (cas de certaines communes du sud).La zone éparse est cernée par les limites administratives de la commune. *Définitions tirées de Collections Statistiques ONS n°80 Recensement générale de la Population et de l'Habitat 1998.*

2. Présentation des principaux déterminants:

Plusieurs facteurs peuvent être utilisés pour engendrer des disparités qu'on a repéré par les écarts entre les taux moyens de la participation de l'échantillon étudiée (comme montre les tableaux 1, 2, 3).
Ces facteurs sont l'âge de la femme rurale, son niveau d'instruction, la taille de son ménage (le nombre d'enfants présent dans le ménage) et la catégorie socioprofessionnelle du chef de ménage. Tous ces facteurs ont été longtemps traités par des économistes et sociologues dans les pays développés comme en France, par exemple, on trouve Singly (1983)[3] et Stéfan Lollivier (1984).[4]

Le but de ce travail est de proposer un modèle qui permettra de quantifier les effets de ces facteurs à l'ouest algérien. Tandis qu'une simple analyse descriptive ne suffit pas à déterminer précisément l'effet spécifique de chaque facteur ;si on prend par exemple le taux de participation féminine selon l'âge , on ne trouve pas un effet considérable , mais dans le tableau N°02 , on observe que l'âge de la femme rurale et le nombre d'enfants présents dans le ménage constituent deux facteurs relativement liés entre eux . Dans ce cas, les tableaux croisés sont utilisables mais il ne séparent pas directement les effets. Et pour bien affiner notre travail, on pense à expérimenter le modèle " PROBIT " d'analyse des disparités.
Ce modèle est déjà utilisé par plusieurs économistes, dans divers sujets liés aux questions de la participation aux activités agricoles.
Et pour la mise en œuvre de ce modèle, on prend en compte les critères qui ont une influence notable sur la participation des femmes rurales aux activités agricoles et extra agricoles.
Le modèle permet de déterminer l'effet de chaque variable entre elles, dont on a saisi :

- L'âge de la femme rurale ;

[3] Singly François. L'influence du travail professionnel de la femme sur le nombre d'enfants. In: Population, 30e année, n°3, 1975, pp. 611-616.
[4] Stefan Lollivier , l'activité des femmes mariées : un modèle d'analyse /les agents de l'état : effectifs et salaires année1983 à travers les comptes , revue économie et statistique , N° 167 juin 1984, pp3-15

- Le nombre d'enfant présent dans le ménage (de moins de 25 ans, c'est l'âge du plus jeune d'entre eux) ;
- La catégorie socio-professionnelle du chef de ménage ;
- Le niveau d'instruction de la femme rurale.

La situation de référence choisit est obtenue par une sélection arbitraire d'une modalité des critères suivantes :

- l'âge est entre 25 et 34 ans ;
- le nombre d'enfants est nul;
- la catégorie socioprofessionnelle du chef de ménage est salariée;
- le niveau d'instruction est nul.

Schéma N°01 : les variables qui influent la participation féminine aux activités agricoles et non agricoles au sein des zones rurales

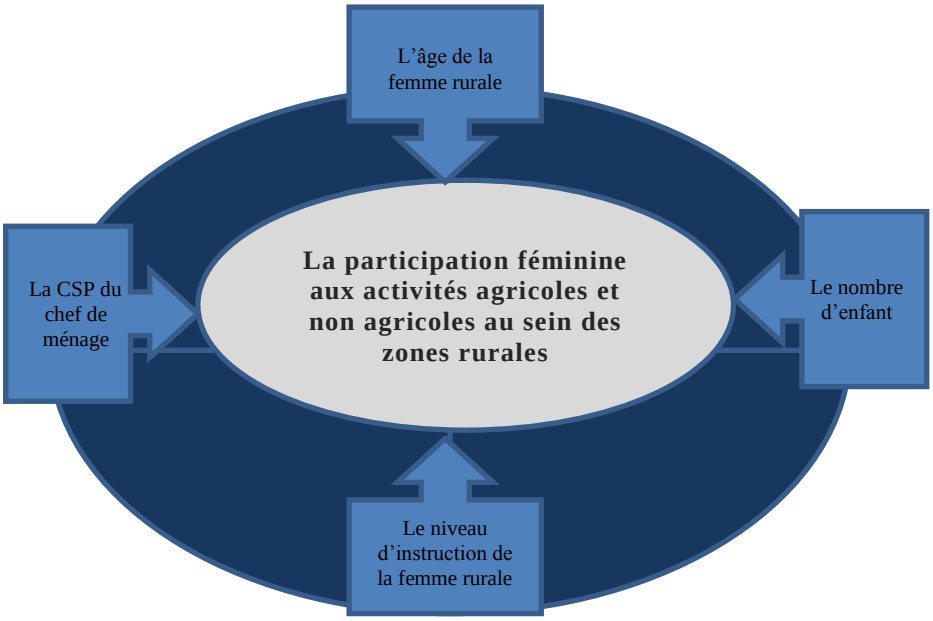

Source : établit par la chercheuse

Le modèle permet de calculer de combien la prise en compte d'un effet spécifique modifie le taux d'activité moyen par rapport à cette situation de référence.

Les principaux facteurs influençant le taux de participation des femmes rurales aux activités agricoles et non agricoles sont: (comme le montre le schéma n°01).

2.1. L'âge de la femme rurale :

L'âge de la femme rurale a un effet très marqué. Le taux de participation féminine aux activités agricoles et non agricoles (aux zones rurales) est très faible avant 25 ans, il augmente de plus en plus jusqu'à 45 ans puis il baisse progressivement. (Voir le schéma N°02).

Schéma n° 02 : Le taux de participation des femmes rurales selon leurs âges

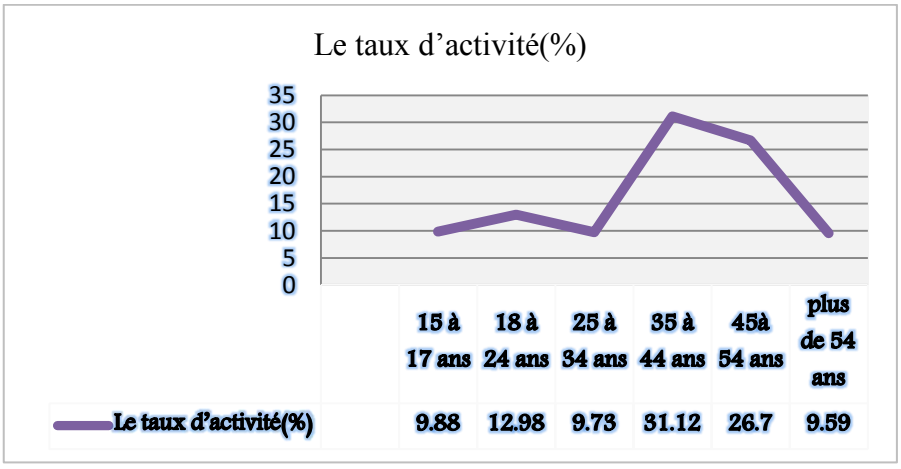

Source : Les données de l'enquête (entre 15 avril 2014 et décembre 2014)

2.2. Le nombre d'enfants présents dans le ménage :

Le nombre d'enfants du ménage est aussi un facteur remarquable de variations importantes du taux de participation aux activités agricoles et non agricoles ; A l'âge équivalent, les mères d'un enfant exercent une activité comparable aux femmes sans enfant, mais la probabilité de travailler chute de près de 16 % lorsqu'on considère les mères de deux enfants, et encore davantage chez les mères de trois enfants et plus. Par conséquent la différenciation est très nette entre les femmes sans enfant ou qui n'ont qu'un seul enfant et les femmes rurales qui ont deux enfants ou plus. Enfin, parmi ceux-ci, le fait que le plus jeune enfant soit d'âge préscolaire favorise l'inactivité. (Comme l'indique le tableau suivant)

Tableau 1 : Le taux d'activité des femmes rurales selon leurs âge et le nombre d'enfant

		le nombre d'enfants					Total	Le taux d'activité (%)
		0 enfant	1 enfant	2 enfants	3 enfants	plus de 3 enfants		
l'âge de l'interviewée	15 à 17 ans	66	1	0	0	0	67	9,88
	18 à 24 ans	45	39	4	0	0	88	12,98
	25 à 34 ans	26	28	8	4	0	66	9,73
	35 à 44 ans	51	84	32	26	18	211	31,12
	45à 54 ans	37	35	43	51	15	181	26,7
	plus de 54 ans	0	11	4	7	43	65	9,59
Total		225	198	91	88	76	678	100
Le taux d'activité (%)		33,1	29,2	13,42	12,98	11,21	100,00	

Source : les données de l'enquête (entre 15avril 2014 et décembre 2014)

Notons bien que le nombre d'enfant n'a aucune influence lorsqu'il n'est pas supérieur à un ; cette résultat est la même confirmée par plusieurs littératures dans le même sujet tel que : CHIURI, M. C(2004). (2004), CONNELLY, R. (1992), DEL BOCA, D. (2002). [5]

[5] - CHIURI, M. C. (2004), « Quality and Demand of Child Care and Female Labour Supply in Italy», Labour, Vol. 14 No 1, pp. 97–118 ;
- CONNELLY, R. (1992), « The Effect of Child Care Costs on Married Women's Labor Force Participation », The Review of Economics and Statistics, Vol. 74 No 1, pp. 83–90.

2.3. La catégorie socioprofessionnelle du chef de ménage :

Les disparités sont minimes entre les femmes dont (voir le schéma N°03) :

- Le père chef de ménage est soit sans profession ;
- Le mari chef de ménage est artisan ;
- Le mari chef de ménage est retraité.

Le taux de participation est plus élevé chez les femmes dont le chef de ménage est agriculteur ou un exploitant agricole (la plupart d'entre elles ont un statut d'aide familiale).

Schéma n° 03 : Le taux de participation selon la catégorie socioprofessionnel du chef de ménage

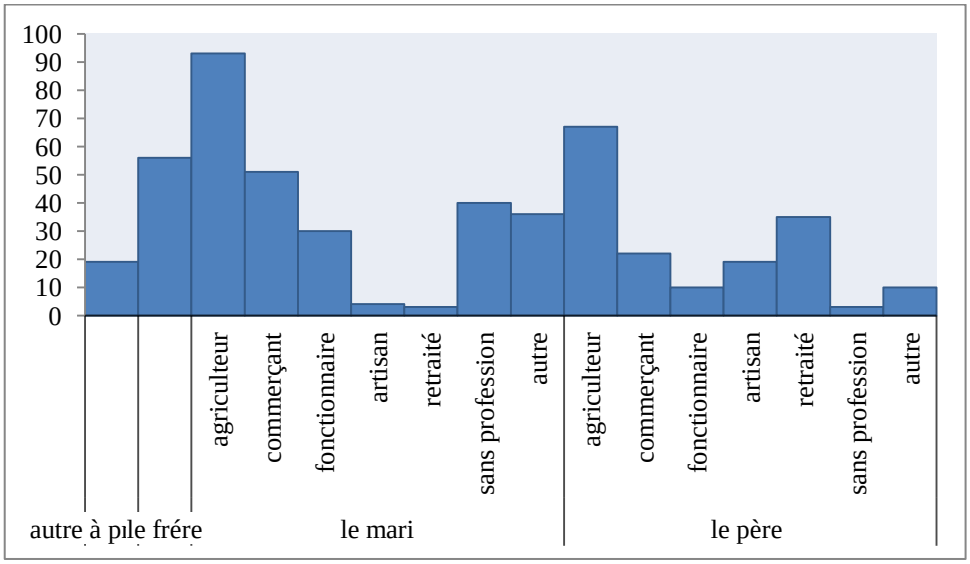

Source : les données de l'enquête (entre 15avril 2014 et décembre 2014)

2.4. Le niveau d'instruction de la femme rurale:

Plus la femme rurale a acquis un niveau d'étude élevé, plus sa probabilité d'activité est forte. La présence d'une spécialisation technique aux côtés d'un diplôme d'étude favorise la participation féminine aux activités agricoles et non agricoles. On remarque que

- DEL BOCA, D. (2002), « The Effect of Child Care and Part Time Opportunities on Participation and Fertility Decision in Italy », Journal of Population Economics, Vol. 15, pp. 549–573.

l'effet du niveau d'instruction est perceptible. Si on suit le tableau N°01, on observe qu'il y a une augmentation de taux de participation de 30% par rapport à la situation de référence.

Tableau 1 : Le taux d'activité des interviewée selon leurs âges et leur niveau d'étude.

		le niveau d'étude					**Total**	**Le taux de participation aux activités (%)**
		sans instruction	primaire	moyenne	secondaire	universitaire		
l'âge de l'interviewée	15 à 17 ans	40	11	10	6	0	67	10
	18 à 24 ans	35	16	10	8	19	88	13
	25 à 34 ans	10	9	7	10	30	66	10
	35 à 44 ans	67	17	48	52	27	211	31
	45à 54 ans	70	41	18	45	7	181	27
	plus de 54 ans	47	11	1	5	1	65	10
Total (en effectifs)		269	105	94	126	84	**678**	100
Le taux de participation aux activités (%)		**40**	**15**	**14**	**18,8**	**13**	**100**	

Source : Les données de l'enquête (entre 15avril 2014 et décembre 2014)

3. Présentation du modèle d'analyse :

Dans cet article, on a utilisé le modèle "PROBIT" dont on suppose que la participation féminine aux activités agricoles et extra agricoles est une fonction de : l'âge de la femme rurale, le nombre d'enfant, la catégorie socioprofessionnelle du chef de ménage et le niveau d'instruction de la femme rurale.

On peut écrire : l'ensemble des variables représentant les facteurs qui semblent a priori avoir une influence notable sur la participation des femmes rurales aux activités agricoles et non agricoles est :

X_1 : l'âge de la femme rurale :

$$\begin{bmatrix} x_{1\,1} & : & de\ 15 \text{ à } 17\ ans \\ x_{1\,2} & : & de\ 18 \text{ à } 24\ ans \\ x_{1\,3} & : & de\ 25 \text{ à } 34\ ans \\ x_{1\,4} & : & de\ 35 \text{ à } 44 ans \\ x_{1\,5} & : & de\ 45 \text{ à } 54\ ans \\ x_{1\,6} & : & plus\ de\ 54\ ans \end{bmatrix}$$

X_2 : le nombre d'enfant :

$$\begin{bmatrix} x_{2\,1} & : & 0 enfant \\ x_{2\,2} & : & 1\ enfant \\ x_{2\,3} & : & 2\ enfants \\ x_{2\,4} & : & 3\ enfants \\ x_{2\,5} & : & plus\ de\ 3\ enfants \end{bmatrix}$$

X_3 : la CSP du chef de ménage :

$$\begin{bmatrix} x_{3\,1} & : & agriculteur\ ou\ exploitant \\ x_{3\,2} & : & commercant \\ x_{3\,3} & : & fonctionnaire \\ x_{3\,4} & : & artisan \\ x_{3\,5} & : & retraité \\ x_{3\,6} & : & sans\ prefession \\ x_{3\,7} & : & autre \end{bmatrix}$$

X_4 : le niveau d'instruction de la femme rurale :

$$\begin{bmatrix} x_{4\,1} & : & sans\ instruction \\ x_{4\,2} & : & primaire \\ x_{4\,3} & : & moyenne \\ x_{4\,4} & : & secondaire \\ x_{4\,5} & : & universitaire \end{bmatrix}$$

On dispose pour chaque femme rurale(i)de l'échantillon étudiée des valeurs $(x_{1\,1}\ldots\ldots x_{1\,678})$ prise par l'âge, les valeurs $(x_{2\,1}\ldots\ldots x_{2\,678})$ prise par le nombre d'enfant ; ….. Et ainsi de suite.

On suppose que chaque femme rurale ait la probabilité de participer aux activités agricoles et non agricoles avec un taux précis, donc on a :

$p\ (y_i=1) = F\ (x_i\ \beta)$

i : est varié entre1 et 678

P : est la probabilité de participation

y : est une variable, qui pour chaque femme rurale prend la valeur 1 quand elle participe aux activités agricoles et non agricoles ;

F : est la fonction de répartition de la loi normale et ou $(x_i\ \beta)$ désigne la forme linéaire :

$$l_0 + \sum_{J=1}^{p} l_j \, x_{ij}$$

Si l'échantillon utilisé comporte n femmes rurales (n =678), et que les observations sont indépendantes, la probabilité d'obtenir les n participations s'écrit :

$$p = \prod_{i=1}^{678} \left[F(x_i \; l)\right]^{yi} \left[1 - F(x_i \; l)\right]^{1-yi}$$

L'estimation des *(p + 1)* coefficients l_j se fait par la méthode du maximum de vraisemblance : on retient les valeurs des coefficients l_j qui maximisent le membre de droite de l'équation ci-dessus.

On suppose que toutes les variables explicatives ont été mises sous forme dichotomique. Tout d'abord, les variables quantitatives, âge de la femme, le nombre d'enfant, ont été transformées en variables qualitatives par découpage en tranches. Ensuite, pour chaque caractéristique, une variable dichotomique a été associée à chaque modalité.

Ainsi, pour la catégorie socioprofessionnelle du chef de ménage, sept modalités ont été distinguées, auxquelles correspondent sept variables : la première vaut 1 si le chef de ménage est agriculteur, 0 dans le cas contraire; la seconde vaut 1 si le chef de ménage est commerçant, 0 dans le cas contraire; et ainsi de suite.

L'ensemble des modalités non introduites, une par caractéristique, constitue une situation de référence, pour laquelle la probabilité d'être active est égale à F (l_0). Si l'on change une modalité d'une caractéristique, modalité à laquelle correspondent la variable X_J, la probabilité devient F $(l_0 + l_j)$.

Les valeurs estimées des coefficients *lj* sont données dans le tableau 02.

Tableau 02 : Estimations de paramètres

	Participation aux activités agricoles	Participation aux activités non agricoles
L'âge de l'interviewée :		
De 15 à 17 ans	1,038	1,010
De 18 à 24 ans	0,470	0,961
De 25 à 34 ans	0,055	0,696
De 35 ans à 44 ans	-0,358	0,110
De 45 ans à 54 ans	-0,519	0,028
Plus de 54 ans	-0,683	0,154
Le nombre d'enfant		
0 enfant	0,641	1,059
1 enfant	0,093	0,697
2 enfants	-0,569	0,190
3 enfants	0,007	0,822
Plus de 3 enfants	-0,385	1,037
Le niveau d'instruction		
Sans instruction	-0,004	1,252
Primaire	0,219	0,894
Moyenne	0,311	0,797
Secondaire	0,449	0,336
universitaire	0,362	1,098
Csp du chef de ménage		
Agriculteur ou exploitant agricole	1,768	0,491
Commerçant	0,317	-0,905
Fonctionnaire	0,447	-0,459
Artisan	0,272	-0,108
Retraité	-0,151	-0,274
Sans profession	0,931	-0,636

Source : les données de l'enquête (entre 15 avril 2014 et décembre 2014)

Globalement, la participation féminine aux activités agricoles a un effet positif chez la femme rurale de 15 à 34 ans, qui n'a pas d'enfant ,qui a un niveau d'étude et son chef de ménage est agriculteur ; par contre chez la femme rurale de 35 ans ou plus , qu'elle a 2 enfants ou plus , qui n'a pas un niveau d'étude et son chef de ménage est un retraité ;
Et la participation féminine aux activités non agricoles a un effet positif chez la femme rurale à tout âge et à toute les niveaux d'instructions et son chef de ménage est agriculteur ;

Conclusion :

À la lumière de cette étude, nous constatons que l'influence de l'âge de la femme rurale sur la participation aux activités agricoles et non agricoles est minime entre 30 et 54 ans. Elle se fait progressivement sentir par la suite.

Le nombre d'enfants n'a qu'une influence légère lorsqu'il n'est pas supérieur à un. Lorsqu'il atteint et dépasse trois, la participation féminine aux activités agricoles et non agricole diminue fortement peut être due aux besoins occasionnés par les maladies infantiles, aux charges d'éducation et de garderie.

La recherche a également montré que le niveau d'instruction élevé de la femme rurale accroît sensiblement la contribution aux différentes activités : les femmes qui disposent d'un niveau d'étude élevé sont plus favorisées à participer aux activités agricoles et non agricoles par rapport aux femmes sans aucun diplôme.

Cependant, l'effet de la catégorie socioprofessionnelle du chef de ménage, au demeurant assez faible, peut s'interpréter en termes de motivations, plus ou moins prononcées au regard du travail rémunéré, liées à la condition sociale.

Ces différences résultent elles-mêmes de différences de goûts, ou de contraintes perçues ou d'opportunité d'exercer une activité d'aide familiale. Les épouses de travailleurs indépendants, retraités et cadres supérieurs

seront plus exigeantes que les femmes de cadres moyens, employés et ouvriers.

Bien entendu, la liste des facteurs pris en compte n'est pas limitative et il est vraisemblable que de nombreux effets pertinents (non disponibles dans l'enquête) ont été omis dans cette analyse.

Références bibliographiques :

1. A. Chérif, «Participation socio-économique de la femme : un état des lieux. Le cas de l'Algérie» (http://iussp2009.princeton.edu/download.aspx?submissionId=90855) consulté le 15/11/2011 à 10 :00 ;
2. Boutaleb, A. Boualali, « L'activité féminine en Algérie: réalité et perspectives», Colloque International sur: « Marché du Travail et Genre dans les Pays du Maghreb : Spécificités, Points communs et synergies avec l'Europe, Rabat, Avril 2003. (http://www.ulb.ac.be/soco/colloquerabat/papiers/ articles_definitifs/RS1_Boutaleb.pdf).
3. Collections Statistiques ONS ; Recensement générale de la Population et de l'Habitat ; 2011
4. CORAK, Miles, Garth Lipps et John Zhao (2005), « Family Income and Participation in Postsecondary Education », dans C. M. Beach, R. M. Boadway et R. M. McInnis (dir.), Higher Education in Canada, Kingston, John Deuts Institute for Study for Economic Policy.
5. Ezzaouali W. (2003) "L'effet des enfants sur l'offre de travail des mères: cas du Canada", Mémoire de maîtrise en économie, Université du Québec à Montréal , 2005/2006.
6. F. Talahite, « Algérie. Emploi féminin en transition », GDRI DREEM Conférence internationale « Inégalités et développement dans les pays Méditerranéens», Université de Galatasaray 21-23 mai 2009 (http://gdri.dreem.free.fr/wp-content/g4-3talahite-galatasaray09corr.pdf). Consulté le 9/12/2010 à 13 :00 ;
7. KIMHI A. (1994), « Quasi Maximum Likelihood Estimation of Multivariate Probit Models: Farm Couples' Labor Participation », American Journal of Agricultural Economics 76(4).

8. Lollivier Stéfan , L 'Activité des femmes mariées : un modèle d'analyse / Les agents de l'État : effectifs et salaires année 1983 à travers les comptes. Economie et statistique, N°167, Juin 1984.
9. M. Cham, Influences et interactions entre la participation économique et la participation politique des Femmes en vue de la parité de genre. Le cas de la Tunisie, Mémoire de Master en «Géo économie et intelligence stratégique», Institut de Relations Internationales et Stratégiques IRIS, Paris, 2009,
10. Zebun. S., Hossain. E. and Islam. K. (2013). An Analysis of Women's Participation in Economic Activities in Bangladesh, Rabindra Journal, Vol-10, N^{o} 01.

REVUE

STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT

Les articles rédigés en langue arabe